الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعـة وهـــران
كليــة العلــوم الاجتمـاعيــة
قسم الديمغرافيـــا

أطروحـــــة لنيـل شهـــادة الدكتوراه في الديمـــوغرافيا

العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية

إعداد الطالبة:
الطالبة بلعجال فوزية زوجة بوزناد

تحت إشراف:
أ.د. صالحي محمد.
أ.د. بورحلة علال

2013/09/23

اللجنة المناقشة:

الاستاذ فوضيل عبد الكريم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**رئيسا.**
الاستاذ صالحي محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران**	**مقررا.**
الاستاذ بورحلة علال	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سيدي بلعباس**	**مقررا مساعدا.**
الاستاذ كواوسي علي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة باتنة**	**مناقشا.**
الاستاذ لوادي الطيب	**أستاذ محاضر(أ)**	**جامعة وهران**	**مناقشا.**
الاستاذ حمزة شريف علي	**أستاذ محاضر(أ)**	**جامعة تلمسان**	**مناقشا.**

2013-2012

شكر و تقدير

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا, من يهدي الله فلا مضل له و من يضلل فلا هادي له و أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله. الشكر لله سبحانه و تعالى على فضله و كرمه.

أتقدم بالشكر إلى:

أساتذتي الكرام: الاستاذ صالحي محمد، و الاستاذ بورحلة علال، اللذان كانا لي خير عون و خير سند و على توجيهاتهم السديدة و تصويباتهم المفيدة.

و الشكر موصول للأساتذة الكرام في لجنة المناقشة لتكرمهم بالتفضل و القبول بمناقشة هذه الدراسة، و الى كل من اعانني بجهده او وقته او دعائه.

الباحثة

فوزية بلعجال بوزناد

الفهرس

شكر و تقدير.....

الفهرس.....

المقدمـــة العامة 01

الفصل الأول : المقاربات النظرية للعلاقة بين السكان و سوق العمل

تمهيد 08

1.المفكرون القدامى 09

2.العصور الوسطى..... 13

3.المدرسة التجارية المركنتيلية.....20

4.المدرسة الطبيعية الفيزيوقراطية 23

5.المدرسة الكلاسيكية.....25

6.الفكر الاقتصادي المبتذل 36

7. المدرسة الكلاسيكية الحديثة 41

8.المدرسة الماركسية 49

9. المدرسة الكينيزية.....52

10.المدارسة البيولوجية 58

خـــلاصة.....65

الفصل الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر

تمهيد 70

1. مفهوم سياسة سوق العمل 71

1.1 سياسة سوق العمل النشطة.....73

2.1 سياسة سوق العمل غير النشطة 78

2. التشريعات الجزائرية المتعلقة بالعمل 79
3. إحصائيات العمل الجزائرية 82
4. نقد المعطيات الاحصائية 87
5. تحديات سوق العمل 89
6. سياسة التشغيل في الجزائر 91
1.6. وضعية التشغيل حسب المخططات.....91
2.6. برامج سياسة التشغيل 96
7. حوصلة و تقيم لسياسة التشغيل في الجزائر 112
8. عوامل فشل سياسة التشغيل 119
خـــلاصة.....122

الفصل الثالث: الوضعية الديموغرافية و سوق العمل الجزائرية

تمهيد 126
1. الوضعية الديموغرافية.....127
1.1. تطور سكان الجزائر 127
2. المجتمع النشيط 137
3. المجتمع النسوي النشيط 150
4. المجتمع المشغول او الشغيل 155
5. المجتمع البطال 168
6. المجتمع غير الناشط او العاطل 173
7. اندماج خريجي الجامعات في سوق العمل 174
خلاصة.....177

الفصل الرابع: التوقعات المستقبلية للتشغيل في افاق 2045

تمهيد 181
1.المتغيرات المؤثرة على العرض.....182
1.1. المتغيرات الديموغرافية.....182
2.1. المتغيرات الاجتماعية.....195

3.1.المتغيرات الاقتصادية.....198
2. المتغيرات المؤثرة على الطلب.....201
3.الاسقاطات السكانية.....205
1.3. فرضيات التوقع 187
2.3. نتائج الاسقاط.....2190
4. اسقاطات معدلات النشاط و البطالة 227
الخلاصة 236

الخـاتمة العامة.....211

الـمراجع 246

الملاحق 260

- قائمة لجداول.....

- قائمة الاشكال.....

- قائمة المنحنيات.....

المقدمـــــــــــــة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم بأسره موجة من التطورات المتسارعة في معظم الجوانب الحياتيّة، أدت إلى ظهور مظاهر جديدة للنمو الاقتصادي خاصة بعد الثورة المعلوماتية و الاتصالية التي تناولت مجموعة من المجالات كالتكنولوجيا، الاقتصاد، التجارة، الثقافة، السياسة و حتى الجوانب الاجتماعيّة. و شكلت مجموعة من التحولات و التحديات بدت جليا انعكاساتها و تأثيراتها على البلدان النامية منها البلدان العربية.

ومع تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تتحكم بالجوانب الرئيسية للاقتصاد العالمي، والظروف الاقتصادية التي أطلقتها الأزمة النفطية عند ارتفاع أسعار النفط لدول الاوبيك، أين رافق هذا الارتفاع تضخما في الأسعار وخلق انكماشا اقتصاديا مصحوبا بنسب كبيرة من البطالة، تطلب ذلك أسلوبا جديدا في إدارة الاقتصاد، و الحاجة إلى محاربة التضخم و كبح القطاع العام، و تم تبني سياسة السوق الحرة، التي سرعان ما انتشرت في العالم بدآ بالدول الرأسمالية إلى اقتصاد البلدان الاشتراكية و حتى البلدان النامية.

إن المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني بهدف تسير الموارد البشرية و المادية و التخلص من التبعية للخارج تحت ظروف داخلية و خارجية. أدى إلى حدوث سلسلة من التحولات بهدف التسيير العقلاني لمختلف قطاعات البلاد. من أهمها الانتقال من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي، و الاعتماد على العائدات البترولية لاستغلالها في المشاريع التنموية والاستثمارات، مما أدى إلى إهمال قطاع الفلاحة و بدأت المؤسسات تستقبل أكثر من حجمها في التشغيل.

و بتحسن الظروف المعيشية و توفر المرافق الصحية و رغبة في تعويض الخسائر البشرية أثناء الفترة الاستعمارية اتبعت الجزائر سياسة تشجيع الولادات التي من أهم أهدافها توفير اليد العاملة، وبالفعل ارتفع عدد

سكان الجزائر من 11821679 في تعداد 1966 إلى 156458491 في تعداد 1977 بمعدل نمو قدره 3.21%، ثم إلى 22600975 سنة 1987. فأحست الجزائر بالنمو المخيف و التزايد السريع لعدد السكان، وأصبح الخلل واضحا بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي من أهم نتائجه خلق أزمة على مستوى سوق العمل الجزائرية بتفاوت الطلب عن العرض، مما استدعى سلسلة من الإصلاحات بهدف إدارة الطلب الكلي و ترشيد الإنفاق العام، التي بدورها أدت إلى تراجع الاستثمارات العمومية و تخلص الدولة من الوظائف المؤثرة في خلق مناصب شغل خاصة و أن معظمها يوفرها القطاع العام.

قد أشار المحللون الاقتصاديون إلى أن الزيادة السكانية غير المتحكم فيها تسبب مجموعة من المشاكل تأثر بالدرجة الأولى على التنمية الاقتصادية و بالتالي تسبب تدني في المستوى المعيشي للأفراد مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المدخرات القومية وهي الأخرى تأثر على الزيادة الإنتاجية و تضعفها وبالتالي خلق عجز في توفير مناصب الشغل فتزيد من حجم السكان البطالين و الأمين و غيرها من التداعيات التي تمس معظم القطاعات والميادين و يبرز هذا جليا في ملاحظتنا لسوق العمل .

معظم التقارير العالمية تظهر تدهور حالة سوق العمل فحسب تقديرات BIT تزايد عدد البطالين 20 مليون منذ بداية 2001 ليصل 180 مليون سنة 2002. إن التزايد المخيف لعدد البطالين بدأ منذ 2001 نتيجة تسارع التكنولوجيا المتعلقة بالإعلام و الاتصال، الذي سبب تباطيء اقتصادي أدى إلى تناقص عروض العمل في مختلف المناطق العالمية. بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، أين كان التأثير واضحا و ملموسا و أثر سلبا على قطاع السياحة و الأسفار و قد قدرت الخسائر في مناصب العمل حوالي 10.5 مليون منصب (الهيئة العالمية للسياحة و الأسفار، 2002).

و موازاة مع ذلك في البلدان المصنعة أدى تباطىء الإنتاج إلى التأثير على البلدان النامية (فقدان مناصب العمل) خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير و الاستيراد.

معظم الهيئات الدوليةّ، الاقتصادية و السياسية بالخصوص تولي أهمية عظمى لتحليل تطورات سوق العمل، و توجهات هذا الأخير. من أهمها المكتب العالمي للعمل BIT[1]، و الذي يصدر تقريرا كل سنتين منذ 1995 يتضمن مختلف تطورات سوق العمل العالمية.

ويتطرق من خلاله لمعظم المشاكل الخاصة بالشغل عالميا، على مستوى المناطق الثمانية للعالم المقسمة حسب التوزيع الجغرافي [2]، و تتضمن الإحصائيات المنشورة، مختلف جوانب الشغل و البطالة و حتى العمل النسوي في ظل التطورات العالمية، الزيادة الاقتصادية و سياسات سوق العمل.

تتكون تقارير BIT من ثلاث دراسات مهمة تهتم بالتوجهات العالمية للعمل أو الشغل تعتمد خاصة على المؤشرات المفتاحية بالإضافة إلى تقرير على المستوى العالمي حول الشغل موجه إلى توفير استفسار أو نظرة ايجابية شاملة حول الاهتمامات على المستوى العالمي، جهوي أو وطني لسوق العمل.

و قد تم التحليل بالتعاون ما بين مجموعة اتجاهات الشغل[3] وأعضاء قطاعات الشغل بالإضافة إلى المكاتب الجهوية للمنظمة العالمية للعمل OIT [4]، حيث تم استخلاص أهم مشاكل الشغل على الصعيد العالمي. ومعظم الإحصائيات كانت مستجدة بهدف توفير تقيم عالمي و جهوي على حسب الإحصائيات المنشورة من مصادر

[1] Bureau international du travail

[2] انظر تقسيم المناطق جغرافيا في الملحق(1)

[3] Equipe des tendances de l'emploi.

[4] Organisation internationale du travail.

وطنية ودولية، وأولي الاهتمام الأكبر للشغل والبطالة، بطالة الشباب والنساء من منظور اقتصادي بالنسبة إلى الوضعية العامة لأسواق العمل في مضمون عالمي.

ينشط على المستوى الوطني مكتب جهوي ل OIT منتدب من المنظمة بهدف توفير التقارير عن سوق العمل الجزائرية التي بدورها تساهم في التقارير العامة لمختلف بلدان العالم.

من خلال ما سبق تم تسليط الضوء على المرتبة التي توليها القوى الدولية بخصوص أسواق العمل لما لهذا الأخير من تأثيرات على النمو الاقتصادي، و الجزائر جزء من هذا الكل. فهي الاخرى تواجه مشاكل في مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية من جهة و التوفيق بين متطلبات السوق الاقتصادية الداخلية من جهة أخرى، حيث تواجه خللا في التوفيق بين العرض و الطلب نتيجة الوتيرة المتسارعة للنمو الديموغرافي، و بين تطبيق الإصلاحات التنموية للموازنة بين مختلف القطاعات و سياسية السوق الحرة.

إن هدف دراسة أسواق العمل في العالم، كإجابة لأهمية الظاهرة وضرورة التحليل المعمق والمجدد بانتظام لتطورات الأسواق العالمية للعمل. أما بحثنا فيهدف إلى تحديد ودراسة العوامل الديموغرافية والاقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية، وتحليلها وإبراز إمكانية التخطيط المستقبلي للزيادة السكانية للقضاء على المشاكل المترتبة عن عدم التوافق بين النمو الديموغرافي و التنمية الاقتصادية. ولكي تتوفر لنا إمكانية التوقع "projection" لابد من توفر بعض المعلومات و المعطيات الاحصائية الخاصة بالمجتمع، على سبيل المثال لا الحصر تطور توزيع معدلات النشاط للمجتمع النشيط (ذكور و اناث)، التركيبة العمرية حسب الجنس، امل الحياة لكلا الجنسين ومستويات الخصوبة...الخ. للحصول على توزيعة مستقبلية انطلاقا من بعض الفرضيات تتمحور حول الظواهر الديموغرافية التي سنتعرض لها "الوفيات الخصوبة و الهجرة".

وللتمكن من حصر ما سبق كانت لنا مجموعة من التساؤلات ارتأينا ضرورة الإجابة عليها :

- ما هو سوق العمل؟ و ما الإشكاليات حوله؟
- ما السياسات المستعملة في ضبط نظام سوق العمل الجزائرية؟
- ما مدى تأثير الديموغرافية على سوق العمل؟
- ما الترابط الموجود بين العوامل الاقتصادية و الديموغرافية الذي يؤدي إلى التأثير على سوق العمل الجزائري؟
- ما إمكانية التوفيق بين هذه العوامل على المدى البعيد للتصدي للعجز في توفير مناصب العمل لكل عناصر المجتمع النشيط؟

وعليه فان إشكاليتنا الأساسية تمحورت حول العوامل الديموغرافية و الاقتصادية ومدى التأثير الواقع بينهم على سوق العمل الجزائرية:

ما مدى تأثير العوامل الديموغرافية و الاقتصادية على سوق العمل الجزائرية من خلال العلاقة المتكاملة بينهما.

واعتمدنا كفرضيات لبحثنا مايلي:

- فشل السياسات المتبعة في تنظيم الشغل، لعدم صلاحيتها على الأمد البعيد.
- التأثير السلبي الواضح للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية، و بروز مشكلة البطالة.
- هناك تشابك مابين الظروف الديموغرافية و الاقتصادية يؤدي إلى التأثير على سوق العمل.

- إمكانية التصدي للمشكلة السكانية و التوافق بينها و بين التنمية الاقتصادية بالتخطيط الدقيق للموارد البشرية.

لقد تناولنا في الفصل الأول من دراستنا بعض المقاربات النظرية بخصوص العمل و أشهر النظريات في هذا الجانب و حاولنا تحليلها لاستخلاص و إظهار أوجه التشابه في عرض الإشكال و وجهة نظر العلماء من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عايشوها و بين ما تمر به المجتمعات من ظروف اجتماعية و اقتصادية وحتى سياسية في الوقت الراهن.

أما الفصل الثاني فقد تضمن الأبعاد الأساسية لسياسة التشغيل المتبعة في الجزائر عبر عرض لمختلف الإصلاحات المنتهجة منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي.

حوصلة شاملة عن سوق العمل الجزائرية كانت فحوى الفصل الثالث تضمنت في طياتها التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري و التحولات الديموغرافية التي شهدها، ثم وصف لواقع المجتمع النشيط و مكوناته. و التوسع إلى جانب القطاعات الاقتصادية و عرض لأهم مميزاتها بالإضافة إلى لمحة عن النشاط النسوي و أخيرا القطاع غير الرسمي و أبعاده في الاقتصاد الوطني و استعراض العوامل الديموغرافية والاقتصادية و تحليلها لإظهار مدى تأثيرها على سوق العمل.

الفصل الرابع تمحور حول تحليل سوق العمل الجزائرية من خلال عرض لمختلف فرضيات الدراسة مع تهيأت القاعدة البيانية لتطبيق نموذج التوقع، و استخلاص التوزيعة المستقبلية للمجتمع الجزائري. ثم اسقاط لمعدلات النشاط لاستخلاص مختلف فئات المجتمع النشيط ثم تقدير الاحتياجات المستقبلية اللازمة للتوفيق بين الوافدين لسوق العمل و عدد مناصب الشغل الواجب توفيرها.

الفصل الأول

المقاربات النظرية للعلاقة بين السكان و سوق العمل

تمهيد

1. المفكرون القدامى.
2. العصور الوسطى.
3. المدرسة التجارية المركنتيلية.
4. المدرسة الطبيعية الفيزيوقراطية.
5. المدرسة الكلاسيكية.
6. الفكر الاقتصادي المبتذل.
7. المدرسة الكلاسيكية الحديثة.
8. المدرسة الماركسية.
9. المدرسة الكينيزية.
10. المدارس البيولوجية.

خلاصة

تمهـــــــــــــيـد

إن الظاهرة السكانية محل اهتمام العديد من المفكرين منذ القِدم، فقد كانت آراءهم هي البداية التي أشارت للعلاقة المتواجدة بين السكان والاقتصاد. تركزت بحوثهم و دراساتهم حول محورين أساسيين هما أسباب النمو السكاني من جهة و الآثار المترتبة على ذلك من جهة أخرى، أين أولت المجتمعات القديمة أهمية كبيرة للإنجاب بهدف التعويض السكاني الناجم عن الحروب، الأوبئة و المجاعات.

من أول المجتمعات التي أثارت الموضوع نجد الصين، من خلال الآثار التي تركها المفكر كونفشيوس على تاريخ وحضارة الإمبراطورية الصينية. و كذلك اليونان القديمة، التي أَقدَم أبرز مفكريها " أفلاطون" إلى وضع قانون للسكان، كما أشار تلميذه أرسطو بدوره إلى المخاطر التي تنجم عن النمو السكاني الغير محدود، وكذا الفيلسوف الهندي كوتيليا الذي تحدث عن العلاقة بين السكان و الموارد المتاحة و حتى الأباطرة في عهد الإمبراطورية الرومانية الذين اهتموا بقضية السكان من جانب الإنجاب كضرورة لإحلال أعداد القتلى و توفير اليد العاملة فقط.

أما في العصور الوسطى فما جاء به ابن خلدون و طريقته المميزة في تحليله للظواهر جعلته من أوائل العلماء الذين أعطوا أهمية لدراسة الظواهر السكانية، فقد وضح من خلال النصوص المقدمة أن كثافة السكان تساهم إلى حد كبير في تحسين الظروف الاقتصادية، و بالتالي حسن استغلال الثروة الاجتمـاعية و تقسيم العمل. كما أنه و بتطور علم الاقتصاد السياسي و علم السكان توجه الاهتمام النظري نحو دراسة العلاقة المتواجدة بين النمو الاقتصادي و التطور السكاني، أين كان للمرحلة الإنتقالية التي شهدتها أوربا دور كبير في نشوء النظريات الاقتصادية و السكانية.

سنستعرض كل ما سبق في الفصل الأول من خلال التطرق إلى أهم الآراء و التوجهات التي جاء بها أبرز المفكرين عبر مختلف العصور في مجال الديموغرافيا، علم الإجتماع و علم الإقتصاد بغية توضيح حقيقة العلاقة المتواجدة بين الزيادة السكانية (اليد العاملة) و بين ضرورة وضع خطة إستراتيجية تهدف إلى خلق توازن سوق العمل و توجيه الطاقات المنتجة ايجابيا.

1. **المفكرون القدامى**:

1.1. كونفوشيوس (555 – 479 ق.م):

فيلسوف ومفكر صيني له تأثير قوي على الثقافة الصينية وتاريخها من خلال وضعه لنسق فلسفي خلقي و سياسي للحضارة الصينية، تم تطبيقه بحكم تواجده في مراتب سامية. قام بالعديد من الإصلاحات.كانت قادرة على استعادة النظام وتحقيق العدالة وفقا للتقاليد والأعراف الخاصة بالمجتمع آن ذاك واستمرت على ممر الإمبراطورية الصينية (GAY-STERBOUL. , 1974)

فهو يرى بأن القيم التي تم وضعها بخصوص السكان هي قيم أخلاقية، لم تكن أهدافها ديموغرافية بل ذات أبعاد ديموغرافية، أين اعتبر الإنجاب من بين الواجبات المقدسة لكل مواطن و من خلاله يتم ضمان استمرار النسل خاصة جنس الذكور، لذلك كان لا بد من إنجاب العدد الأقصى من الأطفال بما يوفر عددا انسبا من الذكور. إن إتباع هذا النوع من الممارسة كان نتيجة لارتفاع نسبة الوفيات و إنجاب اكبر عدد من المواليد يضمن بقاء بعضهم حتى سن الإنجاب كمحافظة على استمرار السلالة و بقاء العائلة، بالإضافة إلى ذلك فإن إنجاب البنت اعتبر من الأمور المنبوذة حتى أن إمكانية التخلص منها مسموحة فهي كعبء إضافي ليس لحياتها أي أهمية إلا حين تنجب الذكور لزوجها .(CONFUCIUS, 1981)

اتسمت إستراتيجية الإمبراطورية الصينية بالعقلانية من خلال تشجيع الإنجاب و كل الإمكانات حتى المعنوية منها كانت مسخرة لتحقيق هذا الهدف، وعلى هذا الأساس قام المفكر كونفشيوس بنصيحة الإمبراطور بضرورة أهمية إجراء تعداد سكاني دقيق (تعرض فيه لعدة متغيرات) بصفة منتظمة مما يسمح للحكومة الملكية من اتخاذ الإجراءات اللازمة من حيث الاحتياجات و الإمكانات المتوفرة.

يعتبر المذهب الكونفشيوسي من المذاهب المشجعة على الكثرة السكانية populationniste، فعدد السكان المتزايد يضمن حالة من الرفاه، بكثرة الأيدي العاملة و بالتالي ثراء الإمبراطورية و زيادة قوتها، على رغم ذلك فإن هذا الاتجاه لم يمنع كونفشيوس من الإشارة إلى أن العدد الكبير من السكان يمكن أن يتسبب في نقص الموارد الغذائية، من مبدأ أن الاستغلال المتكرر و المستمر

للأرض يؤدي إلى إجهادها و إنقاص عطاءها، فقد اعتبر أن هذا الأمر ناتج عن سوء التسيير للموارد البشرية و الموارد الطبيعية، ويمكن معالجة المشكل من خلال العودة إلى سياسة اقتصادية أكثر كفاءة تتجلى في ترشيد الاستهلاك و تشجيع الادخار، وبذلك تتضح العلاقة المهمة مابين الحد الأقصى و الموارد الطبيعية التي لا بد للحاكم من الحفاظ عليها لضمان استقرار واستمرار الإمبراطورية.(Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J.Wunsch, 2006, PP :14-15).

2.1. افلاطون (428 – 347 ق.م)

فيلسوف يوناني ولد في أثينية و توفي فيها عن عمر يناهز الثمانين، ينتمي إلى أسرة أرستقراطية ينحدر أبوه أرسطون من كودرس آخر ملوك أثينية، فهو يعد من أشهر فلاسفة اليونان القديمة إلى جانب معلمه سقراط وتلميذه أرسطو.

أخذ أفلاطون الحكمة عن فيثاغورث و يعد من أبرز المفكرين الذين تركوا أثرا عميقا في تاريخ الفلسفة وفي تاريخ الفكر السياسي، فهو مؤسس الأكاديمية التي ابتناها في أحد أطراف أثينية عام 387 ق.م و التي عرفت بهذا الاسم لإطلاعها على حديقة البطل أكاديميوس. أقام فيها أفلاطون يعلم الناس على طريقة أستاذه سقراط لتظل بذلك الأكاديمية مركزا للتدريس و التأليف من دون انقطاع حتى أغلقها الإمبراطور جوستنيان عام 529 للميلاد.(فرانسو شاتليه- 1991).

كانت أثينية و المدن التي تجاورها في حالة حروب و فوضى دائمة قادت أثينية إلى الانحطاط. و يرجع بعض المؤرخين هذا الانحطاط إلى التضخم السكاني الذي تزامن مع الرخاء و الديمقراطية لعصر بركلس أين تهافت عليها الغرباء من كل مكان حتى تجاوز عدد سكان المدينة و ضواحيها نحو 200 ألف نسمة، في حين أن أفلاطون و أرسطو كانا يقدران العدد المثالي لسكان* هذه الدولة 15 ألف نسمة، لأن موقعها كان في منطقة جبلية محدودة الموارد تعتمد على الحرف اليدوية و التجارة (بكري علاء الدين).

* السكان الأحرار باستثناء العبيد.

يرى أفلاطون أن الدولة قد نشأت نتيجة لتباين حاجات الناس و رغباتهم و عجز الفرد عن سد حاجاته بنفسه، مما يستوجب تعاون الأفراد فيما بينهم (تقسيم العمل) لإشباع هذه الحاجات، و نتيجة لهذا التعاون تنشأ الدولة لإشباع حاجات الناس الاقتصادية و تنظيم تبادل الخدمات فيما بينهم. (B. Brevan , Division du travail).

يعتبر أفلاطون صاحب أول قانون واضح المعالم في مجال السكان، فقد ركز في كتابه " القانون" أن الاستقرار السكاني أمر ضروري لتحقيق الكمال الإنساني، لذلك اقترح الإبقاء على المجتمع المكون من المواطنين الأحرار عند مستوى 5040 رب عائلة (7 !)**، فقد كان يعتقد أن الزيادة السكانية سوف تحول دون تحقيق تقسيم العمل المناسب للمجتمع، و تؤدي أيضا إلى ضياع الأنساب الأمر الذي سوف يخل بالديمقراطية.

لقد تبنى أفلاطون مبدأ تقسيم العمل لتفاوت قدرات البشر و مواهبهم، و أن إنتاج الفرد يكون أكثر جودة حين يعمل عملا يتفق مع استعداده الفطري، أما فيما يتعلق بحجم السكان فقد أكد أفلاطون على ضرورة تناسب عدد أفراد المجتمع مع مساحة أراضيه و موارده الغذائية لذلك لا بد أن يكون هذا العدد مستقرا " stationnaire ". وبذلك لا يمكن أن تترك الخصوبة حرة فلابد من مراقبتها و على الدولة التدخل لضبط ذلك "les magistrates" إلى جانب الذين لديهم مهمة تحديد عدد الأطفال الواجب إنجابها، حيث يتم ذلك إما بتأخير سن الزواج او منع العلاقات الجنسية بين المتزوجين التي لا تكون إلا بإذن، إجهاض النساء، وأد الأطفال أو الهجرة إلى الخارج. فقد ركز أفلاطون على قضية الاستقرار السكاني لإيمانه بأن النوع البشري أكثر أهمية من عددهم بالنسبة للمجتمع. (G. Caselli, J. .Wunsch, 2006, P18 .) Vallin, G. J.

1. 3. أرسطو (384 – 322 ق.م):

ولد أرسطو في مدينة ستا جيرا المقدونية و هاجر إلى أثينا ليدرس الفلسفة على يد أفلاطون، شغل عدة مناصب كان أهمها قيامه بتعليم الإسكندر المقدوني (الإسكندر الأكبر) بعدها افتتح مدرسة

** الرقم 5040 يعتبر جداء أول سبعة أرقام طبيعية مما يسمح بالحصول على ستون قاسم طبيعي. وهذا الرقم يسمح بتقسيم الأراضي بطريقة دقيقة على عدد السكان و تقسيمهم إلى مجموعات جزئية بدون صعوبة.

خاصة به في أثينا بعد موت الإسكندر الأكبر لكنه اضطر لتركها نتيجة النقمة المقدونية. (عبد الرحمن صالح الزريقي)

إن اتجاهات أرسطو الفكرية لم تبتعد عن ما سبق ذكره بالنسبة لأفلاطون، فقد كانت مخاوفه جد واضحة بخصوص الزيادة السكانية. لأن تقسيم الأرض و مواردها على عدد متزايد من السكان يولد افتقار فئة معينة من المجتمع. هذا ما يسبب جملة من الاضطرابات الاجتماعية التي من شانها حرمان المجتمع من المزايا الاقتصادية لتقسيم العمل. لذلك كان من الضروري اللجوء إلى إجهاض النساء في حالة وجود عدد أطفال أكثر من اللازم.(. G. Caselli, J. Vallin, G. J.Wunsch, 2006, P19).

2. العصور الوسطى:

1.2. توماس اكويناس (1224 - 1274) فيلسوف ايطالي:

عندما بدأ عصر النهضة في أوروبا بدأت تظهر شيئا فشيئا وجهات نظر جديدة حول السكان. فقد رأى توماس أكويناس أن الزواج وتكوين الأسرة و إنجاب الأطفال أمر لا يقل مرتبة عن الرهبنة. وقد كان هناك اعتقاد سائد في العصور الوسطى و هو أن أفضل أشكال الحياة الإنسانية هي الرهبنة.

2.2. ابن خلدون:

يعد "ابن خلدون" عبقرية عربية متميزة، فقد كان عالمًا موسوعيًا متعدد المعارف والعلوم، تناول قضية السكان في مؤلفه " مقدمة ابن خلدون" فقد تحدث عن مزايا النمو السكاني. و رأى أن النمو السكاني يخلق الحاجة إلى تخصص الوظائف و بدوره يؤدي إلى دخول أعلى. و هي الفكرة التي تناولها ادم سميث في تحدثه عن تقسيم العمل و التي سيتم عرضها لاحقا، كما أشار "ابن خلدون" أيضا الى أن النمو السكاني يرتكز أساسا في المدن كونها ذات حجم سكاني كبير و رفاهية اكبر من المناطق ذات الحجم السكاني الأقل و السبب الجوهري هو الاختلاف في طبيعة الوظائف التي تؤدى حسب كل منطقة، فلكل مدينة أسواق لأنواع مختلفة من الأعمال و كل سوق يستوعب من الإنفاق ما يتناسب مع حجمه.

وسوف نتطرق لكل ذلك مستشهدين بنصوص المقدمة فيما يلي:

ولد "ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خالد (خلدون) الحضرمي" بتونس في(رمضان 732هـ / 27 ماي 1332م). نشأ في بيت علم ومجد عريق. حفظ القرآن في وقت مبكر من طفولته. كان أبوه هو معلمه الأول، كما درس على يد مشاهير علماء عصره من علماء الأندلس الذين رحلوا إلى تونس بعدما ألم بها من الحوادث. فدرس القراءات وعلوم التفسير والحديث والفقه المالكي والأصول والتوحيد. كما درس علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وأدب، إلى جانب دراسته لعلوم المنطق والفلسفة والطبيعية والرياضيات. وكان في جميع تلك العلوم مثار إعجاب أساتذته وشيوخه.(سمير حلبي)

ابن خلدون.. مؤسس علم الاجتماع: يعد ابن خلدون المنشئ الأول لعلم الاجتماع، وتشهد مقدمته الشهيرة بريادته لهذا العلم، فقد عالج فيها ما يطلق عليه الآن "المظاهر الاجتماعية" أو ما أطلق عليه هو "واقعات العمران البشري"، أو "أحوال الاجتماعي الإنساني".

قد اعتمد ابن خلدون في بحوثه على ملاحظة ظواهر الاجتماع في الشعوب التي أتيح له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها، وتعقب تلك الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة.

كان "ابن خلدون" ـ في بحوث مقدمته ـ سابقًا لعصره، وتأثر به عدد كبير من علماء الاجتماع الذين جاءوا من بعده مثل: الإيطالي "فيكو"، والألماني " ليسنج"، والفرنسي"فولتير"، كما تأثر به العلامة الفرنسي الشهير "جان جاك روسو" والعلامة الإنجليزي " مالتس" والعلامة الفرنسي "أوجست كانت".

و كان مثالا للعالم المجتهد والباحث المتقن والرائد المجدد في العديد من العلوم والفنون، فقد ترك بصمات واضحة ليس فقط على حضارة وتاريخ الإسلام فحسب، وإنما على الحضارة الإنسانية ككل. وما تزال مصنفاته وأفكاره نبراسًا للباحثين والدارسين على مدى الأيام والعصور.

ابرز ابن خلدون أن الثروة و السكان تعتمدان بعضهما على البعض، وهذا يعتمد على المناخ السياسي والاجتماعي السائد. فقد تعرض للعلاقة بين عدد السكان والوضع الاقتصادي موضحا أن عدد السكان الأمثل يؤدي لرفع المستوى المعيشي من خلال حسن استخدام الموارد الاقتصادية وذلك من خلال تقسيم العمل. (G. Caselli, J. Vallin, G. J.Wunsch, 2006, P23)

إن العلامة الكبير ابن خلدون قد سبق عهده في تحليله الذي تعرض فيه لكافة الميادين، ومن بين هذه الميادين الجانب السكاني أو الديمغرافي. إن تحليل ابن خلدون لم يعتمد على نظرية واضحة بخصوص القضايا السكانية لكنه تطرق لها من خلال مجموعة من الأفكار في مختلف الفصول يمكن جمعها وتحليلها لمعرفة الاتجاه الخلدوني بخصوص المسألة السكانية.

لقد تطرق في مؤلفاته إلى تطور المجتمعات و فناءها والعوامل المؤدية إلى ذلك وأشار أيضا إلى الدور الذي تلعبه الكثرة والقلة في عدد السكان على استمرارية المجتمع وتطوره أو عكس ذلك، كما بين أن العمران البشري يرتبط بقيمة التعاون وبالطبيعة الإنسانية في الاجتماع حيث يقول " الاجتماع

ضروري للنوع الإنساني وإلا لم يكمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم وهذا هو معنى العمران "(ابن خلدون، ص43).

ويضيف ابن خلدون " *فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه* "(ابن خلدون، ص 42).

لقد أظهر ابن خلدون ضرورة اجتماع الإنسان بأمثاله لأن طبعه الغالب يميل إلى التعاون والتكاثف للتكامل مع البعض. حيث أن استمرارية العنصر البشري وبقائه لا تكون إلا بتجمع عدد كبير من أبناء جنسه وتعاونهم في تحصيل قوتهم والدفاع عن بعضهم البعض، كما تتضح أهمية العدد من خلال تكوين القوة للدفاع وتوفير الغذاء، وبذلك يضمن بقاءه ويحفظ النوع الإنساني.

تحدث ابن خلدون في مقدمته عن ظهور العمران البشري وقد ربط ذلك بطبيعة الإنسان من جهة وبجوانب جغرافية كالإقليم والتربة من جهة أخرى، من خلال تعرضه لطبيعة الإنسان. تحدث أيضا عن دور السكان في تطور المجتمع وذلك من خلال عرضه لمختلف المراحل التي يمر بها المجتمع. إن أسلوب الحياة البدوية أو الحضرية يتحدد بنوع المهنة التي تسود في المجتمع، فنجد أن نوع المهنة هو الذي يحدد للمجتمع المكان الذي يعيش فيه (خميس طعم الله، 2006). يقول ابن خلدون: "*اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله*"(ابن خلدون، ص 120).

يعتبر ابن خلدون طور البداوة هو أول طور تمر به المجتمعات السكانية وعبر النمو الاقتصادي ينتقل إلى طور الحضارة وكي يتم ذلك لابد من تعدد الصناعات بسبب زيادة السكان.كما وضح في مقولته " *ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر...*" (ابن خلدون، ص 120).

تحـدث ابن خلدون عن تقسيم العمل و نبه إلى ضرورة الاهتمام بالصناعـة في المجتمع الجديد فقد رمى الفلاحة ببعض المهانة و سمى محترفيها بالمستضعفين و سماهم أيضا بأهل العفية. و ذلك ليس بهدف عدم الاعتماد على الزراعة فقط بل لتنبيه المجتمع إلى النشاط الاقتصادي الآخر من تجارة و صناعة.

كما أشار في حديثه عن تقسيم العمل و إشاعته للتضامن في المجتمع الذي يكمل بعضه بعضا فالكل ينتج و يختص فيه و مالا ينتجه يحصل عليه من إنتاج غيره المتقن (أبو عبيدة م. ، محمد شعبان ع.، 2008، ص 76).

كما تعرض لتقسيم العمل في المجتمع من خلال اجتماع عدد من الأفراد. ويتم ذلك بالتعاون لتوفير الغذاء والمستلزمات "*فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولا بد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدف إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه*"(ابن خلدون، ص 120).

"*... ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم فقد تبين أن أجيال البدو والحضر طبيعية لا بد منها...*" (ابن خلدون، ص 121). فتزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل ويزيد من الإنتاج في المجتمع وبالتالي زيادة ارتفاع مداخيل الأفراد. ويرفع حجم الطلب نتيجة الإقبال على الاستهلاك للسلع فتنشأ بذلك صناعات جديدة مما يشجع على زيادة السكان، (خميس طعم الله، 2006).

يقول ابن خلدون أيضا : "*... اعلم أن ما توفر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم في جهاته وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وأمصارهم وعظمت دولهم وممالكهم والسبب في ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال...*" (ابن

خلدون، ص 265). وبذلك فإنه يربط بين كثرة السكان وكثرة الأعمال، فكلما زاد عدد السكان وتنوعت الأعمال زاد الاختلاف بين مجتمع البدو و الحضر وما يفرق بين المجتمعين هو اختلاف وحداته شكلا وحجما وكثافة. إذ يقول : "... *إن كل واحد من البدو والحضر متفاوت الأحوال من جنسه فرب حي أعظم من حي وقبيلة أعظم من قبيلة ومصر أوسع من مصر ومدينة أكثر عمرانا من مدينة...*"(ابن خلدون، ص 121).

وبتحدثه عن النمو الاقتصادي ذكر: "... *أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته...*" (ابن خلدون، ص 400). وأيضا : "... *وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ...*" (ابن خلدون، ص 401). فهو يوضح من خلال ما سبق بان النمو الاقتصادي للمجتمعات مرتبط بتطور العمران وتزايد السكان فيه، أما إذا انصرف المجتمع إلى غير ذلك تدهورت أحواله وسعى إلى خرابه ، كما حدد الحضارة حين يتزايد عدد السكان وتزدهر المدن وتكثر الصناعات والحرف، وأن ضعف المجتمع يكون نتيجة الانحلال والتباعد: "... *قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال و ابذعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها فخف ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة والسلطان...*" (ابن خلدون، ص 287). و أن الحضارة تكون بوفرة العمران، فإذا تناقص سكان المصر فمعنى ذلك اختلال العمران. "... *أن عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة والسبب في ذلك أن الملك إنما يكون بالعصبية* وأهل العصبية هم الحامية الذين ينزلون بممالك الدولة وأقطارها وينقسمون عليها فما كان من الدولة العامة قبيلهما وأهل عصابتها أكثر كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطانا وكان ملكها أوسع لذلك...*" (ابن خلدون، ص 163).

***العصبية عند ابن خلدون:** تجمع أفراد القبيلة الواحدة وتكاثفهم وتعاونهم.

ان قوة الدولة كما يشير إليها ابن خلدون تكمن في الكثرة والقوة العسكرية التي تحدد هيمنة الدولة و التي تنتج من كثرة الأشخاص القادرين على الدفاع عنها. فبقدر ازدياد العدد تقدر عظمة القوة العسكرية و يقدر امتداد وتوسع الدولة. لذلك كانت العصبيات آنذاك تشجع على كثرة النسل وخصوصا على أهمية الذكور التي تنصب على عاتقهم مهمة الحماية والغزو والحربكما يشير لها الحديث الشريف:

" *تناكحوا، تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم*" (فتح الباري).

يربط ابن خلدون زيادة السكان والنمو الاقتصادي بمرحلة معينة من مراحل حياة الدولة وهي المرحلة التي يسود فيها العدل والأمن وما يتوفر لرعيتها من امن واستقرار وأماكن للعمل وكسب الرزق، أين يعيش المجتمع في رفاه ووفرة "... *الملكة رفيقة محسنة انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر ويكثر التناسل وإذا كان ذلك كله بالتدريج فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل وفي انقضاء الجيلين تشرف الدولة على نهاية عمرها الطبيعي فيكون حينئذ العمران في غاية الوفور والنماء...*" (ابن خلدون، ص 301).

يشير ابن خلدون أيضا إلى أن الكوارث الطبيعية والمجاعات والأوبئة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات. وهي مرتبطة نتيجة الواقع الذي آل إليه المجتمع عند نهاية الدولة، عندما اهتم الحكام باللهو والترف. أين تصبح النفقات كبيرة، ما يدفعهم إلى الزيادة في الضرائب وتسوء الأوضاع الاجتماعية للعمال، مما يؤدي إلى انحلال العصبية وتكثر المظالم. فيلجأ عدد كبير من السكان إلى الهجرة والباقين يصبحون عرضة للمجاعات وسوء الأحوال الصحية وارتفاع نسبة الوفيات، الذي يؤدي بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة والتلوث الذي سماه ابن خلدون ب " فساد الهواء" الذي يحدث نتيجة كثرة نمو العمران وتلاصقه (البناءات العشوائية).

فحسب ما وضحه ابن خلدون في مقدمته فإنه يمكن تلخيص المراحل التي يمر بها النمو الديمغرافي إلى مرحلتين على حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع، وهذا كما يلي:

المرحلة الأولى :

زيادة معدل الخصوبة و بالتالي ارتفاع عدد المواليد ونقص معدل الوفيات. وهي الفترة التي تستغرق للانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة فيزداد عدد السكان وتزدهر الصناعات (خميس طعم الله، 2006).

"أن الصنائع غنما تكتمل بكمال العمران الحضري وكثرته " (ابن خلدون، ص444).

"... أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة واستكثروا أيضا من الموالي والصنائع وربيت أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفه فازدادوا به عددا إلى عددهم وقوة إلى قوتهم بسبب كثرة العصائب حينئذ بكثرة العدد..." (ابن خلدون، ص 174).

ذلك أن كثرة التناسل لا تتم إلا بالتشجيع على الزواج المبكر، وعدم وضع أي قيود على سن الزواج، ففي مرحلة بناء الدولة تكون هناك حاجة ملحة لعدد كبير من السكان (خميس طعم الله، 2006).

يرتبط التناسل عند ابن خلدون بمسألة شرعية هي حفظ النسل على الأرض لأداء الأمانة التي كلف بها الله الإنسان. كما أن ترف الحياة سبب مباشر في ازدياد النسل أو الخصوبة وذلك من خلال تحسن الأوضاع وتوفر الغذاء والرعاية لكل من الطفل والأم، مما تضاعف في الفترة على تحمل مشاق الحمل.

1. المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة يشير ابن خلدون إلى تحول الأوضاع. فترتفع بذلك معدلات الوفيات نتيجة ظهور الأمراض والأوبئة والاضطرابات التي تنتجها الفوضى والفساد والظلم. مما يؤدي إلى انخفاض معدلات المواليد (الخصوبة) ويؤدي إلى إضعاف نشاط السكان. كما يشير أيضا إلى أن الظلم هو من الأسباب المؤدية إلى انقطاع النوع البشري حيث يقول "... *الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع...*" (ابن خلدون، ص 288) ونرى ذلك

أيضا واضحا في قوله "... *فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا وكان بعض السنوات الاحتكار مفقودا فشمل الناس الجوع وأما كثرة الموتان فلها أسباب من كثرة المجاعات كما ذكرناه أو كثرة الفتن لاختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل أو وقوع الوباء وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران*..." (ابن خلدون، ص 302)

وبذلك نستنتج أنه في المرحلة الأخيرة من حياة الدولة ونتيجة الظروف والظلم تدخل مرحلة الهدم وانحلال العصبية بما يدفع الناس إلى الهجرة ومسك أيديهم عن العمل والإنتاج (الفلح)، الأمر الذي يؤدي إلى المجاعات وسوء التغذية وانتشار الأمراض و حتى ارتفاع الوفيات وانخفاض الولادات.

3.المدرسة التجارية المركنتيلية:

تيار فكري نشأ مع نهاية النظام الإقطاعي، استمر إلى غاية القرن الثامن عشر وينسب مصطلح مركنتي بالايطالية الذي معناه تاجر لآدم سميث. الذي استخدمه لأول مرة و أرجع فكرة نشوءه إلى بداية العصور الحديثة وهو تاريخ يصادف ظهور جماعة في انجلترا تعرف تحت اسم " أنصار المعادن النفيسة" (ساقور ع.، 2004، ص 96-99). ومن أشهر ممثلي هذا التيار توماس مون*، كولبارت**.

تقوم هذه المدرسة على مبدأين أساسين:

1. قوة الدولة حسب ما تتوفر عليه من معادن نفيسة.
2. تدخل الدولة وتوجيهها للاقتصاد، بهدف خلق صناعات محلية لضمان القدرة على المنافسة الخارجية وضمان السوق.

* Thomas Mun: 1571- 1641 رجل أعمال و اقتصادي انجليزي.

** Jean-Baptiste Colbert : 1619-1683 المراقب المالي العام في باريس، سياسي فرنسي.

إن المدرسة التجارية لم تولي أهمية كبرى للعنصر السكاني، بل شجعت نموه فقط بغرض زيادة القوة العددية للرجال وهذا من أجل زيادة قوة الأمة ووحدتها، خاصة وأن هذه المرحلة تميزت بالاكتشافات الجغرافية والمزيد من المستعمرات.

ما ميز هذه المرحلة أيضا هو الانتقال من العمل الحرفي إلى الصناعة وتطور نظام المشاغل بالإضافة إلى تأزم الوضع في المجال الفلاحي الذي أدى إلى تحول الأيدي العاملة في هذا المجال إلى العمل في المصانع والمشاغل، وبما أن معدل الأجور يميل إلى الانخفاض مع زيادة أعداد قوة العمل فان مزايا النمو السكاني تصبح واضحة من حيث أثرها على ثروة المجتمع.

1.3.نيكولاس ماشيافال[*] :

يرى بأن هدف التنظيم السياسي و الاجتماعي لكل أمة هو القوة والثراء، و العامل السكاني يمثل أهم محددات القوة السياسية و العسكرية للبلد، فمن الأساسي أن يكون المجتمع كثير العدد و يشجع على الزيادة السكانية.(G. Caselli, J. Vallin, G. J.Wunsch, 2006, P24)

2.3.جون بودان[**]:

لم يتعرض لقضية السكان بطريقة مباشرة فقد تلخص بحثه حول إبراز أهمية العنصر البشري وحجمه للحصول على ثروة البلد، حيث ذكر في تحليله أن كثرة السكان أمر غير مقلق فلا ثروة بدون سكان وأن المجتمع كثير السكان شيء ثمين يعطي أهمية و قيمة للبلد، كما أن فرنسا مليئة بالثروات التي لابد من استغلالها بحجم سكاني مناسب. (G.F. DUMONT- 1992- p164).

3.3.انتوان دو منتكرستيان[***] :

في نظره فإن كثرة السكان لا يمكن أن تكون إلا كواجهة لسوء التسيير لكن في الحقيقة اعتبر أن ثروة البلد تكمن في حجم السكان. في حين أن كثرتهم دون استغلالها تؤدي إلى مشاكل في المجتمع وخص بالذكر فئة الحرفيين، لذلك لا بد من استغلال اليد العاملة استغلالا كاملا (G.F. DUMONT- 1992- p165).

[*] Nicolas Machieval 1469-1527، مفكر و فيلسوف ايطالي.
[**] jean Bodin 1530-1596 فقيه و عالم سياسي فرنسي.
[***] Antoine de Mont-Chrestien 1575-1621 : اقتصادي فرنسي.

4.3. بارتيلامي دولافماس[*]:

يعتقد أن ثروة الأرض لا تنفذ و أن سكان فرنسا قلة و أن الزيادة السكانية من المحفزات الأساسية لزيادة الثروة، فعلى هذا الأساس شجع على وضع سياسة سكانية تهدف إلى تحفيز الزواج و التقليص من الهجرة، إلى جانب سياسة اقتصادية تهدف إلى الاكتفاء الذاتي و التصدير إلى الخارج. فكانت بذلك رؤيته تعتمد أساسا على أهمية و ايجابية الزيادة السكانية (G. Caselli, J. Vallin, G. J. Wunsch, 2006, P24)

5.3. سيباستيان فوبن[**]:

اهتم بالجانب الإحصائي للسكان وبذلك أعاد النظر في مفهوم الثروة وعلاقتها بالسكان. موضحا في كتاباته أن السكان هم شرط أساسي وكافي للثراء، مشيرا أيضا أنه و مع ذلك لابد من وضع سياسة ذكية للتسيير. إضافة إلى ذلك فقد اوضح فوبن أهمية الإحصاء السكاني خاصة لدى الطبقات السوسيومهنية، بحيث وفر مشروعا مهما من المعطيات الإحصائية ذات مستوى موازي للإحصائيات المتواجدة حاليا وأشار إلى ضرورة دراسة الظواهر الديموغرافية لمعرفة طريقة تطورها (G.F. DUMONT- 1992- p167-168).

6.3. جيوفاني بوترو[***]:

يرى بأن الحياة الإنسانية تعتمد على عاملين أساسيين: الطبيعة البشرية التي تميل إلى التضاعف، و إمكانية إيجاد الموارد المعيشية. مشيرا إلى أن قابلية البشر للتضاعف اكبر بكثير من إمكانية توفير المـوارد الغذائية. واذا تجاوز عدد السكان الحد الأقصى للموارد فان جملة من المشاكل تبدأ في الظهور و من بينها المجاعات، الأوبئة و الحروب.(G. Caselli, J. Vallin, G. J.Wunsch, 2006, P27)

[*] Bathélemy de Laffemas (1545-1612): اقتصادي فرنسي

[**] Sébastien Le Prestre de Vauban 1633-1707 : مارشال ومهندس معماري و عسكري فرنسي.

[***] Geovanni Botero (1540-1617): ايطالي

4. المدرسة الطبيعية الفيزيوقراطية:

تأسست هذه المدرسة قبل الثورة الفرنسية وتمركزت بالخصوص في فرنسا من ابرز ممثليها فرانسوا كيزناي. ساهمت لحد كبير في تأسيس الاقتصاد السياسي، فهي أول مدرسة حثت على تدخل السلطة في الشؤون الاقتصادية. لتمثل بذلك فلسفة مضادة لأفكار التجاريين الذين يرجع لهم الفضل الأول في وضع عملية الإنتاج في المركز الرئيسي للتحليل الاقتصادي النظري والمنهجي. (بروش ز.، 2005-2006).

تعتمد السياسة الاقتصادية لهذه المدرسة على: (ساقور ع.، 2004، ص:100)

1. الملكية الفردية.
2. الحرية الاقتصادية (دعه يعمل – دعه يمر).
3. التسليم بأن العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج.

قد أشار الطبيعيون إلى أنه إذا تخصص بلد معين في إنتاج مواد غذائية، فإن هذه المواد تكون في متناول الفلاحين و الطبقة العاملة و يؤدي ذلك إلى الزيادة في أعداد السكان، أما إذا ذهب جزء كبير من الناتج إلى الطبقة المالكة ستعطيهم فرصة الإنفاق على السلع الكمالية الأجنبية، لأنها تعتمد على قدر كبير من العمل الماهر وقدر قليلا من ناتج الأرض و بالتالي يرتفع ثمنها فيتجه جزء كبير من المنتجات الزراعية إلى التصدير للتبادل مع الواردات المصنعة و يحول ذلك دون زيادة عدد السكان.(أبو عبيدة م.، محمد شعبان ع.، 2008، ص:160).

لم تكن لرواد هذه المدرسة مخاوف من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان لأنها تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي و فلاحة الأرض، فوفقا لتصورات هذه المدرسة فان المجتمع ينقسم إلى 4 طبقات سكانية: (ساقور ع. 2004، ص: 102)

1. طبقة الملاك: الطبقة الحاكمة و هم ملاك الأراضي وبعض رجال الكنيسة.
2. الطبقة المنتجة في العمل الزراعي: المنظمين، المزارعين والموزعين.

3. طبقة الحرفيين والتجار: طبقة عقيمة (الصناعيين وأصحاب المهن).
4. طبقة غير مالكة في المدينة والريف: تابعة اقتصاديا للطبقات السابقة مثل الجنود،الخدم والفنانين.

1.4. فرانسوا كيزناي*:

على عكس بودان، فقد اعتبر أن الثروة لا تأتي من السكان ولكن من الزراعة، لأن ارتفاع الثروة يضمن ارتفاع عدد السكان، وبالتالي الزيادة الاقتصادية هي محدد للزيادة الديموغرافية. كما ان هناك فئة سوسيومهنية مهمة جدا لابد من تكاثرها هي فئة المزارعين والفلاحين، فسر الثروة هو استعمال رأس المال في تطوير الزراعة. مع توضيحه أهمية ذلك في تحسين الإنتاجية، بالتالي فان زيادة الثروة هي الأساس الذي يسمح بالزيادة السكانية (G.F. DUMONT- 1992-p171,173).

للعمل الزراعي مكانة مهمة عند الطبيعيين. فعدد السكان في مجتمع ما يتوقف إلى حد كبير على كمية المنتجات الغذائية الضرورية لإعادة عملية تجدد السكان. أشار كيزناي إلى العلاقة بين معدلي نمو السكان لدى الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة موضحا في عدة مرات العلاقة المتواجدة بين النمو السكاني وبين الإيراد الفردي (سعيد النابلسي).

2.4. فيكتور دوميرابو :**

يركز دوميرابو على ان السكان هم مصدر الثروة، على عكس فكرة كيزناي. وبالتالي فان ثروة الأرض لا يمكن تقييمها بدون وجود أشخاص قادرين على العمل في المجال الزراعي واستخراج الثروات. كما يشير أيضا إلى أن الأرض تعتبر رأسمال للإنسان، لذلك فان الزراعة هي النشاط الأساسي للمجتمع. (G.F. DUMONT- 1992 p176-173).

* François Quesnay (1694-1774) : طبيب و اقتصادي فرنسي.

** Victor Riqueti, marquis de Mirabeau 1715 - 1789: اقتصادي و فيلسوف فرنسي.

3.4. ريتشارد كانتليون* :

يذكر كانتليون قيمة السكان الكامنة في الزيادة إلى مالا نهاية، وبذلك يستبق مالتوس في تحليله ويشير أيضا إلى الموانع الإيجابية و الوقائية للحد من عدد السكان.

إن مالتوس قد تأثر بجيمس ستيوارت، هذا الأخير بدوره تأثر بأفكار كانتليون عن السكان، لذلك يعتبر كانتليون قد ساهم إلى حد ما في قيام نظرية مالتس بخصوص السكان، كما أشار إلى أن وقوع الحروب ما بين الحين و الحين تؤدي إلى الإنقاص من عدد السكان و أن الظروف الاقتصادية هي الأخرى تؤثر على الزيادة السكانية من خلال دفع الطبقة العاملة إلى تأخير سن الزواج كوسيلة للحد والتقليل من الزيادة السكانية. (محمد أبو عبيدة م.، محمد شعبان ع.، 2008، ص:161).

تعتمد كتابات كانتليون على شرح المحددات التي تؤثر على السكان، فقد تعرض إلى كمية الموارد الغذائية وأشار إلى أن عدد السكان يعتمد أيضا على التركيبة الاجتماعية، وانه يمكن لهم التزايد بدون قلق إذا توافرت موارد كافية لتغذيتهم، أخذا كمثال على ذلك الصين. كما وضح أيضا أن مستوى الاستهلاك وطريقة العيش يمكنها أن تؤثر على كمية المواد الغذائية، مضيفا بذلك إلى المحددان السابقان محددا ثالثا وهو طبيعة الملاك من حيث وضعيتهم الاقتصادية ودورهم الاجتماعي. (G.F. DUMONT- 1992- p168- 171).

5. المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، حيث تزامن بروزها مع ظهور الرأسمالية وطغيان النشـاط الصناعي وسيطـرته، على عكس الفترات الزمنية السابقة أين كان النشاط الأساسـي هو الزراعة.

اتسم تحليل هذه المدرسة بطغيان الرؤية التشاؤمية (الرؤية المالتوسية) بخصوص السكان. منعكسا بذلك على مستقبل الاقتصاد الرأسمالي، فعلى الأمد البعيد يتحول الاقتصاد القومي من اقتصاد حركي

* Richard Cantillon 1680-1734: اقتصادي فرنسي.

متنام إلى اقتصاد ساكن يخيم عليه الركود. وأصبح بذلك من الأسباب القوية التي جعلت علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي يوصف بأنه " العلم الكئيب" (Nicolas V. , Gianoris, 1978, pp : 42-44)

إن الاقتصاد الرأسمالي عند الكلاسيك هو عالم مليء بالحركة والتغير، فهم يميلون إلى جمع قدر من الأرباح بهدف التوسع لزيادة استثماراتهم وبالتالي تزايد طلبهم على العمال لذلك لابد من تخفيض جزء من الأرباح لدفع أجور العمال الإضافيين.

1.5. أدام سميث*:

فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي. أحد الشخصيات الرئيسية في التنوير الاسكتلندي. سميث هو صاحب كتاب طبيعة وأسباب ثروة الأمم الذي يعتبر من 'أعظم ما أبدع، وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث. يعد سميث أيضا من أشهر الاقتصاديين ورائد من رواد المدرسة الكلاسيكية، فغالبا ما يشار إليه باعتباره أب لعلم الاقتصاد الحديث (Pressman. steven ,1999.)

ولد في كيركالدي باسكتلنده، درس الفلسفة والاقتصاد في جامعة جلاسجو وجامعة أكسفورد. بعد تخرجه دَرَس بجامعة أدنبرة سنة 1748، مما دفعه إلى التعاون مع ديفيد هيوم خلال التنوير الاسكتلندي في 1751، حصل على الأستاذية في جلاسجو وهو يدرس الفلسفة الأخلاقية. أول كتبه الضخمة بعنوان نظرية المشاعر الأخلاقية (1759)، التحق بموقع تدريسي مكنه من السفر في جميع أنحاء أوروبا حيث اجتمع مع غيره من القادة الفكريين في عصره (كيزناي، تورقوت...)، عاد إلى بلاده في 1766، وقضى السنوات العشر التالية في كتابه ذو الصدى العالمي "ثروة الأمم" والذي نشر في عام 1776. (Gilles MONTIGNY ; 1997, p 155).

* Adam Smith : 1723-1790،فيلسوف و اقتصادي اسكتلندي يعرف بأبو الاقتصاد الحديث.

تأثر آدم سميث بأصحاب المذهب الفيزيوقراطي وتبني شعارهم "دعه يعمل دعه يمر" ولكنه اختلف معهم ومع التجاريين ب أن المصدر الأساسي للثروة ليست التجارة أو الأرض، بل العمل. و أن العمل هو أساس الثروة، والوصول للثروة هو الغاية الأساسية للاقتصاد.

انتقل إلى فرنسا التي كانت المنطلق لكتابه ثروة الأمم الذي يعد من أهم مؤلفاته والذي اعتبر فيه ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية. متناولا الإنتاجية كمقياس للثروة التي يمكن مضاعفتها بتقسيم العمل. واهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة وتقسيم العمل. و دعى إلى حرية السوق والحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم العمل.

لدى مكوثه بفرنسا التقى بأصحاب المبدأ الحر (الليبرالية). واتبع في تحليله الطريقة الاستقصائية التي مؤداها التوصل إلى الحقائق عن طريق التعميم*.

عرف سميث بوضعه أسس الاقتصاد السياسي. فهو يعتقد أن تقسيم العمل من شانه التأثير على زيادة الإنتاج. وهو كنقطة بداية في نظرية النمو الاقتصادي، فزيادة الإنتاج تؤدي إلى الزيادة في القوى المنتجة للعمل. ويتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل وزيادة الإنتاج. كما أشار أيضا إلى أن العمالة هي سبب زيادة الثروة الوطنية للأمة بدلا من الذهب والفضة وكان متفائلا بقدرات اقتصاد السوق في زيادة الرخاء المادي. (G. MONTIGNY; 1997, p156)

يمكن حصر أهم المبادئ التي نادى بها آدم سميث فيما يلي: (ساقور ع.، 2004، ص:105).

1. العمل بكافة أنواعه يعتبر أساس ثروة الأمم، و الإمكانات الغذائية المتاحة تؤثر على الكثافة السكانية.
2. تخصص كل فرد في نشاط معين، على أن ينسحب هذا التقسيم والتخصص على المستوى الدولي.
3. عدم تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية فلا يحق لها وضع قيود على التجارة.

يعتبر سميث أن العمل هو المصدر الأساسي للثروة، فقد توصل إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي التشغيل الكامل من خلال زيادة الطلب الكلي على اليد العاملة أو رأس المال، مما يؤدي حتما إلى زيادة

*- نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث .

الاستثمار لينتج من ذلك تقسيم أعمق للعمـــل في عصر التقدم التكنولوجي. فكلمـــا زاد الاستثمار زاد الطلب علـــــى اليد العـــــاملة (المحجوب ر.، 1971، ص:36).

مخطط ادم سميث في التنمية الاقتصادية

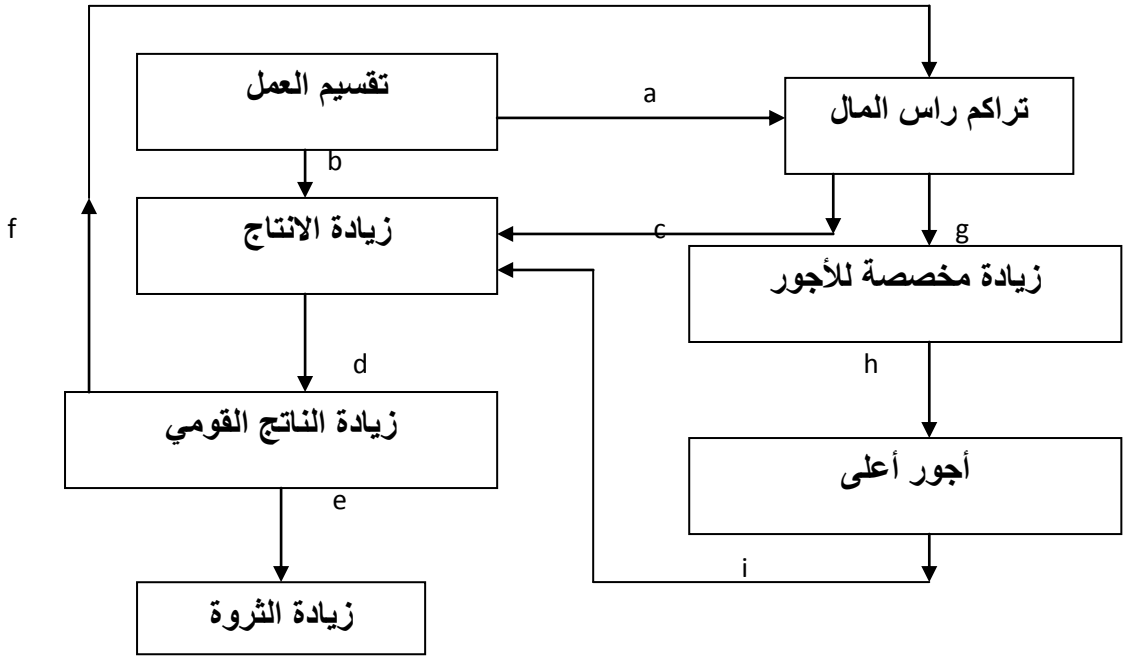

المصدر: مدحت القريشي (2008) ، ص:132.

2.5. روبرت مالتوس (1766 – 1834): باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي .

ولد مالتوس من أسرة إنجليزية ميسورة الحال، كان والده من ملاك الأراضٍي. تلقى تعليمه في البيت حتى دخوله "جيسز كوليدج" في كامبريدج عام 1784، حيث تخصص في الرياضيات، لكنه درس أيضا العديد من المواضيع. تحصل على عدة جوائز تقديرية في الإنجليزية، اللاتينية واليونانية إلى جانب لقب الماستر.(Gilles MONTIGNY ; 1997, p157).

اشتهر بمقالته عن مبادئ علم السكان سنة 1798م، حيث تقوم فكرته الأساسية في هذا الكتاب على أن أعداد السكان في العالم تميل إلى الزيادة بينما كميات الطعام تقل. كما كان يعتقد أن الحروب والأمراض ستفتك بالأعداد الزائدة من البشر ما لم يتم تحديد النسل.(G. Caselli, J. .Wunsch, 2006, P31) Vallin, G. J

لقد عاصر مالتوس فترة تحول مهمة في الاقتصاد البريطاني، من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، مع تعاظم الدور الذي يقوم به الإنتاج السلعي الذي يعتمد على التخصص وتقسيم العمل والإنتاج بغرض التبادل. أين حقق تراكم رأس المال توسعا ضخما في الصناعة وأصبحت هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح لا الزراعة أو التجارة، فقد عرف هذا التطور الاقتصادي باسم الثورة الصناعية.

أما على الصعيد الاجتماعي فكانت نتيجة هذا التحول، بروز مشاكل خطيرة و زيادة في الكثافة السكانية بشكل واضح. فقد زاد التكدس البشري في الغرف وفي أبرشيات الكنائس والملاجئ وانتشرت الأمراض والرذائل الاجتماعية، وزاد عدد العاطلون نتيجة الاستخدام الموسع للآلات التي حلت محل العمل الإنساني. كما عانى العمال الذين حالفهم الحظ بالعمل في المصانع من ظروف قاسية من حيث انخفاض الأجور، ساعات العمل وظروف العمل داخل المصانع. (رمزي زكي ، 1984،ص:19).

تجسدت وجهة نظره في الصراع الفكري الحاد الذي نشب بينه وبين بعض الكتاب المعاصرين له مثل جودوين* ، كوندرسيه **، ديفيد ريكاردو وجان باتست ساي.

كان مالتوس ذو نزعة تشاؤمية، أما الآخرون فكانوا يرون أن ما يعانيه الإنسان إنما يرجع إلى الحكم الفاسد والقوانين الجائرة ورجال الأعمال الجشعين. فلو تمكن الإنسان من إصلاح الأنظمة الاجتماعية وتعديلها سوف تتغير طبيعة الإنسان وتتحسن ظروفه. (رمزي زكي – 1984 – ص 20).

من الثابت تاريخيا أن المقولات الرئيسية في نظرية السكان لمالتس قد سبقه إلى صياغتها مفكرون آخرون، فابن خلدون بحث في ذلك منذ القرن الرابع عشر أين تحدث عن الصلة الوطيدة بين عدد السكان ومستوى الحضارة، لأن عدد السكان يعد عاملا هاما في تقسيم العمل وفي النمو.

إن فضل مالتوس هو في كونه وضع نظرية متكاملة للسكان، فقد فرضها على علم الاقتصاد عندما أشار إلى وجود عامل يجب دراسته إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل، ذلك لأن العلاقة وطيدة بين

* William Godwin : كاتب و فيلسوف انجليزي (1756 – 1836).

** Marie Jean Antoine Nicolas de Caritat, marquis de Condorcet: كاتب و فيلسوف و عالم رياضيات فرنسي (1743 – 1794).

تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج.(G. Caselli, J. Vallin, G. J.Wunsch, 2006, P30) وكان لدخول عامل السكان في صميم السياسة الاقتصادية أن تشكل علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان.

في سنة 1830 نشر ميشيل توماس سادلز* مؤلفا ضخما تحت عنوان "قانون السكان"، أشار فيه أن مالتوس لم يبتكر نظرية السكان التي تنسب إليه، بل سرقها من تونسد** الذي كان يرى أن الزيادة السكانية في العالم ستكون محدودة بمقدار ما يوجد لدى البشر من طعام، وأنه لا محالة من وجود البؤس والرذيلة إذا زاد عدد السكان في الوقت الذي لا توجد فيه كميات وافرة من الطعام.(سيدنس هـ. كونتز - 1967- ص 34).

كما تبين لكثير من الباحثين أن ثمة تشابها بين الأفكار التي طرحها مالتوس في موضوع السكان وبين الأفكـار التي ذكرهـا من قبلـه ريتشارد كانتليون*** في كتـاب نشره سنة 1755 بعنـوان "بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة"، تعرض في جزء منه لموضوع السكان ومشيرا فيه إلى أن قدرة السكان على الزيادة هي قدرة لانهائية، والعامل الوحيد الذي يحد من فاعلية هذه الزيادة هو مدى توافر الموارد الغذائية (رمزي زكي - 1973 – ص: 81 - 96).

أما عن جيمس ستيوارت فقد تعرض في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي" المنشور في عام 1967 إلى المسألة السكانية ووصل في تحليله إلى النواة الأساسية لدى نظرية مالتوس، فهو يرى أن العامل الوحيد المحدد لزيادة السكان هو مدى توافر الموارد الغذائية وهو الأمر الذي يحد من إمكانيات النمو السكاني لأي بلد. (رمزي زكي - 1984 – ص:22).

إن مالتس في كتابه كان بصدد الدفاع عن مصالح رجال الإقطاع والدولة والكنيسة، في الوقت الذي بدأت فيه الرأسمالية الصناعية توطد أقدامها كنظام اجتماعي جديد، وأكفأ من النظام الإقطاعي القديم. وبدأت تتفاقم مع هذا النمو مشكلة البطالة وارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية. مما أدى إلى انخفاض

* Michael Thomas Sadler(1835– 1780): سياسي ، ورجل أعمال انجليزي، وزعيم حركة الإصلاح لمصنع في إنجلترا. وواحداً من رواد تشريعات العمل.

** Joseph Townsend (1816– 1739) : طبيب، جيولوجي وقسيس انجليزي.

معدلات الأجور الحقيقية للعمال، ومهاجمتهم للمصانع وتدمير آلاتها والقيام بالمظاهرات والاضطرابات للمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل. في هذه الفترة تعاظمت حركة التجارة الدولية وازداد الطلب العالمي على الصوف الانجليزي، الأمر الذي ادى إلى تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في شكل حيازات رأسمالية كبرى. وتحولها من إنتاج القمح وسائر المواد الأولية الغذائية إلى مراع لتربية الأغنام بهدف إنتاج الصوف على نطاق أوسع. قد تمت هذه العملية بعنف أين قام الملاك بطرد المزارعين من أراضيهم وأرغموهم على التخلي عن هذه الأراضي وعن بيوتهم، وهكذا تحولت الأراضي الزراعية التي لم يكن من المستطاع زراعتها من غير العائلات الكبيرة إلى مزارع يكفيها عدد قليل من الرعاة. (Karl Marx, - 1962, p 747).

فصدرت قوانين تقضي بإحاطة هذه الأراضي بأسوار لتأمين هذه العملية، كما قام كبار الملاك تحت تأثير ارتفاع أسعار الصوف بنزع ملكية صغار الملاك بالعنف. (أحمد جامع - 1968 ، ص57).

وقد ترتب عن سلب أملاك الفلاحين الصغار والمتوسطين وتحويل أراضيهم إلى مراع للأغنام نتائج عديدة أهمها :

– ظهور عدد ضخم من العمال الزراعيين في المدن الصناعية بحثا عن العمل. مما دفعهم الى تقديم قوة عملهم مقابل اجر الرخيص للعمل بالمصانع. لكن حركة التوسع الصناعي والصناعات الحرفية لم تكن لتستوعب هذا العدد الهائل من الباحثين عن العمل، فتحول العديد منهم إلى متسولين ولصوص ومتشردين ونتج عن ذلك إصدار قوانين الإغاثة. (رمزي زكي - 1984 – ص:24).

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية، خرج مالتوس بنظريته ليضع تبريرا لارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية وسوء أحوال الطبقة العاملة منحازا بذلك لصالح ملاك الأراضي الزراعية، فهو يرى أن الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية بحتة لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة، (رمزي زكي - 1984 – ص:25).

يبني مالتس تحليله على مصادرتين أساسيتين:

الأولى: هي أن الغذاء ضروري لحياة الإنسان. الثانية: أن العاطفة بين الجنسين ضرورية.

يقول مالتوس في مقاله : " إنه بفرض أن المصادرتين قضية مسلم بها، فقدرة السكان هي أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، فالسكان يتزايدون حسب متتالية هندسية – إذا لم يحد من هذه الزيادة – بينما لا تزيد وسائل العيش إلا حسب متتالية حسابية – وبناء عليه، فإن المعرفة الطفيفة بالأعداد تبين ضخامة القوة الأولى مقارنة بالثانية" (رمزي زكي - 1984 – ص:25).

يرى مالتوس أن الإنسان لا يستطيع العيش دون وجود الطعام وأن قدرة الإنسان على التكاثر تتجاوز بكثير إمكانية زيادة الموارد الغذائية، فطبقا لفكرة المتتالية الهندسية فإن عدد السكان من الناحية النظرية يمكن أن يستمر في التزايد إلى ما لا نهاية ما لم يعرقل هذا التزايد موانع معينة وكل ما استند إليه هو الإحصاءات التي كانت تعكس آثار الهجرة السكانية الكبيرة في أوروبا إليها آن ذاك. (رمزي زكي - 1984 – ص:26).

يقول مالتوس : " بحكم قانون طبيعتنا هذا الذي يجعل الغذاء ضروريا لحياة الإنسان، فلابد من الإبقاء على تساوي النتائج المترتبة على هاتين القدرتين غير المتساويتين، وهذا يتضمن عائقا قويا باستمرار منع زيادة السكان عن طريق صعوبة العيش، وهذه الصعوبة يجب أن تحل في مكان ما، ولابد حتما أن يشعر بها فريق كبير من الجنس البشري" (رمزي زكي - 1984 – ص:26).

أن المشاكل التي يواجهها المجتمع من فقر وبطالة وسوء الأحوال المعيشية والصحة والجوع وانتشار الآفات والانحرافات الأخلاقية، هي نتيجة حتمية لقانون الطبيعة الأبدي مهما كانت الظروف التي يعيش فيها الإنسان. وهذه المشاكل لا صلة لأي نظام بها، وبالتحديد النظام الرأسمالي ولا لأي طريقة في الحكم، بل الفقراء هم المسئولون عن شقائهم وسوء أحوالهم. وذلك بتكاثرهم نتيجة سلوكهم الجنسي غير الموجه والمنظم وأهم مساعدة يمكن تقديمها لهم في توعيتهم وتبصيرهم بقانون السكان وبالنتائج المترتبة عن ذلك. فعلى إثر هذه الرؤية اتخذ مالتوس اتجاها لمعالجة هذه المشكلة وذلك بطرح جملة من الحلول أهمها كان لا إنساني لتقليل التزايد السكاني، وذلك بفرض موانع معينة توفر التناسب بين الزيادة السكانية وبين الثروات الطبيعية.

لقد ذكر مالتوس، الحلول في شكل موانع إيجابية وموانع سلبية.

1. الموانع الإيجابية: هي العوائق التي من شأنها زيادة معدل الوفيات كالحروب والمجاعات والأوبئة وهي بفعل الطبيعة لإحداث التناسب.

2. الموانع السلبية : هي العوائق التي من شأنها تخفيض معدل المواليد، مثل تأخير سن الزواج، كبح الشهوة الجنسية لدى الإنسان واتخاذ السبل والإجراءات التي من شأنها منع الفقراء من الزواج وكثرة الإنجاب. وهنا يعتبر موقف اختياري يتبعه الإنسان لتفادي المشاكل على الأمد البعيد.

انتقدت نظرة مالتوس للتكاثر البشري الذي اعتبره عملية بيولوجية بحتة مستقلة عن ظروف الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، في العديد من الدراسات و البحوث الإجتماعية و الإقتصادية التي جاءت لاحقا، على أساس أن النمو السكاني هو دالة في الأجل الطويل في درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان. بالإضافة إلى أن مالتوس كان متأثرا جدا بقانون تناقص الغلة وهو القانون الذي له مرتكز هام في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. والذي ينص على أن الزيادة التي تحدث في الإنتاج لا تتناسب مع الزيادة المستخدمة من عنصري العمل أو رأس المال لأن الأراضي الزراعية، وبعد حد معين تصل إلى حد "التشبع" ولا تؤدي الزيادة في استخدام عنصري العمل أو رأس المال إلى زيادة الناتج بنفس النسبة وإنما بنسبة متناقصة. كما أنه وبعد وقت معين تكون الزيادة بالسالب. وعلى هذا الأساس كان مالتوس يرى أن قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج إنما هي قدرة محدودة للغاية، بحيث تشكل قيدا رئيسيا على النمو السكاني، فاستنادا على هذا المرتكز يكون بذلك قد أهمل عنصر التقدم الفني ومدى إمكانية زيادة الإنتاج عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي.

3.5. ديفيد ريكاردو[*] :

صديق مالتوس و تأثر كثيرا بآرائه. طرح فكرته حول (القانون الحديدي للأجور) الذي ينص على أن زيادة العمال تؤدي إلى تناقص الأجور إلى مستوى حد ادنى يسمح لهم بالحصول على ضروريات الحياة فقط (من مآكل و مشرب)، فهذا هو الثمن الطبيعي للعمل. تحدث أيضا عن قانون الغلة الفلاحية المتناقصة الذي يعتبر من مبادئ الاقتصاد السياسي1817، كما أشار أيضا إلى أن الأجر يعتبر من المحددات الأساسية للزيادة السكانية. تأثر بآدم سميث (ثروة الأمم) أين شعر بالميل لعلم الاقتصاد،

[*] David Ricardo : اقتصادي انجليزي (1772 – 1823) يمثل القمة التي وصل إليها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

كانت له النزعة التشاؤمية (رؤية مالتوسية) بخصوص الزيادة السكانية وعدم تناسبها مع الموارد المتاحة. (G. Caselli, J. Vallin, G. J.Wunsch, 2006, P36)

قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي وله نظرية معروفة باسم قانون الميزة النسبية ويقال بأنه كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: "إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين".

ريكاردو يهودي ذو جنسية إنجليزية، كان والده يعمل سمسارا في سوق الأوراق المالية. التحق بالعمل مع والده وهو في الخامسة عشر من العمر، لكن وبسبب زواجه من مسيحية طرده والده من العمل معه. استقل ريكاردو بعمل خاص في مجال البورصة وكون ثروة كبيرة وهو في السادسة والعشرين من عمره مكنته بعد ذلك من التفرغ والإطلاع مهتما بالعلوم الفيزيائية و الجغرافيا. أسس شركة تحمل إسمه و عليه اصبح من كبار الأثرياء وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين. كان عضوا بارزا في البرلمان الانجليزي عن مقاطعة أيرلندية.(Gilles MONTIGNY ; 1997, p 155).

كان من المؤمنين بان القوانين الاقتصادية هي قوانين طبيعية وأن الليبرالية* هي النظام الذي يساعد و يلاءم الميكانيزم الطبيعي ويوضح تحليله في نظرية الأجور من خلال تأثره الكبير بنظرية مالتوس. (G. F. DUMONT- 1992- pp188)

إن طرح ريكاردو كان معتمد على فكرة مالتوس التي تقول أن زيادة الجنس البشري تفوق زيادة الموارد الغذائية وهذا ما اعتمدت عليه نظريته الشهيرة في الأجور و قد طغت عليه النظرة التشاؤمية، نتيجة الأوضاع التي آلت إليها الطبقات المحرومة، مما جعله يؤكد على ضرورة ترك مجال الحرية الاقتصادية وأن أي تدخل من الدولة يعمل على تعقيد المسألة الاقتصادية في المجتمع. (عبد الله ساقور – 2004- ص107)

*الليبرالية: اشتقت كلمة ليبرالية من ليبر liber وهي كلمة لاتينية تعني الحر.الليبرالية حاليا مذهب أو حركة وعي اجتماعي سياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الإنسان كفرد وكجماعة من القيود السلطوية الثلاثة (السياسية والاقتصادية والثقافية).

إن نظرية ريكاردو وقانونه للأجور يعتمد أساسا على قانون مالتوس للسكان، فالكثافة السكانية تؤثر على الموارد الغذائية و ارتفاع عدد السكان يؤدي إلـى ارتفاع الأسعار وبالتالي ضرورة استغلال أراضي إضافية لتوفير الحاجيات الغذائية. لكن هذه الأراضي غالبا ما تكون اقل خصوبة وبذلك يرتفع سعر المنتج وسعر كراء الأراضي، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر المواد الغذائية. كذلك فان قانـون الغلة المتناقصة ســوف يؤثر علـى الإنتـاج، خاصة المواد الغذائية التي تبقى في تناقص. وبالتـالـي تؤدي إلى اختلال التوازن بين النمو السكانـي والمـوارد الغذائية، مما يؤثر حتما على السكـان ويدفعهم للتناقص. إضافة إلى ذلك فهو يشير إلى أن تجـاوز هذه المشكلة لا يكـون إلا بالتطـور التكنولوجـي وبالتبـادل الحر بين البلـدان. (G. F. DUMONT- 1992- p191) .

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية دفعت السكان إلى بيع قوة عملهم في السوق، الذي يعتمد فيه العرض والطلب على عدد السكان. فقد وضح ريكاردو انه إذا كان الأجر منخفضا إلى الحد الأدنى اللازم لمعيشة العمال فان وسائل الحياة تكون غير كافية، من تم فإنها ترفع من نسبة الوفيات والعكس إذا كان الأجر مرتفع عن الحد الأدنى للمعيشة. فالأجر عند ريكاردو يعتبر محددا للخصوبة والوفيات، بمعنى أن الأجر الضعيف يؤدي إلى البأس والفقر وبالتالي إلى الوفاة. (G. F. DUMONT- 1992- p189).

6 . المشكلة السكانية في الفكر الاقتصادي المبتذل[1]:

أمام التقدم التكنولوجي في الزراعة و اكتشاف المواد الغذائية الهائلة عبر البحار و السيطرة على المستعمرات المليئة بالخيرات، تبددت السحابة السوداء الريكاردية. و زال الخوف من أن تؤدي الغلة المتناقصة في الزراعة إلى ارتفاع تكاليف المواد الغذائية ومن ثم ارتفاع أجور العمال و زيادة حجم الريع. لكن أحوال العمال الصناعيين كانت لا تزال سيئة من حيث انخفاض الأجور و كثرة ساعات العمل، و حتى أحوالهم الصحية و السكنية، فضلا عن اتساع نطاق تشغيل النساء و الأطفال وظهور الأزمات الاقتصادية التي سببت البطالة لآلاف العمال. مما دفع إلى ظهور مجموعة من الاقتصاديين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن الطبقة العاملة و مصالحها من أهمهم وليام تومبسو[*] و جون جراي[**] وتوماس هودجسكين[***]. تشير أعمالهم الفكرية التي تأخذ بنظرية العمل في القيمة إلى مدى الاستغلال الواقع على العمال بسبب نظام الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج و سوء الحالات الاجتماعية من فقر وبطالة خلفها النظام البرجوازي.

اعتمدت أفكار هؤلاء الاقتصاديين أساسا على منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ادم سميث وديفيد ريكاردو) فكانت تحاول التخفيف من التشاؤم الذي طغى على تحليل ريكاردو المتعلق بمستقبل النمو السكاني والنمو الاقتصادي .

1.6. جان باتست ساي[****]:

نشر رسالته في الاقتصاد السياســي في سنة 1803 ، و تمحور موضوعها حول العلاقة القائمة بين السكان والإنتاج و لم يكن قد تعرف بعد على أفكار روبرت مالتوس عن السكان. E.P. Hutchinson, (1967,P.158)

[1] اصطلح على تسمية هذا الفكر بمدرسة الفكر المبتذل نتيجة انحصار فكرهم على الدفاع عن النظام الرأسمالي.

[*] William Thompson (1782-1833): الخبير الاقتصادي السياسي. ولد في شركة. كورك، شرح المبادئ الاشتراكية العلمية نشر له مقال نداء للمساواة بين الجنسين وكتابات أخرى؛ أورثنا ممتلكاته الأمناء لنشر مبادئ روبرت أوين.

[**] John Gray (1799-1850): اقتصادي انجليزي.

[***] Thomas Hodgesin(1869 – 1778): اقتصادي انجليزي.

[****] Jean-Baptiste Say: اقتصادي فرنسي (1767 – 1832)

رأى باتست ان السكان يتزايدون بمعدلات أعلى من الوسائل اللازمة لعيشهم. لذلك لابد من إيجاد موانع إما أخلاقية أو غير أخلاقية للحد من التناسب بين عدد السكان ووسائل المعيشة. لكن ومع ذلك كان يرى بأن المجتمعات ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع أن تطبق مبدأ تقسيم العمل، و بذلك يمكنها التخصص وزيادة قدرتها الإنتاجية. ليتوصل في الأخير إلى أن القاعدة العامة التي تحكم التزايد السكاني هي حجم ما ينتجه المجتمع (رمزي زكي-1984- ص 47).

2.6. جون رمزي ماكولوخ* :

إن القضية الأساسية التي اهتم بها في مجال السكان كانت، هل يتم التزايد السكاني على نحو أسرع من تزايد تكوين رأس المال؟(John R. McCulloch, 1825) واصطلح على انه في البلاد حديثة النمو يؤدي التقدم في الصناعة و تزايد تكوين رؤوس الأموال إلى خلق إمكانات تجاري التزايد السكاني، أما في البلاد التي تكون الصناعة فيها قد أرست دعائمها فإن الغلة المتناقصة تؤدي إلى عدم إمكانية مجاراة النمو السكاني المتزايد.

في سنة 1825 كان متشائما لاعتقاده أن الأراضي الخصبة في العالم محدودة و انه مع التزايد السكاني يضطر المجتمع إلى زراعة اقل خصوبة، و تزيد بذلك مساحة الأراضي غير الجيدة و ترتفع بذلك التكاليف والأسعار. وفي عام 1843 تحول رأي ماكولوخ إلى اتجاه اقل تشاؤما فيما يتعلق بالمشكلة السكانية. فبالرغم من الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في أوربا إلا أن الأحوال الاجتماعية كانت في تحسن بسبب الاستخدام الموسع الذي حدث في الفنون الإنتاجية في الصناعات. وفي ظل هذا التقدم يقوم السكان بتطبيق الموانع الوقائية بشكل اختياري لتجنب الاكتظاظ السكاني، مع المحافظة على التناسب بين عدد السكان و عرض المواد الغذائية، أما فيما يتعلق بمدى تأثير زيادة عدد السكان على الأسعار فانه يعتقد أن هذا التأثير يتوقف على شروط عرض السلع. فالزيادة السكانية تؤدي إلى تزايد في الطلب و بذلك تميل الأسعار إلى الارتفاع، الذي يتوقف مباشرة على العلاقة القائمة بين العرض و الطلب (رمزي زكي – 1984- ص 49).

* John Ramsey McCulloch (1789 – 1864): اقتصادي اسكتلندي.

3.6. وليم ناسو سنيور*:

في بدايات كتاباته عن السكان لوحظت نزعته المالتوسية الواضحة، فكان ذلك واضحا من خلال محاضراته التي تتفق تماما مع أراء مالتوس والتي تشير إلى أن التزايد السكاني المرتفع هو المسبب الرئيسي للبأس و الحرمان والفقر.

في سنة 1836 نشر كتابه عن الاقتصاد السياســـي الذي بلور فيه أفكاره، و تطرق من خلاله إلى تحليل العلاقة القائمة بين الإنتاج و السكان حيث أكد أن الجنس البشري يتضاعف مرة كل 25 سنة (النتيجة التي وصل إليها مالتوس من قبل)، بينما تتزايد الموارد الغذائية بمتوالية حسابية ولا يمكن لها مجاراة النمو السكاني لذا كان لابد أن يخضع النمو السكاني للموانع الوقائية و الموانع الايجابية (مثل تأخير سن الزواج، كبح جماح الشهوات الجنسية و التقليل من الإنجاب...الخ. كما أشار أيضا إلى أن بعض الدول الأوربية لا يمكن لها أن تصبح غنية بعدد اقل من سكانها، لذا كان لا بد من التناسب بين الثروة و نمو السكان.أما فيما يخص أثر النمو السكانـــي على العمالة و الإنتاجية، فهو يعتقد انه إذا اتجهت الزيادة في القوة العاملة نحو الاشتغال في الزراعة فانه من المتوقع أن يقل متوسط إنتاجية العامل بسبب تطبيق قانون الغلة المتناقصة، في حين إذا اتجهت هذه الزيادة للاشتغال في الصناعات التحويلية فان الإنتاجية تكون أكثر. مشيرا أيضا إلى أن الأجور المرتفـعة تؤدي إلى زيادة السكـــان و من ثم زيادة عدد العمال، لكن إذا زاد عدد العمـــال المشتغلين بينما ظل الرصيد المخصص من رأس المـــال لدفع الأجور كما هو و ظلت إنتاجية العامل كما هي فان الأجور لا بد و أن تنخفض. (E.P. Hutchinson, 1967,P240)

فمستوى الأجور يمكن أن ينخفض مع زيادة عدد السكان كلما تزايد عرض العمال بالنسبة للطلب عليهم، كما يرى أيضا أنه كلما تزايد عدد العمال فإنه من المتوقع أن تنخفض إنتاجيتهم. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن وليم ناسو سنيور على عكس ريكاردو و مالتوس يرى أن أجور العمال تتحسن مع التزايد السكاني بسبب زيادة الكفاءة في الإنتاج. (رمزي زكي – 1984- ص53)

* Nassau William Senior(1790 – 1864): اقتصادي انجليزي.

4.6. فريدريك باستيا [*] :

من أشد المؤمنين بفكرة الحريـــة الاقتصادية، كـــانت له أراء خالفت بشكل واضح أراء كل من مالتوس وريكاردو. كان ذو نزعة تفاؤلية أكد من خلالها أن النظام الرأسمالي الحر قادر على تحقيق التقدم المستمر والسعادة البشرية، فمن خلال التصنيع و التقدم التكنولوجي (تقسيم العمل) وتوافر الحرية و المنافسة تتزايد إنتاجية العمل وترتفع الدخول و يتحقق الانسجام التام بين المصالح و يتم خلق التوافق ما بين الموارد المعيشية و الزيادة السكانية. (G. Caselli, J. Vallin, G. J.Wunsch, 2006, P37)

في سنة 1850 نشر كتابه بعنوان " الانسجامات الاقتصادية" (Fredric Bastiat, 1850)الذي يوضح فيه بأن حاجات الإنسان تتزايد باستمرار ولكن على نحو أسرع من قدرته على إنتاج الوسائل اللازمة لإشباع حاجياته، وهذا التباين الموجود بين الحاجات ووسائل إشباعها يخلق في المجتمع البشري دوافع مستمرة لزيادة الإنتاج وتنويعه. كما يرى أيضا باستيا بأن للتزايد السكاني منافع كثيرة، فالمجتمع ذو الأعداد البشرية الكبيرة يتمتع بوفرة في حجم الجهود و الأعداد البشرية الكبيرة التي تدعم من آلة التبادل (حجم السوق) و بذلك فهو يرى أن زيادة السكان تسبب التقدم الاقتصادي (رمزي زكي- 1984 – ص 54).

5.6. ويلهلم روشر[**]:

ينتمي إلى المدرسة التاريخية في علم الاقتصاد السياسي البرجوازي. اتسمت أفكارها بإنكار الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية. احتلت القضية السكانية عند هذه المدرسة مكانا لا بأس به، حيث كانت اهتمامات روشر بالنسبة للقضية السكـانية تظهر من خلال تحليله للعلاقة القائمة بين السكـان و الإنتاج، واكد أن للكثافة السكانية المرتفعة ميزة معينة، وهي أنها تمكن الدول المتقدمة من التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي وبالتالي فهي تسهم في زيادة ثروة البلد و قوته، أما إذا كانت الزيادة السكانية تحدث في ظل مجتمع راكد ومتخلف فإن تأثيرها يكون سلبيا.

في سنة 1854 نشر كتابه الثاني بعنوان " نظام الاقتصاد القومي"، أشار فيه إلى أن حجم السكان يعـد من العوامل الهامة المحددة لحجم السوق، و من ثم يكون من بين أحـد العوامل المحددة لإمكـانية

[*] Claude, Frédéric Bastiat (1801 – 1850): اقتصادي فرنسي.
[**] Wilhelm Georg Friedrich Roscher(1817 – 1894): اقتصادي ألماني.

تقسيـــم العمل والتخصص فيه. كما أن النمو السكاني يساعد على اتساع مساحة الأراضي المزروعة وإن كان له تأثير على رفع أسعار المنتجات الزراعية.

يأخذ روشر أيضا بنظرية العرض و الطلب في تحديد معدلات الأجور. فهو يعتقد أنه إذا زاد عرض العمل بالنسبة للطلب فإن الأجور لا بد و أن تنخفض. على أن الأجور مهما انخفضت فإنه لا يمكن أن تنخفض إلى مستوى يقل عن ذلك المستوى اللازم للمحافظة على عرض العمل (أجر الكفاف).

يعد روشر من الأوائل الذين زرعوا بذور نظرية الحجم الأمثل للسكان حيث يقرر أن أهمية حجم السكان بالنسبة للاقتصاد القومي تختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى. (رمزي زكي – 1984 – ص56)

6.6. جون ستيوارت ميل* :

تمثل أفكاره في مجال الاقتصاد السياسي أحسن خلاصة لمجمل الأفكار و التيارات الاقتصادية التي ظهرت في عصره، حاول من خلالها أن يخفف من النزعة التشاؤمية التي سيطرت على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

حرص على أن يربط القضية السكانية بقضية التوزيع، شأنه شأن ريكاردو من خلال بحث العلاقة بين التغير الذي يحدث في عدد السكان و بين التغيرات التي تطـرأ على الأجور والأرباح والريع. فهو يعتقد أن الأجر لا يتحدد بناءا على أجر الكفاف بل يتحدد بناءا على العلاقة القائمة بين العرض و الطلب في سوق العمل، كما يتحدد عرض العمل بناءا على معدلات النمو السكاني أما الطلب على العمال فيتوقف على المخصص الذي يرصده الرأس ماليون من رؤوس الأموال لاستئجار العمـال. و أن أسعار الضروريات تؤثر في معدلات الأجور من خلال ما تباشره من تأثير على حالـــة العرض و الطلب في سوق العمل. (رمزي زكي – 1984 – ص57)

* JOHN STUART MILL (1806 - 1873): فيلسوف و اقتصادي انجليزي.

7. المدرسة الكلاسيكية الحديثة(النيوكلاسيك):

شهد العالم الرأسمالي موجة من التغيرات المتسارعة في الفترة مابين 1850 – 1914 أدت إلى ظهور مجموعة من العوامل، جزء منها عمل على تدعيم النظام و دفعه للنمو و الازدهار، وعوامل أخرى عملت على عدم استقراره. وسببت له اضطرابا واضحا، أدى كل ذلك إلى ظهور تيارات فكرية داخل الفكر الرأسمالي من أهمها ما عرف بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة أو بالنيوكلاسيك. لقد حاولت هذه المدرسة تقديم الرأسمالية على أنها نظام خالي من العيوب و التناقضات من خلال إزالة عناصر الصراع و الاضطراب و إضفاء الروح التفاؤلية بخصوص الرؤية السكانية.

فخلال النصف الثانـــي من القرن التاسع عشر كان ظهور الثورة التكنـــولوجية في الزراعــة و الصناعة وانتشارها السريع، من أهم العوامل التي أدت إلى تحسن الظروف الإنتاجية و زيادة المساحات الزراعية المستغلة. مما انعكس بالإيجاب و أدى إلي التخفيف من الضغط السكاني على الضروريات المعيشية. و ارتفاع معدلات الربح مسببا معه تزايد في تراكم رؤوس الأموال و الناتج المحلى مع ارتفاع فرص التوظف، بالإضافة إلى أن معظم الدول الرأسمالية في هذه الفترة، كانت قد فرضت سيطرتها على بعض البلدان، مما سمح لها بتوسيع مساحة الأراضي الزراعية المستغلة و توفير مواد و سلع غذائية رخيصة و التخفيف من المشكلة السكانية التي كانت متواجدة بالدول الرأسمالية.

أدى التطور التكنولوجي في دول أوربا إلى تحسين الظروف المعيشية و تقدم الطب الوقائي، من خلال التطعيم ضد الأمراض المعدية و تحسن وسائل النظافة العامة، و بالتالي امكن من التحكم في معدلات الوفيات المرتفعة. لكن هذا التقدم لم يكن قادرا على استيعاب الزيادة السكانية التي تسببت في ضغط كبير على الموارد الغذائية و ظهور البطـــالة، فكان اللجوء إلى الهجرة كحـل لمشكلة الفائض السكاني. (رمزي زكي-1984 – ص 67)

1.7. ريتشارد جونز*:

في سنة 1831 نشر جونز كتابا بعنوان" رسالة في توزيع الثروة و مصادر الضرائب" حاول أن يجيب فيه على الأسئلة المثارة في الاقتصاد السياسي و القضية السكانية، فهو يعتقد أن أنصار مالتوس

* **Richard Jones (1790 – 1850)** اقتصادي انجليزي

قد توصلوا إلى نتائج خاطئة بشأن أفكـــاره عن السكـــان. فقد رفض أن يعتبر عدد السكـــان متغير مستقل أو أساسي في تحديد مستوى الريع، فالسكان في رأيه يميلون إلى ضبط أعدادهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم من خلال تطبيقهم للموانع الوقائية و كان من رأيه أن الإنسان يتميز ببعد النظر وبرغبته دائما في تجديد حاجاته الضرورية والكمالية وأن ذلك يلعب دورا هاما في لجوء الناس طواعية إلى تحديد أعدادهم.

2.7. يوهان فون تونن*:

استخلص أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى تحريك حد الأراضي الحدية، وبذلك تدخل أراضي اقل خصوبة في الزراعة مما يزيد من ريع الأراضي المزروعة سابقا، كما أنه إذا زاد عدد العمال فمن الممكن استخدام عمال إضافيين في الإنتاج حتى تتساوى إنتاجية العامل الأخير، أي ما يضيفه من زيادة الإنتاج مع قيمة الأجر المدفوعة له، أما إذا قلت قيمة الناتج الإضافي أي إنتاجية العامل عن قيمة الأجر المدفوعة له فليس هناك أي مصلحة لمالك الأرض في أن يوظف هذا العامل ما لم ينخفض معدل الأجر. فهو يرى أن هذا الانخفاض يرجع إلى الزواج المبكر و تزايد حجم العمال على نحو يجعل عرض العمل أكبر من الطلب عليهم. ومن هنا استنتج بأن العمال أنفسهم هم المسئولون عن انخفاض مستوى أجورهم.

(رمزي زكي- 1984 – ص 82)

في الجزء الثاني من كتابه "الدولة المنعزلة" أكد فون تونن خلاصة ما توصل إليه في موضوع السكان من خلال النص التالي: " إذا كان السكان العاملون يتزايدون، بينما ظلت كمية الأراضي المزروعة، وكذلك رؤوس الأموال المستثمرة، على حالها ثابتة بلا تغير، فإن الزيادة التي تحدث في عدد العمال لا يمكن توظيفها عند مستوى الأجر السائد. ... وإذا استمر عدد العمال في التزايد على الرغم من تدهور الأجور لابد وأن تستمر في الانخفاض، لأن العمل الجديد الذي سيناط لهم القيام به سوف يصبح أقل إنتاجية..... إذا افترضنا

* Johann Heinrich Von Thünen (1783-1850) مالك أراضي ألماني لاقى أهمية من طرف الاقتصاديين لكتابه بخصوص الدولة المنعزلة Isolated state و الذي ظهر منه الجزء الأول سنة 1826، أما الجزء الباقي فبعد وفاته بسنتين.

أن العمال سوف يتزايدون مع النمو السكاني في الوقت الذي لا يوجد فيه فرص عمل مربحة، و مع وجود مساحات فقيرة من الأراضي الخصبة، فما هو الحد الأدنى للأجور؟..." (E..P. Hutchinson, 1967,P.23)

وبهذا فهو يعرض لنا عناصر نظرية العرض و الطلب، كما نلاحظ أن التغير السكاني عند فون تونن يؤثر على الأجور من خلال زيادة الطلب الكلي ومن خلال ما تحدثه الزيادة السكانية من زيادة في عرض العمل.

3.7. وليم ستانلي جڤونز*:

يعد من أكبر الأقطاب في مدرسة التحليل الحدي، فقد نظر إلى حجم السكان على أنه عنصر محدد من الخارج أكثر من كونه عنصرا يدخل في صلب التحليل الاقتصادي، لذلك استبعد موضوع السكان تماما من تحليله لنظرية التوزيع و راح يردد أن الأجور تعتمد على الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بمعنى أن الأجر السائد في فترة معينة و في صناعة ما، إنما يتعادل مع قيمة الإنتاجية الحدية للعامل الأخير الموظف في تلك الصناعة و أن العمال يتسلمون ما يتبقى من الناتج بعد دفع الريع و الضرائب و الأرباح و الفوائد.(رمزي زكي – 1984 – ص 84)

4.7. جون اليوت كيرنس**:

في سنة 1874 نشر كيرنس كتابه " بعض المبادئ الأساسية في الاقتصاد السياسي". اعتبر أن القضية السكانية لا تدخل كنقطة محورية ضمن نطاق علم الاقتصاد. و ذكر أنه حينما يحدث نمو في عدد السكـان فإن الطلب على المـوارد الاقتصادية و الغذائية يتزايـد ومن هنا ترتفع تكاليف إنتـاج السلع. فالارتفاع في الأسعار يمكن مواجهته من خلال التقدم الفني. كما يعتقد أن الحد من الأعداد السكانية سوف يحدث من خلال تحسين شروط الحياة و العمل للعمال وانتهى إلى أن عنصر السكان أصبح الآن متغيرا من الدرجة الثانية في التحليل الاقتصادي، لأنه يتوقف على الظروف الاقتصادية العامة.

لقد دافع كيرنس عن نظرية رصيد الأجور التي تعود صياغتها الأولى إلى ادم سميث، فحسب هذه النظرية فإن الأجر هو متغير يتوقف على عاملين، أحدهما قوة طلب رجال الأعمال أي مقدار ما

* William Stanley Jevons (1839 – 1897) عالم منطق واقتصادي إنكليزي.
** John Elliott Cairnes (1823 – 1875) اقتصادي سياسي ايرلندي.

يخصصونه لدفع أجور العمال، أما الثاني هو عرض العمال المتنافسين على فرص التوظف أي أن معدل الأجر يتوقف على النسبة بين رأس المال المعد لدفع الأجور و عدد العمال.(رمزي زكي – 1984 – ص 85)

5.7. هنري كاريه*:

تناثرت آراءه حول القضية السكانية في مختلف أعماله العلمية، وقد لفتت انتباه مجموع المشتغلين بالقضية السكانية نظرا لأفكاره الجريئة و الجديدة في هذه القضية، فلم يتقبل نظرية ريكاردو في الريع واختلف مع الاقتصاديين الذين امنوا بقانون الغلة المتناقصة و عارض نظرية مالتوس في السكان.

كان يرى أن السكان الأوائل الذين قاموا باستغلال الأراضي الزراعية لم يستحوذوا في الغالب على أجْوَدها و إنما على أسهلها في الزراعة. حيث تخيروا تلك المساحات المنبسطة أو القريبة من الطرق و الأسواق، لذلك فإن الأراضي التي عملوا بها كانت أقل جودة. و لكن مع التقدم التكنولوجي في الزراعة و فنون الإنتاجية المستخدمة، ينتقل الإنسان تدريجيا من الأراضي الفقيرة إلى الأراضي الأكثر خصوبة.(رمزي زكي – 1984 – ص86)

خلص كاريه إلى أن التزايد السكاني في الأجل الطويل لا يشكل أية عقبة و أن استزراع الأراضي الخصبة يصبح أمرا ممكنا فقط حينما يتزايد عدد السكان و يحدث تقدم فني في أساليب الزراعة. حينئذ يمكن التغلب على الصعوبات التي تواجه زراعة مثل هذه الأراضي.(Henery Carey;1848, pp.9- 17.)

أي أن الإنتاج الزراعي سيخضع لقانون الغلة المتزايدة مع التزايد السكاني، وتكون هذه الزيادة مصحوبة بنمو سريع في تراكم رأس المال، وتوصل إلى أنه مع تزايد عدد السكان ووسائل الثروة يزداد رخاء الدولة. وكان يرى أيضا أن حال الأجور سوف يتحسن مع زيادة عدد السكان و زيادة القدرة على زرع الأراضي الخصبة وتزايد معارف الإنسان الفنية و زيادة تراكم رأس المال. فذكاء الإنسان قادر على زيادة وسائل العيش بنحو أسرع من تكاثر الإنسان، فلا يوجد أي خوف من حدوث الاكتظاظ السكاني لأن التزايد في عدد السكان يكون مصحوبا بتزايد في حجم الإنتاج و بارتفاع مستوى المعيشة وبتقدم وسائل الموانع الوقائية.

* Henry Charles Carey (1739 – 1879): اقتصادي امريكي.

6.7. هنري جورج*:

لقد رفض نظرية مالتس للسكان وكان يعتبرها أحد الأخطاء الكبرى في الاقتصاد السياسي. واتخذ موقفا لاذعا منها، حيث ذكر أن السبب الرئيسي لانخفاض الأجور و الفقر و البأس ليس هو السكان وتزايدهم، و إنما هو الظلم و الاضطهاد الواقع عليهم. وكان يرى أن الزيادة السكانية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في تقسيم العمل و زيادة حجم الإنتاج و رفع مستوى المعيشة إذا كانت هناك عدالة اجتماعية في التوزيع وأن المجتمعات السكانية الوفيرة العدد في مساحة معلومة إنما تنتج بقدر أعلى من الكفاية مما تنتج به المجتمعات الصغيرة(رمزي زكي – 1984 – ص90,88).

7.7. وليم ديلون:

أصدر كتابه " العلم الكئيب " سنة 1882 حيث انتقد فيه التشاؤم الذي طغى على تراث الفكر الاقتصادي لكل من آدم سميث وديفيد ريكاردو.(William Dillon; - 1882)

وأشار إلى أن هناك ثلاث قوانين أساسية راجت أيام الكلاسيك، وهي: قانون الأجور الذي يعتمد على نسبة بين رأس المال والسكان العاملين، قانون مالتس للسكان وقانون الريع لريكاردو، هذه القوانين التي زعم الكلاسيك أنها تحدد آليات توزيع الناتج في المجتمع وأشار في دراسته إلى أن مستوى معيشة العمال و الناتج الذي ينتجه عنصر العمل هو أساس الأجور (رمزي زكي – 1984 – ص91).

8.7. هنري سيد جويك**:

نشر كتابا هاما عام 1883 تحت عنوان "مبادئ الاقتصاد السياســي" (Henery Sidguik, 1883)

حيث أشار إلى موافقته لجوانب في الفكر المالتسي، ورفضه في طريقة إعادة التناسب بين النمو السكاني وتزايد موارد الغذاء، كما أشار إلى أنه إذا تزايد عدد السكان إلى حد معين يبدأ قانون تناقص الغلة فينخفض بذلك متوسط إنتاجية العامل، هذه الكثافة السكانية تتوقف عند انخفاض الإنتاجية التي تعتمد على عدد السكان وكذا درجة تطور فنون الإنتاجية وتراكم رأس المال، وتطرق أيضا إلى البلدان ذات الكثافة السكانية القليلة التي تتزايد فيها الإنتاجية باستمرار وهذا بسبب تطبيق قانون الغلة المتناقصة.

---

* Henry George (1839 – 1897) سياسي و اقتصادي امريكي.

** Henery Sidguik (1838 – 1900) فيلسوف و اقتصادي انجليزي.

واستخلص إلى أن كل زيادة في عدد السكان تؤدي إلى زيادة في عدد العمال التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاج بمعدلات أعلى من معدلات زيادة استخدام عنصر العمل، وبذلك فإن الزيادة في عدد العمال تؤدي إلى توسيع درجة التعاون وتقسيم العمل بين العمال، كما خلص إلى أن زيادة السكان وأن الأجور سوف تنخفض إذا زادت الكثافة السكانية عن حد معين بسبب انخفاض كفاءة العمل في الإنجاز، وحين تنخفض الأجور فإن القوى الدافعة لتطبيق الموانع الوقائية للزيادة السكانية سوف تبدأ في العمل مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور من جديد، حينما يقل عرض العمل في السوق.

تعرض أيضا جويك لدراسة اتجاهات الإنتاجية في ضوء التزايد السكاني في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1883 وخلص إلى أنه عند حد معين من الكثافة السكانية فإن متوسط إنتاجية العمل في الزراعة والمناجم يميل للانخفاض إذا تزايد عدد السكان ويختلف هذا الحد من دولة إلى أخرى.

10.7.الفرد مارشال*:

لقد عرض بأسلوب بارع ومحكم خلاصة ما أبدعه مفكرو المدرسة الكلاسيكية الحديثة حيث يعد من أكبر اقتصادي عصره وأهم كتاباته " مبادئ الاقتصاد"، نشر عام 1890، ويعتبر المرجع الأساسي لدراسة علم الاقتصاد الرأسمالي (Alfred Marshall; 1891).

كان اهتمامه كبيرا بقانون تناقص الغلة والتداخل بين عنصري العمل ورأس المال، لم يعط اهتماما كبيرا لقضية التزايد السكاني وتأثيرها على الإنتاج، كان يرى أن النمو السكاني يمكن أن يزيد من حجم الثروة من خلال ما يؤديه من زيادة في إنتاجية الأراضي الفقيرة بالتعاون مع عنصري رأس المال والتقدم الفني، فرغم التزايد السكاني يمكن تجنب مفعول قانون الغلة المتناقصة من خلال اكتشاف أراض جديدة. والتوسع في مد خطوط السكك الحديدية والتقدم في المواصلات البحرية ومن خلال نمو وتقدم المعارف والقدرات التنظيمية (Alfred Marshall ,1891- p224).

كان يرى أن الثروات في الدول الرأسمالية تنمو بمعدلات أعلى من معدلات النمو السكاني وأشار إلى أن متوسط نمو الثروة بالنسبة للفرد الواحد يمكن أن يزيد على نحو أعلى مما كانت عليه في عصره لو قل معدل النمو السكاني.

* Alfred Marshall (1842 – 1928): اقتصادي انجليزي.

أما بالنسبة للأجور وعلاقتها بالسكان فقد أخذ بنظرية العرض والطلب لتحديد مستوى الأجور ولكنه لم يهتم ببحث أثر التغير السكاني في عرض العمل والطلب عليه وبذلك فقد أهمل تحليل العلاقة بين تغير السكان وتغير الأجور.

رغم أن مارشال قد تميز عن غيره من الاقتصاديين بتركيزه الشديد على تحليل فكرة التوازن في الأمدين القصير والطويل وخصوصا مجال توازن المنشأة الصناعية، إلا أنه لم يمد نطاق تحليله الزمني ليشمل نظرية السكان والأجور. وتحول الاهتمام من المشكلة السكانية إلى "الحجم الأمثل للسكان" ومع التطور المستمر الذي شهدته الدول الأوروبية وتبدد المخاوف من حيث الغلة المتناقصة والاكتظاظ السكاني والتقدم في الفنون الإنتاجية وفي الصناعات الثقيلة والزراعة. أدى كل ذلك إلى تحسن الظروف المعيشية، من حيث ارتفاع الدخل ،التوظيف، نمو التصدير السلعي، السيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام نتيجة استعمار بلدان إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية وتوفيرها لمصادر غنية من المواد الغذائية. مما أثر إيجابا على البلدان الرأسمالية، بالإضافة إلى الانخفاض في معدلات النمو السكاني التي شهدتها معظم الدول الأوروبية، حيث تحولت النظرة التشاؤمية إلى نظرة متفائلة بخصوص التزايد السكاني وتأثيره على مستوى المعيشة وضروريات الحياة.

في هذه الأثناء تحول وتركز بحث عدد كثير من الاقتصاديين إلى دراسة العلاقة المتواجدة بين السكان والإنتاجية، والتحول الهام في الفكر الإنساني في مجال علاقة السكان بالإنتاج، وأصبح هذا التأثير يختلف حسب عوامل الإنتاج ودرجة التطور الاقتصادي والسكاني للبلدان حيث أشار مارلو فينكل بلش* إلى أن هناك ثلاث أنواع من الدول من حيث نموها السكاني (MarIo winkelblech-1886:).

- دول ذات خفة سكانية : تتحسن أوضاعها الاقتصادية إذا ما زاد عدد سكانها.

– دول مكتظة سكانيا : تتحسن أوضاعها الاقتصادية إذا ما قل عدد سكانها.

– دول ذات وضع سكاني عادي : تسوء حالتها الاقتصادية إذا ما زاد أو نقص عدد سكانها.

*MarIo Karl-Georg winkelblech (1810– 1865) عالم كيميائي و اقتصادي الماني.

وقد أشار إلى مفهوم الحد الأمثل للسكان من حيث اعتقاده أن التقدم الفني وزيادة مهارة العمال والحصول على المواد الخام والمواد الغذائية من الخارج بشروط ميسرة ممكن أن يحد من مفعول الغلة المتناقصة بحيث يصبح الاقتصاد القومي متواجدا في حالة ثبات للغلة. (رمزي زكي،1984 ، ص 99).

وفي سنة 1888 ظهر كتاب "أساسيات الاقتصاد السياسي" الذي حدد فيه أدوين كانان بدقة مفهوم الحجم الأمثل للسكان وذلك بإعطاء وصف مدقق لحالة الاكتظاظ السكاني وحالة الخفة السكانية وأشار إلى أنه بين الحالتين توجد حالة وسط لحجم السكان تجعل مستوى الإنتاجية عند أعلى مستوى لها.

أما بالنسبة للاقتصادي السويدي كنوت فيكسل *فهو أول من استخدم مصطلح "الحجم الأمثل للسكان" وكان ذلك في محاضراته التي نشرت في 1901 عن الاقتصاد القومي .(KUNT Wicksell: 1934)

فكان يرى أن دراسة قضية السكان يجب أن تنصب على معرفة العدد أو الحجم الأمثل للسكان وليس الحجم الأقصى وأن الاكتظاظ السكاني هو تواجد عدد غير مرغوب فيه من السكان.

استقر مصطلح الحجم الأمثل للسكان كمفهوم شائع لدى الاقتصاديين الرأسماليين بعد التوضيح الذي قدمه تام كار سوندرز** مشيرا إلى أن الحجم الأمثل للسكان يتمثل في ذلك العدد الذي ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة البيئة ، ودرجة المهارة، عادات الناس وتقاليدهم وجميع الحقائق الأخرى المتصلة بالمسألة وهذا الحد ليس مطلقا أو ثابتا وإنما يتغير باستمرار كلما تغيرت الظروف والعوامل المشار إليها آنفا (A. M. Carr-Saunders. 1922, p. 476.)، فبهذا أصبح الاقتصاديون لا يتحدثون عن المخاوف التي سببها الفكر المالتسي بل عن الحجم الأمثل وعن ضرورة تحديد النسل للمحافظة على هذا الحد.

خلص النيوكلاسيك لإيضاح التداخل الذي توصلوا إليه بين العامل السكاني والعوامل الأخرى بالعلاقة الرياضية التالية أين تظهر أهمية العنصر السكاني، من حيث كونه عنصر مستهلك وقوة عمل منتجة (نسبة العمالة).

$$Q = f(R, L, C, T)/P$$

* Johan Gustaf Knut Wicksell (1851 – 1926): اقتصادي سويدي.
** Alexander Carr-Saunders (1886-1966) بيولوجي و سوسيولوجي انجليزي.

حيث Q : متوسطية إنتاجية الفرد . R: الأرض والموارد الطبيعية.

L: عرض العمل. C: رأس المال. T: التكنولوجيا. P: عدد السكان.

8. المدرسة الماركسية :

أقامها كل من كارل ماركس وفريدريك انجليز، دعيت بالماركسية تغليبا لدور ماركس على دور انجليز. هي مدرسة ذات نظرة فلسفية، كانت نتاج عصر تاريخي محدد وحصيلة موضوعية مقترنة بالتطور التراكمي للمجتمعات الرأسمالية الغربية، تأثرت بأهم التيارات الفكرية في عصرهما : الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، الانجليزي والاشتراكية الفرنسية الطوباوية والمادية.

(عبد الله ساقور، 2004، ص: 109-115).

1.8. كارل ماركس*:

ولد في ألمانيا وأكمل دراسته في جامعة جينا الألمانية، عمل في الصحافة دعا للثورة وقَّلب نظام الحكم من ملكي إلى شعبي مما دفع الحكومة الألمانية لطرده فذهب إلى فرنسا وبلجيكا لكن سرعان ما طرد نتيجة أفكاره الراديكالية1، فذهب إلى انجلترا سنة 1851 بعد حصوله على اللجوء السياسي وأمضى فيها بقية حياته.(إحسان محمد الحسن -2005-ص56).

تأثر ماركس في كتاباته بالمفكرين الاقتصاديين الانجليز كآدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل والفرد مارشال. تعلم الكثير عن عناصر الإنتاج وقوى التوزيع والاستهلاك والقيمة وفائضها والتجارة الداخلية والخارجية، والنقود ووظائفها وعلاقتها بثبات الأسعار، وتحديد قيم الأشياء وتبادلها.(إحسان محمد الحسن -1988-ص94).

لقد أكد ماركس في تحليله على أهمية العامل المادي في تقدم المجتمع ونهضته ويعتبر العمل والتخصص فيه وتقسيمه على العمال مصدرا مهما من مصادر الكسب والرزق والربح المادي، هذا ما يؤثر على مستويات المعيشة وتقنيات الحياة.(محمد إحسان الحسن- 2005 -ص58)

---

* **Karl** Heinrich Marx (1818-1883) فيلسوف و عالم اقتصاد سياسي ألماني.

[1] - الراديكالية: "*كل مذهب محافظ متصلب في موضوع المعتقد السياسي*".(قاموس لاروس).

لم يتعرض كل من ماركس و فريدريك انجليز [*] بشكل مباشر لقضية السكان لكنهما تعرضا إلى أفكار مالتس ونظريته بخصوص السكان، أين شككا في صحة القوانين التي صاغها مالتس (أن السكان يصلون إلى الزيادة بوتيرة أعلى من زيادة الموارد الغذائية). ففي نظرهم أن لكل مجتمع مرحلة تاريخية معينة يمر بها و قانون سكاني خاص به، الذي تتحدد وفقه نتائج التزايد السكاني، لكن تحليل مالتس تجاهل المراحل التاريخية للتطور الاقتصادي والفائض السكاني نتيجة للنظام الرأسمالي. و في نظرهم أن النظام الاشتراكي هو الحل وذلك لقدرته على استيعاب الزيادة السكانية دون أي آثار جانبية، كما يمكن مواجهتها بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يوفر زيادة كمية الغذاء والسلع الأخرى الموجهة للاستهلاك. ووضحا أن المتتالية التي يتزايد فيها النمو السكاني هي المتتالية المثلثية[1] تابعة للظروف التاريخية والاقتصادية لبلد معين، فلا يمكن تمثيل العلاقات المتعددة بين الإنتاج الاقتصادي والنمو السكاني ببساطة على شكل علاقات رقمية. كما أشار انجلز انه مهما كان الضغط السكاني المتواجد في المجتمع فالضغط الحقيقي يكون على مستوى التوظف وليس على حد الكفاف و أرجعا أسباب الفقر إلى تنظيم المجتمع وليس إلى الزيادة السكانية، تحديدا في المجتمعات الرأسمالية.(G. François, 1992, pp195-197)

يوضح ماركس في تحليله أن النظام الرأسمالي يعتمد على الطبقة العاملة لتحقيق الأرباح وتوفير وسائل الإنتاج وأحيانا توجهه هذه الأرباح لشراء الآلات التي تحل محل فئة من العمال وبالتالي يتم تقليص اليد العاملة وهذا ما يسبب زيادة نسبة البطالة وبالتالي تسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة، فالطبقة الفقيرة ليست هي المسؤولة عن الزيادة السكانية بل هي ضحية نتيجة طمع الفئة الرأسمالية وذلك بحرمانها من حقها في الأرباح ومن العمل. يوضح انجلز أن الزيادة السكانية هي سبب في زيادة الإنتاج ذلك أن كل عامل ينتج كمية من الإنتاج اكبر مما يحتاج إليه وبالتالي في حال التنظيم الجيد للمجتمع تؤدي الزيادة السكانية إلى ثروة اكبر وظروف أحسن.(نظرة الفلاسفة للنمو السكاني) .

يضيف ماركس، أن التضخم السكاني في المجتمع الرأسمالي يرجع إلى الرغبة في تكوين احتياطي لليد العاملة، يضمن لهم الحفاظ على مستوى الأجور و ذلك بالتنافس على الوظائف في ظل تواجد نسب كبيرة من البطالة، فان العمال ملزمون بالزيادة في إنتاجيتهم للحفاظ على مناصب شغلهم. وبالتالي فانه

[*] **Friedrich Engels** (1820-1895) *اقتصادي و عالم اجتماع و فيلسوف ألماني. أهم أصدقاء كارل ماركس.*

[1] تمثل متتالية الأعداد المثلثية triangular ، حيث إن الحد من الرتبة n يساوي2/ (1+n) n .

كبديل عن الرأسمالية يعتبر النظام الاشتراكي هو الحل للقضاء على بأس المجتمعات و بالخصوص الطبقات الفقيرة لأنه كفيل بتحقيق العدالة داخل المجتمع.(le marche du travail analyse théorique).

2.8. ايميل دوركهايم*:

من أشهر علماء الاجتماع الاقتصادي، درس العلوم العلمانية، و العلوم الاجتماعية، دَرَّسَ كأستاذ لمادة علم اجتماع التربية في جامعة السربون حتى وفاته، من أشهر كتبه في حقل الاجتماع الاقتصادي كتاب تقسيم العمل، الذي تعرض فيه إلى نظريته حول التغير الاجتماعي الذي يوضح فيه صفات المجتمع الميكانيكي الذي لا يعتمد على نظام تقسيم العمل، و الى صفات المجتمع العضوي الذي يعتمد على نظام تقسيم العمل و التخصص فيه.(إحسان محمد الحسن، 1988، ص 94).

يقسم دوركهايم المجتمع إلى نوعين أساسيين هما المجتمع الميكانيكي و المجتمع العضوي و يحدد العامل الأساسي الذي بموجبه تصنف المجتمعات و تتحول من نمط إلى أخر، و المسئول عن التغير الذي يحدث في المجتمع هو الزيادة السكانية بالنسبة للموارد الاقتصادية و المساحة الجغرافية للأراضي، التي تعتبر سبب التغير الذي يحدث في المجتمع من خلال فرض نظام التخصص في العمل و يقود المجتمع إلى التحول من مجتمع غير متخصص في العمل إلى مجتمع متخصص.

فالمجتمعات الميكانيكية هي مجتمعات بسيطة الحجم لا تعتمد على نظام تقسيم العمل لذلك فان مستويات الإنتاجية تكون منخفضة و أوضاعها الاقتصادية متردية و درجة تقدمها العلمي والتكنولوجي متخلفة، أما العلاقات الاجتماعية بين أعضاءها فتكون قوية و متماسكة و مبنية على عواطف التعاون، المحبة، الرحمة و الشفقة، كما تعتمد هذه المجتمعات على الوسائل الداخلية[1] للضبط الاجتماعي، أما المجتمعات العضوية فهي مجتمعات معقدة و متشعبة تعتمد على نظام تقسيم العمل وبالتالي فمستوياتها الإنتاجية و المعيشية تكون عالية لاعتمادها على عدة مهن كالزراعة الصناعة، التجارة و الخدمات المتنوعة، كما تتميز أيضا بارتفاع مستوياتها الثقافية، العلمية و التكنولوجية، مع

* Émile Durkheim (1858 – 1917) فيلسوف و عالم اجتماع فرنسي.
[1] وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية: العادات و التقاليد و الأديان والقيم و الأعراف و الرأي العام.

وجود علاقة تربط بين أفراد المجتمع مبنية على اعتبارات المصلحة، المنفعة و على مبادئ التعاقد، بالتالي تستعين هذه المجتمعات على وسائل الضبط الخارج[2].(إحسان محمد الحسن، 2005، ص60-64).

9. المدرسة الكينزية :

بعد تحليل النيوكلاسيك للمشكلة السكانية، بدأ النمو المستمر للاقتصاديات الرأسمالية مع بدء انخفاض معدلات النمو السكاني، التي اعتبرت من بين أهم العوامل التي جعلت الأفكار والنظريات النيوكلاسيكية هي المسيطر على الاقتصاديين في العالم الرأسمالي. فخلال هذه الفترة نشبت الحرب العالمية الأولى نتيجة تصارع الدول الرأسمالية بسبب تقاسم المستعمرات، لكن بعد الأزمة العالمية لسنة 1929 وما رافقها من انهيار شديد للاقتصاد الرأسمالي والتدهور الشديد الذي حدث في مستويات الدخول والاستثمار والتزايد الكبير لعدد العمال العاطلين وإفلاس عدد كبير من المؤسسات، انهارت حجة النيوكلاسيك التي أكدت على أن التوظف الكامل لا يمكن أن يتحقق أمام أعداد هائلة من الرجال والنساء الراغبين في العمل والقادرين عليه دون أن تتاح لهم فرصة الحصول عليه.

في ظل هذه الظروف القاسية قام اللورد مينارد كينز بدراسة هذا الواقع وقدم نظريته العامة في التوظف والنقود والفائدة، حيث أحدثت انقلابا واضحا في الفكر الاقتصادي الرأسمالي.

1.9. جون مينارد كينز*: .

أستاذ اقتصاد في جامعة كامبريدج و كاتب في الإصلاح الاجتماعي كانت بداياته في ايتون حيث كشف عن موهبة خاصة في التاريخ و الرياضيات، ثم التحق بكلية كينج جامعة كامبردج لدراسة الرياضيات، لكن اهتماماته بالسياسة قادته إلى دراسة الاقتصاد حيث درس على يدي آرثر بيغو وألفرد مارشال. (G. MONTIGNY , 1997,177)

قدم كينز انتقاداته للكلاسيك و رفض فكرتهم بخصوص توازن سوق العمل الذي يوافق مستوى التشغيل الكامل، حيث كـان هدفه هو انقاد الرأسمالية من الأزمة العالمية التي سببت أعداد كبيرة من

[2] وسائل الضبط الاجتماعي الخارجية: القوانين و المحاكم و قوات الامن و الشرطة

* **John Maynard KEYNES** (1883 – 1946) اقتصادي انجليزي.

الرجال و النساء العاطلين عن العمل كما أشار إلى إمكانية وجود بطالة لا إرادية في سوق العمل.(رمزي زكي،1997، ص 287)

بظهور الكينيزية رفعت القضية السكانية إلى مستوى أخر من التحليل و هو البحث عن الأسباب المؤدية للبطالة وقضية العمالة والتشغيل و انخفاض مستويات الدخل، فأصبحت المشكلة منحصرة في تدبير الوسائل اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة و المحافظة على استقرار مستويات الدخول و التوظف عند مستوى التشغيل الكامل.(رمزي زكي، 1984، ص 156)

اهتم كينز بتفسير القوى والعوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، وما يتحقق عند هذا المستوى من استهلاك واستثمار و توظف، فالطلب على العمل عند كينز يعرف حسب النموذج الذي اتبعه الكلاسيكيون والذي يعتبر الدالة المتناقصة لمعدل الأجر الحقيقي. أما بالنسبة لعرض العمل فإن الاختلاف كان واضحا بين الكلاسيك و كينز الذي اعتبر أن عرض العمل يتعلق بمعدل الأجر الاسمي* و ليس بمعدل الأجر الحقيقي**. وخلص إلى أن النظام الرأسمالي قابل لأن يظل لفترة طويلة في حالة عمالة أقل من مستوى التشغيل الكامل دون أن يسبب ذلك خللا في الاقتصاد. (P. Muet, 1994 , p96).

لم يتحدث كينز في نظريته بشكل مفصل عن النمو السكاني لكنه عالج قضية السكان من أبعاد مختلفة واعتبر النمو السكاني حافزا للاقتصاد. (John Maynard KEYNES ,1942,p 125) فتزايد عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال وبذلك يتزايد الاستثمار والدخل و التوظف.

ومع تعاظم أزمات البطالة والكساد وتدهور مستوى المعيشة في دول أوروبا أصبحت المطالبة بتغيير النظام إلى الاشتراكية (خاصة بعد النجاح الذي حققته في روسيا)، لقد ظهرت نظرية كينز كنقد شديد لبعض الأفكار والنظريات أهمها قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له دائما وهذا ما رفضه كينز، لأنه حسب قانون ساي فإن التوظف الكامل للعمال هو أمر مفروغ منه باستثناء حالات البطالة الإرادية الناجمة عن رفض بعض فئات العمال قبول أجر معادل لإنتاجيتها الحدية والبطالة الاحتكاكية التي تنشأ في الأجل القصير، نتيجة انتقال العمال من عمل إلى آخر وبذلك لا توجد أنواع أخرى من البطالة لدى الكلاسيك والنيوكلاسيك، لأن الآليات التلقائية للعرض

* الأجر الاسمي هو الأجر النقدي الذي يتقاضاه العامل.
** الأجر الحقيقي هو النسبة بين الأجر الاسمي و المستوى العام للأسعار.

والطلب كفيلة بأن تصحح فورا أي اختلال جزئي يظهر في أسواق العمل، كما أشار كينز إلى أنه في مرحلة الكساد قد أكدت عجز العمال العاطلين عن تدبر العمل لأنفسهم أيا كان مستوى الأجر (رمزي زكي، 1984، ص: 111-125).

أسس كينز نظريته باعتبار أن نظريات الاقتصاديين الكلاسيك بخصوص البطالة التي تفرض أن الوضع العادي للاقتصاد القومي هو حالة التوظف الكامل، لم تكن إلا حالة خاصة وأن توازن الاقتصاد يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل. مشيرا بذلك إلى أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظف، وبذلك فإن القوى العاملة تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال. فزيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي(بريش السعيد،2007، ص:183-202)

يعتبر تحليل كينز أول تحليل حديث يعزل العوامل الاقتصادية عن التصرفات الفردية، من خلال التركيز على محددات الإنتاج و فرص العمل على الأمد القصير، بهدف التشغيل الكامل. فهو يفترض أن العمال يرفضون الحصول على أي انخفاض على مستوى أجورهم النقدية من أجل تحقيق الزيادة في مستوى التوظيف، في حين أنهم يتعرضون إلى انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابت أي أنهم يتعرضون لظاهرة الخداع النقدي بدليل أنهم لا يقيمون أجورهم على أساس الأجر الحقيقي بل على أساس الأجر الاسمي و بالتالي فإن العمال يبحثون على أعلى معدل أجر اسمي بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار و بذلك فإن الكينزيون يؤمنون بوجود بطالة اختيارية على مستوى الاقتصاد الكلي بسبب جمود معدل الأجر النقدي. و أن معدل الأجر الاسمي غير قابل للانخفاض بسبب معدل أجر أدنى مضمون قانونيا " SMIG " و القوانين الاجتماعية التي تحمي العمال. (رشيد بلخريصات، 2006).

تعرض أيضا كينز للطلب الكلي الفعال* الذي يحدد كل من حجم التشغيل، الإنتاج و الدخل و وضع نظرية عامة للتشغيل تعالج مستويات التشغيل و تفسر التضخم و البطالة بافتراض أن وحدات العمل

*في التحليل الكلي عند" جون مايناردكينز" يتوقف حجم العمالة على طلب المجتمع على السلع والخدمات وعلى العرض والطلب الكلي في المجتمع للسلع والخدمات، وعندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي "فإن كينز" يسميه "الطلب الفعال".

متساوية في الكفاءة و الفعالية و درس كيفية استعمال قوى الإنتاج الموجودة و اعتبر عنصر العمل هو العنصر الوحيد المتغير.(بن علي بلعزوز، ، 2006).

يتحدد مستوى التوظيف على أساس مبدأ "الطلب الفعال".

الطلب الكلي المتوقع يحدد حجم الإنتاج و العمالة، هذا الطلب له محددان:

1. الإنفاق الخاص بالأسر المعاشية (الاستهلاكية).
2. المصاريف الاستثمارية و الأعمال التجارية.

الاستهلاك يتبع قانون طبيعي أساسي " الأشخاص يميلون إلى رفع استهلاكهم على قدر ارتفاع الدخل (John Maynard KEYNES ,1942,p 117).

ارتفاع الدخل يحفز الطلب مما يشجع أو يدفع إلى التوظيف، و لكن مع توسع المجتمع و ثراءه تتناقص حصة الدخل الكلي الموجـهة إلى الاستهلاك لصالـح التوفير، و لكي يبرر جزء من العمـــالة لا بد من وجود استثمـــار كافي لاستيعاب الزيــادة في حجم الإنتاج الكلـــي للمجتمع و استهلاكه .

(John Maynard KEYNES. 1942, p 54)

و بذلك يركز كينز على الاستثمارات العامة (دعم الدولة للمشاريع و المؤسسات للقضاء على البطالة) بما يتناسب و الإنفاق العام و الطلب الفعلي بالأجر السائد، كما على السياسات المتبعة من طرف الدولة (السلطات السياسية) كإجراءات اقتصادية كفيلة بضمان التشغيل الكامل و إعادة التوازن و بذلك يعتبر من مشجعي تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. (عبد الله ساقور ،2004،ص: 131- 139،).

2.9. ألفن هانس:*

اشتهر آلفن هانس بنظرية الركود الطويل، حاولت هذه النظرية توضيح التباعد الذي يحدث بين حجم الدخل و التوظيف وفي رأي هانس أن هذا الاتجاه الكامن في الرأسمالية الذي يسبب الركود طويل المدى يعود إلى تناقص فرص الاستثمار، كما أن هناك 3 عوامل رئيسية يمكن أن تتدخل في نمو الطلب الكلي الفعال(رمزي زكي، 1984، ص 127):

1 أنظر رمزي زكي-الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثامنة، تموز/يوليو 1980.

1. التزايد السكاني.
2. الاختراعات التكنولوجية.
3. التوسع الجغرافي للرأسمالية.

اعتبر هانس أن التزايد السكاني عامل هام في تحفيز الاستثمار نظرا لتأثيره الواسع على السوق وتنوع حاجات الناس وعرض العمل ...الخ، كما أن تباطؤ النمو السكاني يؤدى إلى تقليص نمو الأسواق وبوجود علاقة ارتباط بين معدل الربح وحجم السوق، فإن مخاطر الاستثمار تتزايد مع انخفاض الربح في ظل مجتمع يتباطأ نموه. وأكد أيضا أن الاستثمار ينخفض مع تباطؤ النمو السكاني بسبب التحول الذي يحدث في بنيان الطلب، فالنمو السكاني المتزايد يكون مقترنا بالضغط على المسكن وعلى المرافق العامة وهذه القطاعات تستوعب نسبة هامة من الاستثمار، بالتالي فإن معدل الاستثمار يميل إلى الانخفاض مع انخفاض معدلات النمو السكاني*.

أدت هذه التحليلات إلى تغير النظرة السلبية للاقتصاديين بخصوص النمو السكاني إلى الموقف المعاكس، الذي يشيد بإيجابيات النمو السكاني ويتأسفون بتباطؤ هذا الأخير في القرن العشرين، وما أكد على صحة السياسة الكينزية وفاعليتها في مواجهة الأزمات هو الاقتصادي الانجليزي أ.و. فيليب[1] في عام 1958 الذي أوضح العلاقة المتواجدة بين معدل التضخم** ومعدل البطالة، فكلما ارتفع معدل التضخم كلما قل معدل البطالة وعلى العكس. فحينما يرتفع حجم الطلب الكلي الفعال و يقترب الاقتصاد القومي من مرحلة التوظف الكامل، فإن البطالة تختفي في الوقت الذي يبدأ فيه التضخم بالظهور. وفي الفترات التي ينخفض فيها حجم الطلب الكلي الفعال، فإن البطالة ترتفع وتتدهور الأسعار وبالتالي يقل معدل التضخم وهذا ما يوضحه المنحنى التالي وهو منحنى فيليبس.

---

* **Alvin Harvey Hansen** (1887 – 1975) اقتصادي أمريكي. حامل لأفكار كينز إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] Alban William Bill Phillips(1914- 1975) اقتصادي نيوزلندي. صاحب منحنى فيلبس.

** **معدل التضخم** : من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات التالية: .1الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار. .2ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح. .3ارتفاع التكاليف . .4الإفراط في خلق الأرصدة النقدية

المنحنى رقم 01: منحنى فيليبس** يوضح العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة

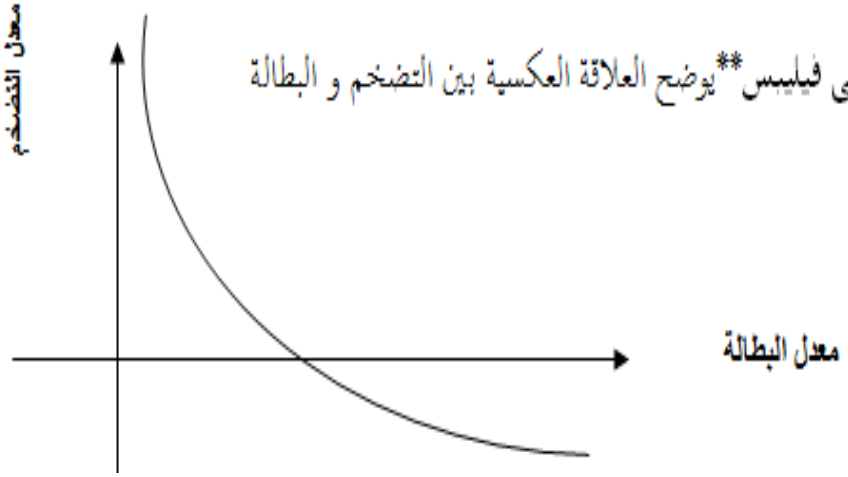

بالتالي أصبح التضخم هو الثمن الذي يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق التوظف الكامل ومكافحة البطالة وعلى المجتمع أن يرضى بمعدل بطالة معين لمكافحة التضخم، حيث استقر عدد كبير من الاقتصاديين الرأسمـاليين على أن معدل البطالة في حدود 5 % يعد أمرا مقبولا لتحقيق الاستقرار النقدي و السعري. (W. J. Baumol and A. S. Blinder: 1979, pp.286- 288.).

لكن ابتداء من سنة 1973 انهارت العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث بدأ نمو الطلب الكلي ينخفض بسبب ضعف الإنفاق الاستثماري وأخذت الأسعار في الارتفاع وفي نفس الوقت تزايدت مع.دلات البطالة، أين أصبحت علاقة التضخم بالبطالة علاقة طردية بعد أن كانت علاقة عكسية ولوحظ لأول مرة تعايش ظاهرة البطالة مع التضخم. وبذلك لا توجد دولة رأسمالية أمكنها أن تجمع بين تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار السعري وحرية السوق (رمزي زكي – 1984 ص: 131 – 134).

** ***منحنى فيليبس*** *Phillips curve هو منحنى يبين العلاقة بين البطالة ومعدل التضخم ويبين أن العلاقة عكسية بينهما أي أن معدلات البطالة المنخفضة تعني تضخم عالي.*

10. المدارس البيولوجية:

تعتبر المدارس البيولوجية من التيارات الهامة في الدراسات السكانية المعاصرة، يعتقد هذا التيار أن السكان متغير مستقل له قواعد وقوانين هي التي تتحكم وتنظم اتجاهات نموه، يستند في رؤيته للمشكلة السكانية على نتائج التجارب العلمية التي طبقت على الحيوانات وبعض الكائنات الحية، حيث قام بعض الباحثين بإسقاط نتائج التجارب العلمية في مجال تكاثر الكائنات الحية على عمليات التكاثر البشري.(رمزي زكي – 1984 ، ص 135).

الدافع الأساسي للقيام بهذه الدراسات هو التأكد من صحة تكاثر النوع البشري بمتوالية هندسية التي كانت أساس الفكر المالتسي، وما إذا كان التناقض بين النمو السكاني ونمو الغذاء، الذي يخضع بدوره للمتوالية الحسابية، لا يوجد له حل إلا من خلال الموانع الإيجابية والسلبية التي رددها مالتس. هناك ثلاث اتجاهات في هذا التيار لا بد من التطرق لها: (رمزي زكي، 1984، ص 136).

1. سبرناتيكا التحكم السكاني. (التحكم الأوتوماتيكي)
2. مدرسة الكثافة السكانية والمنحنى اللوجيستي.
3. مدرسة الخصوبة وعلاقتها بالغذاء.

1.10. سبرناتيكا* التحليل السكاني:

تتمحور أفكار هذا الاتجاه على أن التكاثر إذا ما تجاوز حدا معينا، فإن ثمة قوى داخلية (صناعة الجوع، خرافة الندرة) تظهر لتحد منه وتعيد التوازن بين النوع المتكاثر والمحيط الذي يعيش فيه. فإذا تجاوز أفراد الكائن الحي حد معين تتزايد الكثافة السكانية و بالتالي فإن انخفاضا محسوسا ما يلبث أن يظهر على أعداد هذا الكائن بما يتناسب مع الكثافة المثلى، فقد توصل علم البيولوجيا إلى هذه الفكرة من خلال تجاربهم على مجتمع الحشرات والحيوانات وقاموا بتعميمها على المجتمع البشري (رمزي زكي، 1984، ص 136).

فهناك بعض الكائنات تقوم ببعض الإفرازات عند تكاثر أعدادها في حيز معين للتقليل من أعدادها والبعض الآخر يقوم بالتهام بعضه وأخرى تقوم بإبادة صغارها*.

*سبرناتيكا: آلي أو اوتوماتيكي.

أما عند الثدييات فإن زيادة أعدادها في حيز معين يؤدي إلى ظهور أعراض وأمراض وزيادة نشاطها الغذائي ويصيب البعض حالات من الانطواء فلا تأكل ولا تشرب حتى تموت.

هناك حيوانات أخرى تلجأ إلى تنظيم أعدادها من خلال الهجرة إلى أماكن أخرى حتى يخف الضغط على الموارد الغذائية في الحيز الذي كانت تشغله[**] .

من خلال هذه التجارب اصطلح عدد من الديموغرافيين[***] إلى إظهار التجارب والتناظر بين عمليات الضبط الذاتي التي تجريها بعض الحيوانات في أعدادها وبين التغيرات التي تحدث في عالم السكان، فمثلا هناك تشابه بين هجرة بعض الكائنات الحية (طيور، قوارض وغيرها) وهجرة البشر إلى أماكن مختلفة وبين أكلة لحوم البشر في إفريقيا وبين الأسود المفترسة وأيضا بين معسكرات الاعتقال التي يحشد فيها عدد كبير من المعتقلين و انتشار الأمراض والأوبئة بينهم مما يؤدي إلى وفاة العديد منهم.

ويخلص أيضا إلى أن بعض الأمراض الحديثة التي يعاني منها البشر كأمراض القلب و تصلب الشرايين وغيرها من أمراض العصر هي نتائج طبيعية لزيادة درجة التحضر والزحام في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة(Roy O. Greep, 1963, P:5-23).

وتوصل أيضا بعض الباحثين[****] إلى أن الاكتظاظ السكاني في المناطق الحضرية، ربما يسهم في خلق مشاكل اجتماعية خطيرة مثل ارتفاع معدل وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الإنسان وانتشار أمراض نفسية وعقلية صعبة (هال هلمان، 1974 ، ص 111).

يقول الأستاذ برنارد أسبل[1] "لو قدرنا أن نموت بالملايين من جراء الازدحام، فلن يكون موتنا بالجوع... وإنما بالصدمة العصبية، وبانحطاط المقاومة وبالمرض المستشري، وربما بالاعتداءات الجماعية وانتشار جرائم القتل.

---

[*] لمزيد من المعلومات أنظر: – Roy O Greep (Ed) Human Fertility and population Problem Schenkman Publishing Inc Cambridge Massuchsetts 1963. - على وجه التحديد بحث هادسن هوجلاند تحت عنوان Cyberntic control of population .

[**] لمزيد من المعلومات تصفح الملحق (المشكلة السكانية ص 136).

[***] دراسة هودسون هوبلانك عنوان (سبرناتيكا التحكم السكاني).

[****] مركز آلبرت آنشتاين – فيلادلفيا – الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] برنارد أسبل: B. Asbell

ونحن نشهد فعلا بوادر منذرة بهذه العوامل الأخيرة في مدننا، نشهد تجمعات آدمية ليست بالغة الاكتظاظ، ولكنها مزدحمة بدرجة خطيرة في بعض الضواحي" (هال هلمان، 1974 ، ص 112).

يرى هوجلاند أنه لا يوجد حل للمشكلة السكانية انطلاقا من التشابه الموجود بين نتائج التكاثر الحيواني والتكاثر البشري، فما علينا إلا الانتظار لرؤية مفعول هذه الزيادة في إنقاص أعداد السكان من خلال ما أسماه بمبدأ التوتر والإعياء. فإن لم يستطع الإنسان أن يجد حلولا ناجحة للنمو المستمر فإن حركة النمو السكاني بنفسها سوف تنطوي على آليات ذاتية لضبط النمو كالأمراض والأوبئة الناجمة عن الزيادة السكانية المرتفعة لتعيد التوازن بين أعداد البشر وبين إمكانات الحيز الذي يعيشون فيه. (رمزي زكي، 1984، ص 140).

يعتبر هذا الاتجاه أحد الاتجاهات الأساسية في الدراسات البيولوجية المفسرة للمشكلة السكانية، حيث تتجلى المساواة الواضحة بين عالم الحيوان وعالم البشر في مفهوم هذه المدرسة، التي نظرت إلى السكان على أنهم متغير مستقل تتحكم فيه القوانين بشكل آلي لضبطه وتنظيم أعداده.

2.10. مدرسة الكثافة السكانية:

تطغى على الاتجاه في المدارس البيولوجية النزعة المالتسية : "مدرسة رايموند بيرل* وأنصاره".

يصطلح هذا الاتجاه على أن السكان عبارة عن متغير مستقل يخضع لمجموعة من القوانين تضبط بين حد أدنى وحد أعلى الذي لا يتجاوزها، وليس لها أي دخل بالضوابط الاجتماعية والتاريخية، ويستند في ذلك على نتائج التجارب العلمية التي أجريت على مجموعة من الحشرات.

سعت هذه المدرسة لإيجاد قانون رياضي للنمط العام البشري، محاولة من خلاله تفسير المشكلة السكانية ووسائل حلها، فكبداية اعتمدوا على أن الزيادة السكانية التي تأخذ شكل متوالية هندسية حسب نظرية مالتس هي أمر مستحيل، بل يجب أن تتطابق مع دورات النمو المعروفة عن مجتمعات الكائنات الحية في الطبيعة. (رمزي زكي، 1984، ص 141)

* Raymond Pearl (1879-1940) : بيولوجي امريكي.

اهتم بيرل بأثر الكثافة السكانية على معدل الخصوبة من خلال تجاربه على المجتمعات السكانية معتمدا على بعض الإحصائيات المتوفرة. حيث استخلص إلى أن الكثافة السكانية المرتفعة تؤدي إلى تخفيض معدل الخصوبة وأن النمو السكاني لن تحده كمية الطعام المتوفرة (كما وضحه مالتس) بل هناك قوانين داخلية تعمل بشكل تلقائي لتنظيم نمو السكان، فبوصول عدد السكان إلى مستوى معين "المستوى الطبيعي" كما سماه بيرل يبدأ منحنى النمو السكاني في التفرطح ويستقر على ذلك وهو بذلك يتبع منحنى لوجستي يمكن التعبير عنه رياضيا بالعلاقة التالية (رمزي زكي، 1984، ص 142) :

$$Y = d + \frac{K}{1_e a_1 x + a_2 x_2 + a_3 x_3 + \cdots + a_n x_n}$$

Y: عدد السكان. d, k, a: معلمات المنحنى اللوجستي. E: أساس اللوغاريتم الطبيعي.

X: الزمن معبرا عنه بالسنوات. ونلخص بهذه المعادلة الرياضية إلى المنحنى التالي:

المنحنى رقم 02: نمط النمو السكاني طبقا للمنحنى اللوجستي

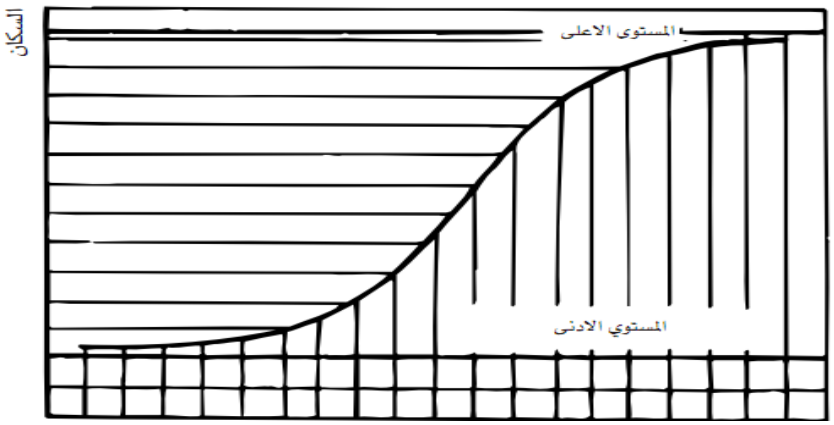

المصدر: رمزي زكي المشكلة السكانية، ص .143

وبناءا عليه قسم بيرل مراحل النمو السكاني إلى أربع مراحل :

1. مرحلة النمو البطيء. 2. مرحلة تسارع النمو.
3. مرحلة النمو البطيء من جديد. 4. مرحلة الاستقرار.

إن النتائج التي توصل إليها بيرل قد توصل إليها العالم البلجيكي فيرلهوست* قبل 85 عاما، فقد طبق فيرلهوست سنة 1838[1] فكرة المنحنى اللوجستي على النمو السكاني و توصل إلى أنه إذا تزايد عدد السكان في منطقة غير محدودة فإن معدل تزايدهم سيكون ثابتا، أما إذا كان هذا التزايد في مساحة محدودة فإن معدل التزايد سيأخذ في التناقص كلما زاد عدد السكان. (G.Undy Yule, 1925 p.4.)

وعليه و من خلال ما سبق فإن النمو الديمغرافي للمجتمع يمر بأربع مراحل هي مراحل الانتقال الديمغرافي (transition démographique)

1. المرحلة الأولى: معدل المواليد والوفيات مرتفع => نمو بطيء.
2. المرحلة الثانية: انخفاض في معدل الوفيات وبقاء معدل المواليد مرتفعا => معدل نمو سكاني مرتفع.
3. المرحلة الثالثة: معدل مواليد في تناقص وتناسب مع معدل الوفيات => استقرار النمو السكاني.
4. المرحلة الرابعة : الركود في النمو السكاني.

3.10. مدرسة الخصوبة وعلاقتها بنوعية الغذاء:

اتجاه هذه المدرسة يحمل طابعا مالتوسيا، أهم ممثلي هذا التيار هما جوزيه دي كاسترو** وتوماس دبلادي***. لا يعتبران أن مشكلة الفائض السكاني تسبب خللا بين النمو السكاني و نمو الغذاء أو أنها ضرورة حتمية للتطور السكاني، لكنهم يعتقدون أن للإصلاحات الاجتماعية دور مهم في تجنب

---

* Pierre-François Verhust (1804 -1849): عالم رياضيات بلجيكي.

[1] Il étudia les mathématiques sous la direction de Quetelet. Inspiré par l' « *Essai sur le principe de population* » de Thomas Malthus, il proposa en 1838 le modèle de Verhulst, décrivant l'évolution des populations animales grâce à un modèle qui ne soit pas exponentiel. C'est dans la publication de 1845 qu'il nomme cette courbe « logistique » sans donner l'explication de ce terme

** Jusue de Castro (1908 -1973): طبيب، جغرافي، كاتب و رجل سياسة برازيلي.

*** Thomas Doubleday (1790-1870): شاعر، كاتب مسرحي، وكاتب سيرة، اقتصادي سياسي انجليزي.

ظهور مشكلة الفائض السكاني وتكمن معالجتهم للسكان كمتغير بيولوجي مستقل. (رمزي زكي، 1984، ص 147).

في سنة 1841 نشر دبلوداي مؤلفا بعنوان "القانون الحقيقي للسكان" (T. Doubleday; 1843.) فهو يعتقد أنه إذا تعرضت الكائنات الحية لأي خطر أو كارثة تهدد وجودها، فإن الطبيعة تحصن هذه الكائنات ضد هذه الأخطار، و تضمن بقاء النوع واستمرار وجوده من خلال زيادة درجة الخصوبة.

وهذا الدفاع يزداد كلما تعرضت الكائنات الحية لعملية افتقار في مواردها الغذائية، وأضاف أن عدد السكان يتزايد بشكل واضح في الطبقات الفقيرة بينما يتناقص في الطبقات الثرية، وبالنسبة للطبقة المتوسطة فإن عدد سكانها يكون ثابتا.*

يعتمد دو بلادي على عدة براهين لتأكيد نتائجه مستشهدا بالفترات التي انتشرت فيها المجاعة والطاعون أين لوحظ فيها ارتفاع لمعدلات الخصوبة مع بقاء معدلات الزواج ثابتة. وأن الدول التي تتميز بدرجة عالية من الخصوبة تعتمد في غذائها على السمك والخضروات وتستهلك القليل من اللحوم والنبيذ (الهند- الصين..)، أما الدول ذات الخصوبة المنخفضة نسبيا فإن سكانها يعتمدون في غذائهم على لحوم الحيوانات و يتمتعون بمستوى معيشي مرتفع. فعلى إثر هذه النتائج بدأ بعض الإحصائيين بإجراء بعض البحوث مثال الإحصائي الألماني مومبيرت. وتبين أنه في المدن الأوروبية الكبرى "باريس – لندن – برلين – فيينا " كان متوسط الإنجاب الأسر الفقيرة جدا يزيد بما لا يقل عن مرتين ونصف إذا ما قورن بمتوسط إنجاب الأسر الغنية جدا. (بيير فرومون، 1968،ص 61) .، ونفس النتائج وصل إليها نيتي** عن سكان إيطاليا في الدراسة التي أجراها سنة 1892 في أحياء المدينة، ودراسة أخرى أجريت في الأقاليم الفرنسية ما بين 1880 و1890، كانت النتائج فيها مماثلة.

أما بخصوص جوزية دي كاسترو فقد عاب على مالتس نظريته التي تعزل النمو السكاني عن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، لكنه ورغم ذلك فقد عالج المشكلة السكانية من زاوية بيولوجية بحتة وقد عرض أفكاره في مؤلفه "جغرافية الجوع" (Jusue de castro , 1952.).

* أطلق دوبلادي على هذه الفكرة مصطلح" القانون العام الطبيعي".

** Francesco Saverio Nitti (1868-1953): رجل سياسة ايطالي.

اعتمدت افكار دي كاسترو على نتائج التجارب المعملية التي أجريت على بعض الكائنات الحية، ويستند عليها في معالجته لمشكلة الخصوبة وعلاقتها بالغذاء، حيث توصل أنه كلما ارتفعت نسبة البروتين في الغذاء المقدم لذكور الفئران وإناثها يقل معدل الخصوبة بينما ترتفع كلما قلت نسبة البروتين، كما قام بتطبيق هذه النتائج على المجتمع البشري ولاحظ أيضا أن نقص البروتين يؤثر على وظيفة الكبد ويؤدي إلى أمراض الكبد وتكاسلها في أداء وظائفها وخصوصا امتصاص العناصر ذات التأثير الواضح في خصوبة المرأة وخلص إلى أن نقص البروتين يؤدي إلى قابلية المرأة لإنجاب أطفال أكثر(رمزي زكي، 1984،ص 151).

ويصل كاسترو من تحليله السابق إلى انه من الخطأ معالجة قضية السكان والإنتاج على أنهما مشكلتان منفصلتان. كما أن الحل للمشكلة السكانية لا يكون من خلال تقليل معدل المواليد أو بتحديد النسل بل يكون من خلال القضاء على الأسباب الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية المؤدية لسوء أحوال السكان، من خلال ما يمكن أن يقدمه التقدم العلمي والتكنولوجي في التغلب على مشكلة إنتاج الغذاء.

(رمزي زكي، 1984،ص 152).

خـــــــــلاصـــــــــة

إن تشابك العلاقة بين السكان و التنمية يوضح الأثر المتبادل و الذي أثار النقاش منذ الأمد البعيد حول مسألة الزيادة السكانية و نتائج التغير الذي يطرأ في المجتمع جراء ذلك. فقد حاول عدد من العلماء و الباحثين تفسير هذا التفاعل وقدموا في هذا الصدد جملة من النظريات، تعارضت في أحيانا كثيرة وجهات النظر مع بعضها البعض محاولة تفسير نوع العلاقة المتواجدة بين السكان و الموارد.

إن مفكري المجتمعات القديمة قد أثاروا أهمية العنصر البشري و التغير في أعداده نتيجة حاجتهم العسكرية والجبائية و أشاروا إلى أهمية العدد في تحديد مصير الدولة. و هذا ما أشار إليه أيضا مفكروا العصور الوسطى و من أبرزهم ابن خلدون الذي وضح أهمية العنصر البشري في حياة الدولة واستمرارها. و ذلك بتعرضه و إشارته إلى أهمية العدد التي تبرز من خلال تقسيم العمل و التخصص فيه. وهو بذلك يسبق العديد من مفكري العصور الحديثة في أطروحاتهم.

اعتمادا على ما وصل إليه السابقون من نظريات جاءت المدارس الاقتصادية، التي اهتمت في مجملها على تفسير الواقع الاقتصادي و التصدي للمشاكل التي تواجه المبادلات التجارية. و التي أشارت إلى العنصر البشري بصفته عنصر فاعل في العملية التجارية ثم الصناعية. دون تفسير الدور الذي يلعبه من خلال التغير الذي يحدث في عدد السكان بين الزيادة و النقصان و تأثير ذلك على حياة المجتمع.

من ابرز النظريات، نظرية توماس روبرت مالتوس الذي يعد أشهر من عالج مشكلة السكان. حيث أتم نظريته نهاية القرن 18 " أين خلص إلى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى سلسلة من الآثار السلبية من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية و ذلك نظرا لأن المواد الغذائية لا تزداد بنفس ازدياد السكان " وأن قوة العمل في المجتمع تتناسب تناسبا طرديا مع الزيادة في السكان.

بالرغم من أن هناك إجماعا بين غالبية المفكرين على صحة مبدأ مالتوس الذي يوضح أن السكان يتزايدون بمعدلات أسرع بكثير من معدلات نمو الغذاء إلا أنهم على خلاف مالتوس، أشاروا إلى مزايا معينة للزيادة السكانية ، فقد رأوا في تلك الزيادة أثارا ايجابية على توسيع نطاق السوق و المبادلة، و

على إمكانات التخصص وتقسيم العمل و توافر الأيدي العاملة لزراعة مساحة زراعية اكبر. اختلف الكثير منهم مع مالتوس في نقطة هامة، وهي أن التحسن في مستوى المعيشة و التعود على مستويات أعلى من الاستهلاك من شأنها أن تدفع الناس طوعا و اختيارا لتطبيق الموانع الوقائية. و أنه من الممكن مواجهة مفعول قانون الغلة المتناقصة من خلال التقدم التكنولوجي، و تعويض هذا النقص و ما يأتي في ركابه من ارتفاع في التكاليف عن طريق المزايا الأخرى التي تنجم عن التزايد السكاني.

أما بالنسبة للنيوكلاسيك فقد تحول علم الاقتصاد السياسي من علم يبحث في العلاقات الاجتماعية بين الناس من خلال عملية إنتاج وتبادل وتوزيع وسائل الثروة، إلى علم يبحث في علاقة الإنسان بالأشياء. وكان هدفهم هو إنكار التناقضات بين الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي، بإخضاعها وإظهار الرأسمالية على أنها نظام يحقق الانسجام والتوافق بين جميع الطبقات. وافترضوا أن النظام الاقتصادي يميل دائما لتحقيق التوظف الكامل واستحالة وجود توازن مستقر مع وجود البطالة.

لم يقم ماركـس بوضع نظرية مستقلة عن السكان كما فعل مالتوس و لكنه انتقد النظـرية و نتائجها حيث استعان في دراسته و انتقاداته على تحليله للنظام الرأس مالي. أنكر ماركس و أتباعه و الاشتراكين من قبله وجود مشكلة سكانية، و إن وجدت فهي نتيجة لسوء الدخل القومي. و ارتكز تحليلهم على أنه لا يوجد قانون عام للسكان. و أن الفائض السكاني لا يعد نتيجة ضرورية لعملية تراكم رأس المال. بل أن انخفاض الأجور و ليس ارتفاعها مع زيادة حجم البطالة هما اللذان يؤديان إلى زيادة المعدل السكاني.

يستفيد العمال من عملية توسيع تراكم رأس المال حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى زيادة الطلب عليهم والمحافظة على وضع التوظيف الكامل لهم أما إذا زاد عدد السكان، ومن ثم عرض العمل في ضوء ثبات مستوى التكنولوجيا فإن ذلك يؤدي إلى خفض معدلات الأجور النقدية ومن ثم زيادة الطلب عليهم، أي أنه من خلال كمية رأس المال مع زيادة القوى العاملة، فإن وضع العمال لن يتأثر، وسوف تتواجد دائما فرص التشغيل .

لقد لخص كينز المشكلة السكانية في مشكلة البطالة فهي ليست سياقا بين النمو السكاني والموارد المحدودة، كما أشار إليها المالتسيون، أو مشكلة التغلب على الغلة المتناقصة كما أشار إليها النيوكلاسيك، ولكنها مشكلة متعلقة بآليات خاصة تعرض النظام الرأسمالي لعدم الاستقرار، بسبب التناقض القائم بين الادخار والاستثمار وأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث تأثير وذلك بزيادة حجم الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العاملة لاستيعاب البطالة.

اما بالنسبة لأنصار المذهب البيولوجي فقد اسمحت لهم المقاربة بين العنصر الانساني و الحيواني بتفسير بعض المظاهر وقاموا بإلغاء من مفهومهم مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والسيكولوجية المتداخلة في تكوين الظروف المعيشية للبشر واعتمدوا فقط على التشابه من حيث التكاثر البيولوجي للكائنات الحية وتناسى أن الكائن البشري دائما في تطور وتسخير للطبيعة لتلبية حاجياته.

الفصل الثاني

سياسة التشغيل في الجزائر

تمهيد

1. مفهوم سياسة سوق العمل
2. إحصائيات العمل الجزائرية
3. نقد المعطيات الإحصائية
4. تحديات سوق العمل
5. سياسة التشغيل في الجزائر
6. حوصلة وتقييم لسياسة التشغيل
7. عوامل فشل سياسة التشغيل

خلاصة

تمهـــــــــــــيد:

إن الوضعية الحالية التي تمر بها الجزائر في ظل التحولات العالمية و الضغوطات الديموغرافية تجعلها مجبرة على اتخاذ اجراءات و تدابير تسمح لها بتسيير مواردها البشرية، خاصة مع التوافد المتزايد لطالبي العمل لأول مرة دون تمكنها من حل مشكل البطالة بالنسبة للأجيال السابقة. و ما يزيد الامور حدة هو الضغط السكاني الذي تمارسه الفئات الوافدة بصفتها جيل الانفجار السكاني (Baby Boom).

يحتاج هذا الحجم من القوى العاملة لتقنيات تخطيط على قدر من الوضوح و العلم بأسواق العمل وبيئتها والتحديات الآنية والمستقبلية التي تواجهها. كما لابد من الحذر في استخدام المفاهيم والمصطلحات والمؤشرات التي تعكس لنا الحقيقة التي نبحث عنها.

تعتبر البيانات و الاحصائيات الخاصة بالسكان و القوى العاملة مجالاً هاماً من المجالات التنظيمية، الإحصائية و التخطيطية التي استحوذت على اهتمام الحكومات و المنظمات الإقليمية و الدولية. و ذلك لأهمية العنصر البشري في عملية التخطيط و تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. فهي الأساس لتخطيط السياسات ووضع التدابير اللازمة، حتى في تسطير استراتيجيات مستقبلية تؤدي إلى توفير البيانات السكانية و الاقتصادية والاجتماعية و تداخلاتها و تحسين جودة هذه البيانات و توفيرها بصورة منتظمة.

تتجلى أهمية بيانات السكان و القوى العاملة في كونها تساعد الباحثين و متخذي القرار في:

- التعرف على التحولات السكانية السائدة والاتجاهات المستقبلية.
- دراسة و تحليل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية و بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير المعاملات و المؤشرات الضرورية لوضع الاستراتيجيات على المدى القصير، المتوسط والطويل بهدف توجيه السياسة العامة للدولة و السياسات القطاعية كالتعليم و التشغيل و غيرها.

1. مفهوم سياسة سوق العمل:

إن سياسات العمالة بشكل عام هي سياسات مكافحة للبطالة، فهي تعتمد في جزء منها على الأقل عند تحليل هذه المشكلة. تصنف سياسات التشغيل إلى فئتين: سياسات التشغيل النشطة و سياسات التشغيل غير النشطة.

تعتبر هذه السياسات كأداة للتصدي للأبعاد الكـــمية و النوعية للنقص في الوظائف اللائقة. و من بين الأهداف التي تتوخاها هناك مواجهة البطالة و البطالة الجزئية[1] في ظل التحديات الجديدة التي تواجهها، و التي من أهمها الزيادة الديمغرافية .ففي معظم بلدان العالم كاليابان و الصين مثلا نجد أن القوة العاملة تتسم بالتقدم في السن والانكماش، بينما في أجزاء أخرى من العالم كالجزائر فهناك حاجة إلى إدماج الأعداد المتزايدة من الشباب الوافد لسوق العمل. إلى جانب ذلك هناك تحدٍّ آخر يتمثل في زيادة الوظائف المتسمة بالمرونة و زيادة التنوع في الأشكال التعاقدية في سوق العمل، و المنافسة التي تتطلب سياسات مرنة للاحتفاظ بالعمال و رفع انتاجيتهم بكافة الطرق من تدريب و تكوين و تأهيل.

فعلى المستوى النظري، كنقيض لسياسات التشغيل الكينزية أو الليبرالية، فان وضع أي سياسة في مجال التشغيل يعتمد على تشخيص وضعية التشغيل و سوق العمل. إن استخدام السياسات الكينزية يعد مناسبا لتشخيص "البطالة الكينزية":التي تعتقد أن البطالة ظرفية وترجع إلى عدم اكتفاء او نقص الطلب في حين ان الطاقة الانتاجية تعاني من سوء التشغيل و سياسات الاقتصاد الكلي قد تهدف إلى دعم النمو.كما يمكن لسياسات التشغيل الكينزية أن تشمل أيضا على ما يسمى بالسياسات غير النشطة كالإجراءات الهيكلية للاستقرار الدائم للطلب. لهذا تعتبر أساسا **سياسات خاصة بالطلب**.

اما استخدام السياسات الليبرالية[2] فتعتبر مناسبة لتشخيص "البطالة الكلاسيكية": التي تعتقد أن البطالة ذات أصل هيكلي حيث أنه و لأجل مكافحة مشكل البطالة لا بد من وضع سياسات رامية إلى التخفيف من القيود من دون المنافسة التي تواجه المؤسسة كتشجيع المرونة في سوق العمل. و قد تشمل سياسات العمالة الليبرالية أيضا سياسات تهدف إلى تحسين "رأس المال البشري" كمصدر آخر للقدرة التنافسية للجهاز الإنتاجي (سياسات أفضل للتدريب و التأهيل). هذا ما يعرف أساسا بـ"**سياسات العرض**".

[1] البطالة التي تترتّب على نقص إنتاج الأفراد بالنسبة لعددهم.
[2] الليبرالية: مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي.

ان سياسات العمالة قد تضاعفت في اتجاهات عديدة لمعرفة جميع الأسباب و العقبات التي تعترض العودة إلى التشغيل الكامل، فغالبا ما تكون البطالة نتيجة أسباب كثيرة. فحين فشلت سياسات الاقتصاد الكلي الكينزية عن ايجاد حلول في مجال مكافحة البطالة، كفشل سياسات تحفيز الطلب (قوانين الاستيراد لسنوات 1974-1975 و 1981-1982) بسبب القيود الخارجية. و فشل السياسات الليبرالية (مكافحة التضخم واعتدال الأجور واستعادتها معدل هامش ربح) في القضاء على البطالة. فقد أدى كل ذلك الى تضاعف سياسات التوظيف في اتجاهات عدة و على مختلف المستويات و حتى في قطاعات مختلفة لتمس كافة فئات السكان الناشطين، مثل تحفيز النشاط على المدى القصير و اتخاذ اجراءات لإضفاء المرونة على قوة العمل على المدى الطويل، و اتخاذ تدابير لحماية فئة العمال و العمل.

على مرأى من الجدل القائم بين سياسات التشغيل النشطة و غير النشطة، نجد النقاش دائر بين سياسات العرض والطلب. فهو من ناحية على نقيض مع السياسات الليبرالية التي تثق أساسا بـ "قوانين السوق" لتوجيه القرارات المهمة و الاساسية (بما في ذلك القرارات الخاصة بالعمالة)، ومن ناحية أخرى تتيح القوانين التنظيمية المزيد من الخيارات في ظل ادارة متجددة ملائمة للتغيرات نتيجة العولمة، قوية بما يكفي لتمكن للسوق العمل ضمن قواعد التنمية المستدامة (بيئية واجتماعية) تكون سياسيا محددة مسبقاً.

1.1. سياسة سوق العمل النشطة (active):

تهدف سياسة التشغيل النشطة الى خلق و زيادة مناصب الشغل في القطاع العمومي عامة. ففي الجزائر تم انشاء ثلاث أجهزة عملية تهدف الى خلق نشاطات و دعم المبادرات المقاولاتية و هي كالتالي:

1. جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ "، الموجه للشباب ذوي المشاريع والبالغين بين 19و35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسيرين، عندما يوفر المشروع ثلاث مناصب عمل) و الذي يحدد سقف استثماره ب 10ملايين دج.
2. الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة FR , AED, CATI, CRE المخصص للبطالين البالغين بين 35 و 50 سنة الراغبين في انشاء مؤسسات مصغرة الذي يبلغ سقف استثمارها 5 ملايين دج.
3. جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" ANGEM" [3] المخصص لتحفيز التشغيل الذاتي و التطوير المهني الذي يبلغ سقف استثماره 400.000 دج.

بالإضافة الى دعم ترقية الشغل المأجور للشباب فقد تم وضع جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني "DAIP"[4] و الذي يهدف الى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة و المسجلين لدى الشبكة الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM"[5]، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي و الخاص، إلى جانب رفع النسبة السنوية للتوظيف المستمر من 12 الى 33 %. فهذا البرنامج يولي اهتماما خاصا لحاملي الشهادات بدون وظيفة، كما أن هذا الجهاز يتضمن ثلاث انواع من العقود سوف نتطرق اليها في المحاور اللاحقة.

[3] أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في : 22 جانفي 2004.
[4] Dispositif d'Aide à l'Insertion Professionnelle.
[5] Agence Nationale de l'emploi.

زيادة لما سبق هناك جملة من الإجراءات المتخذة في هذا الصدد تهدف الى تحفيز المؤسسات على استقطاب ايدي عاملة جديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحسين أداء سوق العمل بتحسين الاتصال بين عروض و طلبات العمل، بتقديم المشورة إلى العاطلين عن العمل. وذلك من خلال مكاتب مديرية النشاط الاجتماعي" DAS" او عبر "SOEMO[6]".
- إنشاء جملة من المهن والوظائف بواسطة البرامج "AIG"، "TUP/HIMO،ESIL "، عقود ماقبل التشغيل، الدعم لإنشاء نشاط للشباب عن طريق جهاز" ANSEJ "، اتخاد التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار الذي تنفذه وكالة" APSI [7]" و التقليل من المهام الاجتماعية لتوظيف طالبي العمل لأول مرة أو ذوي الإحتيجات الخاصة.

الجدول رقم 01 : سياسة العمل النشطة و خلق مناصب الشغل.

السنوات	مناصب العمل المؤقتة (ESIL, IAIG, CPE,TUP-HIMO)	خلق نشاطات عن طريق المؤسسات المصغرة و القروض المصغرة	المجموع
2000	220013	29 831	**249 844**
2001	241787	27 854	**269 641**
2002	251 355	43 157	**294512**
2003	264463	14 771	**279 234**
2004	320 580	19 077	**339 657**
2005	303 342	35 292	**338634**

المصدر: R. BOUKLIA-HASSANE, F. TALAHITE, 2008 - p. 1-25

- تشجيع المؤسسات على التوظيف و ترقية العمالة من خلال:

i. تقديم منح و اعانات أقساط التأمين عند توظيف الشباب:

[6] Service observation et éducation en milieu ouvert.
[7] Agence pour la Promotion, le Soutien et le Suivi des Investissements.

- دعم الدولة[8] لحصة ارباب العمل (المستخدِمين) من الضمان الاجتماعي للعمال و المقدرة ب 7% من مبلغ الأجر الإجمالي، التخفيض في نصيب الإشتراكات المقررة فيما يتعلق بغير الاجراء إلى 10% ونسبة المساهمة لحصة صاحب العمل من الضمان الاجتماعي للموظفين العاملين ب 7% لفائدة المدربين والحرفيين الذين يقومون بتوظيف الشباب المدمجين في نهاية فترة توظيف في برنامج "CFI " المدرج في جهاز "DAIP ".
- خصم جزء من مصاريف الإدارة الخاصة بالضمان الاجتماعي كحد أقصى لمدة 3 سنوات لصالح أرباب العمل الذين يقومون بتوظيف الباحثين عن العمل لفترة مساوية على الأقل لمدة 12 شهرا.

ii. الحد من تكاليف اليد العاملة بالتخفيف أو الإعفاء من الضرائب:

- مزايا ممنوحة لأرباب العمل الذين يوظفون الباحثين عن العمل[9] .
- منحة شهرية للاستخدام 1000دج لصالح صاحب العمل [10]نتيجة الإجراء بهدف توظيف طالب للعمل "CID[11]".

- يتلقى صاحب العمل خصم[12] "الفرق معتمد من قبل ميزانية الدولة" خلال مدة لا تزيد عن 3 سنوات من 20 % لكل توظيف على الأقل لمدة سنة و 28 % لكل توظيف لطالبي العمل لأول مرة لمدة سنة على الأقل و 36 % لكل توظيف في منطقة الجنوب و الهضاب العليا على الأقل لمدة سنة، بالإضافة إلى المزايا المنصوص عليها بموجب القانون رقم 06-21 المؤرخ في2006/12/11 و المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل.

[8] Articles 60 et 61 de la loi de finances complémentaire pour 2008.

[9] Loi n° 06-21 du 11 décembre 2006. articles 2, 3, 4, 5, 6 et 7.

[10] article 10 de la loi n° 06-21.

[11] عقود إدماج حاملي الشهادات

[12] Article 106 de la loi de finances complémentaire pour 2009.

- تمديد لخمس (05) سنوات فترة الإعفاء13 من الضريبة على ارباح الشركات "IBS" المتعلقة بتطوير الاستثمار لصالح المستثمرين الموفرين أكثر من 100 وظيفة عند بدء النشاط، بحيث يتم التمديد في الفترة من 03 إلى 05 سنوات.
- التخفيض من الضريبة العامة على الدخل "IRG" و الضريبة على ارباح المؤسسة "IBS" لمدة اربع سنوات[14]، التي قد تصل الى 50 % من مجموع الاجور التي تم انشاءها و الاحتفاظ بها في حدود 5 % للاستحقاق للضريبة دون تجاوز قيمة الاستحقاق 1 مليون دج حسب السنة المالية.
- مساعدة العاطلين عن العمل ببدء أعمالهم التجارية و انشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال تمديد فترة الإعفاء [15] الى سنتين للضريبة العامة على الدخل "IRG" لصالح المؤسسات الصغيرة التابعة للصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب "FNSEJ"، و التي تتعهد بتوظيف على الاقل خمسة (05) العاملين إلى اجل غير محدد "CID". يمكن يتم تمديد الفترة من 03 سنوات إلى 05 سنوات.
- المساعدة في خلق مناصب عمل في القطاعات الاخرى غير السوقية (non marchand) عبر التمويل العام.
- زيادة في المخصصات المالية لصندوق الضمان ANSEJ و ذلك من 20 مليار دج الى 40 مليار دج[16].
- تشجيع البحث عن التكوين: لتشجيع طالبي العمل لأول مرة على اكتساب تاهيل في المهن المفقودة او التخصصات التي تعرف عجزا في سوق العمل، حيث تم تخصيص منحة خلال الفترة

[13] Dispositions fiscales diverses : Article 35 de la loi de finances complémentaire pour 2009 modifiant l'article 7 de l'ordonnance n° 06-08 du 15 juillet 2006 modifiant et complétant l'ordonnance n° 01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement.

[14] المادة 59 من قانون المالية لسنة 2007.

[15] Dispositions fiscales : Article 2 de la loi de finances complémentaire pour 2009 modifiant l'article 13 du code des impôts directs et taxes assimilées. (chapitre 2 section 1) .Ordonnance n° 96-31 du 30 décembre 1996 portant loi de finances pour 1997.

[16] Article 101 de la loi de finances complémentaire pour 2009 Relèvement de la dotation financière du fonds de Garantie ANSEJ.(Chapitre IV).

التكوينية بمبلغ 3000 دج شهريا للذين يتمكنون من تسجيل انفسهم في تربصات تكوينية مؤهلة لا تزيد مدتها عن 6 أشهر.

- تعزيز التدريب المهني و التكفل بنشاطات التكوين التأهيلي و تحسين المستوى بطلب من المستخدِم و تخصيص نسبة 15 % من ميزانية الجهاز لتمويل هذه التكوينات، من أجل تكييف العمل مع التغيرات التكنولوجية كإعادة التدوير و التدريب.
- التكوين ينتهي بتوظيف دائم للشباب و تتحمل ميزانية الدولة نسبة 60 % من مصاريف التكوين في حدود ستة أشهر على الاكثر.
- إعفاء التقييم العام للضمان الاجتماعي بالنسبة للعاملين في مجال التدريب أو التطوير[17].
- تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.
- التكفل لمدة سنة بمرجعية الضمان الاجتماعي نسبتها 5 % الناجمة عن تخفيض اشتراك الحرفين المؤطرين الذين يوظفون بعد فترة عقد التكوين و الادماج[18].

[17] loi n° 06-21 du 11/12/2006, articles 8 et 9.

[18] المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

2.1. سياسة سوق العمل غير النشطة (passive):

أما عن سياسة التشغيل غير النشطة فهي عبارة عن سياسات و اجراءات بعيدة المدى من خلال تنظيم سوق العمل. فهي تسعى الى جعل البطالة محتملة و التقليل من المجتمع النشيط الشغيل و ذلك من خلال اتخاذ بعض التدابير مثل:

- منح إعانات الرعاية الاجتماعية غير مشروط بأي نشاط، كالمنحة الجزافية للتضامن"AFS[19]".
- وضع سياسات الاجور و تشريعات لحماية العمال.
- منح معونات للعاطلين عن العمل (كمنحة التأمين عن البطالة "CNAC")[20].
- اتخاذ تدابير لتقديم المساعدة والدعم للعودة إلى العمل وإيجاد أنشطة. هذه المهام معتمدة من خلال مراكز البحوث المتعلقة بالعمالة "CRE"[21]، مراكز المساعدة على العمل المستقل "CATI"[22]، تنظيم دورات التكوين و التدريب لتقديم المعونة إلى الشركات التي تعاني من صعوبات (AED).
- تشجيع التقاعد المبكر[23]، خفض سن التقاعد (من 65 إلى 60 عاماً مثال عن فرنسا في عام 1982) لتوفير فرص عمل جديدة .
- المشاركة في العمل عن طريق خفض وقت العمل (مثال عن قانون اوبري في فرنسا مع 35 ساعة).
- إن سياسات التشغيل كتدابير محددة للتصدي لشبح البطالة و تحسين اوضاع السوق، تضل دائما عرضة لانتقادات عدة بخصوص مدى فاعليتها و ابعادها السياسية و خصوصية كل بلد. فهي تشمل من منظور واسع سياسات الاقتصاد الكلي لمكافحة البطالة الدورية[24]، و تدابير معينة لتنظيم سوق

[19] dispositif de l'allocation forfaitaire de solidarité

[20] المرسوم رقم 94-11 الصادر في 26 ماي 1994.

[21] Centres de Recherche d'Emploi.

[22] Centres d'Aide au Travail Indépendant.

[23] المرسوم رقم 94 -10 الصادر في 26 ماي 1996.

[24] Chômage Conjoncturel : الناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المنتقلة دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

العمل (الحد الادنى للأجور[25] مدة العمل، قوانين الانضباط في العمل، قواعد الفصل...إلخ...) ومداخلات بشأن تكاليف اليد العاملة، منح الحوافز الضريبية للنشاط، التعويض عن البطالة، التقاعد وتدابير موجهة لفئة العاطلين عن العمل (التدريب والمعونة للتوظيف، التربصات أو الوظائف العامة المؤقتة) كما سيوضح بالتفصيل في سياسات التشغيل الجزائرية لاحقا.

I. التشريعات الجزائرية المتعلقة بالعمل :

✓ **علاقات العمل** :

- القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990 المتعلق بـعلاقات العمل المعدل و المتمم.

الباب الأول: الهدف و مجال التطبيق.

المادة 2: يعتبر عمالا أجراء، في مفهوم هذا القـانون، كل الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا مقابل مرتب، في إطار التنظيم، و لحساب شخص آخر، طبيعي أو معنوي، عمومـي أو خاص، يدعى "المستخدم".

الباب الثالث: علاقات العمل الفردية.

الفصل الثاني : شروط التوظيف و كيفياته.

المادة 15 : لا يـمكن في أي حال من الأحوال، أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن ست عشرة (16سنة) إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين، التي تعد وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

[25] **SMIG** :Salaire national minimum garanti : 18.000 dinars au lieu des 15.000 dès le 02 janvier 2012 .

و لا يجوز توظيف القاصر إلا بناءا على رخصة من وصيه الشرعي.

كما أنه لا يجوز استخدام القاصر في الأشغال الخطيرة أو التي تنعدم فيها النظافة أو تضر صحته أو تمس بأخلاقياته.

الفصل الثالث : مدة العمل.

الفرع الثاني : العمل الليلي.

المادة 29: يمنع المستخدم من تشغيل العاملات في أعمال ليلية.

غير أنه، يجوز لمفتش العمل المختص إقليميا أن يمنح رخصا خاصة، عندما تبرر ذلك طبيعة النشاط و خصوصيات منصب العمل.

الفصل الرابع: الراحة القانونية و الغيابات.

الفرع الثاني: الغيابات.

المادة 55: تستفيد العاملات خلال فترات ما قبل الولادة و ما بعدها من عطلة الأمومة طبقا للتشريع المعمول به. و يمكنهن الاستفادة أيضا من تسهيلات، حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة.

✓ **دستور** 1996: **الفصل الرابع الحقوق و الحريات.**

المادة 29: كل المواطنين سواسية أمام القانون و لا يمكن أن يتذرع بأي تميز يعود سببه إلى المولد، أو العرق أو الجنس، أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

المادة 31: تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

المادة 32: الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة.

و تكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين و الجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته و عدم انتهاك حرمته.

2.إحصائيات العمل الجزائرية

1.2. سوق العمل و منظومة المعلومات :

ان الدخول و الخروج من سوق العمل يعتمد على متغيرات عديدة منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية، كما أن زيادة احتياجنا لمعلومـات عن هذه المتغيرات ناتج من التغيرات المتسارعة وضرورة مواكبتها. فلا بد لنا من توفيرها و استحداثها حتى تمكننا من فهم تركيبة سوق العمل و كيفية تأثير مختلف المتغيرات عليها و كيفية التأثر بها.

إن توفير المعلومات يساعدنا في معرفة القرارات التي يأخذها الفرد تجاه سوق العمل، لذلك فإنه لابد علينا من معرفة المعلومات الخاصة بهذا السوق لتسهيل عملية التخطيط و وضع الإستراتيجيات المناسبة. فهي لا تصف فقط وضعية الأفراد في سوق العمل وإنما توفر المعلومات التي تسمح بأخذ القرارات سواء على المستوى الجزئي للباحث عن العمل أو على المستوى الكلي بمعرفة المناصب الشاغرة ومتطلباتها والشروط الواجب توفرها. ليتعدى بذلك الاحتياج الشخصي الى الجهوي و حتى الاقليمي موفرا بذلك نظاما معلوماتيا عن عدة قطاعات من اهمها القطاع الاقتصادي و مجموعة من الخصائص التي تسهل علينا فهم معضلات و مشاكل سوق العمل. و عليه لا بد من استعمال تقنيات علمية حديثة كالتقنيات الاحصائية التي تساعد و تسهل من عملية جمع مختلف البيانات و توفر المتطلبات التي نحتاجها في تحليلنا لسوق العمل من منظور جزئي و كلي.

2.2. مصادر إحصائيات العمل:

إن أي مؤسسة تخطيط للموارد البشرية لابد لها من إحصائيات حول العمل و ذلك لهدف تحقيق التنمية البشرية، ففي بلادنا مثلا تتعدد موارد هذه المعلومات على الرغم من قلتها و عدم دقتها و تمتعها بالشمولية إلا أنه و مع مرور الوقت و تضافر الجهود أصبحت أكثر فأكثر تطورا و دقة و شمولية. وذلك يعد من مستلزمات التطور لان هذه المعلومات ضرورية جدا للدراسات و الأبحاث التي تهدف إلى تحسين ظروف الأشخاص و ما يتطلبه التغير الاجتماعي و الاقتصادي خاصة مع المحدثات الجديدة في العالم ووجوب تأقلم البلدان معها.

و ما يلي يتلخص في المصادر المعلوماتية الإحصائية المتوفرة في البلاد التي يمكننا من خلالها الحصول على إحصائيات سوق العمل الجزائرية.

1.2.2. **التعدادات العامة للسكان و السكن** : إن التعدادات تحقيقات شاملة لكامل ربوع الوطن تشمل كل السكان و كل المناطق دون استثناء فهي تقوم بإعلامنا عن الحالة الوطنية بأكملها للسكان في

وقت معين، كما تسمح لنا بمعرفة الأجوبة العامة عن النشاط المهني للأشخاص، فعلى الرغم من تركيزها الأساسي على الخصائص الديموغرافية إلا أنها لا تمكننا من الحصول على كل التفاصيل التي نريدها كمميزات اليد العاملـة مثلا، و مع ذلك تبقى مصدر هام للمعلومات العامة عن العمل.

بالإضافة إلى المعلومات التي توفرها لنا فهي تُعتمد كأساس و قاعدة لعمليات صبر الآراء للتحقيقات والدراسات الإحصائية التي تهتم بالحالة الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية للأفراد و تتركز أهميتها في شموليتها.

- الإحصاء الاقتصادي: تم إجراء الإحصاء الاقتصادي الأول في الجزائر في 2011 على مرحلتين.

تمثلت المرحلة الأولى في تعداد كيانات كافة النشاطات و كافة القطاعات القانونية (خارج الفلاحة) قصد وضع بطاقة عامة للمؤسسات و المؤسسات الاقتصادية.

أما المرحلة الثانية التي أجريت قبل نهاية سنة 2011 كانت خاصة بتحقيق معمق يخص عينة من المؤسسات على أساس استمارة (خاصة بكل قطاع) لجمع كافة المعطيات المادية و الحسابية.

2.2.2. **البحث بالعينة للقوى العاملة**: تقوم الدول بواسطة أجهزتها المكلفة بالعمليات الإحصائية بإجراء تحقيقات لاستقصاء وضعية القوى العاملة وتحديد مستويات العمالة والبطالة و عادة ما يكون هذا البحث سنوياً. ننوه هنا إلى أن بعض الدول تعتمد على[26](LFS) لاحتساب معدلات البطالة والتشغيل (المعهد العربي للتخطيط).

- **التحقيقات حول اليد العاملة**: إن الحصول على معلومات خاصة بالمجتمع النشيط في وقت معين يعتمد على مجموعة من المفاهيم المستعملة و طرق للتقييم، لذلك تعتبر التحقيقات طريقة لجمع المعلومات والإحصائيات لكن تختلف عن التعدادات في جزئيتها، كم أن النتائج المتحصل عليها تكون مختلفة عن نتائج التعدادات نوعا ما، لكن رغم عدم شموليتها إلا أنها تعد دقيقة حيث يتم من خلالها التطرق لكل الجوانب التي لم يمكن الحصول عليها من خلال التعداد فهي إذا عمليات عامة تكون سنوية بالإضافة إلى أن تكاليفها أقل بكثير من تكاليف التعداد.

[26] Labour Force Survey

أول تحقيق أجري في الجزائر كان بين 1 أكتوبر 1967 و 30 سبتمبر 1968 و شمل 13 ولاية من الشمال. ابتداء من 1982 عزم الديوان الوطني للإحصائيات و أصبحت هذه التحقيقات سنوية تشمل كل التراب الوطني و هذا بشمولية كل الأسر الجماعية و الفردية و الرحالة و حتى المجتمع المحسوب على حدى. بالإضافة إلى أن معدل السبر 300/1 (ما بين 10.000 و 13.000 أسرة للتحقيق) عدد ليس بالكافي للحصول على الدقة المطلوبة لكنه مع ذلك يسمح لنا بالتقييم على مستوى أقل، لذا فالزيادة في حجم العينة يسمح لنا بالحصول على معطيات أدق و أشمل.

استمرت هذه التحقيقات و كانت سنوية إلى غاية سنة 1989 أين أصبحت تقام كل 6 أشهر باسم التحقيقات حول اليد العاملة و الديموغرافية و في سنة 1992 غيرت تسميتها إلى التحقيقات الخاصة بالشغل و الدخل. و أصبحت التحقيقات تقام بصفة دورية بهدف توفير مختلف المؤشرات عن سوق العمل، و هي تعتمد كقاعدة بيانية على التعدادات العامة للسكان و السكن التي تجدد مع انجاز كل تعداد و الذي كان آخرها سنة 2008 أين تحصل الديوان الوطني للإحصائيات من خلاله على قاعدة مسح جديدة مكونة من 1541 بلدية ، أين تم السحب فيها على مرحلتين: المرحلة الاولى تم فيها سحب المقاطعات من العينة التي تشمل 10/1 من مجموع المقاطعات على المستوى الوطني اي 4194 مقاطعة. و المرحلة الثانية تم فيها سحب الاسر من المقاطعات باحتمالات متساوية.

- **التحقيقات حول العمل و الراتب**: تحقيق سنوي يجرى عبر البريد وهو يشكل مصدرا

مهما للمعلومات حول العمل و الراتب معتمد منذ سنة 1967،حيث أن الاهتمام الأساسي هنا ينصب في قطاع الصناعة والبناء و الأشغال العمومية. و جرت عدة محاولات لإدماج قطاع التجارة و الخدمات.

إن الصعوبة الأساسية في هذا النوع من التحقيقات تكمن في عدم شمولية التحقيق لجميع سجلات المؤسسات، كما ان معدل استرجاع لوائح المسائلة (Questionnaire) تبقى ضعيفة جدا تكون أقل

من 50%، أين يتم من خلالها الحصول على معلومات حول القطاع القانوني (خاص و عام) و مستوى التأهيل بالإضافة إلى الأجور و أوقات العمل.

- **عينات المتابعة الطولانية**: تتم باختيار عينة من الافراد و الاسر و زيارتهم دورياً

وتسجيل التغيرات الحاصلة في و ضعيهتم الاجتماعية و الاقتصادية. إن طريقة المتابعة الطولانية Panel Study أي بحث المعاينة السنوي يتحدد فيه الأفراد و الأسرة بشكل ثابت و يسمح لنا بمعرفة تغيرات و تحركات المجتمع ودراسته معمقاً، هذه الطريقة رغم صعوبتها فهي توفر بيانات زمنية عن العائلة نفسها أو الفرد و تمكننا من فهم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الفرد وكيفية اتخاذ قراراته.

3.2. **موازنة العمل** : تم إدماجه وفقا للمرسوم رقم 62-81 المؤرخ في 4 أبريل 1981 والمتعلق بتقييم الاستخدام و تقديرات التوظيف السنوية و المتعددة السنوات، و يخص المنظمات العمالية التي تشمل تسعة (9) أجراء دائمين و ما أكثر، مستبعدا بذلك الأحرار و المجموعات الحرفية الصغيرة من مجال الإحصاء الخاص بالعمل في إحصائيات الموازنة.

يتم سنويا إعداد و تحضير الموازنة و ترسل قبل 31 مارس من السنة التي تلي السنة المرجعية للمعلومات والإحصائيات. إن المعلومات المتحصل عليها لا تأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين لا يجاوبون، مما يؤدي إلى ارتياب المعلومات المجموعة. و هذه الموازنة تكون موزعة على ما يلي:

القطاع الاقتصادي - القطاع القانوني - مستوى التأهيل - الجنس.

بالإضافة إلى معلومات حول تنقل اليد العاملة.

4.2. المعلومات المحصل عليها من الديوان الوطني لليد العاملة[27]:

يتم الحصول عليها عبر مكاتب اليد العاملة الموزعة عبر التراب الوطني، و هي عبارة عن معلومات شهرية خاصة بسوق العمل وتشمل خاصة:

طلبات العمل المتحصل عليها - عروض العمل المتحصل عليها - الاندماج المنجز

طلبات العمل الغير مرضية - عروض العمل الغير مرضية و انقطاع العقود.

بالإضافة إلى معلومات حول تشغيل الأجانب بصفته "ONAMO[28] "

إن الديوان الوطني لليد العاملة هو من يسلم رخص العمل. كما أن عمل مكتب اليد العاملة بصفة عامة يتمثل في تعداد طلبات و عروض العمل المتحصل عليها وعليه فإن كل العروض أو الطلبات التي لا تتم من خلال هذا المكتب تعد غير محصاة.

في سنة 2006 تم استبدال "ONAMO " بالوكالة الوطنية للتشغيل " ANEM" [29].

[27] المنشأ بالمرسوم رقم : 99/62 المؤرخ في : 29 نوفمبر 1962

[28] Office Nationale de la Main d'œuvre.

[29] décret exécutif n° 06-77 du 18 février 2006.

5.2. مكاتب التشغيل: تسيرها الوكالة الوطنية للتشغيل " ANEM" وتهدف إلى تسهيل الربط بين عارضي العمل و رجال الأعمال الطالبين لهذا العمل. وتعتمد فاعلية هذه المكاتب على مدى المعلومات التي تملكها عن الجانبين والأدوات المستعملة في ذلك (الدراسات، التقنيات). وتشكل الحاسبات والانترنيت الآن مصدراً هاماً لربط الطرفين On Line وتوفير كل البيانات اللازمة لكليهما لتحديد موقفه بشكل سريع بحيث يمكن تقليص البطالة الاحتكاكية بالمعدل والمدة. هناك عدة مستويات لهذه المكاتب فعلى المستوى الجهوي نجد "DREM " و على المستوى الولائي نجد " AWEM" وعلى المستوى المحلي " ALEM".

7.2. تحقيقات أخرى: هناك أيضا مجموعة من التحقيقات يكون فيها العمل جزءا من التحقيق، نذكر منها تحقيق الصناعة و البناء و الأشغال العمومية، بالإضافة إلى تحقيقات أخرى تقوم بها مراكز متخصصة كالمركز الوطني للدراسات و التحليل من أجل التخطيط زيادة على أن الديوان الوطني للإحصائيات يقوم سنويا بتحقيق حول مؤسسات التكوين.

7.2. **صناديق التأمينات الاجتماعية:** "CNAS" إلى غاية الساعة لم يتم استغلال المعلومات الخاصة بالعمل المتواجدة في معطيات هذه الصناديق، رغم أنها تشغل رصيدا معلوماتيا مهما، خاصة وأن المعطيات يمكن الحصول عليها من السجلات الإدارية الموجودة لديها و التي هي مسجلة بالإعلام الآلي، فهذه المعلومات تمثل مرجعا شاملا للعمل المنظم.

8.2. **البيانات المتوفرة لدى المؤسسات:** نظراً لتعامل الأفراد والأسر مع أنواع عديدة من المؤسسات، فإن هذه الأخيرة تحتوي على بيانات تخص أفراد المجتمع و هي في أغلب الأحيان معلومات داخلية وغير متاحة للاستعمال الخارجي و كذلك تكون أحياناً غير متكاملة و مجزأة. و مع ذلك فإنها تشكل مصدراً هاماً لقياس النشاط الاقتصادي و اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل. كما تتوفر لدى أجهزة الإحصاء قواعد معطيات متعددة حول المنشآت، و سوق العمل تسمح ببناء صورة كاملة عنه. و من هذه المصادر أيضاً المؤسسات التعليمية و الصحية.

9.2. مسوحات إنفاق الأسر: وتحتوي على جزء هام من خصائص الأسر ذات الصلة بأوضاع أفرادها تجاه سوق العمل.

3. نقد المعطيات الإحصائية:

يعتبر البحث في مجال أداء سوق العمل من التحديات و العقبات التي يواجهها الباحثون نتيجة عدة عوامل من أهمها اعتماد الإحصائيات الخاصة من التعدادات العامة للسكان و السكن أو بعض التحقيقات الدورية التي تعكس العديد من التناقضات و التغيرات غير مبررة في البيانات المنشورة من حين إلى أخر، خاصة و أن هذه المصادر هي المصادر الرسمية التي نعتمد عليها في أبحاثنا و دراساتنا دون التشكيك أو الاستفسار عن طرق إعداد هذه الإحصائيات، لذلك لابد من التدقيق و الحذر في استعمال البيانات في دراستنا هذه و الذي يبرز مدى التحدي الذي يواجهنا.

- ✓ **ندرة البيانات و إشكاليتها**: إن التحليل الجاد لسوق العمل يعتمد على توفر البيانات ونوعية الإحصاءات، فرغم الجهود و التحسينات المبذولة إلا أن ندرة البيانات من المصادر الرسمية والوطنية و عدم القدرة على الوصول لها و عدم موثوقيتها (شدة تباين بيانات معدلات البطالة الرسمية)[30] و عدم اتساقها، بالإضافة إلى صعوبة المقارنة حتى في الجداول البسيطة فغالبا ما تتعارض في المنهجية من سنة إلى أخرى*. و على أمل أن الإحصاء الاقتصادي الذي قامت به الجزائر في 2011 يستطيع ملأ هذا النقص في البيانات و انطلاق جملة من الدراسات كانت ربما من أهم معيقاتها انعدام الإحصائيات الخاصة للتحليل المعمق لأداء سوق العمل الجزائري.
- ✓ **عدم كفاية البحوث الخاصة بالعمالة**: في هذا السياق يمكننا الإشارة إلى ندرة أو جزئية الدراسات و الأبحاث الخاصة بسوق العمل الجزائري، و في أحيان كثيرة تحتاج بعض الدراسات إلى التحديث خصوصا مع المستجدات على الصعيدين الداخلي و الخارجي.
- ✓ **تحديات العمالة**: معدلات مشاركة العمالة في الدول العربية المتوسطية "الجزائر على سبيل المثال" اقل من 46 % من السكان في سن العمل" اكبر من 16 سنة" مقارنة مع المتوسط العالمي 61,2% . و بالتالي تؤثر على المشاركة النسوية و تعتبر هي المعدلات الأدنى في العالم " الاستشهاد بمعدلات المشاركة النسوية لبعض دول العالم جدول"(اقل من 25 % بالمقارنة مع 42%

[30] "أداء سوق العمل و تدفقات الهجرة في الدول العربية المتوسطية" مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوربية فلورنسا – ايطاليا،تقرير نهائي: أوت 2009. (ص 14).

*ملاحظة التغيرات المنهجية في الجداول بخصوص المجتمع النشيط البطال STR1 STR2 .....

في العالم في المتوسط) و يعتبر متوسط معدلات البطالة من الأعلى في العالم بعد جنوب الصحراء الإفريقية.

✓ **غياب المرأة عن سوق العمل**: تعتبر معدلات المشاركة النسوية في الجزائر من بين المعدلات الأدنى في العالم بسبب استبعاد نسب مهمة من النساء في سن العمل من سوق العمل و بالتالي ينعكس ذلك على الاستثمار في تعليم الإناث بصورة سلبية خاصة انعكاس أثاره على تحررهن الاقتصادي و الاجتماعي. زيادة نسبة المشاركة النسوية بوتيرة جد بطيئة.

✓ **ارتفاع معدلات البطالة خصوصا بالنسبة للشباب و النساء**: إن إحصائيات البطالة الرسمية تعتبر مقللا منها و هذا ما تبرزه التناقضات في البيانات، إن عدد العاطلين عن عمل يتجاوز 107600031 أي ما يقارب 10 % من القوة العاملة (من بين ابرز أسباب ارتفاع النسبة هو الانخفاض الكبير في معدلات المشاركة النسوية) ، و من المفارقات أن مستويات البطالة تزداد بين خريجي الجامعات و الاشخاص ذوي المؤهلات ما يترتب عليه الخسارة الكبيرة في الاستثمارات الخاصة بالتعليم. و لكن رغم ذلك الا أن التحدي الأهم ليس بين الفئة المتعلمة بل بالنسبة للعمال الغير متعلمين و الغير مؤهلين لان نسبتهم تفوق بكثير النسب الأنفة الذكر.

✓ إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي " السياسة الإنمائية " في السنوات الماضية أتاح إمكانية خلق فرص عمل، عوض في مضمونه عن نسبة من نمو حجم القوة العاملة و بالتالي أدى ذلك إلى انخفاض في معدلات البطالة. لكن ما يلاحظ هو بقاء متوسط الأجور دون ارتفاع و عدم استفادة فئات العمال من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خاصة الفئات المتضررة من البطالة أو المشتغلة في القطاع غير رسمي.

✓ إن عدم استطاعة الدول العربية من بينها الجزائر مواكبة التحديات الراهنة لسوق العمل و ما تفرضه الأزمة العالمية، زاد من أزمة التشغيل و الذي يعتبر من بين الأسباب المؤدية لزعزعة الاستقرار خصوصا ما تمر به المنطقة من ظروف سياسية أدى إلى تراجع فرص الهجرة إلى الدول المجاورة و دول الخليج بسبب الانكماش الاقتصادي بالإضافة الى عودة المهاجرين، مما يزيد من أزمة التوظيف و تأثيرها على الاستقرار الاجتماعي وتفاقم الوضع في ظل عدم تواجد برامج التامين على البطالة و ان وجدت فإنها تكون موجهة لنسبة معينة و فئات محددة مما يمهد الطريق لنسبة لا يستهان بها من العاطلين عن العمل لتوجههم للقطاع غير الرسمي، و التي تتوفر بأكبر نسب في القطاع الزراعي.

[31] احصائيات 2010.

إن تواجد نسبة من الرأسمال البشري في القطاع غير رسمي من أهم الأسباب المعيقة للتنمية، بانتشار الوظائف المنخفضة الإنتاجية و إعاقة سير و أداء سوق السلع و الخدمات. و في هذا الصدد تجدر بنا الإشارة إلى ندرة الدراسات الخاصة بالقطاع غير الرسمي و كيفية عمل الاقتصاد غير منظم و أثره على النشاط الاقتصادي.

- ✓ في ظروف مماثلة تبقى الهجرة هي الملاذ الوحيد لنسبة لا يستهان بها من العاطلين عن العمل لا سيما الفئة الشبابية منهم. و في ظل صعوبة الحصول على إجازة بالدخول إلى بلدان الاتحاد الأوربي يبقى الحل الوحيد هو الهجرة الغير رسمية، و التي أصبحت ظاهرة منتشرة و ذات أبعاد اجتماعية و سياسية خطيرة لا بد من دراستها و إيجاد الحلول اللازمة للتصدي لها.
- ✓ لا بد أيضا الإشارة إلى نوعية التكوين و متطلبات سوق العمل حيث يشكل بدوره مشكلة من حيث ضعف نظم و برامج التعليم و عدم مطابقتها لحاجيات الطلب و التناقض بين مخرجات المنظومة التربوية والمهارات المطلوبة في ظل تزايد القوة العاملة.

4. تحديات سوق العمل:

تطرح التغيرات المعاصرة، في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، تحديات على سوق العمل عموماً وعلى أسواق العمل العربية على الخصوص. و التي يمكن اجمال أبرزها فيما يلي:

1.4. آثار الثورة العلمية و التقانية [32] في العالم:

قد شهدت العقود الأخيرة تطورات سريعة ومتسارعة في التقدم العلمي والتقاني غيرت من مفاهيم العلم والعالم ومختبر التجارب والميزة النسبية للشعوب. فقد تقاصرت المدة بين الاختراع والتطبيق وزادت حماية الملكية الفكرية على الرغم من عصر شيوع المعلومات وأّججت نار المنافسة في الانتاج وتكاليفه وأهمها تكاليف العنصر البشري ومؤهلاته. وقد شهدت بعض القطاعات على الخصوص ثورات هامة غيرت في أسواق الانتاج وأسواق العمل. ومن هذه الحقول:

المواد الجديدة - التقانة الحيوية - الاتصالات - الحاسبات.

[32] Progrès techniques.

وقد كان لاجتماع الحاسبات والاتصالات، على الخصوص، مغزى بعيد الأثر على أسواق العمل. كما كان من نتائج التقدم العلمي والتقاني المشار إليه فيما يتعلق بأسواق العمل التأثير على:

2.4. **محتوى المهن و هيكلها:**

إن نسبة هامة من المهن الممارسة اليوم لم تكن معروفة لعقود مضت، أو لم تكن بذات الوزن، في أسواق العمل ،و في هذا الصدد وقعت الوكالة الوطنية للتشغيل و الوكالة الفرنسية للتشغيل على البرنامج التنفيذي الثنائي الخاص بمرافقة مشروع انجاز المدونة الجزائرية للمهن و الوظائف، و عصرنة فهرس المهن وتحيينه في 24 جوان 2012. في إطار التعاون الجزائري الفرنسي في مجال العمل، اين تم التوقيع على البرنامج التنفيذي المتعلق بمرافقة انجاز مشروع المدونة الجزائرية للمهن والوظائف تحت اشراف وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي وسفير فرنسا بالجزائر. علما ان مشروع إعداد المدونة الجزائرية للمهن قد شرع فيه مند 2003 بدعم من الوكالة الفرنسية للتشغيل سابقا.

3.4. **طريقة أداء المهن وحتى التقليدية منها، وذلك من حيث:**

- استعمال الحاسبات في ممارسة المهن أو إدارة المشاريع.
- إلغاء مفهوم المسافات وقيده .
- تغير مفهوم مكان العمل (بروز إمكانات العمل في المنزل، وتغير مفهوم رب العمل،...).
- استعمال طرق المحاكاة في ممارسة المهن.

5. سياسات التشغيل في الجزائر:

لقد مرت سياسة التشغيل في الجزائر بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

1) مرحلة ما بعد الاستقلال من سنة 1962 إلى سنة 1965:

تميزت هذه المرحلة بالاستعانة بإطارات أجنبية خاصة من المشرق العربي نتيجة هجرة الإطارات الفرنسية وعدم امكانية تعويضها بالإطارات الجزائرية لعددها المحدود، مما دفع الدولة إلى الاستعانة بأفراد محدودي التعليم لشغل المناصب الشاغرة و هذا ما اثر كثيرا على الدولة الجزائرية حتى ايامنا هذه.

2) مرحلة البناء و تمتد من سنة 1965 إلى سنة 1978:

تزامنت مع عهد الرئيس هواري بومدين وتميزت بإنشاء الكثير من المدارس و المعاهد والجامعات و كذا بناء المصانع و ارتفاع مستوى الإطارات بالنسبة للمرحلة السابقة و فتح ألاف مناصب الشغل في ظل ما يسمى بالصناعة المصنعة التي تتطلب اصلا مصانع ضخمة ومؤسسات الكبرى.

1.5. وضعية التشغيل حسب المخططات: اعتمد التخطيط في هذه المرحلة للتصدي لمشكل البطالة على سياسة المخططات التي سندرجها كالتالي:

1.1.5. المخطط الثلاثي (1967–1969):

يعتبر المخطط الثلاثي كبداية للتخطيط الحقيقي بمنهجية تهدف إلى تحقيق جزئي للأهداف المحددة في إطار الآفاق، وخاصة إلى تهيئة الإدارات لمجهود التنمية المخططة. و هو يمثل تمهيد للمخططات الموالية و قد لقب بمخطط القياس هدفه الرئيسي هو وضع الأسس الفنية و القانونية لتطبيق إستراتيجية طويلة المدى للتنمية.

ومن نتائجه على مستوى التشغيل ارتفاع الوظائف الفلاحية من 715 ألف وظيفة سنة 1966 إلى 855 ألف وظيفة سنة 1969، أي بزيادة قدرها 19.5%، ومن الجانب الإداري فإن عدد الموظفين قد

زاد بـ 20 ألف شخص، ومن الناحية الإنتاجية للعمل تجدر الملاحظة إلى أن القيمة المضافة زادت بحوالي 16 %.

2.1.5. المخطط الرباعي الأول (1970–1973):

جاء المخطط الرباعي الأول متمما للمخطط الثلاثي حيث اتبعت فيه الدولة نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية لتحسين الظروف الاجتماعية للشعب و خلق مناصب عمل ، أين تم انشاء 265000 منصب عمل جديد في السنة و القضاء على البطالة. (كوسة بوجمعة، 2008، ص 76)

عمدت الدولة الى إدخال أساليب متطورة على أنظمة الاستغلال في القطاع الفلاحي وتعميمها على استصلاح الأراضي اضافة الى ضرورة استغلال اليد العاملة في هذا القطاع. و من بين نتائج هذه الاصلاحات ظهور فكرة الثورة الزراعية في نوفمبر 1971 من خلال بناء القرى الاشتراكية وتجهيزها بكل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية و استغلال اليد العاملة الريفية في القطاع الفلاحي، و استحداث التعاونيات الفلاحية إلى جانب التسيير الذاتي الفلاحي، اين بلغ عدد الفلاحين المنظمين إلى هذه التعاونيات الجديدة حوالي 150 ألف وقدر خلال نهاية المخطط العدد الإجمالي الذي ازداد في القطاع الفلاحي بحوالي 850 فرد.

إلى جانب القطاع الزراعي سعت الدولة الى تنمية القطاع الصناعي اين اعطت الاولوية للصناعات الثقيلة، كصناعة الحديد و الصلب و الصناعة الميكانيكية و التي اسمتها بالصناعة المصنعة. حيث شكل قطاع الصناعة حجر الاساس في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أين ركزت الاستراتيجية المطبقة فيه على ثلاث محاور أساسية:

استعادة الثروات الوطنية، التحرر من التبعية الاقتصادية و ايجاد مناصب شغل من خلال انشاء مؤسسات وطنية، حيث تم تخصيص 4.35 مليار دج كاستثمار للقطاع الصناعي في هذا المخطط .

من اهم الانجازات في فرع الصناعة البتروكيماوية مركب ارزيو الذي دخل مرحلة الانتاج سنة 1970 ومركب عنابة سنة 1972. و اللذان يوفران نسبة لا يستهان بها من مناصب العمل.

عرفت نسبة البطالة في هذه المرحلة انخفاضا محسوسا من خلال عمليات التشغيل الجماعي في المنشآت الصناعية الضخمة عبر كافة التراب الوطني. و هذا ما اصطلح عليه في الانتقادات الحالية

الموجهة لتلك الفترة بخصوص البطالة المقنعة. ففي السنة الأولى وصل عدد المشتغلين 100 ألف عامل أما في السنة الثانية بلغ عدد المشتغلين 242 ألف عامل، والأمر نفسه كان في القطاعات الأخرى.

3.1.5. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

ان توجه الدولة و السياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق التنمية في المخططات السابقة بالاعتماد على القطاع المنتج و اعطاء الأولوية في الاستثمارات للقطاع الصناعي ثم يليه القطاع الزراعي، تأكد من خلال التخصيص لحجم استثمارات المخطط الرباعي الثاني. و الذي قدر بـ 110 مليار دج و بذلك يعتبر المخطط الرباعي الثاني من أهم المخططات التي لعبت دورا في تشجيع سياسة التشغيل الكامل حيث عدد المناصب المحدثة ب450000 وظيفة غير زراعية. (كوسة بوجمعة،2008، ص 76)

إذا كان المخطط الثلاثي و المخطط الرباعي الأول قد رسم الأسس التنظيمية و غيرها للاقتصاد الوطني الاشتراكي، فإن هذا المخطط يهدف إلى تدعيم و توسيع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية عبر تعميم الشغل فهو الهدف الرئيسي الأول و بذلك يشكل المحور الأساسي بصفته عامل حاسم في رفع مستوى معيشة السكان.

من الآفاق المستقبلية لهذا المخطط هو رفع نسبة الزيادة السنوية للشغل فبينما كانت قوة العمل البشري سنة 1966 تتزايد بنسبة 70 ألف شخص سنويا، ارتفع العدد إلى 100 ألف شخص سنة 1973 ليصل هذا الارتفاع مع نهاية السبعينات إلى 140 ألف شخص سنويا، و علاوة على الطابع الخاص لبعض الاستثمارات التي تخلق أكبر عدد من الوظائف فإن المجهود الخاص سيبذل لفائدة التشغيل المحلي و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، ومن التقديرات الإجمالية طيلة الفترة التي يشملها المخطط في خلق مناصب عمل غير زراعية مقدرة بـ 450 ألف بمعدل سنوي يتجاوز 8%.

كان الاهتمام بالإنتاج الصناعي ايضا من أهداف التشغيل بإدراج فروع صناعية أخرى وكذلك تنمية الشغل في قطاع البناء والأشغال العامة في حدود تتراوح بين 90 ألف إلى 100 ألف وظيفة وكذا الإسراع في توسيع برامج التربية والصحة العامة، وتحسين إمكانيات التشغيل في هذا القطاع والهدف من هذا التحسين هو إيجاد نحو 62 ألف وظيفة تتضمن 28 ألف وظيفة في الصحة العامة و 34 ألف في التعليم.

4.1.5. المخطط الخماسي الاول للتنمية 1980– 1984(محمد بلقاسم حسن بهلول ،1999،صص:72 - 96):

خلال هذه المرحلة اتبعت الجزائر سياسة اعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية و عليه قامت بتسريح العمال الذين يشكلون الفائض و هم في حالة بطالة مقنعة. و كنتيجة للتكاليف المالية الكبيرة المصروفة خلال المخططات السابقة فان الدولة منعت التمويل المالي قصد الزيادة في فعالية الانتاج.

عرفت هذه الفترة عملية ادماج المغتربين في القطاع الخاص بهدف استثمارهم في البلاد و تنمية الاقتصاد الوطني. كما تميزت أيضا بالسماح النسبي في القطاع الخاص بالاستثمار، كما بلغ معدل نمو التشغيل خلال فترة (1979-1983) في القطاع الخاص بـ 5.1% في القطاعات الغير فلاحية.

اضافة الى تقدير الحاجات في استخدام الكفاءات الوطنية يقدر بـ 650000 شخص موزعين الى 67000 اطارات عالية، 180000 اطارات متوسطة و عمال مؤهلين بعدد 403000 شخص. فامام هذا العجز اضطرت الدولة الى التعاون الاجنبي لتغطيته حيث قدر مستوى التغطية بـ 17000 متعاون من فئة الاطارات العليا، 6000 متعاون من فئة الاطارات المتوسطة.

أهم ما ميز سياسة التشغيل خلال هذه الفترة هو خلق فرص عمل وصلت إلى 720000 منصب عمل من بين 1175000 مسطرة، لمواجهة الزيادة في عدد السكان والتقليل من عدد البطالين والقضاء على سوء التشغيل بالاعتماد على اليد العاملة المؤهلة. وتم إدخال ديناميكية جديدة بخلق مناصب شغل خلال المخطط الخماسي الأول، مكنت من تغطية طلب العمل الإضافي بـنسبة 92 % الذي مكن من التقليل من نسبة البطالة".

أثناء هذه الفترة (1980-1984) نجد أن مستوى التوظيف عرف ارتفاعا محسوسا مقارنة بالمخططات السابقة، و من الأسباب التي أدت إلى هذه الزيادة يمكن حصرها في القطاع العام المتمثل في الدور الاجتماعي للتخفيف من حدة البطالة، أما من الناحية الاقتصادية نجد الزيادة في الإنتاج و تحسنه، هذه السياسة المنتهجة خلال هذه الفترة حققت نتائج مقبولة بحيث وصل معدل التشغيل سنة 1982 الى 82.1% والى 84.5% سنة 1983.

5.1.5. المخطط الخماسي الثاني للتنمية 1985– 1989:

ظهور عجز في مجال انجاز الاستثمارات المنجزة في هذه المرحلة نتيجة صعوبات في التوازن المالي الخارجي ابتداء من 1986.بسبب انهيار سعر البترول الخام في السوق الدولية، اين بلغ تأثير ذلك

على ايرادات الجزائر من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير المحروقات ما يفوق نسبة 40 %. خصوصا و ان نسبة المحروقات كانت تشكل أكثر من 97% من مجموع قيمة الصادرات في هذه الفترة، و بالتالي اثر هذا الانخفاض سلبا على وتيرة التشغيل بصفة عامة من خلال انجاز برامج المخطط الاستثماري اين اتبعت الجزائر سياسة استقلالية المؤسسات الاقتصادية، أي أن كل مؤسسة لها الحق في تسيير شؤونها وإعادة هيكلتها داخليا حيث اضطرت بعض المؤسسات الى تقليص عدد عمالها تحت اشكال البطالة التقنية و الى تسريح عدد كبير منهم. ان هبوط وتيرة 33التوسع في التشغيل من 139000 منصب شغل جديد عام 1984 الى 59500 منصب عام 1988 رغم تقدير رفعه سنة 1989 الى 90000 منصب ادى الى ارتفاع مهم في نسبة البطالة لم تشهده الجزائر من قبل وعملت على إحالة العمال الشيوخ على التقاعد وتجديدهم باليد العاملة الشابة ذات خبرة عالية متمكنة. (محمد بلقاسم حسن بهلول ،1999، ص:204-210).

في الفترة مابين 1985 و 1987 بلغ حجم الوظائف التي أنشئت 265.000 وظيفة من بين 720.000 المزمع توفيرها اي ما يعادل 37% فقط. وكان ذلك نتيجة تباطؤ الاستثمارات بسبب انخفاض المخصصات المالية ، اضافة الى القيود المفروضة على ميزانية الدولة و التي أدت هي الأخرى الى تخفيضات في إمداد قطاع صناعة، و ترتب عليه انخفاض في فرص العمل من 125000 في 1985 إلى 74000 في 1986 و 64000 سنة 1987، 80000 في 1988 و 76000 سنة 1989. كما بدأ أيضا خلال هذه الفترة الحديث عن الاعداد الهائلة و إفراط المؤسسات في التوظيف أين بدأت الخطوات الأولى للضغط على هذه الأعداد. وفي ظل ظروف مماثلة بدأت البوادر الخطيرة للبطالة تظهر أكثر وضوحاً نتيجة بداية تسريح العمال. (Rapport du CNES, 2002)

جدول رقم 02: نتائج المخططات خلال الفترة بين (1980-1990) في خلق مناصب التشغيل.

مخططات التنمية / النشاط	مخطط الخماسي I (80-84)		مخطط الخماسي II (85-89)		مخطط السنوي (89-90)	
	العدد	المعدل السنوي %	العدد	المعدل السنوي %	العدد	المعدل السنوي %
تجارة وخدمات	305000	8.0	583000	6.3	826000	7.0
بناء وأشغال عمومية	300000	11.8	545000	6.5	678000	6.0
إدارة	280000	7.7	503000	5.0	1043000	3.0
صناعة	185000	6.7	335000	5.3	538000	6.0
المجموع	**1175000**	9.7	**2071000**	5.8	**3085000**	5.5

المصدر: Rapport du CNES, 2002

[33] من 122000 منصب شغل جديد عام 1985 الى 74000 منصب عام 1986 و 62000 منصب عام 1987.

بدأ التخلي تدريجيا عن قطاع الصناعة لصالح القطاعات الأخرى كقطاع البناء و الأشغال العمومية الذي اصبح يساهم بأعلى معدلات التشغيل إضافة للإدارة و التي تميزت بقدرة على المحافظة على وتيرة التشغيل تتراوح مابين 45000 و 50000 منصب جديد. (كوسة بوجمعة، 2008، ص 77)

6.1.5. المخططات السنوية ما بين 1980 – 1990 : تتعلق مهمة المخططات السنوية بمتابعة سير تطبيق المخططات الخماسية. بعد 1987 أصبحت سياسة التشغيل مستقلة وتم وضع جملة من البرامج و الأجهزة سوف نتعرض إليها فيما يلي:

لقد تم إدراج مسألة تشغيل الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للسلطات العمومية لمواجهة تدهور سوق الشغل إثر المعطيات التي قدمها الإحصاء العام للسكن و الإسكان سنة 1987، و التي بينت ارتفاع نسبة البطالة الى 21.5%. حيث تشكل غالبية البطالين طالبي العمل لأول مرة والذين يقل سنهم عن 30 سنة بنسبة 75.5%، و نتيجة ذلك أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لاحتواء الأزمة وزعت على مجموعة من البرامج الوطنية لترقية الشغل و هذا حسب فئات معينة من الشباب: (Rapport du CNES, 2002)

2.5. برامج سياسة التشغيل في الجزائر

1.2.5. برنامج تشغيل الشباب 1987 "PEJ"[34]:

تشغيل مؤقت عن طريق إنشاء مناصب شغل تتولى المؤسسات المحلية عرض مناصب العمل، يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية "FCCC" مع تلقيها معونات مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب "FAEJ". يعتبر أول برنامج مستقل لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين "16-24" سنة يهدف إلى خلق 200.000 منصب شغل دائم خلال سنتين فقط لكن لم يستفد من هذا المشروع سوى نصف هذا العدد منهم 60.000 شاب حصلوا على مناصب دائمة أو مؤقتة و 40.000 شاب على مناصب في نشاطات التكوين و التأطير ويرجع ذلك للطابع المركزي الشديد للبرنامج وافتقاره لهيئات محلية لإدارته (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، 2002 ص.92). ولقد تم تعويضه سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم التشغيل.

[34] Programme d'Emploi des Jeunes.

2.2.5. برنامج الإدماج المهني للشباب "DIPJ"[35]: بعد فشل البرنامج السابق جرى تنظيم جلسات وطنية حول سياسة إدماج الشباب في ديسمبر 1989. و تم الاتفاق على الأهداف الجديدة لسياسة تشغيل الشباب و الوسائل الواجب تعبئتها لصالح 68% من الجزائريين الشباب (مصطفى راجعي ، 2005 ص.43)، و الذي نتج عنه المرسوم التنفيذي رقم 90 – 143 المؤرخ في 22 ماي 1990 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب و يحدد القانون الأساسي لمندوب تشغيل الشباب، ويقوم البرنامج على المبادئ التالية:

- تفضيل الشغل المنتج و الدائم.
- خلق مناصب عمل بأقل تكلفة وإضفاء الطابع المحلي على مبادرات تشغيل و نشاطات الشباب.
- تفضيل الإدماج عن طريق التكوين[36].

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب على خلق مناصب شغل بأنفسهم من خلال التعاونيات الخاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 – 27 سنة، و كان الهدف المسطر هو خلق 72635 منصب شغل حيث خصص مبلغ 14.3 مليار دج لتمويل مختلف جوانب البرنامج كتغطية أعباء الاجور للمؤسسات التي توظف شباب في إطار عمليات التشغيل على أساس المبادرات المحلية، تغطية تكاليف التكوين وتقديم ضمانات مالية للقروض البنكية (مصطفى راجعي، 2005،ص.44). ويحدد المرسوم التنفيذي رقم 90 – 143 السالف الذكر صلاحيات المندوب الولائي للتشغيل المسؤول محليا على تنفيذ برنامج التشغيل بالتعاون مع الفاعلين المحليين في إطار اللجان البلدية للتشغيل واللجان الولائية للقروض. يضم هذا البرنامج ما يلي:

3.2.5. التشغيل المأجور بمبادرة محلية " ESIL "[37] 1990: يقوم على تشغيل الشباب بصورة مؤقتة لفترة تتراوح بين 6 أشهر و 12 شهرا بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية والمستفيدون هم الشباب العاطلين عن العمل ذوي المهارات المتدنية. تتولى المؤسسات المحلية

[35] Dispositif d'Insertion Professionnelle des Jeunes

[36] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم90-143، المؤرخ في 22ماي1990ا، المعدل والمتضمن جهاز الإدماج المهني للشباب والمحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب،الجريدة الرسمية العدد 21 ،المؤرخة في23 ماي 1990، ص. 702.

37 Emplois Salariés D'initiative locale.

والإدارات من جانب عرض مناصب العمل مقابل تلقيها معونة مالية من صندوق المساعدة لتشغيل الشباب "FAEJ"[38] حيث بلغ عدد المستفيدين سنة 1997، 160.185 استفاد 8.300 منهم من مناصب عمل دائمة.

في الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 وسنة 1994، استفاد 332000 شاب من منصب عمل بمتوسط عمل (6 اشهر)، في مختلف القطاعات الاقتصادية و الإدارية 45 % في الادارة و المؤسسات التربوية 34.6 % في البناء و الاشغال العمومية ، 17.7 % في قطاع الفلاحة و 2.7 % في قطاع الصناعة. (Rapport du CNES, 2002).

الجدول رقم 03 : عدد المدمجين حسب برنامج التشغيل "DIPJ" (1990-1994)" ESIL ".

السنوات	1990/91	1992	1993	1994	1990/94
الادماج عبر برنامج ESIL	69.927	64.719	81.775	115.582	332.003
منصب شبه دائم	41.385	31.310	40.176	47.105	159.975
منصب دائم	20834	2.789	2.173	3.206	11.002

المصدر: Rapport du CNES, 2002

في الفترة الممتدة من 1997- 2000، انخفاض الادماج بنسبة 9.8 % سنويا، ارتفاع نسبة الاناث في عدد المناصب المدمجة من 29.9 % سنة 1997 الى 41 % سنة 1999 ثم 37.8 % سنة 2001.

(Rapport du CNES, 2002).

الجدول رقم04 : عدد الممدمجين حسب برنامج التشغيل " ESIL " و نسبة التمويل.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001
مجموع الادماج (باالاف)عبر برنامج ESIL	181,2	152,9	158	145,4	178
نسبة الاناث المدمجة %	29,9	34,8	41	39,1	37,8
التمويل (بالمليارات دج)	2,6	2,3	2,4	2	2,4

المصدر: Rapport du CNES, 2002

1. **المساعدة في إنشاء أنشطة:** على أساس المشاريع المقترحة من الشباب في الشكل القانوني كتعاونية فردية أو جماعية.

38 Fonds d'Aide à l'Emploi des Jeunes.

2. **التدريب:** لأصحاب النشاطات أو المشاريع المقترحة لمدة 6 أشهر في مؤسسات التدريب المتخصصة. ويركز هذا التدريب على كيفية وشروط تشغيل المشروع المقترح.

الجدول رقم 05 : عدد الممدمجين حسب برنامج التشغيل " DIPJ " (1990-1994).

الادماج عبر:	1990-91	1992	1993	1994	المجموع
بالتكوين و التدريب	6550	7339	2291	2462	18642
بانشاء الانشطة و المشاريع	4145	790	1342	1363	7640
انواع اخرى من التدريات	2405	6549	949	1099	11002

المصدر: Rapport du CNES, 2002

4.2.5. منحة النشاطات ذات المنفعة العامة " IAIG "[39]:

هذا البرنامج موجه للأفراد في سن العمل بدون دخل يلتمسون بأنفسهم الاندماج في هذه النشاطات على مستوى مجموعة من الورشات و يشاركون فيها بصفة فعلية. تبلغ قيمة منحة النشاطات ذات المنفعة العامة 3000 دج، حيث تتولي ADS تسيير البرنامج الذي يندرج تحت الشبكة الاجتماعية. لا يشكل هذا النوع من النشاط علاقات عمل و انما حل مؤقت و مساعد لحين ادماج المستفيدين على أن يستفيد المشتركين و عائلاتهم من الضمان الاجتماعي. تبلغ المشاركة النسوية حوالي 58 % .

الجدول رقم 06 : تطور عدد المستفيدين من منحة " IAIG ".

السنوات	عدد المسستفيدين	عدد الورشات	مبلغ المصاريف(دج)
1995	588200	31500	غير مصرح
1996	283100	17200	غير مصرح
1997	114000	8500	3.820.325.000
1998	129680	غير مصرح	4.372.840.000
1999	134000	غير مصرح	4.527.794.000
2000	130021	غير مصرح	4.384.334.000
2001	136000	غير مصرح	4.924.000.000
المجموع	216429*	-	**22.029.239.000**

المصدر: سنوات 1995و 1996 معطيات (PAS (CNES، سنوات 1997- 2000 معطيات ADS فيفري 2002، (*) متوسط المستفيدين للسنوات السبعة.

[39] Indemnité d'Activité d'Intérêt Général

5.2.5. الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة : " TUPHIMO "[40]

اسند تسير هدا البرنامج إلى وكالة التنمية الاجتماعية " ADS " دخل حيز التنفيذ سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف البنك العالمي و هو موجه إلى الشباب الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة و أيضا إلى الإطارات التي شملتهم إجراءات تخفيض العمال.

البرنامج ممول من طرف " FNSEJ " ومسير من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ ". هو عبارة عن عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلدية مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج لكل شهر(مدني بن شهرة،2009 ،ص.281)، إلا أن هذا الجهاز سجل عدة نقائص تتعلق أساسا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية لتحقيقها (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص ص.114-115). و قد تم انجاز هذا البرنامج على مرحلتين:

- المرحلة الاولى من 1997 الى غاية 2000: التمويل كان خارجي"BIRD "[41] بقيمة 50 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 4.13 مليار دج لتمويل 3846 ورشة.

المشاريع تخص القطاعات التي تستقطب أكبر عدد من اليد العاملة والتي لا تحتاج إلى تكوينه وتعليم. الاشغال العمومية (الطرقات) ب 42.2 % ، الفلاحة والري ب 30 % .

في هذه المرحلة تم تشغيل 140000 فرد و بإدماج 42000 في منصب شغل دائم.

- المرحلة الثانية من 2001 الى 2004: تم ادراج المشروع تحت المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي42 استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من 9مليار دج بهدف توفير 22000 منصب عمل دائم سنويا.

اعتمدت الحكومة في عام 2001 خطة لدعم الحوافز الاقتصادية على مدى أربع سنوات وركزت على دعم الإصلاحات التي أدخلت على المنتجات الزراعية ومصائد الأسماك في التنمية المحلية و البنية التحتية. بهدف تحقيق برنامج العمالة الرئيسية التي تقدر ب 600 ألف فرصة عمل دائمة و 180 ألف فرصة عمل مؤقتة.

إن طبيعة العمل المقترح غير محدد بما أنها تعتبر تدخل في إطار"نشاطات ذات المنفعة العامة" ، وكذلك أن المهن في مناصب الشغل المقترحة في إطار هذا الجهاز لا تشكل علاقة عمل حسب قانون الشغل المعمول به.

---

[40] Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main-d'œuvre.

[41] البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية.

[42] plan triennal de soutien à la relance économique 2001-2004

6.2.5. عقود ما قبل التشغيل أو التشغيل المسبق: " CPE "[43] هذا النوع من العقود مسير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية " ADS " و الوكالة الوطنية للتشغيل" DAS " ، تخص الشباب طالبي العمل لأول مرة دون أي خبرة مهنية وحاملي شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين وخريجو المعاهد الوطنية للتكوين في وضعية بطالة و تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، ويتم توظيفهم في القطاعات العمومية و الخاصة.

مدة العقد هي سنـة يمكن أن تجدد مرة واحـد لمدة ستـة أشهر، وبعد هذه المدة يمكن لرب العمل أو المؤسسة المستخدمة أن يزود المتعـاقد CPE بعقد لمدة سنـة كحـد أدنى تمكنه من الإدماج المهني فيما بعد.

جدول رقم 07 : تطور عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل " CPE ".

السنوات	السداسي الثاني 1998		1999		2000		2001		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدد المسجلين	45.228	31,5	25.606	17,8	32.323	22,5	40.538	28,2	143.695	100

المصدر: ANEM/février 2002

إن تمويل هذا البرنامج مضمون من طرف " FNSEJ " و هذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 في - 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996.المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .

حيث أصبح يسمى منحة إدماج حاملي الشهادات PID يخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني[44] (الجريدة الرسمية، 1998، ص28) بالإضافة إلى التعليمة المتعلقة بإجراءات تطبيق الجهاز في إطار عقود ما قبل التشغيل، وهدف هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل بالإضافة إلى تشجيع الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة[45]. وتظهر الحصيلة أن مجموع العروض في إطار عقود ما قبل التشغيل أكبر بكثير من توظيف في نفس الإطار حيث أن أكبر نسبة كانت في الإدارة وذلك نظرا للتوظيف الضئيل في قطاع الوظيف العمومي، كما سجل العنصر النسوي

[43] Contrat pré-emploi

[44] المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في 02-12-1998

[45] منشور رقم 08 مؤرخ في 20جوان 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ماقبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية.

نسبة 64,5% من إجمالي عدد المسجلين للسنوات الثلاث، ونلاحظ من خلال خريجي الجامعات لكل سنة أن فرعي التكنولوجيا و العلوم الإنسانية و الاجتماعية لها أعلى نسبة تصل إلى 22%، 60% واقل نسبة سجلت لفروع العلوم الطبية بـ 4,01% وللهندسة المعمارية 2,30%.

إن حصيلة تطبيق البرنامج جزئية في ظل غياب العناصر الخاصة بطبيعة ونوعية مناصب الشغل، والتكلفة الحقيقية للتوظيفات و توزيعها الإقليمي، و تتم عملية تقييم البرنامج على أساس العناصر التي تقدمها وزارة العمل والضمان الاجتماعي وأهم الهيئات المسيرة، وقد أظهر البرنامج العناصر التالية: (Rapport du CNES, 2002).

- نسبة التثبيت ضعيفة للمستفدين عند انتهاء مدة العقد، و بالتالي90% من المستفدين بعد استكمال عقودهم يسجلون ثانية في وكالات التشغيل كباحثين عن العمل و يبقى برنامج عقود ما قبل التشغيل فترة تأجيل دون أن يمنح إمكانيات حقيقية للإدماج الدائم.

- التمركز القوي للمستفيدين في الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية.

- غياب الجمعية الوطنية للحائزين على شهادات العاطلين عن العمل في تطبيق البرنامج، علما أن تدخل هذه الجمعية كهمزة وصل و شبكة إعلامية عامل ضروري في نجاح البرنامج.

7.2.5. التنمية المحلية " DC[46] ":

بدأ العمل بهذا البرنامج في عام 1998 و هو يهدف إلى خلق فرص العمل وتحسينها، من خلال الترويج لمشاريع البنية التحتية الأساسية الخاصة بظروف المعيشة للسكان الذين يعيشون في اماكن غير مجهزة، كما أن تنفيذ هذه المشاريع يتم بتعاون المستفيدين او اصحاب المشاريع في إطار منظمة تسمى "المجتمع" تحت وصاية البلدية "APC". على هذا النحو، المستفيدين من العمل يشاركون بصفة فعالة في اختيار المشاريع من حيث الأولوية، حجم المشروع و تنفيذ الاشغال،كما يساهم المستفيدون أيضا في تمويل المشاريع بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 25% من التكلفة الإجمالية في شكل المساهمات الشخصية من تمويل، مواد البناء و اليد العاملة.

8.2.5. الصندوق الوطني للتامين على البطالة "CNAC[47]":(Rapport du CNES, 2002)

آلية عمل لمساعدة الشركات التي تعاني من صعوبة، أنشئت سنة 1995 لدعم آلاف العمال المسرحين بداية من 1994 بتقديم تأمينات البطالة. على الرغم من أنها جزء من الالتزامات التي تتحملها لجنة التنسيق الوطنية حسب ما جاء في نص المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/09/08 المتعلق بالقانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، خاصة وان مهمة

[46] le développement communautaire

[47] Caisse Nationale d'Assurance Chômage.

CNAC تحددت اساسا في وضع برنامج تعويض. وبعد سنوات وضعت برامج اخرى بهدف ترقية التشغيل و المساعدة على اعادة ادماج العاطلين عن العمل.

9.2.5. مراكز البحوث المتعلقة بالعمالة "CRE[48]":

انشئ البرنامج عام 1998 لمساعدة العاطلين عن العمل لتعلم طرق البحث على عمل. و تهدف هذه المراكز الى تمكين المرشحين عن طريق وضع تحت تصرفهم فريقا من المستشارين يؤطرونهم في عملية البحث عن الوظيفة. هذا التاطير يسمح بتعليم تقنيات البحث عن وظيفة. و توفر المراكز الموارد المادية التي تسهل عملهم والوثائق المتعلقة بالمعلومات المختلفة عن سوق العمل و فرص العمل.

10.2.5 مراكز المساعدة على العمل المستقل "CATI[49] ":

تعتبر تدبير للمستفيدين الذين يرغبون في إنشاء اعمال خاصة بهم. و توفر هذه المراكز فريق متعدد التخصصات من المستشارين و مرشدي استشارات الخدمات التي تساعدهم على بدء فكرة المشروع وبناءه، وتقديم دراسة تقنية واقتصادية تسمح باستمراره على المدى البعيد. اعتبرت النتائج المتحصل عليها مشجعة. حيث استفاد 5500 عميل من التكوين الذي سمح بإعادة ادماج نسبة ما بين 20% و25%. بالنسبة لبرنامج "CATI" و اكثر من 1500 مساهم بالمشاريع استفاد من الخدمات المقترحة من لجنة التنسيق الوطنية لجهاز "CNAC"، حيث ان 1441 مشروع يدار من قبل المستشارين بما في ذلك 160 بدأو النشاط و 270 في مرحلة تمهيدية لبدء النشاط، و 1099 مسجلين في مشاريع القروض المصغرة.

اضافة للبرامج السابقة تم انشاء تعاضد ما بين "CNAC " و مراكز التكوين المهني بهدف تشجيع التكوين وضرورة عضوية المستفيدين من التدابير الخاصة بالتكوين المهني اضافة الى إصدار الشهادات للمهارات المهنية للمستفيدين المستحقين للقروض الصغيرة، و التكوين والدعم والمتابعة في البحث عن وظيفة لتقليل الشعور بالإقصاء و التهميش.

[48] Centre de Recherche d'Emploi.
[49] Les Centres d'Aide au Travail Indépendant.

11.2.5. تحويل التكوين[50]:

وضعت على أساس الدراسات الخاصة بالعاطلين عن العمل المستفيدين من التأمين ضد البطالة، حيث أن العمليات التجريبية الأولى له بدأت في ديسمبر 1998 ونظمت مع إدارة التدريب المهني و ذلك في مجموعة من التخصصات المختارة.

التعليم عن بعد شكل ايضا مسار آخر لتمكين المستفيدين من الحصول على التكوين مع وجود الوقت للبحث عن شغل.

12.2.5. برنامج المساعدة للمؤسسات ذات صعوبات "[51] AED ":

اعتبرت هذه المساعدة كإجراء "وقائي" لحماية العمالة. فهي مشروطة بضرورة المحافظة على العمالة وتَكيُف المؤسسة مع بيئتها. وعليه تم تقييم التمويل اللازم لتنفيذ المشروع و البدأ به. يهدف البرنامج الى الحفاظ على المؤسسات للحفاظ على العمالة فيما في ظل التحول الى اقتصاد السوق، كما يُمكن المشروع من اعادة "هيكلة" مبنية على أسس وملامح تتوافق مع البيئة الحالية. و قد أظهر المجلس الوطني "CNPE"[52] مصلحة معينة لهذا التدبير و اكد على تعزيز الاتفاقيات مع لجان التنسيق الوطنية " CNAC" لتحقيق ذلك.

عدد المؤسسات التي تشكل حصة "AED" وصلت إلى 1337 مؤسسة وطنية و محلية EPE الوطنية والمحلية. و التي توفر حوالي 000 500 وظيفة تواجه مجموعة من المشاكل الهيكلية. القطاع الخاص معني بهذه المشاكل فحوالي 1200 PME ومؤسسة مصغرة توظف حوالي 400000 وظيفة.

13.2.5. القروض المصغرة (Microcrédits):

بداية من سنة 1999 تمت ترتيبات مهنية تهدف لإدماج الشباب و ذلك بمساعدتهم على الحصول على مجموعة من الوسائل قابلة للتسديد في فترة صغيرة، خدماتية أو حرفية أو ذات نشاط إنتاجي أو تجاري دون أن تكون بحجم مؤسسات مصغرة. حيث يتم منحها تحت اشراف الوكالة الوطنية لتسيير

[50] La formation de reconversion.
[51] Aide aux Entreprises en Difficulté
[52] Conseil National des Participations de l'Etat.

القروض المصغرة " ANGEM "[53]، التي انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 في 22 جانفي 2004 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي.

إن هذا البرنامج يعتبر كأداة لمكافحة البطالة و الفقر حيث تم اعتماده في العديد من الدول السائرة في طريق النمو فهو يعتبر كعامل لامتصاص الفائض المتواجد في اليد العاملة. وبداية من 2005 أصبح البرنامج تحت اشراف وكالة التنمية المحلية.

تتراوح قيمة القرض المصغر الموجه لهذه المشاريع بين 50.000 دج كحد ادني و350.000 دج كحد أقصى مسددة في فترة مابين 12 و 60 شهر.موجه للأفراد الذين ليس لديهم عمل و تتجاوز أعمارهم 18 سنة دون حد أقصى. فهو يعتبر كبرنامج لترقية الشغل خاصة بالنسبة للفئات التي ليس لديها مؤهلات. وهذا بهدف عدم تهميش أي فئة من فئات المجتمع[54].

ما بين سنة 1990 وسنة 1994 تم انجاز 19000، منها 66% جماعية، و34% فردية من قبل اصحاب المشاريع و حسب القطاع، لدينا: 71% في الخدمات والتجارة، 17.9% للأعمال الحرفية والزراعة و11.1% بالنسبة للبناء و الاشغال العمومية. اما بالنسبة للإدماج النسوي فبلغ 460 7 منصب تتوزع كما يلي: ما يزيد على 98% في الخدمات والتجارة و الحرف. (Rapport du CNES, 2002)

14.2.5. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار" ANDI " سابقا " APSI[55] ":

نتيجة الاصلاحات التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات و التطورات التي حدثت في وتيرة الاستثمارات كان لا بد من التكيف مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، انشأت وكالة تطوير ودعم الاستثمار "APSI" من 1993 الى غاية 2001 ثم اصبحت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار"[56] ANDI" تعتبر مؤسسة حكومية تهدف الى تيسير وتشجيع و مرافقة الاستثمار.

بين عامي 1993 و2000، حدد رصيد الوكالة بـ :(ElHadi MAKBOUL,2011,p 8)

- ✓ 43213 مشروع معلن.
- ✓ 1604891 منصب شغل منتظر.
- ✓ هيمنة القطاع الصناعي: 37 من مجموع المشاريع.

[53] Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit.
[54] Recueil des textes régissant les programmes sociaux gèrent par l'ADS – Edition juin 2001.
[55] Agence de Promotion et Soutien de l'Investissement.
[56] Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

✓ تركيز المشاريع في المراكز الحضرية الرئيسية، بما في ذلك في الجزائر العاصمة: 21 % من المشاريع.

➢ **اهم المعوقات** :

- عدد قليل جداً من ملفات " CALPI" استفاد من مزايا وكالة "APSI".
- ضعف الإنجازات الفعلية: تقييم الاستثمارات المحددة على مستوى الوكالة تبرز كذلك إلى أن ضعف الاستثمارات الوطنية من نتائج ذلك:

- مختلف الميزانيات العمومية من سنة 2002 إلى غاية سنة 2011 تشير الى الجهود المبذولة بهدف الاستثمار .

✓ الميزانية العمومية ANDI لـ 2002-2008 اوضحت ما يلي:

51.456 مشروعا بقيمة 5.799 مليار دينار و اكثر من 843.000 منصب عمل تم توفيره، بما في ذلك 71.6% من الجزائرين، يبلغ نصيب النقل و البناء و الاشغال العمومية اكثر من 86% من المشاريع المعلن عنها، حيث أنه من مجموع الملفات هناك 136 مؤسسة تابعة للاستثمار الأجنبي تنشط خاصة في قطاع الخدمات .

جدول رقم 08 : تطور الاستثمارات و عدد مناصب الشغل المنشأة.

السنوات	المشاريع		التشغيل		حجم الاستثمار	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %
1994/1993	694	2	59.606	4	114	3
1995	834	2	73.818	5	219	7
1996	2.075	5	127.849	8	178	5
1997	4.989	12	266.761	17	438	13
1998	9.144	21	388.702	24	912	27
1999	12.372	29	351.986	22	*685*	20
2000	13.105	30	336.169	21	798	24
المجموع	**43.213**	**100**	**1.604.891**	**100%**	**3.344**	**100%**

المصدر: (Rapport du CNES, 2002)

بعد إنشاء الوكالة "APSI" وفي انتظار انشاء الممثلين الإقليميين على مستوى كل ولاية من الولايات، تم وضع جهاز "CALPI[57] "لمساعدة و تيسير الحصول على قطع الاراضي اللازمة لإنشاء المشاريع.

تم انشاء [58] هذا الجهاز للتقليل من المعوقات التي تواجه المستثمرين خصوصا الشباب منهم وذلك من خلال مساعدتهم للحصول على قطعة الارض المناسبة لانجاز بالمشروع.

هناك برامج تم وضعها بهدف تشجيع الاستثمار و بالتالي توفير مشاريع تساعد على خلق مناصب عمل وامتصاص البطالة، هذه المشاريع المصغرة تمول بصفة القرض الحسن من طرف هيئات حكومية "ANSEJ " أو شبه حكومية كصندوق الزكاة و هذا التمويل بدون فائدة.

15.2.5. الوكالـــــة الوطنيـــــة لتســـــيير القـــــرض المصـــــغر " ANGEM": (http://www.angem.dz)

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على الذات" و"المبادرة الذاتية"و "على روح المقاولة".لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقرأ والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الرسمي.

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجهة المسيرة لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين و المواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم و الانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع و الخدمات مع استثناء النشاطات التجارية، من المساعدات و الخدماتالتي يوفرها الجهاز، و المتمثلة في سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج أي 05 مليون سنتيم و 400.000دج أي 40 مليون سنتيم بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 %و بالإمكان الاستفادة من هذه الخدمات إذا ما توفرت الشروط الضرورية و هي:

- أن يكون سن طالب القرض أو السلفة 18 سنة فما فوق.
- ان لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مدا خيل غير ثابتة أو ضعيفة

[57] Comité d'Assistance, Localisation, Promotion de l'investisement.

[58] Institué au niveau de chaque wilaya, décret législatif n° 93.12 du 5.10.1993 relatif à la promotion des investissements.

- إثبات مقر الإقامة
- التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب انجازه
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز أخر
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي 03 % أو 05 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة
- الالتزام بتسديد مبلغ القروض و الفوائد إلى البنك و الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.

16.2.5. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب[59] "ANSEJ": (Rapport du CNES, 2002)

من خلال تحديد نقاط القوة و الضعف في برنامج DIPJ ، ولدت فكرة نموذج جديد لخلق الأنشطة من خلال جهاز جديد أكثر كفاءة و أكثر ملائمة لاقتصاد البلاد في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. و هكذا دخل البرنامج حيز التنفيذ منذ النصف الثاني من سنة 1997، أين تم تأطيره من طرف هيئة متخصصة تسمى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " ANSEJ" و هي الهيئة التي تسهر على توجيهه و تسييره، كما أن هذا الجهاز يسمح بتمويل المؤسسات المصغرة[60] (يقل عدد العملين عن 10 عمال).

يؤطر الجهاز نوعين من النشاطات:

- المساعدة على إنشاء المشاريع الصغيرة.
- التدريب و التكوين لمسيري المشاريع الصغيرة دعما لهم.

✓ الجهاز يستند على المبادئ الثلاث التالية:

- إدراج أنشطة الشباب في آليات السوق.
- ضمان التمويل الانسب لتقييم المخاطر واتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل المشاريع.

[59] Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

[60] القانون التوجيهي رقم: 01 – 18 المؤرخ في: 2001/12/12 و المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- إعادة تركيز تدخل السلطات العامة في مهام المساعدة والمشورة.

جدول رقم **09**: توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية 2009/06/30.

قطاع النشاط	عدد المشاريع المنشأة	عدد مناصب الشغل المنشأة	مبلغ الاستثمار بالاف دج
الخدمات	33289	91693	68590984
نقل المسافرين	12684	31720	23681851
الصناعة التقليدية	16716	57200	34983262
نقل البضائع	13758	28171	32094745
الزراعة	11429	29729	24725106
الصناعة التقليدية	6025	21524	19682746
البناء و الاشغال العمومية	5350	20445	15457525
الاعمال الحرة	2898	7166	3855293
الصيانة	2266	6300	3808448
الصيد	537	2765	3087878
الري	348	1475	2021292
المجموع	**105300**	**298188**	**231989130**

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرة المعلومات الاحصائية رقم 15، السداسي الاول 2009، ص 35.

الوكالة تابعة لوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي انشات سنة 1996 و كان الانطلاق الفعلي لها سنة 1997. وفي 2003 تم ادخال جملة من التعديلات على الجهاز من اهمها رفع سقف الاستثمار من 04 مليون دينار الى 10 مليون دينار كحد اقصى.

17.2.5. صندوق الزكاة:(ن. سليمان و ع. محسن،2011 ، ص ص 13-14)

هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية انشأ سنة 2003 تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، لقد تم تعميم الصندوق على كافة التراب الوطني و ذلك سنة 2004. ويتم الحصول على تمويله من الزكاة على أن يتم صرفها إلا من خلال محضر مداولات تقوم بإعدادها لجان ولائية مختصة.

اضافة الى الدور الاساسي لصندوق الزكاة بصرفها على مصارفها الشرعية فانه يقوم ايضا بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، عن طريق توكيل بنك البركة في مجال استثمار اموال الزكاة و دعم مشاريع تشغيل الشباب، كما أن نسبة القرض تكون بمبالغ صغيرة ويتوجب تسديد المبلغ شهريا في مدة لا تتعدى 36 شهرا.

جدول رقم 10 : عدد المستفيدين من القروض الحسنة من صندوق الزكاة في مجموع ولايات الجزائر.

السنة	عدد المشاريع المفتوحة
2004	256
2005	466
2006	857
2007	1147
2008	800
2009	1400
2010	3000

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف الجزائرية www.mawakf-dz.org

نقلا عن : (ن. سليمان و ع. محسن،2011)

18.2.5. **جهاز دعم الإدماج المهني**: يتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني الذي أستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08 -126 المؤرخ في: 2008/04/19 المتعلق ببجهاز المساعدة على الإدماج المهني [61]. هذا الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة، أي الذين يبحثون عن أول عمل لهم و يخضع تسيير الجهاز للتسيير للوكالة الوطنية للتشغيل " ANEM " .

يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج (Mohammed GAID ,2011, p.107):

- عقود إدماج حاملي الشهادات "CID"[62] موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطويل المدى) وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني. لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد في المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام والخاص، بدخل شهري 12300دج للجامعيين و10100دج للتقنيين السامين، على أن تتحمل الدولة دفع مستحقات الضمان الإجتماعي الخاصة بهم.
- عقود الإدماج المهني "CIP"[63] موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا، مدة العقد سنة

[61]- المرسوم التنفيذي رقم 08 - 126 المؤرخ في 21 أفريل 2008،المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني،الجريدة الرسمية،عدد 22 ،المؤرخة في 30 أفريل 2008، ص 19.

[62] Contrat d'insertion des diplômés.

[63] Contrat d'insertion professionnelle.

واحدة غير قابلة للتجديد بدخل شهري قدره 8000 دج في المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام والخاص وسنة قابلة للتجديد في الادارات العمومية بدخل شهري قدره 6100 دج.

عقود تكوين/ إدماج "CFI"[64] موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل، هذا النوع من طالبي العمل يتم وضعهم عند حرفيين لأجل التكوين لمدة سنة مع منحة شهرية تقدر بـ 4000 دج.

إن حصيلة تنفيذ الجهاز الجديد من تاريخ انطلاقه في شهر جوان 2008 إلى غاية31 ديسمبر 2009 تشير إلى أن حوالي 496132 شاب طالب عمل لأول مرة تم تشغيلهم في هذا الإطار، كما أن هذه الحصيلة موزعة حسب طبيعة العقد كما يأتي:[65]

- عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897 .
- عقود الإدماج المهني: 126.356، عقود تكوين إدماج: 215.879.
- دعم ترقية التشغيل المأجور، دعم تنمية المقاولة.
- إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني "DAIP"[66] .

6. حوصلة وتقييم لسياسة التشغيل :

غداة الاستقلال عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا سريعا وصل إلى ما يقارب 12 مليون[67] نسمة في تعداد 1966 و إلى ما يفوق 22 مليون[68] نسمة في تعداد 1987، حيث أنه و بارتفاع عدد السكان تتزايد أعداد الوافدين الى سوق العمل مما ينتج عنه زيادة الضغط على الطلب الإجتماعي و لاسيما في مجال التشغيل. في هذه المرحلة انتهجت الدولة سياسة الاقتصاد الموجه (نظام التخطيط) بالتحديد بداية من سنة 1967 و الذي تهدف من خلاله المؤسسات العمومية الى تنمية الاقتصاد الوطني، أين اعتبر التشغيل كمؤشر يدل على مدى فعالية سياسة الدولة باعتباره المحرك لعملية التنمية من خلال استغلال الأيدي العاملة داخل المجتمع.

[64] Contrat formation/insertion.

[65] مداخلة ألقاها وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي،في الملتقى الجهوي ،الجزائر،الأربعاء 9 جوان 2010 ،ص ص.6-7.

[66] Dispositif d'aide à l'insertion professionnelle.

[67] 11821679 نسمة في تعداد 1966.

[68] 22300957 نسمة في تعداد 1987.

ففي بداية الستينات أي ما بين سنة 1962 و سنة 1966 تم الاهتمام بالقطاع الفلاحي و بصفة خاصة جانب التسيير الذاتي، حيث يظهر ذلك من خلال معدل التشغيل الذي كان يتجاوز 50 % في قطاع الفلاحة.

إن أهم ما يميز سياسة التشغيل التي تبنتها الجزائر خلال فترة تطبيق المخططات التنموية هو اعتمادها على الاستثمارات التي اعتبرتها وسيلة لتوفير مناصب العمل و بالتالي التوفيق بين الاختلال المتواجد بين العرض والطلب نتيجة الزيادة السكانية المستمرة.

و مع نهاية الستينات و بداية فترة السبعينات انتهجت الدولة سياسة العدالة الاجتماعية و المساواة بين الأفراد في الحقوق و الواجبات، و عليه كان لا بد من توفير منصب شغل لكل فرد في سن العمل. لذلك تم التوجه لقطاع الصناعة أين قامت الجزائر باستثمارات واسعة النطاق في القطاع الصناعي وشهدت هذه المرحلة إقبال كبير للتشغيل و هو ما سمي بالتشغيل الجماعي، الذي ارتفع معدله سنة 1978 الى 13.12% مقابل 7.04% سنة 1967.

لقد كان من الضروري عى الدولة أن تقوم بتوفير إستثمارات مالية كبرى من خلال سياسة المخططات التنموية للحد من معدلات البطالة المتزايدة باستمرار و توفير مناصب شغل جديدة. و هو ما نلتمسه في سياسة التصنيع التي أخذت الحصة الكبرى من هذه الاستثمارات، حيث نجد أنه خلال المخطط الثلاثي لسنوات (1967 – 1969) أن مبلغ الاستثمار بلغ 9.09 مليار دج، و أن نسبة الاستثمارات الصناعية لوحدها شكلت نسبة 53%. و بإتباع الجزائر لهذه الاستراتيجيات كان الهدف هو محاولة منها الخروج من دائرة التخلف و التبعية إلى الخارج من خلال الاستثمارات في بناء المشاريع الاقتصادية الضخمة.

عُرِفت هذه المرحلة بسياسة الصناعات المصنعة (من سنة 1970 إلى غاية سنة 1980) و التي اعتمدت ايضا على إنشاء تعاونيات فلاحية في الأرياف من خلال بناء الأشغال العمومية في المناطق الريفية. و بذلك شهد معدل النمو الاقتصادي نموا معتبرا حيث بلغ 4.6 % و بذلك استطاعت الجزائر تحقيق تغطية طلبات جديدة للعمل خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات.

حيث نجد انه خلال الفترة الممتدة ما بين (سنة 1974 و سنة 1977) قامت فيها الجزائر برصد إستثمارات مالية كبيرة من أجل خلق مناصب جديدة تهدف إلى تحقيق توازن معدل التشغيل مقارنة بمعدل نمو السكان المشتغلين وعروض التشغيل. وهذا ما يفسر المفهوم الواسع لخلق مناصب الشغل الجديدة حسب الأهداف المسطرة في الاستراتيجيات المتبعة من خلال الاستثمارات الضخمة، والتي

تهدف إلى النهوض بالقطاع الحساس حسب وجهة التخطيط و من أجل استغلال الموارد البشرية والطبيعية من خلال بناء مصانع ضخمة وهياكل إقتصادية .

لقد عرف قطاع البناء و الأشغال العمومية نموا معتبرا يرجع الى مرحلة البناء و التشييد وذلك ببناء المراكز التعليمية و الصحية و كذا المصانع و القرى الاشتراكية، و هو ما جعله يمتص جزءا مهما من اليد العاملة.

إن قطاع الخدمات هو الآخر عرف نموا معتبرا إضافة إلى ارتفاع نسبة التشغيل به، حيث تعود هذه الزيادة إلى تطور التعليم، زيادة المصالح الإدارية ، البنوك و المراكز البريدية. في الوقت ذاته عرف القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا لليد العاملة خلال هذه الفترة نظرا للإهمال الواضح له ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع نجد قلة الدخل الفردي بهذا النشاط.

أما عن الفترة الممتدة بين (سنة 1980 و سنة1984) نجد أن المتوسط السنوي بخلق مناصب الشغل بلغ 113 ألف وظيفة، أين انتهجت الجزائر في هذه المرحلة اتجاها آخرا في تسييرها للاقتصاد الوطني من خلال إعادة الهيكلة[69]، الذي تهدف من خلاله الى تقسيم المؤسسات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصا من أجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها، من أهمها العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة إضافة إلى محاولة تحسين القطاع الانتاجي عن طريق الرفع من معدلات المردودية والانتاجية، من خلال كل الاجراءات المتخذة وتوفير الموارد البشرية و المالية. إلا أن الأهداف المرجوة لم تحقق والمشاكل التنظيمية لم تحل و بقي ضغط المديونية الخارجية والتدهور الكبير في المردودية في زيادة.

كل هذه العوامل أدت إلى ضرورة إجراء إصلاح اقتصادي يسمح للمؤسسة من تسيير وضعيتها والتخلص من العقبات التي أعاقت تسييرها، هكذا تجسدت فكرة استقلالية المؤسسات من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية[70]، إضافة إلى أحداث أكتوبر 1988 والتي تعبر عن حالة أزمة سياسية نتيجة نقص الطلب على اليد العاملة و إرتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب القادرين على العمل، مع العجز المتفاقم للسكن الاجتماعي بالمدن و الندرة في تموين السوق بالمواد الضرورية و القدرة الشرائية المنخفضة لأفراد المجتمع...إلخ، مما دفع إلى تسارع كبير في الإصلاحات.

[69] مرسوم 240/80 الصادر في 1980/10/14 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية.

[70] مرسوم 88-01 في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

ومن الملاحظ في هذه الفترة مع بداية الثمانينات عرف قطاع التشغيل ارتفاعا محسوسا، ليعود في نهاية النصف الثاني من الثمانينات ليسجل انخفاضا في عدد المناصب "حيث انخفض من 1962 ألف منصب جديد سنة 1984 إلى 74 ألف منصب سنة 1986، ثم إلى 60 ألف سنة 1988 نتيجة الانهيار الذي تعرض له الاقتصاد الوطني جراء الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 1986. و أهم ما ميز فشل سياسة التشغيل هو اعتماد الاستثمارات على مداخيل صادرات المحروقات و هذه الأخيرة متأثرة بالاقتصاد العالمي الأمر الذي انعكس على التخطيط المتوقع للبرامج المسطرة اتجاه تحقيق عروض عمل كافية في طلبات العمل، كما أنه و بانهيار أسعار المحروقات دخلت الجزائر في دوامة من المشاكل كان من أهمها أزمة الشغل، ارتفاع المديونية، أزمة السكن، انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وازدياد الهوة بين الطلب المتزايد على مناصب شغل جديدة وقلة العروض المقدمة للعمال.

في هذه المرحلة كان من الضروري معالجة قضية التشغيل بسياسة خاصة بها و هذا فعلا ما حدث خاصة بعد تعداد 1987 و الذي دق ناقوس الخطر، بخصوص الزيادة السكانية التي كان لابد ان تُؤخذ على محمل الجد و التخطيط المستقبلي الضروري للتصدي للمشاكل المستقبلية في كافة المجالات.

و مع بداية التسعينات و تدهور الأوضاع الإقتصادية و الأمنية التي عرفتها البلاد و التي ساهمت بشكل كبير في تدني المستوى المعيشي للفرد و تقليص حظوظه في إيجاد منصب شغل دائم، انعكس ذلك سلبا على القدرة الشرائية للفرد جراء الارتفاع المذهل لأسعار المواد الضرورية بسبب رفع الدعم المالي التي كانت توفره الدولة لها.

إن ارتفاع نسبة البطالة يرجع تحديدا الى الزيادة السريعة لعدد السكان[71] خاصة القادرين على العمل حيث تعتبر الفئة الوافدة على سوق العمل في هذه المرحلة هي فئة الانفجار السكاني الذي شهدته الجزائر" Baby Boom " وبالتالي انخفاض في فرص التشغيل. كما أنه يرجع أيضا إلى التقليص في عدد المناصب الموفرة سنويا نتيجة توقف الاستثمارات العمومية.

بعد سنة 1990 تخلت البلاد عن النظام الموجه (التخطيط)، وبعد التقييم اتجه الاقتصاد الوطني الى اقتصاد السوق عبرتطبيق مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية[72]، وتفكيك ناتج المؤسسات الكبيرة وتحويلها إلى مؤسسات متوسطة أو صغيرة نتيجة المديونية المرتفعة[73] . وظهرت المبادر

[71] بلغت الفئة النشطة في تعداد 1987: 11.758.842 نسمة مقابل 7.528.493 نسمة في تعداد 1977.

[72] المرسوم 95/22 المؤرخ في 1995/08/26 أدى إلى وضع الخطوات العملية في هذا المسار الاقتصادي الجديد.

[73] الاقتراض من البنوك العالمية الذي قابله ارتفاع في المديونية الخارجية من 17.5 مليار دولار سنة 1987 إلى 25 مليار دولار سنة 1991

الأولى لسياسة تسريح العمال و اتضح أن الحل المبدئي يكون في التقليص من عدد العمال وإحالتهم على البطالة التقنية وإعطائهم المعاش المسبق، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة من 21.4 % سنة 1987 إلى 29.77% سنة 2000، و انخفاض معدلات التشغيل من 77.5% سنة 1987 إلى 70.2% سنة 2000.

جدول رقم 11 : تسريح العمال حسب قطاع النشاط.

القطاع القانوني	المؤسسة الاقتصادية العمومية	المؤسسة المحلية العمومية	المؤسسة الخاصة	المجموع	
				%	العدد
الفلاحة	1496	1811	490	1.84	3797
البناء والأشغال العمومية والري	90357	65073	195	63.23	155625
الخدمات	24251	26533	109	29.67	50893
الصناعة	23729	11780	354	14.54	35818
المجموع	139830	108187	1148	100	246125

المصدر: روابح عبد الباقي، غياط شريف

إن التغيرات والتطورات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و التكنولوجية التي شهدتها الجزائر منذ فترة أدت إلى تفاقم معدلات البطالة، نتيجة إعادة النظر في حجم العمالة بالمؤسسات الوطنية ابتداءا من الثمانينات، وتسارعت في التسعينات أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

خلال سنوات برنامج التصحيح الهيكلي عرفت ظاهرة تسريح العمال تزايدا مستمرا " من سنة 1994 إلى غاية سنة 1997 " أين تمت تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة أي بمجموع 986 مؤسسة.

في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي مستها الخوصصة نجد مؤسسات البناء والأشغال العمومية بمعدل 61.59%، تليها مؤسسات القطاع الخدمي بمعدل 21.07 % ، ثم المؤسسات الصناعية بمعدل 15.81 %، أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا بمعدل 1.42 %، الأمر الذي زاد من تعقيد وضعية البطالة حيث أن البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر سنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال، ليصل سنة 2000 إلى 2.4 مليون بطال، وفي 2001 إلى 2.5 مليون بطال هذا الارتفاع الذي كان من بين أسبابه استمرار عمليات التسريح في المؤسسات الوطنية.(روابح عبد الباقي، غياط شريف)

جدول رقم 12 : تطور تسريح العمال خلال الفترة ما بين 1994- 1997.

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: Mohamed BELATTAF – Algérie et quelques effets sociaux économiques - Colloque PAS et perspective de l'économie Algérienne – Cread- ANDRU Alger 98

وقد نتج عن عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل، إلى جانب فشل السياسات التي ترمي إلى استيعاب العمال المسرحين. و لقد زاد هذا الأمر من حدة وتعقد مشكلة البطالة في الجزائر. (امال بن سالم، 2011، ص6)

القد كانت سنة 1994 هي البداية الفعلية لظاهرة تسريح العمال و ذلك بعد إبرام إتفاقية بين كل من الجزائر و صندوق النقد الدولي "F.M.I" و البنك العالمي "B.M" لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والالتزام بتطبيق التوصيات القاضية بالتخفيض في عدد العمال. ففي سنة 1995 تم تسريح 34.73 % من العمال على المستوى الوطني 27.8 % منهم استفادوا من منحة البطالة، و 9173 أحيلوا على التقاعد المسبق. وتواصلت عملية التسريح لتصل سنة 1997 إلى 130 ألف عامل مسرح على المستوى الوطني.

أما مخطط الإصلاح المبرم بين الدولة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي يتضمن التخفيض من اليد العاملة حيث يتطلب التنازل عن 250 ألف عامل عبر المؤسسات الاقتصادية مما نتج عنه توجيه 170 ألف إلى التأمين على البطالة، أما المؤسسات التي لا يمكن التقليص في عدد عمالها في سنة 1995 فقد كان متوقع ما يقارب 200 ألف عامل سيتم طردهم قبل سنة 1998 وحوالي 400 ألف سيتم تسريحهم خلال الثلاث السنوات المقبلة وبهذه الكيفية بلغ عدد العمال المسرحين وهذا بعد الإجراءات التقويمية ربع مليون عامل مسرح أي 260 ألف حتى نهاية سنة 1997. وقدر عدد العمال المسرحين في سنة 1998 بـ 81.882 ، في حين انتقل العدد إلى 13.671 في سنة 1999 . (دبون عبد القادر، سويسي الهواري، 2004)

في الآونة الأخيرة و بسبب قانون الصفقات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة (2010)، شهدت بعض القطاعات تسريحا كبيرا للعمال. أدى بالعديد من المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاعات البناء والأشغال العمومية بالبلاد إلى انهيار رقم أعمالها بما يقارب 90 %، ما سبب إفلاسها. وقد أقدمت باقي المؤسسات على تسريح آلاف العمال بعد عجزها عن دفع أجورهم، حيث بلغت نسبة التسريح في المؤسسة الواحدة 70 % من موظفيها، و بالنسبة لبعض الشركات النفطية الأجنبية العاملة بالجزائر بتقليص نشاطها نتيجة تأثرها بالأزمة العالمية:كشركة "أندراركو" الأمريكية، "شال" الهولندية، "ريبسول" و "غاز ناتورال" الاسبانيتين، "بريتيش بيتروليوم" البريطانية، "إني" الإيطالية والتي أعلنت عن تسريح الآلاف من العمال، اضافة الى إجراءات الاستثمار الجزائرية الجديدة. (امال بن سالم، 2011، ص7)

7. عوامل فشل سياسة التشغيل:

1.7. العامل الاقتصادي:

أثناء استخدام الاقتصاد الموجه (التخطيط) وابتداء من سنة 1967 إلى غاية سنة 1979 عرف الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة تغير جذري في التسيير أي الانتقال من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي تحت فكرة "الصناعات المصنعة"، التي اتضحت أكثر بعد تأميم المحروقات سنة 1971 وارتفاع سعر البترول سنة 1973 واستغلال عائداته في المشاريع التنموية والاستثمارات المالية لتسيير المؤسسات، وأدى إلى إهمال القطاع الفلاحي إلى العديد من المشاكل من بينها إهمال المواطن خدمة الأرض وساهم في النزوح الريفي الذي ارتفع في هذه الفترة، كما نجد أن المؤسسات بدأت تستقبل أكثر من حجمها في التشغيل وهو ما عرف بالبطالة المقنعة.

أما الفترة الممتدة بين (سنة 1980 و سنة 1990) فقد عرفت بمرحلة الاقتصاد اللامركزي و الذي وجهت له انتقادات عديدة خاصة بالنسبة لسياسة التخطيط المركزي وضرورة التخفيف من حدته وهذا بإدخال بعض المرونة في التسيير الاقتصادي، و ذلك بالاعتماد على القطاعات غير البترولية، واشراك القطاع الخاص في التنمية من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية مع تشجيع تصدير المنتوجات الصناعية خارج قطاع المحروقات تحت شعار "ما بعد البترول" وبكل تحفظ لم تنجح هذه الأهداف والإصلاحات التي اتخذتها الدولة وهذا تزامنا مع الظروف التي عرفها الاقتصاد الدولي سنة 1986 التي شهدت انخفاض في أسعار البترول الذي يعد الممول الوحيد للمشاريع التنموية للبلاد، مما انعكس بالسلب على وتيرة النمو الاقتصادي وتدهور القدرة الشرائية للمواطن بسبب الارتفاع المذهل في أسعار المواد الاستهلاكية وتجميد أجور العمال لعدة شهور و الذي يرجع إلى ابتعاد الدولة عن التغطية المالية لأسعار المواد الاستهلاكية.

لقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ 0.06 % وانخفاض الاستثمارات بنسبة 4.2 % وهبوط الواردات بـ 16.4 % ، كما عرف الاقتصاد الوطني أزمة حادة لا مثيل لها في نهاية الثمانينات بسبب تدني مردودية المؤسسات وهذا راجع إلى تخلي الدولة بنسبة كبيرة على تغطية نفقات هذه المؤسسات لأن قاعدتها المالية خلال هذه الفترة كانت ضعيفة، وكل هذا ساهم في تفاقم الأزمة وانفجار الوضع الاجتماعي في 1988/10/05.

أما عن الفترة الممتدة بين (سنة 1990 و سنة 1998) فقد انتقل فيها الاقتصاد الوطني من الإقتصاد الموجه (التخطيط) إلى الاقتصاد المسير (اقتصاد السوق)، فبظهور هذه التغيرات جاءت كقطيعة لمبدأ

النظام الاشتراكي الذي نتج عنه تصرفات تسييرية واللاعقلانية، بالإضافة إلى الإرث الثقافي في ميدان العمل الذي كان يتميز به العامل الجزائري ومن هنا جاءت مرحلة اقتصاد السوق التي تقوم على العمل والقدرة الانتاجية عن طريق الاقتصاد في الوقت واليد العاملة.

وبعد التدهور المالي للدولة وأمام انخفاض أسعار البترول خاصة في بداية التسعينات أصبحت خزينتها المالية ضعيفة، ومن أجل تغطية عجز المؤسسات ودفع أجور العمال لجأت إلى القروض الأجنبية. وقدرت مديونية الجزائر الخارجية لسنة 1990 بحوالي 28.3 مليار دولار ثم انخفض قليلا في سنة 1993 إلى 27.7 مليار دولار ويعود هذا الانخفاض إلى تحسن أسعار البترول، أما في سنة 1994 قد وصلت مديونيتها الخارجية إلى 29.9 مليار دولار لتصل سنة 1996 إلى 33.6 مليار دولار ويعود هذا الارتفاع في الديون إلى إعادة الجدولة الناتج عن عدم تجديد الفوائد المتعلقة بالديون وخدمتها، كما اعتمدت أيضا على الديون قصيرة المدى التي تعتبر فوائدها مرتفعة على عكس الديون طويلة المدى التي تعتبر أحسن من ناحية خدمة قلة الفوائد، مما جعل الحكومة تقوم بعدة مرات بإعادة وتخفيف منها وتجلى ذلك في العديد من المرات بعقد اتفاقيات مع البنك العالمي وصندوق النقد العالمي وكان هذا في STANDBY سنة 1989 والثاني سنة 1990 والأخير سنة 1994، فقد أصبحت هذه الديون تؤثر بطريقة مباشرة على اليد العاملة التي عرفت طرد العديد منهم في ظل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المستوحاة من الشروط المبرمة بين الدولة ومؤسسات النقد العالمية.

ومن الملاحظ على المديونية الخارجية أنها تتأثر حول سعر المحروقات وهو ما ظهر خلال سنة 1998 حيث انخفضت وقدرت بـ 30 م/د وازدادت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 28.3 م/د سنة 1999، كما مهدت هذه الفترة أزمة سياسية حادة أدت إلى تدهور الوضع الأمني وهو ما خلف شلال في الإنجازات والمنشأة الاقتصادية بأكثر من 70% .

أما في سنة 1999 فقد عرفت إبرام عدة عقود بين الدولة والشركات الأجنبية من أجل الاستثمار بالجزائر هذا مساهمة منهم في تطوير النمو الاقتصادي داخل البلاد.

2.7. **العامل الديموغرافي**: منذ الاستقلال انتهجت الدولة سياسة سكانية والمتمثلة في تشجيع الولادات وذلك بتوفير المرافق الصحية وتحسين المستوى المعيشي، فقد ارتفع عدد السكان بالجزائر من 11821679 سنة 1966 إلى 156458491 سنة 1977 وبزيادة قدرها 3823812 وبمعدل نمو قدره 3.21% وتعود هذه الزيادة في عدد السكان إلى رغبة الدولة في تعويض ما خسرته أثناء الثورة وكذلك توفير اليد العاملة الشابة، حيث قدر عدد السكان النشطين 2564663 فقد ارتفع من

1720710 سنة 1966 إلى 2336972 سنة 1977 ويعود ارتفاع عدد الشاغلين إلى عروض العمل المقدمة من طرف الدولة.

أما ما بين سنة 1977 و سنة 1987 فقد ارتفع من 1564589 سنة 1977 إلى 22600975 سنة 1987، فخلال هذه العشرية أحست الدولة بخطر الانفجار السكاني لذلك تخلت على سياسة تشجيع النسل وكنتيجة حتمية لهذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان عرف عدد السكان النشطين ارتفاعا أيضا، حيث قدر سنة 1977 حوالي 3094952 إلى 5341102 سنة 1987.

أما ابتداءا من التسعينات أصبحت الدولة تعيش أزمة الشغل وأزمة النمو الديموغرافي على حد السواء فقد وصل عدد السكان الإجمالي 1998 حوالي 29.3 م وبالمقابل فقد بلغ عدد السكان المشتغلين 8.5 مليون فمن الملاحظ أنه كانت هناك زيادة كبيرة في عدد السكان وهذا ما يفسر ارتفاع عدد البطالين بسبب قلة فرص العمل نظرا لعدم التوازن بين الطلب والعرض.

فمن المنطق أنه كان هناك اختلال في التوازن بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي، فانفجار النمو السكاني الذي شهدته فترة التسعينات لم تتحكم فيه الدولة و لم تفكر حتى في نتائجه إلا في مرحلة متأخرة تميزت بفارق كبير بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي، فمن النتائج المترتبة عن هذا الأخير هي أزمة الشغل حيث أصبح الطلب أكثر من العرض و قدرت طلبات العمل بحوالي 170750 طلب سنة 1992 أما عروض العمل فقدرت بـ 48695 عرض وبمعدل توظيف قدر بـ 21.48 % وهو معدل ضئيل جدا ويعكس عجز الدولة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

خـــلاصـــــــــة

و لما كان التغيير حقيقة ثابتة من حقائق التنمية الاقتصادية فإنه ينبغي ثبات السياسات التي تضمن ألاَّ يؤدي التغيير إلى زيادة الافتقار إلى الوظائف، والفقر و إلى التدهور الاقتصادي ولكنه يؤدي بدلا من ذلك إلى تحقيق التنمية النشطة. ولا ينبغي لسياسات سوق العمل النشطة (ولسياسات سوق العمل عموماً) أن تنطوي على مؤثرات التغيير الضارة بأسواق العمل، بل أنه ينبغي لها أيضاً أن تجعل من التغيير فرصة لتحقيق التنمية. وتتكامل هذه السياسات مع الأبعاد الأخرى لبرنامج العمالة العالمي، وبخاصة تلك التي لها تأثير على البيئة الاقتصادية وبيئة سوق العمل، من قبيل سياسة الاقتصاد الكلي المؤيدة للعمالة، التجارة، الاستثمار، والتغير التكنولوجي . وهذه السياسات تتعلق أيضاً بصورة وثيقة بالعناصر الأخرى ذات الصلة بسوق العمل من قبيل تعزيز العمل اللائق من خلال تنظيم المشاريع والمهارات والمعارف فضلاً عن الحماية الاجتماعية.

يوفر اقتصاد العمل مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير سلوك الأفراد تجاه قضايا عرض وطلب العمالة وتفسير ظواهر البطالة وتجزئة أسواق العمل وديناميكية الأجور وإلى آخر ما هنالك من القضايا المرتبطة بقوة العمل. فقرارات عرض العمل أو ما يسمى قرار المشاركة يعتمد على النظرية النيوكلاسيكية لتعظيم المنفعة ووقت المتعة مأخوذاً كسلعة لها سعرها مقاساً بالأجر الضائع الناجم عن عدم المشاركة، كما يتأثر هذا القرار خاصة على مستوى الأسرة بعدة خصائص ديموغرافية وعلى الخصوص فيما يتعلق بمساهمة الإناث وكذلك بمستوى الأجر الصافي الحقيقي مما يعطي دوراً لضرائب الدخل والتضخم للتأثير على قرار عرض العمل.

أما الطلب على العمل حسب المهارات والقطاعات، فإنه يتحدد بسلوك المؤسسة التي تقوم بتعظيم ربحها تحت قيود تكنولوجية معروفة. وأحد العوامل الأساسية المؤثرة في هذا القرار هو تكلفة العمالة وإمكان الاحلال بين عوامل الانتاج الذي توفره التكنولوجيا المتاحة. بطبيعة الحال، فإن المؤسسة لا تقوم بتغيير الطلب على العمالة بشكل مطلق حسب التكاليف فقط وإنما هنالك العديد من المتغيرات التي تتحكم في تكاليف التعديل والتي يتحدد جزء منها بمؤسسات سوق العمل وبخاصة بقوة النقابات ودرجة التفاوض مع المؤسسة، وتشريعات العمل الخاصة بالتوظيف والتسريح والترقية وحقوق العمال في الشؤون الاجتماعية والتدريب...الخ.

وبالرغم من القيود العديدة على المؤسسات تجاه التشغيل وقوة العمل فإنه يوجد دوماً جزء متفاوت الأهمية من قوة العمل في حالة بطالة طوعية وغير طوعية. لم تحسم النظريات الاقتصادية بعد أسباب البطالة.

إذا كان التخطيط عموماً وسيلة لتخصيص الموارد وتحقيق أهداف معينة فهو ذو مستويات متعددة (التخطيط السياسي، التخطيط الاستراتيجي، التخطيط التاكتيكي...) وأنواع مختلفة (إلزامي، تأشيري، كلي، جزئي، مالي، عيني...). إن تخطيط القوى العاملة لا يتم بمعزل عن التخطيط التنموي عموماً وعن تخطيط القطاعات التي تستعمل تلك القوى أو التي تقدم تكويناً لتلك القوى مثل تخطيط التعليم والتدريب والبحث والتطوير.

الفصل الثالث

الوضعية الديموغرافية و سوق العمل الجزائرية

تمهيد

1. الوضعية الديموغرافية.
   1.1. تطور سكان الجزائر.
   2.1. نظرية التحول السكاني.
2. المجتمع النشيط.
3. المجتمع النسوي النشيط
4. المجتمع الشغيل
5. المجتمع البطال
6. المجتمع غير الناشط
7. ادماج خريجي الجامعات في سوق العمل

خلاصة

تمهيـــــــــــد:

للعمل دور مهم فهو الركيزة الاقتصادية التي يقوم عليها أي مجتمع مهما كان مكانه أو زمانه، و مع تطوره تتحسن الظروف الاجتماعية و السياسية، و قياس تطور المجتمعات و الدول يعتمد على مدى تطور الميدان الاقتصادي و مدى مساهمة كافة فئات المجتمع بكامل شرائحها و فئاتها.

إن معظم المشاكل المعرقلة للتنمية الاقتصادية نابعة من سوء التخطيط و التنظيم، و مع الانفجار السكاني و زيادة نسبة الشباب، و عدم تكافؤ هذه الزيادة مع مناصب العمل المتوفرة يؤدي ذلك إلى ارتفاع في نسب البطالة. و تصبح نسبة مهمة من الشباب تشكل عائقا في الوقت الذي يفترض أن تكون حافزا إذا استغلت كما يجب، باعتبار هذه الأيدي العاملة طاقة كامنة يحتاجها أي مجتمع مهما كانت درجات تقدمه.

ترتفع نسب البطالة في البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة رغم احتياجها لكل أسباب التطور و التنمية، و رغم الكم الهائل من الشباب القادر على العمل إلا أن المناصب القليلة أصبحت سببا في تعطيل الإمكانيات و القدرات المخزنة، و أصبحت هذه الفئة في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون عائلا للمجتمع، عبئا على الفئات الأخرى.

تعتبر بيانات السكان والقوى العاملة مجالاً هاماً من المجالات التنظيمية، الإحصائية و التخطيطية التي استحوذت على اهتمام الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية. وذلك لأهمية العنصر البشري في تخطيط وتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب عمل تدابير ورسم سياسات تؤدي إلى توفير البيانات السكانية والاقتصادية والاجتماعية مع بذل جهد أكبر من أجل تحسين جودتها وتوفيرها بصورة منتظمة. تكمن أهمية بيانات السكان والقوى العاملة في كونها تساعد الباحثين ومتخذي القرار فيما يلي:

توفير المؤشرات الضرورية لخطط التنمية و إستراتيجيتها في توجيه السياسة العامة للدولة.

دراسة وتحليل العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الديموغرافية "السكانية" و بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

سنحاول من خلال الفصل الثالث تحليل سوق العمل الجزائري مستعرضين بذلك اهم المميزات التي ترتكز عليها اهم الفئات المكونة له، عبر التطور و التغير الذي شهدته في الفترات الماضية، و مدى تأثير التحول الديموغرافي على تركيبة المجتمع بصفة عامة و على القوى العاملة بصفة خاصة.

1.الوضعية الديموغرافية:

إن تحليل الوضعية الديموغرافية الحالية للمجتمع سيتم من خلال دراسة الظواهر الديموغرافية (الوفاة، الخصوبة و الهجرة)[1] ، اضافة الى دراسة التركيبة السكانية :

1..1. تطور سكان الجزائر " 1962 –2012 ":

يمكن معرفة التاريخ السوسيو-ديموغرافي لأي مجتمع من خلال تحليل و قراءة الهرم السكاني خلال فترة زمنية معينة و الذي يتحدد نتيجة ثلاث عوامل أساسية: الخصوبة، الوفيات (الناتجة عن الأوبئة المجاعات الكوارث الطبيعية و حتى الحروب) و الهجرات. فهو إذا أداة مهمة لقراءة الحاضر و الماضي و تتبع التغير في الظواهر الديموغرافية، و يمكننا من توقع نزعتها المستقبلية. Fabrice) Mazerolle,2005, p :113)

بالنسبة للجزائر، اعتمادا على التركيبة العمرية الخاصة بالتعدادات الخمسة التي قامت بها منذ الاستقلال يمكننا تتبع مختلف مراحل تطور المجتمع الجزائري على ضوء الإحصائيات المتوفرة.

إن توزيعة السكان حسب متغيري العمر والجنس ما هي إلا انعكاس لاختيارات الأفراد الإنجابية، حدة الوفيات و كثافة الهجرات في مرحلة معينة. إن هذان المتغيران الديمغرافيين لهما أهمية بالغة في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لتحديد أثر برامج التنمية على السكان المستهدفين.(.(Gaid M., 2012

و بالتالي فان المقارنة بين عدة أهرام سكانية سوف تسمح لنا بتتبع مختلف التحولات التي شهدها المجتمع عبر مدة من الزمن، تتوزع على ما يقارب 50 سنة في حالتنا هذه. إضافة إلى معرفة بعض المؤشرات التي تعلمنا عن مدى فتوة أو شيخوخة المجتمعات، و بالتالي لابد من الإشارة إلى العمر الوسيط و متوسط العمر للمجتمع الجزائري عبر مختلف الفترات الزمنية لمعرفة التغيرات في التركيبة العمرية، زيادة على حساب نسبة الاعالة[2] بالنسبة للفئات العمرية الكبرى للمجتمع النشيط.

[1] سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الرابع (ص: 181-187).

[2] Rapport de dépendance = (population de 0 à 14 ans + population de plus de 64 ans) /population de 15 à 64 ans.

إن الهرم السكاني لسنة 1966 يوضح مدى اتساع القاعدة مقارنة مع الفئات العمرية الاخرى. ما يدل على حجم الفئة العمرية الأقل من 14 سنة، حيث بلغت نسبتها من مجموع المجتمع الكلي 48.12 % [3]، نتيجة ارتفاع نسبة الولادات الناتجة عن الخصوبة المرتفعة [4] التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة و انخفاض الوفيات مع بداية تحسن المستوى المعيشي و نهاية الحروب التي شكلت أهم أسباب ارتفاعها.

نلاحظ أيضا أن عدد الرجال في الفئات العمرية 20 سنة و أكثر اقل من عدد النساء و يرجع عامة إلى الخسائر في الأرواح البشرية الذي كان نتيجة الثورة التحريرية.

الشكل رقم 02 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب السن و الجنس لتعداد 1966 و 1977.

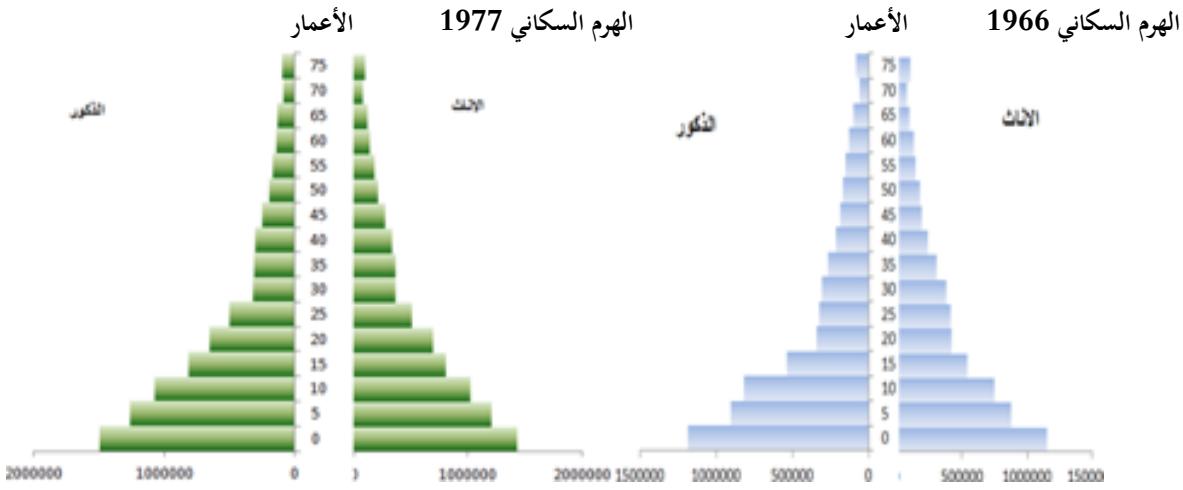

المصدر: الجدول رقم 63 ، الملحق رقم 01.

من خلال هرم السكان لعام 1977 نلاحظ تغيرا ملحوظا في الفئات العمرية من 0 إلى 4 سنوات، فالقاعدة ضاقت قليلا مقارنة مع هرم السكان لعام 1966. فقد سجلت بداية انخفاض معدلات الولادات ونقص في اعداد الافراد من الفئة العمرية من 30-40 سنة، لا يمكننا إرجاعها إلى الوفيات الناتجة عن حرب التحرير فقط أو الهجرة لأنه لوحظ أن هذا النقص يمكن أن يكون جراء الهجرة الانتقائية للذكور.

فإذا تتبعنا أيضا التاريخ بين عام 1937 و1947 فنجد أن هذا العجز في الأجيال المولودة خلال هذه الفترة يرجع لأحداث أخرى قد عرفتها الجزائر مثل الكوارث الطبيعية أو البشرية المحتملة التي تحد

[3] عدد السكان مابين 0- 14 سنة في 1966 بلغ 5688345 من بين مجتمع كلي 11821379.
[4] لاحظ الجدول رقم الخاص بمعدلات الولادات و الوفيات و الزيادة الطبيعية للجزائر (1961-2010) الفهرس.

من الولادات وتزيد في معدل الوفيات. كالجفاف الذي وقع خلال عام 1945 و 1946 و أدى إلى حدوث أزمة زراعية اضافة الى انتشار بعض الامراض في تلك الفترة و من ابرزها مرض الطاعون. ناهيك عن الحرب العالمية التي امتدت من عام 1939 إلى عام 1945، بما في ذلك أحداث 8 ماي 1945. كل هذا قد ساهم إلى حد كبير في ارتفاع معدلات وفيات الرضع و الأطفال و انخفاض الولادات و الخسائر البشرية في الفئات العمرية الأخرى. و هذا من أهم الأسباب التي تؤثر على التوازن ما بين الفئات النشيطة و غير نشيطة.

لقد ضم الهرم السكاني لسنة 1987نسبة مهمة من السكان الشباب حيث شكلت فئة الأعمار الأقل من 20 سنة لوحدها 55,69 % [5].إلا أن قاعدة الهرم أخذت في التقلص، وهو ما كشفت عنه إحصائيات تعداد عام 1987 و ما أكده التحقيق الذي أجري سنة 1986[6].

بينما تشكل الفئة العمرية للأشخاص البالغين 75 سنة أكثر نسبة مهمة ترجع أساسا إلى الكسب في أمل الحياة لمتوسط العمر المتوقع، نتيجة تحسن الأوضاع الصحية و الدعم الطبي للأشخاص المسنين في برنامج إدارة لمكافحة الوفيات. نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم دون سن 15 سنة إلى الكبار في السن سنة 65 فأكثر بلغ حوالي أكثر من 5 إلى 1. فرغم الزيادة في اعداد المسنين الا ان قاعدة الهرم تبقى واسعة جداً مقارنة مع القمة.

الشكل رقم 03 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب السن و الجنس لتعداد 1987، 1998.

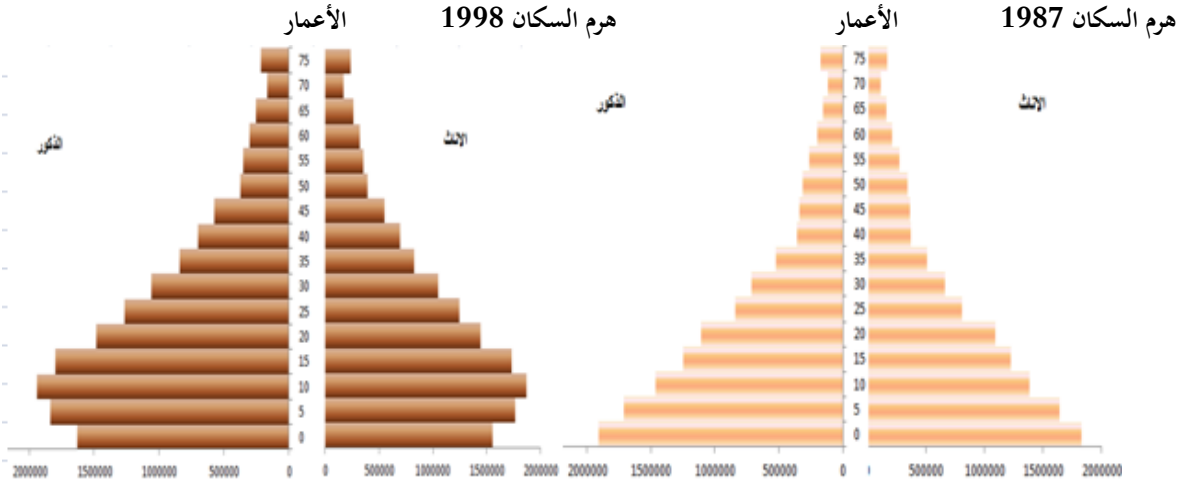

المصدر: الجدول رقم 63، الملحق رقم 01.

[5] الحسابات من الجدول رقم الخاص بإحصائيات تعداد 1987.

[6] Centre National d'Etude et d'analyse pour la planification, Enquête nationale algérienne sur la fécondité (1986) Alger. 1990

إن الانخفاض في معدلات الخصوبة و الوفيات ستؤدي إلى شيخوخة السكان في العقود القادمة تدريجيا، ولكن نظراً لبقاء معدل الخصوبة مرتفعا رغم انخفاضها النسبي، فان نسبة الاشخاص المسنين إلى مجموع السكان ليست بالأهمية التي تدعو للخطورة في الوقت الراهن.

إن قاعدة الهرم سكاني في عام 1998 تبدأ بالانكماش وهذا منذ عشرية من الزمن ، مما يؤدي إلى تغيرات في الفئات الأساسية الخاصة بالمجتمع النشيط. فمن بين أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك نجد البرنامج الصحي الخاص بتنظيم الأسرة وتباعد الولادات المدرج منذ سنة 1983، و الذي تطلب تعزيز العديد من البرامج الوطنية لتلبية الطلب على الرعاية الصحية و الإنجابية و تنظيم الأسرة و تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها. إضافة إلى التكلفة المعيشية غالية الثمن، و المشاكل السوسيو- اقتصادية التي تواجهها البلاد منذ سنوات. نلاحظ أيضا أن نسبة مهمة من الشباب تتمركز أساسا قبل سن40 سنة7، مما يعكس فتوة المجتمع الجزائري. كما أن حجم السكان الذكور أكبر من الإناث، باستثناء الأجيال الذي شهدت حرب التحرير.

في عام 2008، لا تزال نسبة الذكور إلى مجموع السكان تشكل 50,57% 8، أي أن عدد الرجال أعلى من عدد النساء. حيث يمثل السكان الذين هم في سن التمدرس (06- 14 سنة) 28,05% من مجموع السكان. أما نسبة السكان في سن النشاط (السكان في عمر 15- 59 سنة) فتبلغ 64.45%، و هذا يدل على أن اثنين من كل ثلاثة أشخاص في المتوسط من الفئة النشطة. وأخيراً نرى حصة سكان الفئة (60 سنة وأكثر) 7.39% من مجموع السكان مقابل 6,59% في عام 1998 و4.48 % في عام 1987. فنسبة هذه الفئة في ارتفاع مستمر الأمر الذي قد يشكل مشكلا اقتصاديا في ظل الأزمات المالية، التي تواجهها مؤسسات التأمين و الضمان الاجتماعي (Tahar HAFFAD, 2004) .

بعد فترة من النمو السكاني السريع، بدأت الجزائر تدخل في مرحلة ديموغرافية الشيخوخة[9].
يتضح هذا جليا بداية من الهرم السكاني لسنة 1998، وزاد تأكيده من خلال الهرم السكاني حسب اخر تعداد لسنة 2008. ان التغير في التركيبة السكانية للمجتمع نتيجة الانخفاض في الخصوبة تؤدي الى شيخوخة السكان في العقود القادمة، فوتيرة التغير تعتبر سريعة جدا مقارنة مع البلدان المتقدمة.

[7] 79,73 % من المجتمع الجزائري في تعداد 1998 اعمارهم تقل عن 40 سنة.
[8] معطيات التعداد العم للسكان و السكن لسنة 2008.
[9] vieillissement futur de la population.

الشكل رقم 04 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب السن و الجنس لتعداد 2008.

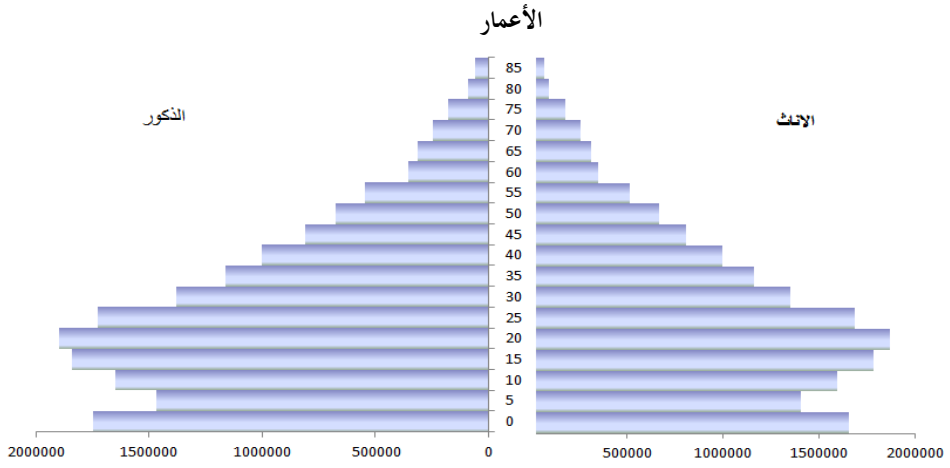

المصدر:الجدول رقم 63 ، الملحق رقم 01 .

مما سيجر مجموعة من العواقب في العديد من المجالات؛ لا سيما على مستوى تمويل المعاشات التقاعدية، والسيطرة على النفقات الصحية. فمن المتوقع أن تشهد النفقات نمواً كبيرا تحت تأثير الشيخوخة مما يستدعي تخطيط السلطات لضمان التوازن المالي في السنوات القادمة (Salah-Eddine SAHRAOUI, 2012).

و عليه فان التغير الذي يحدث في شكل الهرم السكاني ناتج عن تأثير كل من ظاهرتي الخصوبة و الوفاة، و ذلك من خلال انخفاض مؤشرات الخصوبة مؤدية الى نقص في الولادات و بالتالي تضييق قاعدة الهرم مقارنة مع الفترات السابقة. مما أدى إلى تراجع الوفيات نتيجة التحسن في الظروف الصحية، اضافة إلى ارتفاع امل الحياة بالنسبة للأشخاص المسنين الذي ساهم في تمديد قمة الهرم و الذي يشير الى بدايات الشيخوخة.

الجدول التالي يوضح التغير في التركيبة العمرية لأهم ثلاث فئات يعتمد عليها في تحليل العمل.

جدول رقم 13 : نسب اهم الفئات العمرية للمجتمع حسب التعدادات العامة للسكان والسكن.

الفئات العمرية	1966	1977	1987	1998	2008
اقل من 15 سنة	48%	48%	44%	36%	28%
16 - 64 سنة	47%	48%	52%	59%	67%
65 سنة و اكثر	4%	4%	4%	4%	5%

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء لمختلف التعدادات.

ما نلاحظه هو التغير في نسبة الفئة العمرية 0-15 سنة و تناقصها من نسبة 48 % سنة 1966 الى 28 % سنة 2008 أي ما يقارب النصف و ذلك نتيجة سياسة تنظيم النسل المدرجة، اضافة الى عوامل اخرى سنتطرق اليها لاحقا عند تعرضنا لانخفاض معدلات الخصوبة. اما بالنسبة للفئة العمرية 16- 64 سنة الفئة النشطة، فنلاحظ ارتفاع النسبة و ذلك نتيجة وصول جيل الانفجار السكاني الى سن النشاط. فمن 47 % سنة 1966 الى نسبة 67 % سنة 2008. هذا الارتفاع مهم جدا فقد سبب صعوبة احتواء الظاهرة و العجز في خلق مناصب عمل للأعداد الهائلة للوافدين الجدد الى سوق العمل. و آخر فئة هي فئة 65 سنة و اكثر التي تسجل ارتفاعا رغم ضآلته إلا انه و في ظل التحسن الصحي و ارتفاع امل الحياة قد يشكل مشكلا في العشريات القادمة كما هو الحال في البلدان الاوربية، و ما تشهده من مشاكل جراء الشيخوخة السكانية و عدم التوازن بين مختلف فئات المجتمع النشيط.يمكننا ايضا التحدث عن التركيبة العمرية للمجتمع الجزائري من خلال تحليلنا للجدول التالي والذي يوضح مدى فتوة المجتمع الجزائري.

جدول 14: متوسط العمر و العمر الوسيط للمجتمع الجزائري حسب التعدادات العامة للسكان والسكن.

	متوسط العمر			العمر الوسيط		
السنوات	**الذكور**	**الاناث**	**المجموع**	**الذكور**	**الاناث**	**المجموع**
1966	22	23	22	14	14	16
1977	21	22	21	15	16	16
1987	22	22	22	17	17	17
1998	24	25	25	21	21	21
2008	28	28	28	24	25	25

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء لمختلف التعدادات.

من خلال قيم العمر الوسيط نلاحظ ان نصف المجتمع لا يتجاوز 17 سنة و هذا حتى سنة 1987، ورغم ارتفاع قيمة العمر الوسيط إلا ان 50 % من المجتمع سنة 2008 لا تتجاوز 25 سنة. ولمزيد من الدقة لابد من الاشارة الى العمر الوسيط و هو الاخر يبقى في حدود 22 و 28 سنة. فمتوسط العمر في 1966 الى غاية 1987 بقي في حدود 22 سنة، ليبدأ في الارتفاع ويبلغ 25 سنة في تعداد 1998، وليصل الى 28 سنة حسب احصائيات اخر تعداد.

جدول 15: نسب الاعالة[10] للمجتمع الجزائري حسب التعدادات العامة للسكان و السكن.

	السنوات	اقل من 15 سنة	65 سنة و اكثر	المجموع
الإناث	**1966**	95%	9%	104%
	1977	94%	8%	102%
	1987	83%	8%	91%
	1998	60%	8%	68%
	2008	42%	8%	50%
	السنوات	اقل من 15 سنة	65 سنة و اكثر	المجموع
الذكور	**1966**	110%	9%	119%
	1977	105%	9%	114%
	1987	86%	7%	94%
	1998	62%	7%	69%
	2008	43%	8%	51%
	السنوات	اقل من 15 سنة	65 سنة و اكثر	المجموع
المجموع	**1966**	102%	9%	111%
	1977	100%	8%	108%
	1987	85%	8%	92%
	1998	61%	8%	69%
	2008	42%	8%	50%

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء لمختلف التعدادات.

و عليه يتأكد لنا ان النسبة المهمة هي نسبة الشباب الذين لا يتجاوز عمرهم 25 سنة، معظمهم من طالبي العمل لأول مرة. و لتدقيق التحليل لا بد من التطرق الى نسب الإعالة، و التي تشكل مؤشرات تعلمنا عن وزن الفئات العاطلة بالنسبة للفئات النشطة، أي فئة اقل من 15 سنة بالنسبة لفئة 16- 64 سنة و الفئة 65 سنة و اكثر بالنسبة للفئة 16- 64 سنة.

المعطيات بخصوص هذه المؤشرات في الجدول اللاحق توضح ان نسب الاعالة في انخفاض مستمر.نتيجة ايجابية في حالة ان الفئة النشطة غالبيتها مشغولة اقتصاديا و ليست بطالة، لكن مع ارتفاع

[10] نسبة الإعالة العمرية هي نسبة الأشخاص المعالين - الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكبر من 64 - إلى السكان في سن العمل - في الشريحة العمرية 15 - 64 عاماً. ويتم عرض البيانات كنسبة المعالين إلى كل مائة شخص من السكان في سن العمل.

نسبة البطالة ، فان نسبة الاعالة الحقيقية ستتضاعف و ذلك من خلال تحول المجتمع البطال الى فئات عاطلة بدورها تشكل عبئا على الفئة النشطة الشغيلة. وهذا كله في ظل غياب سياسة رشيدة تتكفل بالفئات البطالة لحين حصولها على وظيفة.

بالنسبة لنسبة الاعالة للأشخاص الاكثر من 65 سنة فالنسبة لا تشكل سوى 8 اشخاص من 100 شخص نشط تحت الاعالة.

الشكل رقم05 : انخفاض معدل الاعالة يتقابل مع زيادة اعداد السكان في سن العمل في الدول العربية.

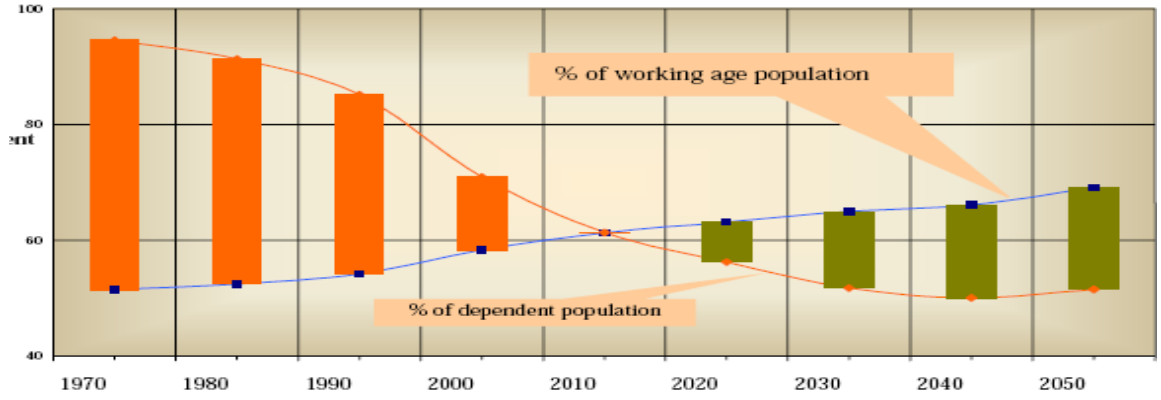

المصدر: Shakoury, Batoul (2005) **Demographic Transition and its implication on International Migration**. ESWA.

ان ما تعكسه المؤشرات السابقة دليل على انخفاض نسب الخصوبة في الجزائر.

يعد ارتفاع المواليد من السبعينات إلى عام 1985 من بين المعوقات الرئيسية امام برامج التنمية الاقتصادية و واحد من العوامل المحددة للطلب على العمل. كما أن ادراج سياسة تباعد الولادات وتنظيم النسل بداية من عام 1983 و ارتفاع المستوى العام للتعليم إلى جانب أزمة السكن المزمنة كانت هي الأخرى من بين مجموعة من العوامل ادت الى الانخفاض التدريجي لمعدل النمو السكاني مما أدى إلى شروع البلاد في عملية التحول الديمغرافي حسبما يوضحه الشكل التالي(M.S. MUSETTE, M. A. .(ISLI,N. HAMMOUDA, 2003, p.19

ان تعرضنا لكل من ظاهرتي الوفاة و الخصوبة يحتم علينا بالضرورة التطرق الى تحديد مفهومي كل من التحول السكاني او الانتقال الديموغرافي بالنسبة للمجتمع الجزائري.

2.1.نظرية التحول السكاني:

ان التحول الديموغرافي هو « ***الانتقال من مرحلة تكون فيها كل من معدلات الخصوبة والوفاة مرتفعة و متوازنة تقريبا الى مرحلة تنخفض فيها هذه المعدلات و تتوازن ايضا*** »[11]. يقسم هذا التحول الى اربعة مراحل :

- **مرحلة ما قبل التحول** اين يكون فيها كل من معدلي الخصوبة و الوفاة مرتفعان (غياب أي توجيه للخصوبة او مكافحة للوفيات) .

- **المرحلة الأولى** اين ينخفض فيها معدل وفيات الأطفال و الرضع ، و يبقى معدل الخصوبة مرتفعاً ، يرتفع خلالها معدل النمو السكاني و تزداد نسبة الفئات العمرية الفتية و يرتفع معدل الإعالة.

- **المرحلة الثانية** فينخفض فيها معدل الخصوبة تدريجياً حتى يبلغ معدل الإحلال (2.11 طفل لكل امرأة) حيث تشير أحدث التقديرات الى انخفاض في معدل المواليد على مدى العقود الماضية، وعلى وجه التحديد من عام 1986 كما يوضحه المنحنى التالي اي بداية انتقال الخصوبة. فالانخفاض واضح في مستويات الخصوبة فمن 8 أطفال لكل امرأة في عام 1970 الى 7.1 في عام 1980 و4.5 في عام 1990 ليصل الى 2.8 في عام 2000، ثم الى مادون معدل الاحلال 1.79طفل لكل امرأة في عام 2009 [12]. حيث يمكننا ارجاع ذلك الى التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي يشهده المجتمع و الذي كان ذو تأثير كبير على الاتجاهات والمواقف تجاه الإنجاب. إلى جانب الصعوبات والقيود الاقتصادية، تكلفة تعليم و تربية الأطفال العالية نتيجة التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية و حتى السياسية، ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات وبالتالي استمرارهن في التعليم حتى مستويات عليا مما يؤثر على ارتفاع متوسط سن الزواج وارتفاع نسبة المشاركة النسوية في سوق العمل.

مرحلة ما بعد التحول وهي اخر مرحلة . مرحلة لم تصل الجزائر اليها بعد. ينخفض معدل النمو السكاني و يتجه نحو الاستقرار وتنخفض معه نسبة الفئات العمرية الفتية ، وترتفع نسبة السكان في سن العمل (وصول الفئات العمرية الفتية في المرحلة الأولى الى سن النشاط) مؤدية الى انخفاض معدل

[11] www.ined.fr

[12] Données statistiques de l'ONS, rapport interministériel sur le programme de la maitrise de la croissance démographique, Alger 1983, Conseil National Economique et Social (CNES) : Etude sur la politique en matière de population, Alger 1996.

الإعالة، الذي يمكن ان يرتفع ايضا بسبب ارتفاع نسبة كبار السن نتيجة التحسن في المستوى المعيشي و الصحي الذي يؤدي الى ارتفاع امل الحياة.

المنحنى رقم 03 : مخطط التحول السكاني للمجتمع الجزائري.

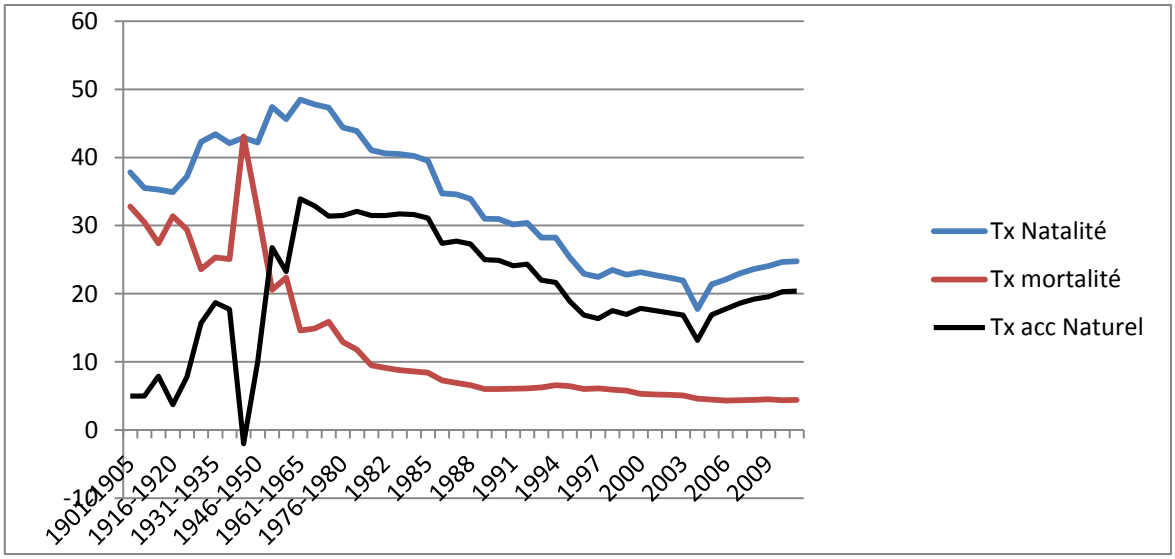

المصدر: الجدول رقم 64 الملحق رقم01.

يتأثر معدل الزيادة الطبيعية للسكان مباشرة بمعدل الخصوبة و معدل الوفيات، من خلال ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15 - 59 سنة) و نسبة المسنين، وانخفاض نسبة الأطفال أقل من 15 سنة. وتعد النافذة الديموغرافية[13] من المظاهر الايجابية في عملية التحول الديموغرافي.

يرى بعض الباحثين الجزائريين[14] ان الزيادة السكانية تعتبر عامل ايجابي من جانب التشغيل اذ استغلت كما يجب، فيمكن استثمارها في تحسين إنتاجية العمل و وضع برامج تخطيطية مستقبلية تهدف الى خلق العديد من فرص الاستثمار و استغلال مواردها الطبيعية والبشرية على النحو الأمثل، كما يمكن الاستفادة منها في تدعيم برامج التأمينات الاجتماعية لان عدد السكان النشطين المنتمين إلى القوى العاملة يفوق عدد السكان المتبقين. لكن، و لحد الساعة لم تستغل الجزائر هذه الفرصة بالتخطيط المسبق لاستغلال الارتفاع في نسبة الشباب، واستغلال قـــوة العمل المعروضة خاصة المتعلقة بمساهمة المرأة في الشغل. و بالتالي فان الزيادة السكانية للمجتمع الجزائري تشكل عبئا و مصدرا لكثير من الصعوبات التي تواجهها البلاد.

---

[13] ظاهرة سكانية تحدث للمجتمع حينما ينتقل من مرحلة تتسم بارتفاع نسبة إنجاب وإعالة الأطفال، إلى مرحلة تنخفض فيها معدلات الإنجاب ونسبة عدد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، وتزداد نسبة السكان في سن العمل، الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر عاماً إلى أربعة وستين عاماً، مع بقاء نسبة الفئة السكانية في الأعمار المتأخرة التي تبلغ خمسة وستين عاماً فأكثر منخفضة.

[14] نصر الدين حمودة و اخرون.

2. **المجتمع النشيط**:

1.2. حسب تعريف الديوان الوطني للإحصائيات : يشمل عدة فئات من الأشخاص:

- كل الأشخاص الذين يصرحون بأنهم مشغولون و هذا مهما كان سنهم أو جنسهم، و يعتبر أيضا مشغولا كل شخص عَمِل أو لديه نشاط يوفر له المال على الأقل ستة أيام متتابعة خلال الشهر الذي سبق التحقيق.

- كل الأشخاص غير مشغولين، لكنهم في سن العمل، وقادرين على العمل و يصرحون أنهم يبحثون عن عمل، و هناك نوعين: أشخاص سبق لهم العمل و آخرون يبحثون لأول مرة عن عمل.

- بالإضافة إلى الفئتين المذكورتين آنفا، هناك فئة ثالثة تشمل النساء الماكثات في البيوت والمشتغلات جزئيا، أي يمارسن نشاط في بيوتهن يوفر لهن المال بالإضافة إلى أعمالهن البيتية.

- فئة أخيرة، هي فئة العاطلين القادرين على العمل و الذين لا يصرحون أنهم يبحثون عن عمل.

2.2. **حسب تعريف المكتب الدولي للعمل**: فان المجتمع النشيط يشمل كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا مأجورا خلال ساعة على الأقل في الأسبوع المرجعي (حتى و لو صرحوا أنهم بدون عمل)، أو يبحثون عن عمل أو هم في الخدمة الوطنية.

يتكون من مجموعة من الأشخاص الذين لهم عمل أو يبحثون عن عمل.

3.2. **حسب تعريف المعهد العربي للتخطيط**[15]: يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع و القوة العاملة أو السكان ذوي النشاط الاقتصادي هم جزء من هيكل السكان. وتضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلاً بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وينقسم الى قسمين المشتغلون و العاطلين.

[15]: المعهد العربي للتخطيط للتخطيط لدولة الكويت http://www.arab-api.org

فإذا كانت مكونات تخطيط القوى العاملة تتناول عناصر عرض العمل و الطلب عليه و تهدف إلى تحقيق التوازن في سوق العمل فإن هذه العملية تتعرض إلى تأثيرات (مدخلات) متنوعة. فمن جانب تؤثر الديموغرافيا والهجرة و المنظومة التعليمية على العرض كما يؤثر الاقتصاد و المجتمع و الخارج على الطلب كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 06 : منظومة تخطيط القوى العاملة

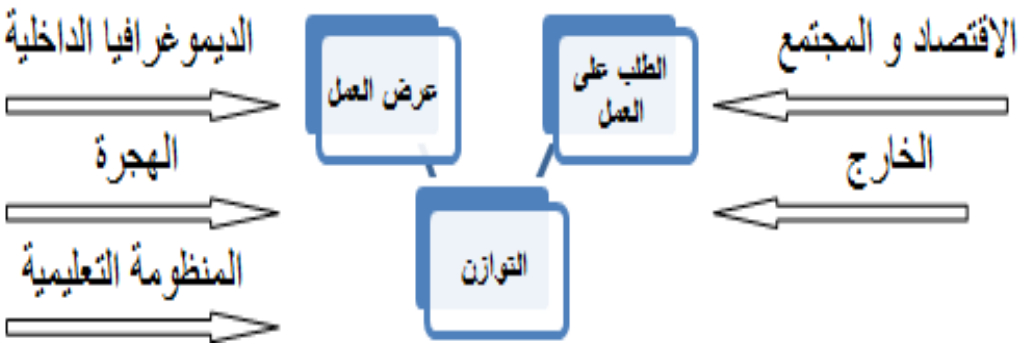

المصدر: المعهد العربي للتخطيط

4.2. تركيبة المجتمع النشيط او هيكل القوى العاملة:

ان متوسط الزيادة السكانية المسجل في فترة السبعينات و الثمانينات بلغ اقصاه 3.1 %، فهذه المرحلة تميزت بالزيادة السكانية لتنعكس بعد فترة للزيادة في عدد الاشخاص في سن العمل. و نتيجة ما مرت به الجزائر من ظروف اقتصادية و سياسية لوحظ انخفاض في الولادات ليصل معدل الزيادة الطبيعية في العشرية الاخيرة الى نسبة 1.7 % (Rafik Bouklia-Hassane,2010).

حسب اخر احصائيات رسمية بلغ عدد افراد المجتمع او عدد سكان في سن العمل (أي 15 سنة واكثر) في سبتمبر2011، 26663000 شخص، بنسبة 72.2 % من مجموع السكان الجزائريين. موزعة الى نسبة 50.4% للذكور و 49.6 % للإناث. من بينهم 10662000 شخص يمثلون المجتمع النشيط. تبلغ نسبة النساء فيهم 1885000* امرأة أي ما يقارب نسبة 17.7 % من المجتمع النشيط الكلي.

الشكل رقم 07 : الهرم السكاني لتركيبة المجتمع الكلي و المجتمع النشيط لسنة 2010.

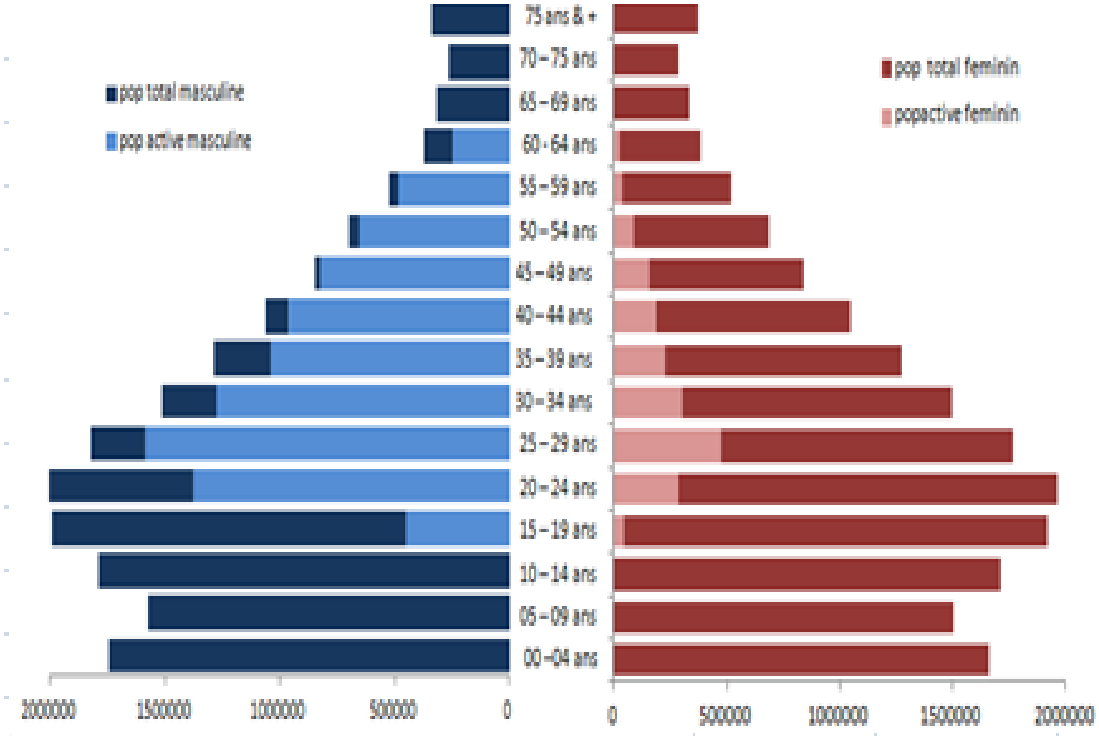

المصدر: جدول رقم 37 .

بالنسبة لمعدل النشاط الاقتصادي (أو معدل المشاركة في القوى العاملة) بلغ 40.0 %، 65.3 % للذكور و 14.2 % للإناث. رغم ضئالة نسب المشاركة النسوية إلا انه لوحظ في العشرية الاخيرة زيادة ملفتة لأعداد النساء الناشطات، فبين عامي 2001 و 2010 تزايدت اعداد المجتمع النسوي النشيط بفارق يقدر بـ 534000 امرأة نشطة، تمثل نسبة زيادة بـ 29.3 % مقابل 19 % بالنسبة للذكور في نفس الفترة.

يمكننا الاشارة الى الفئات المكونة للمجتمع النشيط و التي تتوزع كالتالي:

- ✓ **المشغولون** : وهم الأشخاص الذين يصرحون بأنهم مشغولون أي لديهم عمل وهذا مهما كان سنهم أو جنسهم (9599000)* ويعرف بمشغول كل شخص لديه عمل أو عمل على الأقل ستة أيام متتابعة خلال الاشهر التي سبقت التحقيق ويندرج ضمن هذه الفئة المتربصون ومساعد العائلة.

✓ **البطالون**: وهم كل الأشخاص غير مشغولين في سن العمل والقادرين على العمل، والذين يصرحون بأنهم يبحثون عن عمل (1063000)*. إن السن القانوني للعمل في الجزائر هو 16 سنة[1] رغم ذلك إلا انه توجد نسبة المشغولين أقل من هذا السن، وتتواجد عامة هذه النسبة في الأرياف، و في قطاع الفلاحة.

✓ أما السن القانوني للتقاعد فهو 60 سنة، وهو أيضا تتجاوزه نسبة إلى السنوات الأعلى منه.

جدول رقم 16 : توزيع المجتمع الجزائري حسب الوضعية الفردية والجنس لمختلف السنوات.

الوضعية الفردية	الجنس	1966	1977	1987	1998	2008	2010
المشغولون	المجموع	1720710	2330972	4137736	/	9 146 000	9 735 000
	ذكور	1626199	2198738	3772640	/	7 718 000	8261000
	إناث	94511	138234	365096	/	1 428 000	1474000
البطالين STR1	المجموع	560262	325760	279161	/	1 169000	1076000
	ذكور	544943	320901	271543	/	868 000	729000
	إناث	5319	4859	7618	/	301 000	348000
البطالين STR2	المجموع	283691	345067	862117	/	/	/
	ذكور	274068	326616	804475	/	/	/
	إناث	9623	19451	57642	/	/	/
النساء المشتغلات	إناث	/	42153	600288	/	/	/
المجتمع النشيط	المجموع	2564663	3049952	5341102	8326624	10315000	10 812 000
	ذكور	2455210	2846255	4848660	6761620	8586000	8990000
	إناث	109453	203697	492442	1565004	1729000	1822000
المجتمع الجزائري	المجموع	11821679	15645491	22600957	29100867	33920103	35949220
	ذكور	5817147	7773060	11425408	14698589	17152049	18157950
	إناث	6004534	7872431	11175489	14402278	16768054	17791270

المصدر : نشرات النشاط ، العمل و البطالة للسنوات المذكورة، الديوان الوطني للإحصائيات.

* Statistique ONS, septembre 2011.

✓ إن الأشخاص المعوقين هم فئة من المجتمع و الذين هم في سن العمل لكن لظروفهم الصحية منعتهم إعاقتهم من ممارسة أي عمل، لكن إذا استطاع أي معاق العمل فيندرج ضمن المجتمع النشيط سواء كان مشغولا أو بطالا.

أما فيما يخص عدد البطالين فلا يمكن حصره إلا من خلال تصريحات الأشخاص أنفسهم: وهم فئتين[1]: البطالين الذين سبق لهم العمل (STR1) ، و البطالين الذين لم يعملوا من قبل (STR2).

و النساء الماكثات في البيوت والمشتغلات جزئيا (FPO)، هن نساء أو فتيات ماكثات في البيت ويساهمن في مساعدة أسرهن إما في الحقول أو مشاغل عائلية أو بحرف يدوية، ونشاطهن يكون بالإضافة إلى الأعمال البيتية التي يقمن بها وعملهن يساهم أيضا بمدخول في مصاريف الأسرة.

5.2. معدلات النشاط

يتم وصف تركيبة القوى العاملة من خلال حساب معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي. ويمكن حساب نوعين من المعدلات معدل النشاط الاقتصادي الخام ومعدل النشاط بالنسبة للعمر والجنس.

يعرف معدل النشاط الاقتصادي الخام بأنه النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشيطين اقتصادياً إلى جملة السكان في جميع الأعمار. وهذا التعريف يعطي فكرة عن حجم السكـان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصاديـة في المجتمع.

معدل النشاط الاقتصادي الخام = قوة العمل (المجتمع النشيط)/ إجمالي السكان (البالغين 15 -64 سنة)

و بما أنه متعلق بالجنس و السن فيمكننا الحصول على مجموعة من المعدلات وذلك حسب مختلف الفئات العمرية.كما يمُكن حسابه طبقاً للخصائص المختلفة للسكان مثل الحالة المدنية و المستوى التعليمي والإقامة...الخ. و قد بلغ حسب اخر احصائيات متوفرة في سبتمبر 2011 نسبة 40%.

معدل النشاط (T.A) = المجتمع النشيط / المجتمع الكلي(15 -64 سنة)

معدل النشاط = (المجتمع الشغيل + المجتمع البطال) / المجتمع الكلي(15-64 سنة)

[1] : المادة 15 من القانون 90 – 11, المتعلق بعلاقات العمل

معدلات النشاط النسوي: (TA1 و TA2) هي معدلات تختص بالمجتمع النسوي دون المجتمع الرجالي.

TA1 = TO1 + (النساء البطالات الباحثات عن العمل / المجتمع النسوي الكلي(15 -64سنة))

TA2 = TA1 + (النساء المشتغلات جزئيا / المجتمع النسوي الكلي(15 -64سنة)).

المنحنى رقم 04 : توزيعة معدلات النشاط للمجتمع الجزائري ذكور و إناث حسب العمر لسنة 2010.

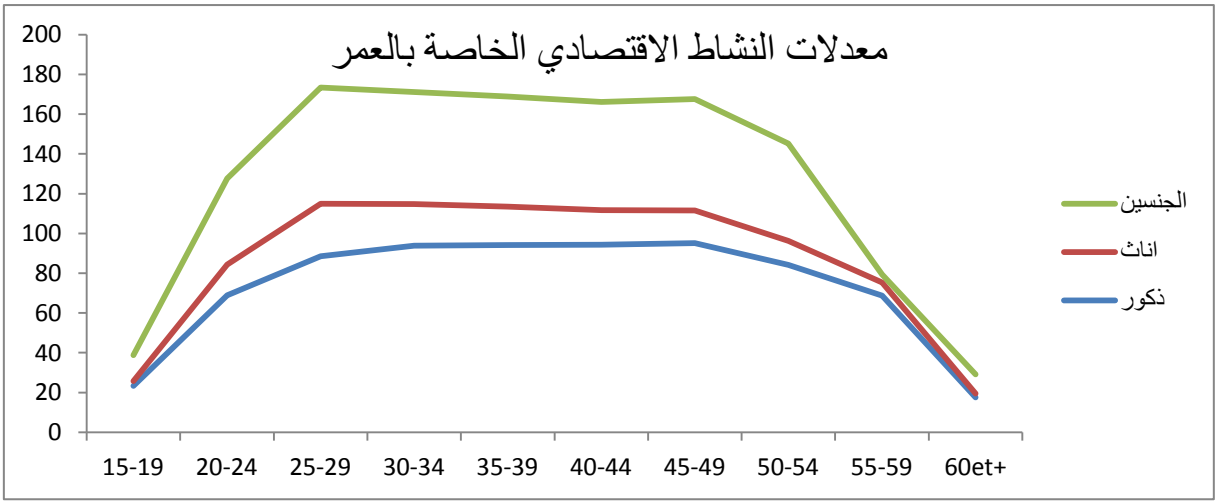

المصدر: جدول رقم 69، الملحق.

ان النمط العام لمنحنى مُعدلات النشاط الخاصة بالعمر في مُعظم دول العالم بالنسبة للذكور، تثبت أن حوالي 100 % منهم في سنوات العمر الوسطى للبالغين ينتمون إلى قوة العمل مع نسب أقل في سنوات العمر الأقل و الأعلى من هذه السنوات. فقبل سن الخامسة والعشرين فإن معدل العمر يتزايد نتيجة لترك الطلبة لمدارسهم وحصولهم على وظائف وعند سن الخامسة و العشرين يُصبح الكل تقريباً نشيطين اقتصادياً ويظلون كذلك حتى سن 45 حيث تبدأ مُعدلات المساهمة بالانخفاض تدريجياً نتيجة الإحالة إلى المعاش تطوعاً أو كرهاً. والاختلافات بين الدول في هذا النمط تظهر في الأعمار ما قبل 25 سنة وما بعد 45 سنة.

وعموماً فإن معدل النشاط الاقتصادي الخام لا يعتبر مقياساً دقيقاً لمدى المساهمة بالنشاط الاقتصادي. وكذلك لا يصلح للمقارنات الدولية لأنه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف التركيب العمري للسكان بين بلد وآخر.

قبل سن الخامسة والعشرين فإن المعدل حسب العمر يتزايد نتيجة لإنهاء الطلبة لدراستهم وحصولهم على وظائف، و كما تمت الاشارة اليه مسبقا فان نسبة الاعالة تبلغ حوالي 50 % وتشير هذه النسبة المنخفضة إلى ارتفاع عبء الاعالة الاقتصادية. و يمكن ارجاع انخفاض معدل النشاط الاقتصادي إلى عدة عوامل من أهمها المشاركة المحدودة للمرأة الذي سنتطرق لها لاحقا.

المنحنى رقم 05 :تطور معدلات النشاط على المستوى الوطني لمختلف سنوات التعداد.

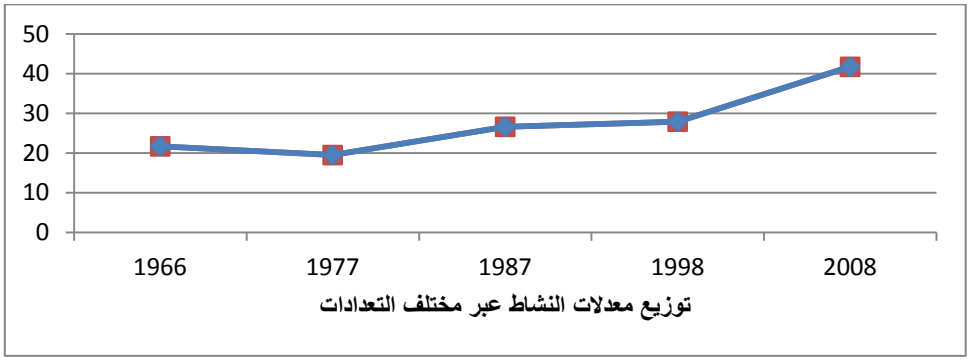

المصدر : جدول رقم 70.

على المستوى الوطني بلغ معدل النشاط سنة 1966 نسبة 21.69 % لينخفض في سنة 1977 إلى نسبة 19.49 % لارتفاع وزن الفئة اقل من 16 سنة نتيجة جيل الانفجار السكاني و رغم الزيادة في نسبة الشباب البالغين سن العمل إلا أن الوتيرة كانت بطيئة بالنسبة لعدد الأشخاص الوافدين إلى سوق العمل، لكن سرعان ما ارتفع المعدل من جديد ليصل سنة 1987 إلى 26.60 % و كان نتيجة وصول اجيال الزيادة السكانية الى سن النشاط و دخول اعداد مهمة ضمن الفئة النشيطة ابتداءا من سن 16 سنة، حيث عاد ليتباطأ من جديد لكن تبقى الزيادة في الفترة ما بين 1987 و 1998 ليبلغ نسبة 27.90 %.

اما في سنة 2008 و حسب احصائيات التعداد فان معدل النشاط و صل الى اعلى نسبة شهدتها الجزائر بمعدل نشاط 41.7%، نتيجة فتوة المجتمع الجزائري أي حجم الفئة النشيطة في تركيبة السكان مما يطرح مشكل اخر هو حجم القوى العاملة و ضرورة توفير مناصب العمل لهذا الكم من الوافدين الى سوق العمل .

1.5.2. معدلات النشاط حسب الجنس:

تعتبر معدلات النشاط من بين اهم المؤشرات المستعملة لتحليل سوق العمل، و ما يبرزه الجدول التالي هو ضعف المشاركة النسوية في النشاط و حتى بمقارنتها مع مثيلاتها في المغرب العربي، تونس

25.3 % و المغرب الاقصى 29 %. فرغم ارتفاعها منذ 1987 من 7.8% الى 15.1% سنة 2008 فتبقى ضعيفة . وانخفاض معدلات المشاركة الكلية تبقى ضعيفة نتيجة ضعف معدلات المشاركة النسوية.(R. Bouklia-Hassane,2010)

المنحنى رقم 06 :تطور معدلات النشاط حسب الجنس.

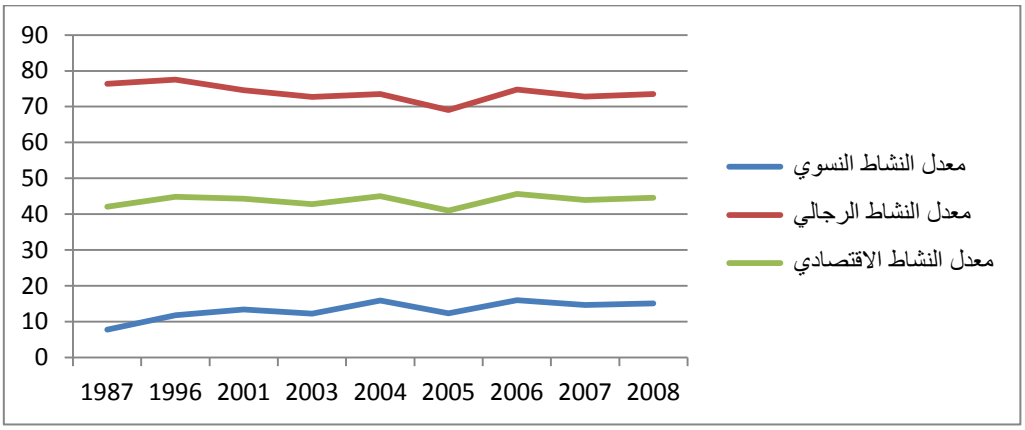

المصدر: الجدول رقم 80 الملحق .

2.5.2. معدلات النشاط حسب العمر:

لا يمكننا التحدث عن مستوى النشاط دون التطرق لمعدلات النشاط حسب السن و الجنس، و المنحنيات التالية تظهر لنا تطور معدلات النشاط للمجتمع الجزائري منذ 1966 الى 2010 لكل من الجنسين على حدى حسب مختلف الفئات العمرية للمجتمع النشيط. و ما يشد انظارنا هو تراجع معدلات النشاط لكلا الجنسين في الاعمار الأولى " 16- 20 حتى 25 سنة " نتيجة تمديد فترة التمدرس. (A. Hamza Cherif, 2007)

هناك نزعة مهمة لتراجع معدلات النشاط للذكور في سن التمدرس و التكوين و كذلك ما بعد 55 سنة. ان انخفاض معدلات النشاط عند الذكور خاصة بعد سنوات 2000 تعتبر النتيجة الحتمية للتطور الاقتصادي الذي كان من اهدافه التكوين و الرفع من مستوى اليد العاملة الجزائرية بهدف مسايرة التطور التكنولوجي والانفتاح على السوق العالمية. لكن ما نلاحظه بصفة عامة بالنسبة لمعدلات النشاط للذكور هو ميولها للثبات عبر الفترات الزمنية الماضية.

المنحنى رقم 07: توزيع كل من معدلات النشاط الرجالي حسب فئات العمر.

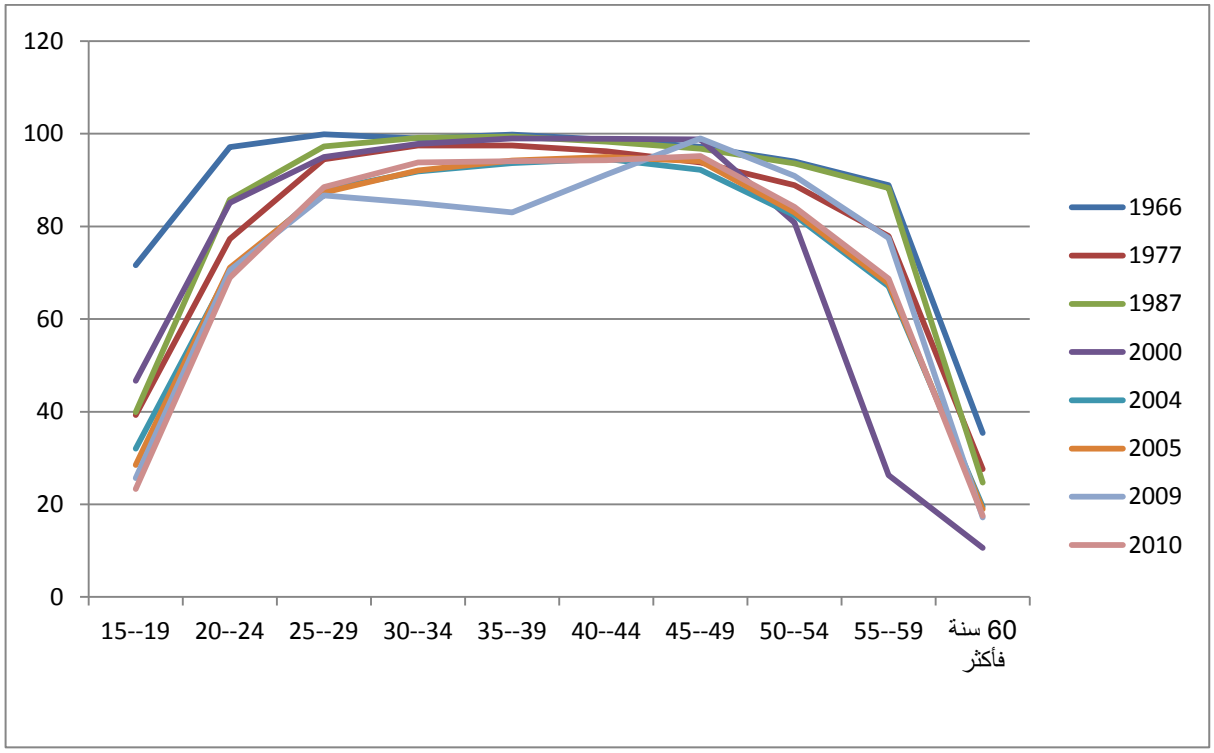

المصدر : الجدول رقم 88 ، الملحق.

ان معدلات النشاط النسوي في ارتفاع مستمر و هذا ما يوضحه المنحنى التالي ما يدل على ارتفاع الرغبة لدى النساء في الدخول و المشاركة في الحياة المهنية. ان الارتفاع في المشاركة النسوية لم يمس كل الاعمار فقد بقيت في نفس المستويات المنخفضة في الاعمار الصغرى 15-19 سنة بدون أي تغير على مر الفترات الماضية. نفس الملاحظة بالنسبة للأعمار الكبرى 60 سنة و اكثر نسبة المشاركة تبقى نفسها و هذا طيلة الفترات الماضية حسب النتائج الموضحة في الجدول رقم 87 [2] .

في حين تواصل المعدلات في الارتفاع بالنسبة للأعمار الاخرى فالتغير ملحوظ في النسبة مع التطور في الزمن، يعتمد هذا الارتفاع على ارتفاع المستوى التعليمي للإناث و وصول غالبيتهن الى مستويات التعليم الثانوي و الجامعي و بالتالي فان تأخر الاناث للدخول لسوق العمل هو نتيجة تمدد فترة التمدرس.

[2] انظر الملحق .

المنحنى رقم 08 : توزيع كل من معدلات النشاط النسوي حسب فئات العمر.

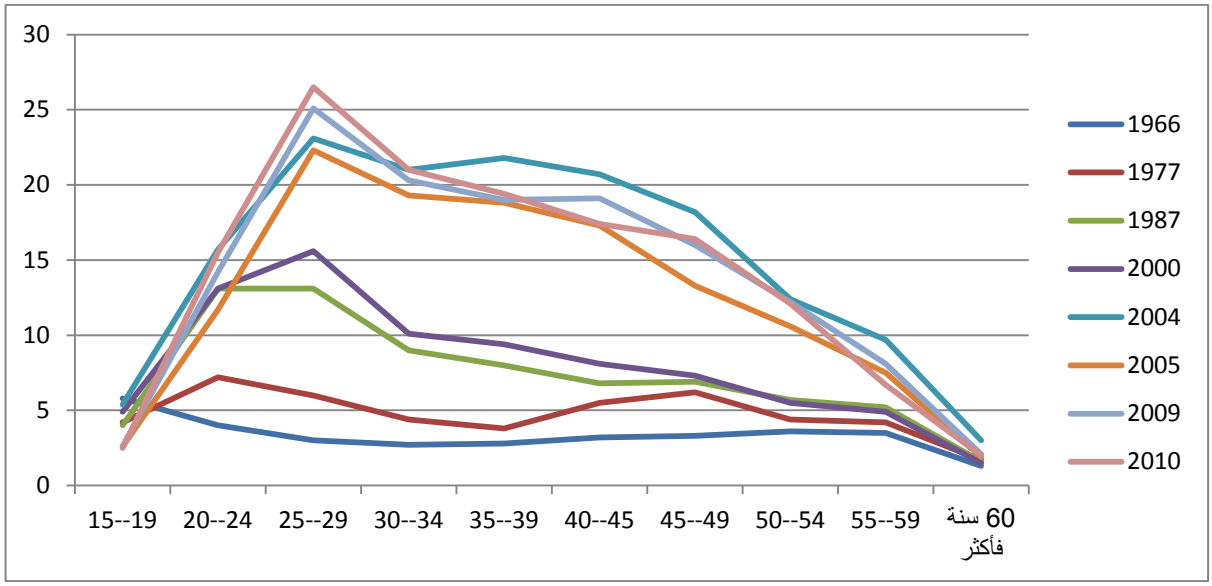

المصدر : الجدول رقم 87 ، الملحق .

كما تعود المعدلات للانخفاض في الاعمار المتقدمة، ما نلاحظه هو ترك سوق العمل قبل سن التقاعد والذي يمكننا ارجاعه الى نسبة النساء الكبيرة من اللواتي يطالبن بالتقاعد المبكر نتيجة ارهاقهن ومحاولة منهن تدارك اسرهن و تسخير وقتهن للعناية بأولادهن.

اكبر نسبة للمشاركة النسوية تسجل في السنوات ما بين 25 – 35 سنة ثم تعود إلى الانخفاض.

6.2. المتغيرات التي تحدد المجتمع النشيط :

1.6.2. المتغيرات الديموغرافية :

إن السن و الجنس هما المتغيران الأساسيان لوصف أي مجتمع نشيط في زمن محدد، فالإحصائيات تمكننا من رسم الهرم السكاني للمجتمع بالإضافة إلى حساب معدلات النشاط لمختلف السنوات و عدة فئات عمرية. وتسمح لنا أيضا بتتبع التطور الكمي و الكيفي للنشاط النسوي و هذا في البلدان النامية على فترات زمنية متعاقبة. كما تسمح لنا في نفس الوقت بإعطاء مؤشرات التغير بين قطاعات النشاط كالتعليم و الصحة والنسيج لصالح قطاعات حديثة كقطاع الخدمات { البنوك، التأمين ... }. فالتوزيعة العمرية تسمح لنا بمعرفة السن الأدنى للدخول في مجال النشاط الذي يبدأ قانونياً في سن 16 {بالنسبة للجزائر}، و تعلمنا بالشريحة 60 سنة فأكثر، المعلومة التي تخبرنا عن المتقاعدين المستقبلين خاصة وأن سن التقاعد في بلادنا محدد بـ 60 سنة .

الشكل رقم 08 : توزيع المجتمع النشيط حسب الجنس ومختلف الفئات العمرية لسنة 2010.

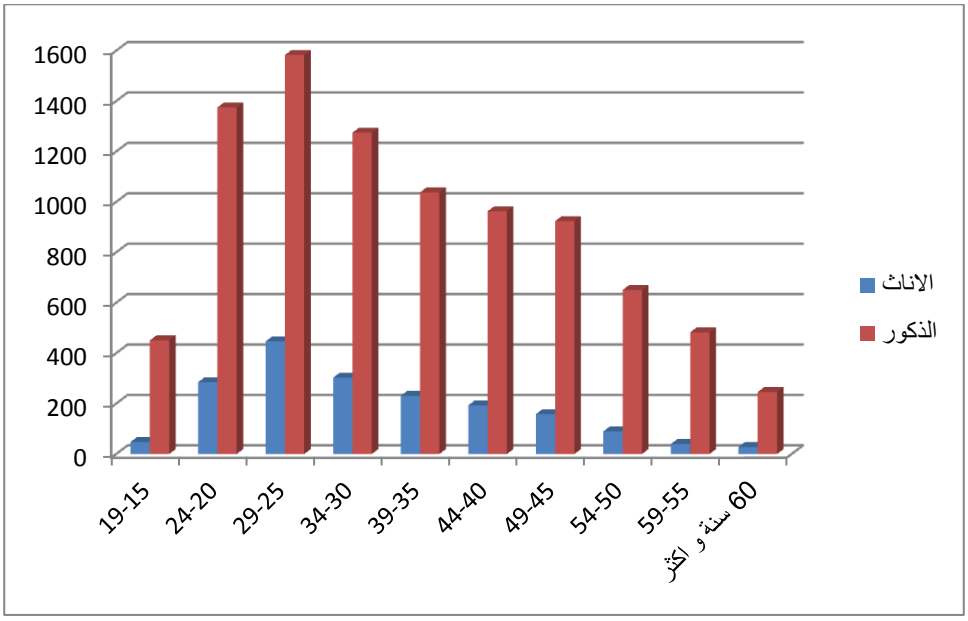

المصدر : الجدول رقم 77 ، الملحق.

7.6.2. المتغيرات الاقتصادية : تخص الفئة الاجتماعية المهنية و تشمل على ثلاث مميزات أساسية :

1.2.6.2. الوضعية الفردية: تسمح لنا بمعرفة المجتمع النشيط المؤلف من أشخاص مشغولين و بطالين ونساء مشغولات جزئياً. و المجتمع العاطل المؤلف من النساء الماكثات في البيوت والبالغات أكثر من 16 سنة، التلاميذ و الطلاب، المتقاعدين و أصحاب المعاش، المعاقين الذين لا يمارسون أي مهنة، زيادة على الأطفال أقل من 4 سنوات والأشخاص الذين لم يتم ذكرهم في الفئات السابقة .

2.2.6.2. المهنة الرئيسية : عامة فإن المهنة الرئيسية هي العمل الذي يشغل معظم وقت الشخص والذي يسمح له بالحصول على مدخول مادي و هي خاصة بفئتين فقط، الفئة الشغيلة و الفئة البطالة التي سبق لها أن اشتغلت.

3.2.6.2. الوضعية في المهنة : تمثل وضعية الفرد داخل المؤسسة، الإدارة أو المصنع الذي يشتغل فيه، و هي خاصة بالفئة الشغيلة و البطالة التي سبق لها العمل.

يعتمد هذا الترتيب لإقامة العلاقة بين المميزات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بالأفراد و الأسر وبين عدد من الظواهر الديموغرافية، الاقتصادية و الثقافية.

جدول رقم 17: توزيع المجتمع الشغيل بالآلاف حسب الوضعية في المهنة و الجنس لسنة 2010.

الوضعية في المهنة	المجتمع الشغيل		المجموع
	الذكور	الإناث	
المستخدمين + الأحرار	2423	452	2874
الأجراء الدائمين	2679	529	3208
الأجراء غير الدائمين + المتربصين	2882	368	3250
المساعد العائلي	278	125	404
المجموع	**8261**	**1474**	**9735**

المصدر : المعطيات الإحصائية للشغل و البطالة للثلاثي الرابع لسنة 2010.

3.6.2. القطاع القانوني :

هو تصنيف يعتمد على نوعية و طريقة الإدارة و ملكية المؤسسات و المصانع. هذا التصنيف يميز بين ثلاث قطاعات أساسية، القطاع العمومي، القطاع المشترك (العمومي و الخاص) و القطاع الخاص.نميز منها :

- ✓ **الإدارة** : وتشمل مؤسسات الإدارة المركزية و الجماعات المحلية و ذات الطابع الإداري.
- ✓ **المؤسسات العمومية** : و هي مؤسسات صناعية، تجارية أو مصانع تابعة للدولة.
- ✓ **الميدان الزراعي** : يشمل الأراضي الفلاحية و المزارع النموذجية.
- ✓ **الخاص الوطني** : هو مؤسسات يملكها أشخاص ذو جنسية جزائرية.
- ✓ **القطاع المختلط** : عبارة عن مؤسسات أو شركات بين الدولة الجزائرية و دول أجنبية.

✓ **المؤسسات الأجنبية** : هي مؤسسات تابعة لشركات أجنبية.

جدول رقم 18: توزيع المجتمع الشغيل بالآلاف حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	العدد	النسب %
الفلاحة	1136	11.7
الصناعة	1337	13.7
البناء و الأشغال العمومية	1886	19.4
التجارة و أعمال الإدارة	5377	55.2
المجموع	9735	100.00

المصدر : المعطيات الإحصائية ، لسنة 2010.

ما يلفت انتباهنا مقارنة مع السنوات الماضية هو تراجع العمل في قطاع الفلاحة، لصالح قطاعات النشاط الاخرى على رأسها قطاع التجارة و الخدمات و اعمال الإدارة و هو قطاع غير منتج تتجه اليه اليد العاملة على حساب القطاعات المنتجة و المساهمة في رفع اقتصاد الدولة. اهمها قطاع الزراعة الذي يشهد تراجعا خطيرا يؤثر بالدرجة الاولى على اقتصاد الجزائر.

4.6.2. **المتغيرات التعليمية** : إن المستوى التعليمي للمجتمع النشيط يسمح لنا بمعرفة و تتبع مختلف مراحل تكيف اليد العاملة و التقدم التكنولوجي و ذلك لتحسين و تسهيل التغير الاجتماعي.

جدول رقم 19: توزيع كل من معدلات النشاط و التشغيل حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	معدل النشاط الاقتصادي			معدل التشغيل		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
بدون مستوى تعليمي	20	5,8	21,7	49,1	5,7	21,3
ابتدائي	78,8	9,3	46,2	72,9	8,6	42,7
متوسط	74,9	11,5	49,7	67	10,1	44,4
ثانوي	68,9	17,7	44,4	64,1	14,7	40,4
جامعي	61,1	39,9	49,7	54,7	26,6	39,6

المصدر : المعطيات الإحصائية ، لسنة 2010.

إن التعليم أساسي و يلعب دورا مهما في الحصول على وظيفة زيادة على الترقية و السلم الوظيفي، بالإضافة إلى أن سوق العمل يتطلب اليد العاملة المؤهلة. إن الشهادة المتحصل عليها أو آخر سنة دراسية هما ميزتان تسمحان باختيار المترشح للعمل و هذا على الطريقة الوطنية المتبعة في ترتيب التأهيلات للتشغيل. بالإضافة إلى هاتين الميزتين فإن الشهادة المهنية المحصل عليها من مؤسسات التكوين المهني هي الأخرى تسمح بتأهيل أصحابها للحصول على عمل يناسب تكوينهم.

3. المجتمع النسوي النشيط :

يظهر ارتفاع عدد النساء الناشطات من خلال الارتفاع الملاحظ في النسب منذ الاستقلال، فمن 109453 سنة 1966 إلى 1822000 سنة 2010 ، ما يفوق 16 ضعف ، وتيرة تزايد مهمة خلال خمسة عشريات (46 سنة) يمكننا تفسير هذه الزيادة و كما أشار إليها الأستاذ بوطالب قويدر في بحثه حول النشاط النسوي إلى بعض العوامل التي تعتبر أساسية منها كتعميم التعليم و إجباريته.

جدول رقم 20: توزيع معدلات التمدرس حسب الجنس لمختلف السنوات المذكورة.

السنوات / الجنس	1996/97	1997/98	1998/99	1999/2000
الذكور	91,98	91,12	90,46	89,02
الاناث	83,48	84,12	84,31	83,87
المجموع	87,82	87,69	87,45	86,5

المصدر: المعطيات الإحصائية، لسنة 2010 (عن وزارة التربية الوطنية).

بالإضافة للاحتياجات الاقتصادية التي سببها تدني سوق العمل منذ 1986 نتيجة التقلص في توفير مناصب العمل بعد انخفاض سعر المحروقات، و بعد تبني المخططات التنموية سنة 1994 و الذي كان من نتائجه تضاعف نسبة البطالة من جهة و من جهة أخرى إعادة التسوية المالية للعملة الوطنية (الدينار) الذي أدى بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المجتمع، مما أجبر فئة مهمة من المجتمع النسوي للدخول الى سوق العمل للحصول على دخل إضافي، يساعد الاسرة للتصدي لغلاء المعيشة و توفير احتياجات الاولاد المتزايدة، من ابرزها مواصلة التعليم و مصاريف الدروس الاضافية.

1.3. تطور معدل النشاط النسوي :

يتضح دور معدل النشاط النسوي في أهميته التي تبين درجة المشاركة النسوية في النشاط المهني التي ارتفعت من 2.4% سنة 1977 إلى 14.2% سنة 2010 ، و بتتبعنا لمختلف المعدلات خلال المراحل

الزمنية الماضية نلاحظ تطورا مهما، فرغم إيجابيته إلا أنه يبقى ضعيفا مقارنة مع معدل النشاط الرجالي و معدل عدة بلدان أخرى.

في السنوات الأخيرة، ما يلاحظ من الإحصائيات المتوفرة هو ارتفاع ملموس مقارنة مع السنوات التي تلت الاستقلال، و هذا ما يوضح الحركية الجديدة لاندماج المرأة في عالم الشغل. رغم ضآلة حصة المشاركة النسوية مقارنة مع عدد النساء في المجتمع و التي تمثل 50% من المجتمع الكلي أي الفئة ما بين16 و59 سنة. (A.Kouadri, 1987).

جدول رقم 21: تطور معدلات النشاط النسوي .

السنوات	1977	1987	1991	2008	2011
المعدلات %	5.2	8.1	10.5	15.0	17.7

المصدر : المعطيات الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2011.

من خلال الاحصائيات في الجدول اعلاه يتضح لنا الارتفاع ما بين سنة 1977 وسنة 2010 والذي يؤكد ما ذكر مسبقا من حيث تطور المشاركة النسوية في سوق العمل.

2.3. توزيع معدلات النشاط النسوي حسب السن :

إن المعطيات الإحصائية للمجتمع النسوي النشيط فيما يخص التركيبة العمرية توضح أن النساء الناشطات يتمركزن في الفئات العمرية الأقل من 40 سنة، حيث ترتفع نسبهم ما بين20 و 30 سنة وهذا راجع إلى الظروف الاجتماعية فمعظم النساء في هذا السن هنا عازبات و بمجرد الزواج تضطر نسبة منهن لترك سوق العمل سواء كان نتيجة الزواج أو الإنجاب. وهذا ما يوضحه معظم المحللين الاقتصاديين فيما يخص النشاط النسوي .

إن تحليل النشاط النسوي و دراسته يعتمد عادة على فرضيات وضعها محللون اقتصاديون والتي تفترض أن عمل المرأة أو عدمه ينبع من داخل الأسرة، حيث أن الرجل و على حسب دخله يقرر ذلك باعتباره المسئول الأول عن المصاريف و أولويات المرأة تعطى للشؤون البيتية و تربية الأطفال، وتكمن صعوبة تحليل النشاط النسوي في تداخل عوامل عدة لها علاقة بالخصوبة و المشاركة في الأعمال البيتية بالإضافة إلى أعباء العناية بالأطفال و تربيتهم.(LOLIVIER S., 2001).

الشكل رقم 09 : توزيع معدلات النشاط النسوي حسب التركيبة العمرية لسنة 2010.

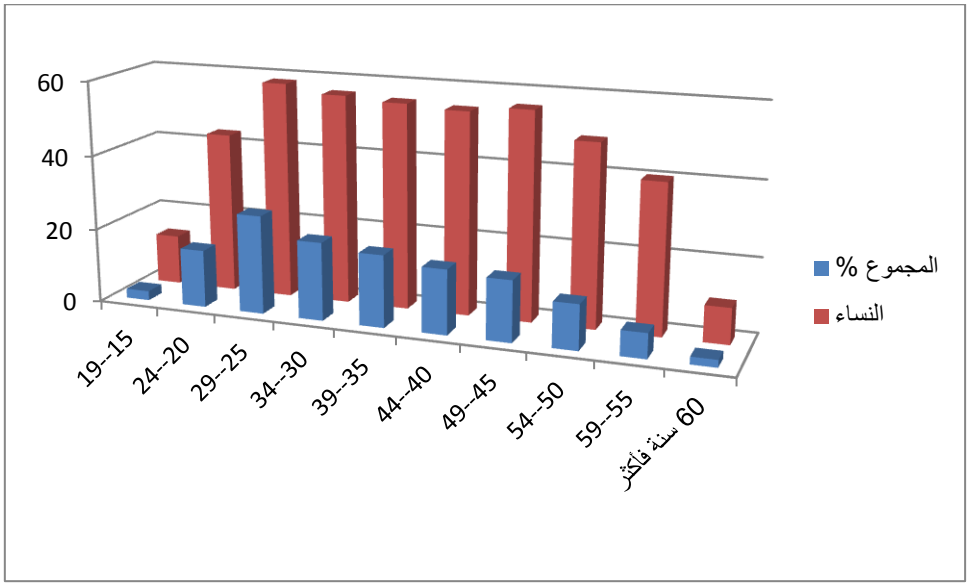

المصدر : الجدول رقم 69 ، الملحق.

بالإضافة لكل الخصائص التي تطرقنا اليها نلاحظ ان النشاط الاقتصادي للنساء يتأثر أيضا بمكان الاقامة الذي يوضحه لنا الجدول التالي و الخاص بتوزيع المجتمع النسوي حسب مكان الاقامة و فعلا النسبة المهمة تتركز في الوسط الحضري.

على الرغم من الزيادة الضعيفة لمعدل المشاركة النسوية، الا انه و لا بد من الاشارة الى الزيادة الكبيرة في حجم النساء الناشطات الذي يعتبر عنصرا كاشفا عن تطور المجتمع من خلال مشاركة أكبر للمرأة في المجال الاقتصادي. فبين عامي 2001 و 2010 بلغت زيادة المجتمع النسوي النشيط القوة عدد 534000 شخص، أي ما يعادل نسبة 29.3 % مقابل 19 % للرجال خلال نفس الفترة. ان المشاركة في الحياة العملية ذات ارتباط وثيق بالمستوى التعليمي خاصة بالنسبة للنساء و بالتالي فان سلوك المرأة نحو النشاط الاقتصادي يعتمد في المقام الأول على التعليم والتخرج و هو العامل الرئيسي الذي يحدد امكانية الادماج في سوق العمل(Enquête Emploi, 2010).

يعتبر المستوى التعليمي من بين أهم العوامل المحددة لعمل المرأة و مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل، فالمرأة ذات المستوى الجامعي لها 10.7 فرصة ان تصبح مشغولة (تحصل على منصب عمل) من المرأة ذات مستوى ضعيف او بدون مستوى. اما بالنسبة لثاني عامل فتعتبر الحالة المدنية محددا لا يستهان به في تحديد مدى انتماء النساء للمجتمع الشغيل.(Hassen SOUABER)

جدول رقم 22 : توزيع معدل النشاط النسوي حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	الحضر	الريف	المجموع
المجتمع النسوي النشيط	1386000	436000	1822000
معدل النشاط الاقتصادي	%16.3	%9.9	%14.2

المصدر: المعطيات الإحصائية لسنة 2010.

من خلال الجدول السابق يتضح الاختلاف بين الوسطين، ففي الوسط الحضري يرتفع المعدل ليصل إلى نسبة 16.3 % ، ليبقى المعدل في الوسط الريفي في نسبة 9.9 % . أما بالنسبة للوطن فإن النسبة لا تتعدى 14.2 %.

4.المجتمع المشغول أو الشغيل:

1.4. حسب تعريف الديوان الوطني للإحصائيات :

يشمل كل الأشخاص الذين يصرحون ان لديهم عمل حتى لو كان يمارسه في بيته.

2.4. **حسب تعريف المكتب الدولي للعمل:**

يشمل مجموعة الأشخاص الذين يصرحون أنه كان لهم نشاط اقتصادي تجاري خلال الأسبوع المرجعي للتحقيق (و من بينهم الأشخاص الذين صرحوا أنهم بطالين أو نساء ماكثات في البيت أو فئة أخرى من العاطلين).

3.4. حسب تعريف القاموس الديموغرافي:

هو فئة من المجتمع النشيط لديها عمل والتي يندرج ضمنها : المساعدين العائليين في المؤسسات و المستثمرات الفلاحين وكذا الحرفيين و التجار.

و عموما فإن المجتمع المشغول هو مجموعة من الأشخاص سبق لهم العمل ساعات معينة خلال الأسبوع الذي سبق التحقيق، حيث ينقسم إلى صنفين رئيسيين:

– الأول حسب الفئة الاجتماعية الاقتصادية. - الثاني حسب النشاط الاقتصادي .

4.4. حسب تعريف المعهد العربي للتخطيط:

ثمة علاقة مفترضة بين مستوى التشغيل وحجم الإنتاج وهي علاقة هامة في التحليل الاقتصادي، أين يستند الإنتاج من السلع والخدمات إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع التي تتميز ببطء نموها وتحولها على أمد طويل. إلا أن مرونة الاقتصاد وسياسات التنمية تسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية على الأمد القصير أيضاً. وتعتمد الطاقة الإنتاجية على كمية الموارد وعلى كفاءة تجميعها واستعمالها للتقانات الحديثة في ذلك.

كما يمكن أن يعبر عن الطاقة الإنتاجية بالدالة التالية:

$$\mathbf{C = f\,(L\ ,\ N\ ,\ K\ ,\ T)}$$

حيث: C : الطاقة الإنتاجية L: العمل N: الطبيعة K: رأس المال T: التقانة

و يمكن أن يعبر عن الطاقة الإنتاجية من خلال حجم العمل وإنتاجية وحدة العمل (الإنتاج المتوسط للعامل في وحدة زمنية معينة) وهي ثابتة على الأمد القصير. وإنتاجية العمل لا تعتمد فقط على مهارة الفرد بل على الكفاءة الإنتاجية وبقية عناصر الطاقة الإنتاجية.

$$\mathbf{-\ \ p = f\,(N\ ,\ K\ ,\ T)}$$

حيث P هي إنتاجية العمل.

5.4. سوق العمل :

1.5.4. حسب تعريف المعهد العربي للتخطيط :

هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها (وبالتالي تسعير خدمات العمل). وإذا كان سوق العمل مثل أي سوق يتضمن بائعين ومشترين وقواعد وأسعار...، فإنه يمتاز بعدد من الخصائص نذكر منها:

- خدمات العمل تؤجر ولا تباع.
- خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.

- ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة.
- الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها.

- كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آلية عمل السوق (إضافة إلى الحكومة فثمة مؤسسات تؤمن الاتصال بين المشترين والبائعين لخدمات العمل وتحث على تبادل المعلومات وإجراء التعاقدات.

ونذكر من أطراف السوق ومحركيه :

- العمال والراغبين في الحصول على مركز عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم .
- أصحاب الأعمال ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع وخدمات في مشاريعم .
- التنظيمات العمالية العاملة على ضمان فرص وشروط العمل لأعضائها بما في ذلك تحديد الأجور .
- التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل .

الجهات الحكومية باعتبارها أولاً رب عمل، بل وربما الأكبر في سوق العمل وكذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب. والتي تقوم بما تسنه من تشريعات وما تجربه من دراسات أو ما تتخذه من سياسات (اقتصادية، مالية، تعليمية، اجتماعية...) بتنظيم عمل السوق وتصرفات الأطراف المنخرطة في أنشطتها وفق ما تصبو إليه في سياساتها التنموية بالمعنى الشامل أي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما تنظم حركة القوى العاملة في كامل القطر .

6.4. **العمل** :الأشخاص الذين لديهم عمل هم الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينا و الذين كانوا في فترة مرجعية معينة ضمن الفئات التالية:

- أشخاص في العمل : أي أشخاص مارسوا عملا مأجورا مقابل مكافئة مادية أو مالية.
- أشخاص لديهم عمل لكنهم غائبون في الفترة المرجعية و لا زالوا مرتبطين رسميا بوظائفهم.

1.6.4. **العمل غير مأجور** :

- شخص عامل خلال الفترة المرجعية لفائدة أو ربح عائلي، سواء كان الربح ماديا أو ماليا.
- شخص خلال الفترة المرجعية كان له مؤسسة صناعية، تجارية، مستثمرة فلاحية أو مؤسسة خدماتية لكنه لم يكن في العمل نتيجة لأسباب خاصة.

2.6.4. **الأجير**: هو كل شخص ينتمي إلى الفئات التالية:

- شخص في العمل: أي الأشخاص الذين أثناء المدة المرجعية للتحقيق قاموا بعمل مأجور.
- شخص لديه عمل لكنه ليس في العمل: و هم الأشخاص الذين يعملون و كانوا غائبين عن العمل أثناء المدة المرجعية للتحقيق، لكن لهم علاقة رسمية بعملهم و هذه العلاقة الرسمية تخضع للشروط التالية:
  - الخدمات غير متوقفة للأجر أثناء هذه المدة.
  - العودة المضمونة للعمل بعد انتهاء هذه المدة.

مدة الغياب عن العمل هي المدة التي يتلقى عنها العمال تعويض و لا يجبروا لقبول عمل آخر معروض عليهم.

1.2.6.4. الأجير الدائم : هو شخص مشغول بصفة دائمة، يعمل لدى مستخدم حكومي أو خاص، و يتلقى في المقابل مكافئة على شكل معاملة ، أجر، إكرامية، جزاء نقدي، أفراد القوات العسكرية الذين لا يمارسون عملا إجباريا هم أيضا ضمن الأجراء الدائمين.

2.2.6.4. الأجير غير الدائم: هو شخص مشغول بعمل مؤقت، حيث يقصد بعمل مؤقت كل عمل تم الاتفاق في العقد على انه عمل لمدة معينة تنتهي في تاريخ محدد أو بانتهاء العمل الموكل له أو

عودة أجير آخر تم تعويضه. و في حالة عقود العمل المحددة بمدة فإن الأشخاص ينتمون إلى إحدى الفئات التالية:

- الأشخاص الذين لديهم عمل فصلي.
- الأشخاص الذين تم عقد بينهم و بين المؤسسة على مدة معينة للعمل و ذلك للقيام بمهمة معينة.
- الأشخاص الذين لديهم عقود للتكوين الخاص.
- إذا لم تكن هناك موجبات تستدعي إنهاء العقد، فهذا الشخص يعد أجيرا دائما.

7.4. تطور المجتمع الشغيل :

بلغ عدد المجتمع الشغيل الجزائري 1720710 شخص سنة 1966، سرعان ما ارتفع هذا العدد ليصل إلى 2336972 شخص سنة 1977 و بعد مرور عشرية كاملة اي في تعداد سنة 1987 وصل هذا المجتمع الى 4137736 شخص أي ما يقارب الضعف. و حسب آخر تعداد الذي أجري سنة 2008 سجل متوفرة ليصل عدد المشغولين سنة 2010 الى 9735000 شخص منهم 8261000 ذكور بما يعادل نسبة 84.85 % و 474000 اناث أي نسبة 15.14 %.

1.7.4. معدل التشغيل: هو النسبة بين المجتمع المشغول الكلي و المجتمع النشيط الكلي.

- معدل التشغيل (TO) = المجتمع المشغول / المجتمع النشيط.
- معدلات التشغيل النسوي TO1 و TO2:

TO1 = المجتمع النسوي الشغيل / المجتمع النسوي النشيط

2.7.4. مميزات المجتمع الشغيل :

1.2.7.4 معدل التشغيل :

من الإحصائيات الموضحة في الجدول التالي ، نلاحظ أن ارتفاع متواصل لمعدل التشغيل .

جدول رقم 23: تطور معدلات التشغيل عبر مختلف السنوات.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التشغيل %	21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9	27.2
معدل ال [3]%	/	/	34.7	37.2	35.5	37	37.2	37.6

المصدر: المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات لمختلف السنوات المذكورة.

2.2.7.4. تركيبة المجتمع الشغيل حسب الوضعية في المهنة :

إن المجتمع الشغيل حسب الوضعية في المهنة ما بين مختلف الفترات يوضح لنا ما يلي :

الزيادة الواضحة في عدد الأجراء الدائمين إلى غاية 1987 أين نلاحظ انخفاض هذه النسبة تدريجيا إلى أن تصل إلى 37.22 % سنة 2004 بعد أن كانت 63.19 % سنة 1987.

جدول رقم 24 :تطور تمركز المجتمع الشغيل حسب الوضعية في المهنة.

الوضعية في المهنة	1966	1977	1987	2004	2011
مستخدم + حر	24.80	21.01	21.22	31.7	23,5
أجير دائم	35.16	61.69	63.19	37.22	42,7
أجير غير دائم	32.26	10.52	6.74	22.88	33,7
متربص + مساعد عائلي	6.26	6.78	8.85	8.2	
المجموع	98.48	100.00	100.00	100.0000	100.0

المصدر: المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات.

أما فيما يخص باقي الوضعيات فإن النسب لم تشهد اختلافا يمكن الإشارة إليه على ممر الفترة الماضية. انخفاض نسبة الأجراء غير الدائمين في المرحلة مابين سنة 1966 و سنة 1987 فمن 32.26 % انخفضت إلى 6.74 %، هنا سجل انخفاض جد ملحوظ لكن سرعان ما ارتفعت في الفترة

[3] Taux d'emploi ou ratio emploi = population occupé / population âgée de 15 ans et plus.

مابين 1987 و 2004 لتصل إلى 22.88 %. فالتذبذبات الملاحظة في النسب السابقة راجعة إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في توفير مناصب العمل.

3.1.7.4. تركيبة المجتمع الشغيل حسب قطاع النشاط :

إن أكبر نسبة أثارت الاهتمام من خلال عرض الإحصائيات في الجدول هي نسبة القطاع الفلاحي، ففي سنة 1966 تجاوزت النصف أي ما يعادل 58.22 % من نسبة المجتمع الشغيل العاملة في الفلاحة بالإضافة إلى الغابات و الصيد البحري. إلا ان هذه النسبة لم تبقى مرتفعة مع مرور الزمن بل أخذت بالانخفاض لتصل سنة 1977 إلى 29.6 % ثم 17.51 % سنة 1987، ثم عاودت الارتفاع لكن بنسبة ضعيفة لتصل حسب أخر الإحصائيات إلى 11.7% سنة 2010.

يرجع هذا الانخفاض نتيجة مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد خاصة مع تطور قطاع الصناعة والاستيعاب الهائل لليد العاملة في قطاع الخدمات و الإدارة بسبب ظروف العمل الدائمة والأجر المرتفع والفرص الحسنة مقارنة مع الفلاحة. أما فيما يخص القطاعات الأخرى فنلاحظ ارتفاع النسب تدريجيا خاصة في قطاع التجارة، الإدارة و الخدمات فمن نسبة 24.3 % سنة 1966 ارتفع إلى نسبة 51.8 % سنة 2011.

جدول رقم 25 :تطور تمركز المجتمع الشغيل حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	1966	1977	1987	2004	2011
الفلاحة	58.22	29.60	17.51	20.74	10.8
الصناعة و المحروقات	9.38	17.20	15.74	13.60	14.2
البناء و الأشغال العمومية	4.28	14.80	15.92	12.41	16.6
النقل و المواصلات	24.30	5.65	5.22	53.25	6.5
تجارة، إدارة و خدمات		29.15	41.41		51.8
أخرى	3.82	3.60	4.20	/	
المجموع	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: المعطيات الإحصائية رقم 9، 27، و 411 و احصائيات 2011.

8.4. المجتمع النسوي الشغيل :

1.8.4. العمل النسوي و قطاع النشاط:

إن الإحصائيات الرسمية لا تأخذ نسبة العمل النسوي إلا في القطاع الرسمي، و عامة تشمل العمل المأجور عبر مختلف قطاعات النشاط المتمركزة اصلا في الوسط الحضري كالإدارة و الخدمات العامة كالصحة و التعليم. دون امكانية قياس العمل النسوي المتمركز في القطاع غير الرسمي كالاشغال الحرفية " الخياطة، الطرز، و النسيج" وبعض الأعمال الفلاحية كتربية الحيوانات..الخ.

تعد نسبة نشاط الشغيلات من أضعف النسب، حيث سجلت اضعف نسبة سنة 1977 وبلغت 7.7% وأصبحت 10% سنة 1982 لتصل إلى 11% سنة 1992 وبعد مرور عشرية كاملة لم تكد النسبة ترتفع حيث أصبحت 12.18% سنة 2000 بما يعادل 697683 امرأة مقابل 5028238 رجل شغيل. وحسب ما ذكره الأستاذ بوطالب أن نسبة التمدرس المرتفعة للإناث التي بلغت 83.2% إناث مقابل 69.7% ذكور سنة 1996 لم تنعكس على الفئات العاملة التي تشهد نسبا ضعيفة في كل التحقيقات. (BOUTALEB K.,2003)

2.8.4. العمل النسوي و الفئة الاجتماعية المهنية :

إن العمل النسوي في المجتمع الجزائري متمركز في فئات مهنية معينة، فاختيار المرأة يكون عامة في أعمال لها علاقات مع المجتمع و العائلة كالصحة و التعليم.

فتحليل المعطيات التي تظهر في الجدول 26 توضح ذلك من خلال ارتفاع النسب في فئات النساء اللواتي يعملن في قطاع التعليم و التي هي في تزايد دائم فمن 28% سنة 1982 لتصل الى 3.4% سنة 1996. كما يظهر ارتفاع آخر في فئة المستخدمات و التي رغم انخفاض النسبة من 24.4% سنة 1982 إلى 19.3% سنة 1996 إلا أن هذه النسب تبقى من بين النسب المرتفعة مقارنة مع الفئات المهنية الأخرى.

جدول رقم 26 : توزيع المجتمع النسوي الشغيل حسب الفئات الاجتماعية المهنية.

الفئة الاجتماعية المهنية	1982	1984	1987	1990	1996
المعلمات	28.0	27.0	26.9	34.2	33.4
إطارات عليا	3.9	3.8	7.2	9.5	9.0
إطارات متوسطة	8.1	10.2	12.6	9.4	11.0
المستخدمات	24.4	31.3	22.4	20.4	19.3
غير المؤهل	17.6	15.8	14.9	11.0	11.6
العاملات	9.3	7.4	6.8	7.5	7.7
أخرى	8.7	4.5	9.2	8.0	8.0
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : المعطيات الإحصائية لـ O.N.S رقم 23 لسنة 1992 و رقم 254 لسنة 1996.

ويشير الاستاذ معزوز أن تطور الجهاز الإداري و خدماته التربوية و الصحية توفر ظروف العمل الملائمة للمرأة، كما يشير إليها الدستور الوطني في نصوصه و التي يفترض أن تخفض من العراقيل التي تواجه المرأة الناشطة وخاصة المتزوجة و التي لديها الأطفال. (MAZOUZ M.,1982)

3.8.4. **العمل النسوي و المستوى التعليمي**:

إن الملاحظة الأولية لمعطيات المستوى التعليمي الخاص بالمجتمع النسوي الشغيل تعلمنا بتحسن لا بأس به كما سجل ارتفاع مهم في نسب الجامعيات من 6.4% سنة 1985 إلى 35.3% سنة 1989 ، و ما يشير إليه الاختصاصيون هو أن التركيبة التعليمية ، المهنية و التكوينية للمجتمع النسوي الشغيل هي أحسن و أعلى مستوى من التركيبة التعليمية للمجتمع الرجالي الشغيل إذا ما قورنت بها. (M.Kelkhoul,1999).

جدول رقم 27 :توزيع نسب المجتمع النسوي الشغيل حسب المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي %	1985	1989	1996
الأميات	21.0	14.73	13.4
تقرأ و تكتب	0.7	0.22	1.4
مستوى ابتدائي	11.9	6.85	9.4
مستوى متوسط	28.0	14.37	22.6
مستوى ثانوي	32.0	28.3	36.8
مستوى عالي	6.4	35.53	16.4
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : المعطيات الإحصائية ل O.N.S رقم 31 لسنة 1989 و رقم 254 لسنة 1996.

4.8.4. العمل النسوي و الحالة المدنية :

إن غالبية الدراسات تشير الى أن النسبة الكبيرة هي نسبة النساء العازبات الشغيلات، و هذا ما تؤكده الاحصائيات ان ما يقارب نصف المجتمع الشغيل النسوي بنسبة 44.8% هن عازبات بينما تكاد تتجاوز نسبة المتزوجات ثلث المجتمع ، حيث يرجع ذلك إلى العراقيل التي تواجه المرأة المتزوجة العاملة من ظروف اجتماعية ومشاكل الأطفال و تربيتهم و هذا غالبا ما يؤخرها عن المشاركة في سوق العمل خارج بيتها.

إن تمركز اليد العاملة النسوية في الوسط الحضري واضح و جلي بنسبة 72.2% أي ما يعادل ثلاث نساء من أربعة مقارنة مع الوسط الريفي الذي تقدر فيه النسبة ب 27.8% [4].

جدول رقم 28 : توزيع المجتمع النسوي الشغيل حسب الحالة المدنية.

الحالة المدنية	المجتمع الشغيل	النسب %
العازبات	268.3	44.8
المتزوجات	217.6	36.3
مطلات	66.5	11.1
أرامل	47.0	7.8
المجموع	599.4	100.0

المصدر : المعطيات الإحصائية ل O.N.S رقم 23 لسنة 1992 و رقم 254 لسنة 1996.

[4] الاحصائيات الجدول رقم الخاص بتوزيع العمل النسوي حسب مكان الإقامة الملحق رقم 03.

و ما يساعد على ارتفاع النسبة في الوسط الحضري هو تواجد قطاعات الإدارة و الخدمات و التي تستقطب على مستواها نسب مرتفعة من اليد العاملة النسوية. إن تحسن و ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة في الوسط الحضري من العوامل التي ترفع من نسب المشاركة و تضاعفها مقارنة مع الريف الذي لا تزال فيه العوامل الاجتماعية تشكل أحد أهم العراقيل لاندماج المرأة في الجانب الاقتصادي.

و بتحليلنا لسوق العمل الجزائرية لا بد من التطرق للعناصر التالية:

9.4. العمالة الناقصة[5]:

حسب تعريف المنظمة العالمية للعمل OIT[6] فان العمالة الناقصة تكون نتيجة عدم كفاية العامل في الانتاجية :

« lorsque la durée ou la productivité de l'emploi d'une personne sont inadéquates par rapport à un autre emploi possible que cette personne est disposée à occuper et capable de faire »

تتخذ العمالة الناقصة اشكالا عدة يمكننا ايجازها فيما يلي:

- العمالة المرئية و التي تكون عن نقص في الاداء الفعلي نتيجة نقص في الوقت اللازم لأداء العمل، أي عدم استكمال ساعات العمل المفروضة. او العمل الجزئي الذي يحتاج الى عدد ساعات اقل من عدد الساعات المرجعية المتفق عليها في التنظيم الرسمي للبلد.
- العمالة غير مرئية و تتجلى عن اساءة استخدام المهارات المهنية، أو في سوء توزيع في الموارد البشرية واليد العاملة على المناصب المناسبة مما يؤثر سلبا على الانتاجية.

يعكس مفهوم العمالة الناقصة سوء استخدام القدرة الإنتاجية للقوى العاملة و العجز في العمل اللائق نتيجة حجم العاملين الذين يشتغلون ساعات العمل غير كافية لعدد الساعات التي تحتاجها الانتاجية اللازمة. ان المعطيات الاحصائية الخاصة بنقص العمالة حديثة و ناقصة لا تسمح لنا بالتحليل المعمق لسوق العمل والمؤشرات التي لها علاقة بذلك، لتحسين الاداء بهدف الوصول الى العمالة الكاملة. حيث تتجلى اهميتها من خلال اخذها في عين الاعتبار لوضع السياسات في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

[5] Sous-emploi.
[6] Organisation internationale du travail.

من خلال التحقيق عن الشغل الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2011، فان المجتمع في حالة عمالة ناقصة[7] يقدر بـ 1718000 شغيل يتوزعون الى 1254000 رجل و467000 امرأة، أي بمعدل عمالة ناقصة 17.9[8] %. يمس في الغالبية الاشخاص ذو المستوى الضعيف و في المناطق االريفية.

لا بد من الاشارة إلى أن العمالة الناقصة منتشرة في اواسط الشباب الشغيل فهي تمس كل شاب من خمسة ذاو عمر اقل من 30 سنة. يمس عامة فئات معينة كالأجراء غير الدائمين و المتربصين خاصة في الوظائف التي لا تحتاج الى تأهيل (24.7%) و الوظائف الفكرية و العلمية (23.5%) . كما أن المجالات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة هي قطاع الخدمات(% 19.4) و الصناعات التحويلية (21.5%).

10.4. النشاط في القطاع غير الرسمي:

إن أهمية النشاط في القطاع غير رسمي أصبحت حديث الساعة في الجزائر خاصة مع نهاية الثمانينات، حيث أصبح من الأولويات في سوق العمل، بصفته قطاع يضم كم هائل من الطاقة الإنتاجية التي هي غائبة عن التقييم الاقتصادي و الإحصائي، خاصة و أن المسؤولين يعتبرون أنه من الأولويات الحصول على المعلومات عن هذه الشريحة التي في ضوء الإحصائيات تعد غالبا ضمن المجتمع البطال، و قد تم الإشارة أيضا إلى معدلات البطالة التي تعتبر نوعا ما مفرطا فيها و مرتفعة مقارنة مع بلدان لها نفس المستوى التنموي الاقتصادي لبلادنا. أو تمر بنفس الظروف الاجتماعية و الاقتصادية. و للإحاطة بهذا القطاع فقد بدأ المختصون بإدماج جميع النشاطات الاقتصادية التجارية غير فلاحية و التي هي غير مسجلة في الإحصائيات الرسمية . فيما يخص الأشغال و المنتجات و حتى العائدات التي لا تدخل ضمن المحاسبة الوطنية، و على هذا الأساس أقام المختصون قواعدهم للتمكن من حصر هذا المجال و تقييمه والتي تعتمد على التسجيل الإداري أو التسجيل الضريبي و حتى الانتماء إلى الضمان الاجتماعي أولا عند ممارسة النشاط. فمن بين الفئات التي تكون العمل غير رسمي :

- العمال في البيت الغير فلاحين و الذين يشملون على كل المميزات التي تصنفهم في القطاع غير رسمي.

[7] الاشخاص الذين يعملون أقل من 40 ساعة في الأسبوع خلال الفترة المرجعية والذين ذكروا امكانية العمل ساعات إضافية لزيادة دخلهم.

[8] Le taux de sous emploi est le rapport entre la population en sous emploi et la population pourvue d'un emploi.

- النساء الماكثات في البيت و اللواتي تصرحن أنهن ماكثات بالبيت و لكن مع استمرار التحقيق تعلم أنها تمارس مهنة غير فلاحية أو نشاط ثانوي .
- الأشخاص غير ناشطين من الإناث و اللواتي يصرحن أنهن غير ناشطات و مع استمرار التحقيق تعلم أنهن يمارسن مهنة غير فلاحية أو نشاط ثانوي .
- النساء البطالات و اللواتي صرحن أنهن بطالات و مع استمرار التحقيق تعلمن أنهن يمارسن مهنة غير فلاحية أو نشاط ثانوي .
- المتربصين غير فلاحين، غير مصرح بهم في الضمان الاجتماعي .

جدول رقم 29 : تركيبة المجتمع الشغيل في القطاع غير رسمي لسنة 1992.(الأعداد بالآلاف)

التصريحات العفويـــــة	النســـاء		المجمـــوع	
	العـــدد	%	العـــدد	%
النساء الماكثات بالبيت/ النشاط الهامشي	148.2	42.2	148.2	10.5
البطالين/ النشاط الهامشي	8.1	2.3	117.2	8.3
العـمال بالبيت	159.0	45.6	159.0	11.2
أشخـاص غير ناشطين / النشاط الهامشي	5.3	1.5	9.2	0.7
المساعدين العائلين	2.1	0.6	87.7	6.2
المتربصين الغير المؤمنين	0.7	0.2	14.5	1.0
الأجراء الغير المؤمنين	17.8	5.1	353.0	25.0
الأجراء الرسمين الغير فلاحين / النشاط الهامشي	1.9	0.5	17.3	1.2
عمال فلاحين / النشاط الهامشي	2.6	0.7	312.4	22.1
الأحرار الغير رسمين الغير الفلاحين	2.9	0.8	185.3	13.1
المستخدمين الغير رسمين الغير فلاحين	0.6	0.2	9.8	0.7
المجموع	349.2	99.7	1413.6	100.0

المصدر: **M.Kelkoul,1992**

- المساعدين العائلين خارج قطاع الفلاحة .
- العمال في قطاع الفلاحة و الذين يمارسون مهن ثانوية غير فلاحية، المهن الثانوية مصنفة ضمن القطاع غير رسمي لأنه عامة هي غير مصرح بها .

- العمال في القطاع المنظم أو الرسمي غير فلاحي، و الذين يمارسون مهنة ثانوية.

الأحرار و المستخدمات من النساء غير فلاحين في القطاع غير رسمي (غير مصرح بهم في الضمان الاجتماعي و الذين يمارسون نشاطهم في غياب تصريحات و عدم تسجيلهم في مصالح الضرائب).

- النساء الأجيرات الدائمات أو غير دائمات غير فلاحيات اللواتي لسن مشتركات في الضمان الاجتماعي.

إن العمل في القطاع غير الرسمي[9] و حسب احصائيات التحقيق حول الشغل لسنة 2010 ، قدر بـ 3921 الف شغيل يصرحون عدم انتسابهم للضمان الاجتماعي، مما يشكل نسبة 45.6 % من مجموع العمالة غير فلاحية. و للتحدث عن تطور هذا النوع من العمالة نرى أنها شهدت ارتفاعا ملحوظا في العشرية ما بين 2001 و 2010 مقارنة مع التشغيل في القطاع الرسمي. إن الوتيرة التي يتزايد بها التشغيل في هذا القطاع تنمو بطريقة تدعو للحذر ففي العشرية الاخيرة قد تضاعف العدد من 1648000 الى 3921000 حسب تقديرات التحقيق الوطني الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات عن التشغيل. و من أهم القطاعات التي يتنامى فيها هذا النوع من التشغيل نجد في المرتبة الاولى 45.3 % في قطاع التجارة و الخدمات ، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 37.4 % و 17.3 % لقطاع الصناعة. فما يقرب نصف هذه الفئة من السكان تتألف من الموظفين غير الدائمين (47.9%) وعامة هم الاشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص(44.3 %). نسبة مهمة تشكل الشباب الاقل من 30 سنة (الفئات التي يرتفع فيها معدل البطالة) بنسبة 44.5%، يتميزون بمستوى منخفض من ناحية التعليم و التأهيل، ما يؤكد لنا الصعوبة التي يواجهونها من ناحية الادماج في سوق العمل و قلة الوظائف اللائقة و ايجاد مناصب العمل الدائمة.

[9] Emploi informel : La définition du secteur informel a été adoptée lors de la 13ème Conférence Internationale des Statisticiens du travail à Genève en 1993 sous l'égide du Bureau International du Travail.
« Pour des raisons opérationnelles, les entreprises d'employeurs informels peuvent être définies, compte tenu des circonstances nationales, selon l'un ou plusieurs des critères suivants :
i) Taille des unités inférieures à un niveau déterminé d'emploi ;
ii) Non enregistrement de l'entreprise ou de ses salariés.
Pour des raisons pratiques, le champ du secteur informel devrait peut-être se limiter aux entreprises individuelles exerçant des activités non agricoles »
« L'emploi informel comprend le nombre total d'emplois informels tels que définis … , qu'ils soient exercés dans des entreprises du secteur formel, des entreprises du secteur informel ou des ménages, au cours d'une période de référence donnée. »

فئة اخرى تنشط في القطاع غير الرسمي و هي تشكل جزء مهما منه، فئة النساء اللواتي يمارسن اعمالا دون الالتحاق بمكان عمل معين. غالبيتهن متزوجات و ماكثات بالبيت. هذا ما تؤكده الدراسات عن النشاط النسوي كالدراسة التي قام بها المركز الوطني للتخطيط[10]، التي سنستعرض جانبا من نتائجها فيما يلي:

لا يمكن تجاهل ضغط العوامل الاقتصادية على الأسرة، فهي الدافع الابرز في النشاط النسوي البيتي خاصة بالنسبة للنساء المتزوجات، و يظهر ذلك من خلال الإحصائيات التي تشير إلى أن 25% من النساء المتزوجات و العاملات بالبيت أزواجهن بطالين أو عمال موسميين، كما يتضح لنا أن نسبة مهمة من هذه النسوة هن أزواج عمال بسطاء مقارنة مع فئات مهنية أخرى. و يلاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من النساء اللواتي يمارسن الأعمال البيتية هن زوجات لعمال أحرار، يمارسن الأعمال الحرفية و النسيجية و تشارك كل العائلة في هذا العمل. أما بالنسبة للنساء الأرامل و المطلقات نلاحظ أن مشاركتهم المهنية تكون عامة متأخرة و ذلك نتيجة الظروف التي تدفعهن إلى الحصول على دخل لإعالة أنفسهن و أطفالهن.

و يشمل النشاط البيتي أو العمل البيتي على عدد متنوع من النشاطات منها النشاطات التقليدية (أعمال الطرز و النسيج و الطين ..الخ)، و هناك نشاطات جديدة كالخياطة و العناية بالأطفال .

جدول رقم 30 : تطور التشغيل في القطاع غير رسمي غير الفلاحي (الأعداد بالآلاف).

النوع	2001			2005			2010		
	التشغيل الكلي	التشغيل غير رسمي	التشغيل % غير رسمي	التشغيل الكلي	التشغيل غير رسمي	التشغيل % غير رسمي	التشغيل الكلي	التشغيل غير رسمي	التشغيل % غير رسمي
الذكور	4143	1378	33,3	5568	2379	42,7	7221	3336	46,2
الاناث	773	270	34,9	1096	373	34,1	1379	586	42,5
المجموع	4917	1648	33,5	6664	2752	41,3	8600	3921	45,6

المصدر: Collections Statistiques N° 170/2012 ONS.

إن حصة النساء العاملات في القطاع غير رسمي تقدر بـ 24.6% من المجموع، ما يعادل امرأة من كل أربعة عمال غير رسميين، بالإضافة إلى أنه ما يقارب 90% من الأشغال غير رسمية الممارسة من قبل النساء هي نشاطات تقوم بها في البيت. عامة هن نساء يمارسن نشاطات ثانوية حرفية و يدوية و الأعمال الممارسة خارج البيت قليلة جدا. إن أهم الأسباب التي تدفع النساء إلى العمل في البيت حسب

[10] Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement.

آراء نساء العينة التي تم التحقيق عنها، هي تواجد المرأة الدائم في البيت الذي يسهل عليها التكفل ولعناية بالبيت و الأطفال، زيادة على توفير دخل لا بأس به و التخلص أيضا من مشكلة المحل نادر الوجود و عرقلة الأهل و الزوج لخروج المرأة للعمل خارج البيت.

تقدر العمالة غير رسمية غير الفلاحية بالمعنى المقصود من تعريف المكتب الدولي للعمل ب 3921000 شخص مشتغل وعدم منضم الى نظام الضمان الاجتماعي، ما يعادل نسبة 28.3% من إجمالي العمالة غير فلاحية. ما يبرزه الجدول السابق هو التطور السريع بين عامي 2001 و 2010 للعمالة غير الرسمية، مقارنة مع العمالة في القطاع الرسمي. تضاعف للعمالة غير رسمية في مدة لا تتجاوز 10 سنوات في حسن ان نسبة الزيادة في القطاع الرسمي لا تتجاوز 43.1 % خلال نفس الفترة. وما يشد انتباهنا هو تمركز نسبة 45.3 % من هذه العمالة في قطاع التجارة و الخدمات. و37.4 % في قطاع البناء و الاشغال العمومية و فقط نسبة 17.3 % في الصناعة. بالنسبة للتوزيعة العمرية لهذه الفئة فواحد من كل خمس افراد يبلغ ما بين 15 - 24 سنة، و ربع الفئة تتراوح أعمارهم بين 25 - 29 سنة، ما يقرب النصف (44.5% هم دون سن 30 سنة من العمر)، مما يشير إلى الصعوبة اندماج الشباب في سوق العمل. بالنسبة للتأهيل والمستوى التعليمي فغالبيتهم (79.8 %)لم تتجاوز المرحلة المتوسطة في التعليم. (Enquête Emploi auprès des ménages 2010).

5. **المجتمع البطال**:

1.5. حسب تعريف الديوان الوطني للإحصائيات:

يشمل كل الأشخاص في سن العمل (16- 59 سنة) و القادرين على العمل و لكن لا يعملون في المدة التي تم فيها التحقيق و يبحثون عن عمل، و هم فئتان:

- فئة سبق لها العمل و تدعى STR1: (Sans travail et en cherchant ayant déjà travaillé).
- فئة لم يسبق لها العمل STR2:(Sans travail et en cherchant, n'ayant jamais travaillé).

2.5. حسب تعريف المكتب الدولي للعمل:

يشمل كل الأشخـاص القـادرين على العمـل الذين يصرحـون : أنهم في سـن النشـاط (16- 59 سنة) و أنهم بدون عمـل أو نشـاط اقتصـادي و تجاري أثناء الأسبوع المرجـعي، يبحثون عن عمل و متاح لهم العمل.

3.5. معدل البطالة : هو النسبة بين المجتمع البطال و المجتمع النشيط الكلي.

معدل البطالة (TC) = المجتمع البطال (STR1 + STR2) / المجتمع النشيط الكلي.

إن المجتمع الجزائري بدون عمل و الذي يبحث عن عمل بلغ حسب إحصائيات الثلاثي الأخير لسنة 2010 المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات 1076000 شخص بطال، موزع ما بين 729000 رجل بطال بما يعادل نسبة 67.75 % و 348000 امرأة بطالة بما يعادل نسبة 32.34 % من مجموع البطالين.

4.5. مميزات المجتمع البطال :

1.4.5. معدل البطالة :

من الملاحظة الأولية لمعدلات البطالة يظهر ارتفاع ملحوظ في النسب منذ 1994 إلى غاية 2001 و هذا راجع إلى الانخفاض النسبي في توفير مناصب العمل بالإضافة إلى تقليص أعداد اليد العاملة و تسريح الآلاف من العمال بسبب تطبيق مخططات إعادة تسوية بنية المؤسسات و هذا منذ 1994، مما أدى إلى تباطىء وتيرة توفير مناصب العمل و بالخصوص انخفاض مناصب العمل المأجور و المنظم و ظهور القطاع غير رسمي بشكل جد ملحوظ، و الذي قدر بحوالي 17 % من المجتمع النشيط حسب تقديرات .C.N.E.S لسنة 2000.

المنحنى رقم 09 : تطور معدلات البطالة لمختلف السنوات.

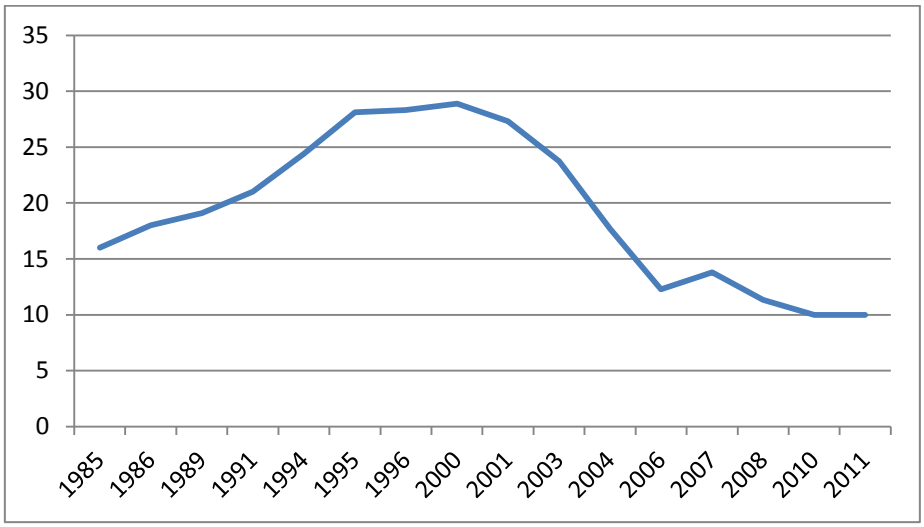

المصدر: الجدول رقم ، الملحق.

ابتداءا من سنة 2001 أخذ المعدل في الانخفاض بشكل سريع فمن 27.3 % سنة 2001 وصل إلى نسبة 17.7 % سنة 2004 و يواصل انخفاضه ليبلغ نسبة 10% سنة 2010 و تبقى النسبة ثابتة سنة 2011. و هذا راجع إلى الجهود المبذولة من الدولة في محاولة التقليص من البطالة بدمج الشباب حاملي الشهادات و الحاصلين على تكوين مهني و مساعدة فئة اخرى على بدأ مشاريع خاصة بهم. اضافة الى انفتاح السوق الاقتصادية الوطنية على الاقتصاد العالمي، و المساهمة الخارجية للمؤسسات الأجنبية و شراكتها مع القطاع الوطني و مختلف الاستثمارات في كافة المجالات، التي وفرت عددا مهما من مناصب الشغل أدى بدوره لامتصاص الطاقة العاطلة التي سببتها البطالة. لكن رغم ذلك فإن نسب البطالة تبقى مرتفعة.

إن معدلات البطالة المرتفعة هي معدلات خاصة بالفئات العمرية الشابة حيث نلاحظ أكبر نسبة تتمركز في الفئة العمرية للشباب الأقل من 20 سنة و تتناقص تدريجيا مع التقدم في السن إلى أن تنخفض بعد سن الثلاثين (30 سنة)، لتصل إلى أضعف النسب في الأعمار المرتفعة، حيث تمس البطالة النشطاء ذووا المستوى الجامعي وخاصة أصحاب الشهادات بينما تنخفض في الفئات الأقل تعليما مقارنة مع الفئات المتعلمة.

ان ارتفاع معدلات البطالة في هذه الفئات راجع الى صعوبة الحصول على منصب شغل دائم بالنسبة للشباب المتعلم و الحاصل على شهادة، فكيف يكون الحال بالنسبة للشباب بدون مستوى تعليمي لا شهادات ولا تكوين؟ ناهيك عن ان السنوات الماضية هي سنوات وصول جيل الانفجار السكاني الى سوق العمل و عدم مواكبة برامج الدولة الخاصة بالتشغيل لهذه الزيادة لطالبي العمل لأول مرة بهذه

الاعداد الضخمة. و التي لا نزال نحصد تبعياتها لحد الساعة و تظهر جليا بتجاوز شباب من طالبي العمل لأول مرة سن الثلاثين و اكثر دون امكانية توفير العمل لهم.

5.5. المجتمع النسوي البطال :

إن التغير الاقتصادي الذي تشهده الجزائر في السنوات الأخيرة الموجه نحو اقتصاد عالمي أكثر شمولية يعتبر مرحلة انتقالية مهمة وهذا منذ وضع البرامج التنموية و التخطيطية لإعادة تسوية البنية الاقتصادية الجزائرية، لكن من نتائج ذلك هو الأزمة الحادة التي شهدتها البلاد في هذا الجانب والتي ولدت ضغطا كبيرا في سوق العمل.

إن تولد هذه الأزمة و كما ذكر في الفصل السابق كان نتيجة عدة عوامل نذكر منها انخفاض وتيرة توفير مناصب الشغل وتناقصها وهذا منذ 1986 نظرا لتوقف الاستثمارات العامة للدولة وتبني المخططات التنموية منذ 1994 التي أدت بدورها إلى تقليص أعداد العمال (600 منصب عمل ضائع).(BOUTALEB K., 2001).

أما فيما يخص البطالة النسوية فنلاحظ تزايدها مع مرور السنوات بشكل لم تكن عليه في العشريات الماضية، يمكن ارجاع ذلك الى التغيرات في النسق الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع، مما دفع النساء الى البحث بدورهن عن مصدر للإعالة دون انتظار المعيل الذي قد لا يستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلة نتيجة غلاء المعيشة و صعوبة الحياة. فالنساء حاليا في تزايد مستمر على مستوى سوق العمل و هذا ما تشير اليه معدلات البطالة النسوية المرتفعة.

1.5.5. مميزات النساء البطالات :

ارتفاع النسب في الأوساط النسوية ذات المستوى التعليمي المرتفع و ذات التأهيل المهني بسبب تدهور سوق العمل و عدم توفر المناصب بشكل مناسب، مما يضطر المرأة للعمل في القطاع غير رسمي من خلال العمل الحرفي أو غيره من الأعمال التي تمارسها عامة في بيتها و توفر لها العائل المادي.

1.1.5.5. معدل البطالة النسوية حسب التركيبة العمرية [11] و الحالة المدنية:

[11] احصائيات الجدول رقم لتوزيع معدلات البطالة النسوية حسب مختلف الفئات العمرية، الملحق رقم 03.

إن حدة البطالـــة النسوية تتمركز في الفئـــــات العمرية الشـــــابة 72.8% للفئة 16-19سنة و 58 % للفئة 20-24 سنة و يتناقص المعدل تدريجيا ليصل إلى 38 % للفئة 25-29 سنة ، ثم تنخفض مع تقدم المجتمع في العمر. قبل سن العشرين فإنه ما يقارب 3 نساء ناشطات من 4 هن عاطلات، أما بالنسبة للفئة 20-24 تنخفض النسبة إلى امرأة من كل اثنين ناشطات هي عاطلة وتستمر بالانخفاض تدريجيا في باقي الفئات العمرية.

ترتفع البطالة النسوية بين النساء العازبات حيث يتجاوز المعدل النصف 57.1 %[12] و تنخفض في اوساط الفئات المتبقية، حيث يمكننا إرجاع انخفاض المعدلات في هذه الفئات إلى استبعاد فكرة العمل خاصة للفئة المتزوجة لما تمارسه العائلة و الزوج بالإضافة إلى العادات و النظم الاجتماعية التي تفرض على المرأة خاصة المتزوجة المكوث في البيت للعناية بالزوج و تربية الأطفال .

2.1.5.5. معدل البطالة النسوية و المستوى التعليمي :

نلاحظ وجود تباينات معتبرة حسب الجنس و منطقة الإقامة والمستوى التعليمي إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل، حيث و كما شاهدنا سابقا ترتفع نسبة النشاط لدى الإناث في الحضر مقارنة بالريف .

الشكل رقم 10: توزيع البطالة النسوية حسب المستوى التعليمي.

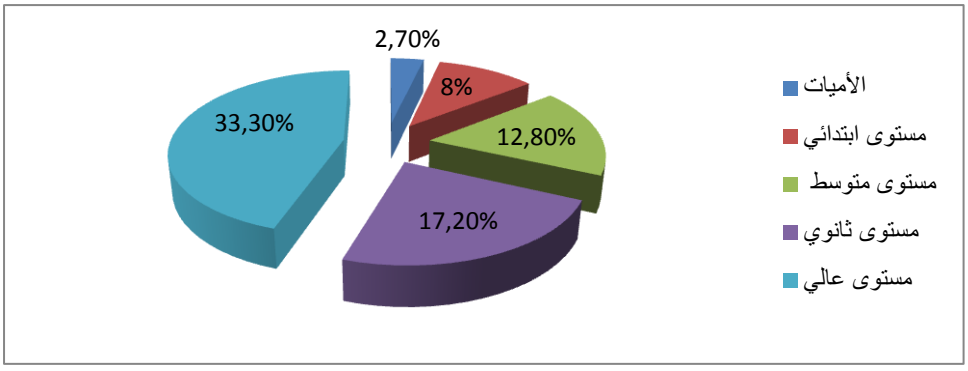

المصدر: الجدول رقم ، الملحق رقم .

ترتفع المعدلات البطالة النسوية لدى الفئات ذات المستوى التعليمي المرتفع مقارنة مع نظيراتها ذات المستوى المنخفض. فرغم ان المستوى التعليمي العالي و الشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات

[12] احصائيات الجدول رقم لتوزيع معدلات البطالة النسوية حسب الحالة المدنية، الملحق رقم 03.

دخول المرأة لعالم الشغل، إلا اننا نلاحظ ان ارتفاع معدلات البطالة هو الاعلى بالنسبة للفئة المتعلمة، وربما هذا راجع الى عدم تمكن السلطات المختصة بتوفير مناصب الشغل لكل طلبات العمل المقدمة.

2.5.5. تركيبة المجتمع البطال حسب مدة البحث عن عمل :

ان العلاقة عكسية بين مدة و معدل البطالة، فكلما زادت مدة البحث عن عمل كلما نقص عدد البطالين. لكن رغم هذا فتبقى نسبة مهمة من الشباب البطال بعد انقضاء ثلاث سنوات و اكثر يبحثون عن عمل ولم تتوفر لهم الفرصة بعد.

جدول رقم 31 : توزيع المجتمع البطال حسب مدة البحث عن عمل.

مدة البحث عن عمل	العدد	%النسب
سنة واحدة	161000	*38.5*
سنتين	84000	*20.1*
سنتين و اكثر	172000	*41.4*
المجموع	417000	*100.0*

المصدر: المعطيات الاحصائية لسنة 2010.

6. المجتمع غير الناشط[13] او المجتمع العاطل:

ان الأشخاص غير ناشطين، هم الاشخاص الذين ليسو من المشتغلين ولا من البطالين مثل: الشباب المتمدرس، طلاب الجامعات و المعاهد، المتقاعدين، ربات البيوت، الأشخاص غير القادرين على العمل، أعضاء الوحدات العسكرية[14].

يقدر المجتمع غير الناشط تبعا لآخر تحقيق قام به الديوان الوطني للإحصاء في سبتمبر 2010 حوالي 16.001.000 شخص بالغ 15 سنة و أكثر، من بينهم 11.344.000 امرأة. يتكون المجتمع العاطل من ما يتجاوز نصفه من النساء الماكثات بالبيت (51.2 %)، الطلبة بنسبة 23.9 % والمتقاعدين و اصحاب المعاشات التقاعدية 13.5 %.

ان قياس البطالة يعتبر معقدا و حساسا جدا على حسب المعايير الموضوعة، فنلاحظ ان التعاريف[15] السابقة تختلف في تحديد مفهوم المجتمع البطال بدقة، مما يجعل بعض الاشخاص الباحثين

[13] Population inactive
[14] Définition http://www.insee.fr
[15] انظر الصفحة الخاصة بتعاريف البطالة.

عن عمل يصنفوا غير نشطين. نتيجة اعلانهم عدم البحث عن عمل اثناء الفترة المرجعية سواء منعتهم انشغالاتهم او لم يكونوا اصلا يبحثون عن عمل. ان التداخل المتواجد ما بين المجتمع البطال و المجتمع غير الناشط جعل بعض المختصين في احصائيات العمل يتحدثون عن هالة البطالة [16]، ليتسنى التحليل الادق لسوق العمل. يحدد الديوان الوطني هذه الفئة في التحقيقات الخاصة بالتشغيل على اساس المفهوم التالي و الذي مفاده ان الاشخاص المتموضعين في هالة البطالة هم الاشخاص في سن العمل" 15-59 سنة" و ليست لديهم وظيفة خلال الاسبوع المرجعي، والقادرين على العمل، لكنهم لم يتخذوا أي اجراء للبحث عن عمل خلال الفترة المرجعية.

حسب اخر تقديرات للديوان الوطني للإحصاء حسب نتائج التحقيق المقام سنة 2011، بلغ تعداد هذه الفئة 1648000شخص (951000 ذكور و 697000 اناث). تتميز هذه الفئة من السكان بفتوتها (59.1% أعمارهم أقل من 30 سنة)، و بالمستوى التعليمي المنخفض (77% بدون مؤهلات). اكثر من نصف هذه الشريحة (56 %) قد اعلنت عن قيامها بخطوات للبحث عن عمل قبل الفترة المرجعية للتحقيق. في حين ان 62.9 % من هذا المجتمع ما يوافق 1037000 شخص لم تقم بخطوات البحث عن عمل نتيجة احد الاسباب التالية:

- التوقف عن البحث عن عمل لاعتقادهم أنه لا يوجد عمل.
- عدم ايجاد عمل في فترات ماضية من بحثهم عن العمل.
- انتظار نتائج قيامهم بالخطوات اللازمة للبحث عن عمل.

اضافة لفئة اخرى هي فئة الاشخاص لأسباب صحية او بسبب الاعاقة ليسوا في صدد البحث عن عمل.

7. ادماج خريجي الجامعات في سوق العمل:

يعتبر الانتقال من التعليم الى عالم التشغيل من اهم التحديات التي يواجهها الشباب في حياتهم، خاصة في ظل ازمة البطالة التي تعاني منها البلاد، جراء الاعداد الهائلة للوافدين الجدد على سوق العمل، و لعدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات السوق. في هذا الصدد لا بد من الاشارة لبعض

[16] halo autour du chômage.

الدراسات التي اكدت على ان جزءا مهما من مشكلة البطالة هو نتيجة الهوة بين التخصصات الموجودة و ما يحتاجه سوق العمل اضافة الى عدم مواكبة المناهج للعصرنة و التحديث.

دراسة كريم فخري هلال المتخصص بالعلوم التربوية والنفسية بجامعة بابل، العراق. دعت إلى استحداث أقسام وتخصصات دراسية جديدة تنسجم واحتياجات سوق العمل، وتقليص القبول في التخصصات الإنسانية. مؤكدا ان التوجه الى نظام إدارة الجودة الشاملة سيحتم التعرف على احتياجات سوق العمل من القوى العاملة. ويلفت النظر الى الاهتمام بمؤشرات سوق العمل في المناهج الدراسية وتغييرها بما ينسجم وحاجة السوق. ويؤكد على نوعية الخريجين لا على عددهم (كريم فخري هلال، 2011).

دراسة سهام كامل محمد " الاستثمار في التعليم العالي واثره في سوق العمل " ، استاذة في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك بجامعة بغداد. اجرت الدراسة على عينة من الكليات الاهلية التي تتماثل مع نظيراتها في معظم جامعات التعليم العالي. وأظهرت تفاقم البطالة نتيجة اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل في العراق. إذ بلغت 38%في التعليم الجامعي و13% في التعليم التقني و49% في التعليم المهني وهذا مخالف للمعايير الدولية. وبذلك تعد معدلات البطالة في العراق لفئات الشباب 30% اكثر من مثيلاتها في الدول العربية وترجع الدراسة السبب الى التوسع في إنشاء الكليات الاهلية بتخصصات لا يحتاجها سوق العمل. (سهام كامل محمد، 2011).

دراسة فلاح خلف الربيعي عن مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم وشروط سوق العمل فيرى ان البعد الموضوعي لطبيعة سوق العمل المتطور أكبر من تطور نظام التعليم والتدريب، و ان تبني سياسة مجانية التعليم ساهم الى حد كبير في تخفيض نوعية التعليم وازدياد عدد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل رغم انها عملت على تخفيض مستويات الحرمان من التعليم. لكنها أدت الى ازدياد الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي. فازداد عدد الخريجين غير المؤهلين لتلبية شروط سوق العمل الأمر الذي أدى الى الزيادة في مستويات البطالة (فلاح خلف الربيعي، 2008) .

دراسة اخرى تشير الى اتساع الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل لان المناهج الدراسية اتسمت بالثبات، بعكس المناهج في الدول المتقدمة. وما محاولات التحسين والتطوير هنا وهناك إلا محاولات ترقيعية لا يمكن ان نطلق عليها مفهوم بناء المناهج وتطويرها. لأن المناهج نظام، وعملية التغيير الفاعلة لا بد أن تشمل كل مدخلات هذا النظام. فمفهوم المنهج وأهدافه التي ما زال يشوبها الكثير من اللبس

والغموض لدى العاملين في الحقل الجامعي، اذ ان العديد لا يفرق بين المنهج والمقرر وبين المقرر والبرنامج وبين المنهج والكتاب المنهجي (تركي البيرماني، 2007).

ان عدم التكامل بين مخرجات التعليم و سوق العمل ليست ظاهرة حكرا على الجزائر، فكل الدول العربية تعاني منها و تسعى جاهدة لتخطي هذه المشكلة المعرقلة للتنمية. فمن بين اهداف عقد القمة العربية بالرياض الخاصة بالشؤون الاقتصادية و التنمية، هو ايجاد حلول لعدم ملائمة مخرجات والتعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل. و خلصت الى التوصيات التالية: (روناك توفيق علي النورسي، 2012)

- إنشاء منظومة خاصة لربط الجامعات ومراكز الابحاث والدراسات بالسياسات الحكومية والصناعية لإيجاد شراكة حقيقة بين التعليم العالي من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة اخرى لتعزيز عجلة التنمية والقضاء على البطالة .

- التوجه الى التخصصات التطبيقية العلمية والفنية والتزود بالمهارات الإدارية والتنظيمية بدلا من الدراسات النظرية والتربوية لعدم توافقها مع احتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص. مما يؤدي الى نوع من البطالة النوعية في خريجي الجامعات وإعادة النظر في المناهج الدراسية لتلبي حاجات السوق المعاصرة.

إعداد قواعد معلومات عن احتياجات السوق للأيدي العاملة في التخصصات والمهارات المتنوعة تتبناها وزارة العليم العالي والبحث العلمي للقبول في الجامعات. وتوزيع الطلبة وفق المعايير التي تؤسسها قاعدة المعلومات .

- دراسة أسباب مشكلة البطالة بين الشباب، وإعادة النظر بسياسات التعليم العالي في المرحلة الحالية، وتشخيص مواطن الخلل في مخرجات التعليم والعمل. وزيادة الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وجعله العنصر الرئيس في عملية الإنتاج و تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص .

- توجيه الطلاب للالتحاق بالتخصصات العلمية، وإعدادهم أكاديميا، علميا وتربويا، والعمل على توعيتهم في مجال تخصصهم وتعريفهم بمدى أهميته ومجال عمله، وفائدة هذا التخصص .

خلاصـــــــــة

لا يمكننا تجاهل الزيادة السكانية و ما تسببه من تأثيرات على المجتمع، خاصة الزيادة السكانية في مرحلة ماضية "فترة الثمانينات" التي ادت الى تضاعف عدد السكان بسبب الانفجار السكاني Baby boom ، والتي تسبب خللا في التوازن بين قوى العرض و الطلب في كل الميادين. و الجانب الاقتصادي ميدان من هذه الميادين التي تعاني من تبعات هذه الزيادة سواءا من حيث الاكتفاء الغذائي او من حيث الانتاجية و حتى من الجانب المؤسساتي. و في هذا الصدد لا بد الى الاشارة الى نسب البطالة المرتفعة و عدم امكانية التصدي للمشكلة لاستفحالها في المجتمع و صعوبة معالجتها.

ان العرض الوجيز لمختلف الفئات التي تكون المجتمع النشيط و مختلف المتغيرات التي تحدده، تدفعنا لاستخلاص أن نسبة هذا المجتمع ضعيفة مقارنة مع المجتمع الكلي، و التي ستشكل مشكلة من نوع اخر في المستقبل هي مشكلة الاعالة و التي ستنتج من ظاهرة شيخوخة المجتمع التي تسير لها معظم البلدان، و الجزائر ليست بمرئى عن ذلك. فالفئة النشطة تشكل نسبا ضعيفة في الوقت الذي يفترض فيه ان كل طاقة او قوة عمل يجب ان تكون مستغلة لصالح التنمية. ضف إلى أن المجتمع الشغيل لم يشهد تغييرا مهم في نسب أفراده، خاصة وانه الفئة التي يعتمد عليها في إعالة باقي الفئات. و تزايد التشغيل في القطاع غير الرسمي الذي يشكل خطرا على التحصيلات الضريبة من جهة و على الضمان الاجتماعي من جهة اخرى.

تراجع مهم بالنسبة للتشغيل في قطاع الفلاحة قطاع ينبغي ان يكون ذو مستويات التشغيل الاعلى لتوفر البلاد على الغطاء النباتي و الثروة المائية و الحيوانة التي تشكل اهم مقومات التنمية اضافة الى اليد العاملة الفتية. هذا التراجع شهده قطاع الفلاحة لصالح باقي القطاعات بالأخص قطاع الخدمات" قطاع غير انتاجي".

ما يلفت انتباهنا في المجتمع البطال هو بداية انخفاض معدلاته ، ربما كنتائج مبدئية لسياسة التشغيل المتبعة من طرف الهيئات المختصة في سبيل القضاء او الخفض من معدلات البطالة خاصة في الاوساط الجامعية .

ان انخفاض نسبة الاسهام في القوى العاملة نتيجة فتوة المجتمع وضعف حصة المرأة ضمن القوى العاملة مقارنة مع البلدان المتقدمة تشكل عبء الاعالة بالنسبة للفئات المنتجة. فالمشاركة النسوية ضعيفة

رغم الوفود الملاحظة لفئة النساء ذات المستوى الجامعي الى سوق العمل، لكن مع ذلك تبقى النسب ضعيفة جدا مقارنة مع نسب المشاركة الرجالية في سوق العمل و مع مثيلاتها في الدول العربية.

ما يمكن ملاحظته جراء خروج المرأة للعمل هو التغير في النسق الاجتماعي، من حيث تأخر سن الزواج وانخفاض نسبة الخصوبة، الذي من شانه التاثير على عدد الولادات في السنوات القادمة. اضافة الى اختفاء تدريجي للعائلة الممتدة و بداية الاستقلالية و تشكيل الاسر النووية.

الفصل الرابع

التوقعات المستقبلية للتشغيل في افاق 2045

تمهيد

1. المتغيرات المؤثرة على العرض.
2. المتغيرات المؤثرة على الطلب.
3. الاسقاطات السكانية.
4. اسقاطات معدلات النشاط و البطالة.

خلاصة

تمهـــــــــــــيـد

ان الانخفاض الملاحظ في الاونة الاخيرة لمؤشرات الخصوبة ثم معاودة الارتفاع و انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع امل الحياة للذكور و الإناث، اضافة الى بعض التحولات السوسيو ديموغرافية التي من شانها التأثير على تركيبة المجتمع. من الافتراضات الهامة التي لا بد من اخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط مستقبلية بهدف الملائمة مع الاحتياجات المستقبلية من حيث مناصب العمل و عدد الوافدين الى سوق العمل أي الموازنة بين العرض والطلب على العمل.

ان التحولات التي يشهدها المجتمع نتيجة تحسن الظروف المعيشية و الصحية للمواطنين، وكذا تحسن المستوى الدراسي للمرأة و دخولها عالم الشغل، و بالتالي تقلص الوقت الذي تخصصه للبيت مما يؤدي إلى تراجع مستوى الإنجاب. وكذا الانفتاح الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي نحو الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي، تطور الطب و القضاء على العديد من الأمراض، و سهولة علاج الكثير منها. و توفر اساليب التنظيم العائلي. ادت كل هذه التحولات الى تسريع التحول الديموغرافي في الجزائر.

سنحاول من خلال التعرض الى كل ما سبق بالشروع في عملية تخطيط على ضوء المعطيات المتوفرة لتقدير حجم القوى العاملة في افاق 2045، اخذين بعين الاعتبار مجموعة من الفرضيات لأهم المركبات السكانية المؤثرة على تركيبة المجتمع حسب العمر و الجنس.

ان التوافق في سوق العمل لا ينتج إلا بالتخطيط الدقيق لكل من العرض الناتج عن اليد العاملة والطلب الناتج من المؤسسات المستقطبة لقوة العمل. ولاحتواء ذلك لا بد من التطرق لكل المتغيرات المؤثرة عليهما:

1. المتغيرات المؤثرة على العرض:

1.1. المتغيرات الديموغرافية:

1.1.1. ظاهرة الوفاة:

1.1.1.1. متوسط امل الحياة في ارتفاع مستمر: ان امل احياة عند الولادة بالنسبة للذكور والإناث يعرف ارتفاعا مستمرا منذ مدة لا تقل عن 40 سنة، هذه الزيادة تصل الى ربح يتلخص في حوالي 25 سنة عند الاناث و 24 سنة عند الذكور مع الملاحظان امل الحياة عند الاناث اكبر منه عند الذكور (77.2 سنة و 75.7سنة على التوالي).

المنحنى رقم 03 : تطور امل الحياة عند الولادة للمجتمع الجزائري من 1966 الى 2011.

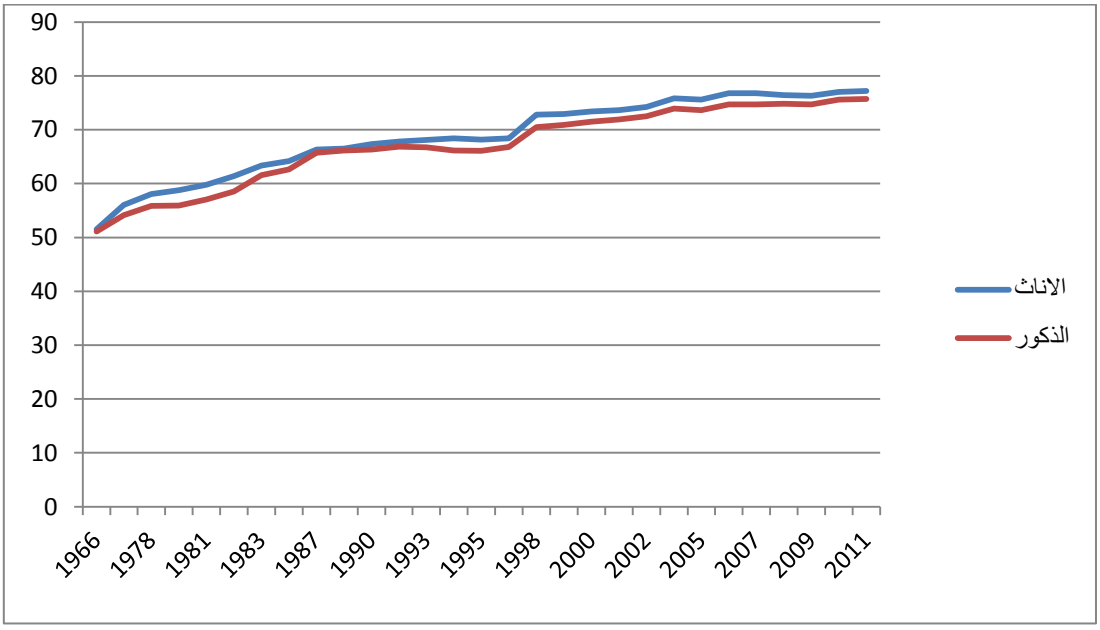

المصدر: الجدول رقم 65 الملحق .

2.1.1.1. الانخفاض الملحوظ لوفيات الاطفال:

ان نتائج التقدم في الأبحاث الطبية والرعاية الصحية أدى أيضا إلى تحسن كبير في معدل وفيات الرضع في الاعوام الاخيرة.

الجدول رقم 32 : توزيع معدلات وفيات الاطفال لكل 1000 ولادة حية.

السنوات	1990	2000	2007	2008	2009	2010	2011
الذكور	49,2	38,4	27,9	26,9	26,6	25,6	24,6
الاناث	45,8	35,3	24,4	23,9	22,9	22,2	21,6
المجموع	46,8	36,9	26,2	25,5	24,8	23,7	23,1

المصدر: نشرات الديوان الوطني للإحصاء " الديموغرافية الجزائرية" لسنة 2011.

فمن المعدل 46.8 ‰ في سنة 1990 ، إلى 36.9 ‰ في عام 2000، ليصل الى 23 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2011، على التوالي 21.6 ‰ و24.6 ‰ بالنسبة للإناث والذكور.

2.1.1. ظاهرة الخصوبة:

تعتبر الخصوبة المحرك الرئيسي للتحول الديمغرافي في الجزائر و لدراستها لا بد من الاشارة الى ثلاثة مؤشرات أساسية: المؤشر العام للخصوبة، متوسط سن اللأمومة و معدلات الخصوبة العامة حسب العمر.

1.2.1.1. المؤشر العام للخصوبة[1]:

من الملاحظ في السنوات الاخيرة هو الانخفاض التدريجي لمؤشر الخصوبة في عدة بلدان[2]، ففي الجزائر تراجع ب 5 اطفال/امرأة ، فمن 7.4 طفل/امرأة سنة 1966 الى 2.3 طفل/امرأة سنة 2010.

[1] Indice synthétique de Fécondité.

[2] بلدان المغرب العربي.

مع الملاحظة أنه عاود الارتفاع و ذلك منذ سنة 2006 حين بلغ اضعف نسبة سجلتها الجزائر 2.27طفل/امراة. ان اسباب معاودة الارتفاع هذا المؤشر لا تزال تحت الدراسة، لكن كاستنتاجات اولية لبعض الباحثين[3] هو وصول جيل الانفجار السكاني الى سن الخصوبة اضافة الى ارتفاع معدلات الزواج و سياسة الجزائر بخصوص توفير السكن ومناصب العمل للوافدين الجدد من اجيال الانفجار السكاني.

المنحنى رقم 10 : تطور المؤشر العام للخصوبة.

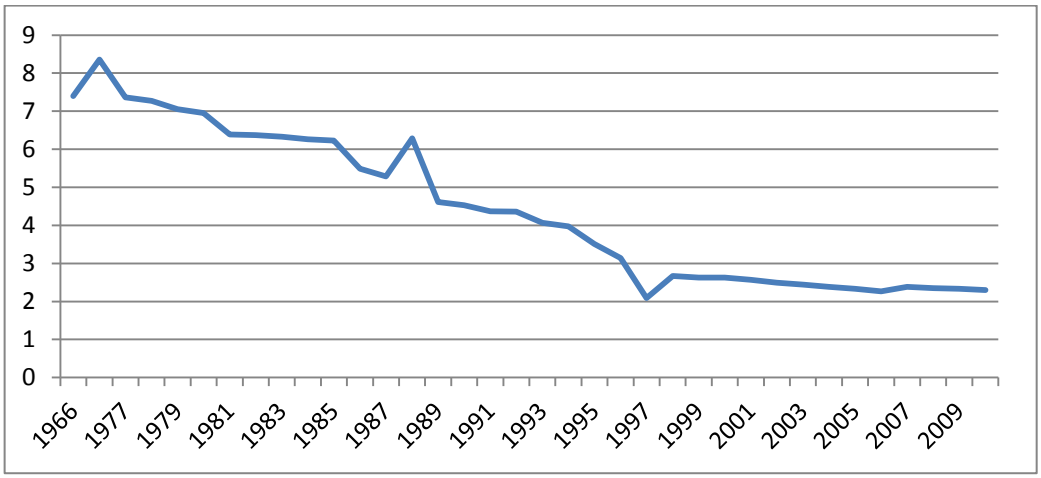

المصدر: الجدول رقم 68 الملحق .

ان اثر التعليم واضح على السلوك الانجابي و هذا ما وضحته دراسات عديدة. فلامتداد الفترة الدراسية تأثير على الخصوبة على الامد البعيد و بالتالي على التحول الديموغرافي. ان الخصوبة تؤول الى الانخفاض في ظل تحسن الظروف التعليمية. فكلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء كلما زادت معرفتهن بكيفية ادارة حياتهن وبالتالي التحكم في خصوبتهن دون اهمال التحولات السوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري من ابرزها تأخر سن الزواج الناتج عن عدة عوامل نوجزها في ازمة السكن، البطالة، تحسن و ارتفاع المستوى التعليمي للنساء، الامر الذي يمدد فترة التمدرس و يشجعهن على الدخول في الحياة المهنية.

ان العلاقة بين المشاركة النسوية في النشاط الاقتصادي و الخصوبة علاقة عكسية متبادلة، فالانخفاض في الخصوبة عزز التقدم المحرز في معدلات النشاط النسوي، و بدوره ارتفاع النشاط

[3] Séminaire nationale sur la situation démographique en Algérie Etat des lieux et Perspectives. Du 22 et 23 mai 2012 à l'Université d'Oran.

النسوي من ناحية أخرى ادى إلى انخفاض الخصوبة. فالنساء اللواتي يقمن بدراسات عليا تمكنهن من الحصول على مؤهلات علمية و مهنية تسمح لهن بالحصول على فرص الدخول الى سوق العمل (MAJNONI d'INTINGNANO B.,2004).

2.2.1.1. التطورات في ممارسة منع الحمل:

ان الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري من فقر و حرمان و أمية و بطالة لفترات طويلة، ورغبة الجزائريين في الحياة الكريمة و تحقيق الذات، اصبح لا يتحقق إلا من خلال انخفاض خصوبة الزوجين و ضرورة التحكم في حجم الاسرة عبر استعمال موانع الحمل، الذي من شانه التأثير على الخصوبة و توجيهها و تنظيم النسل من خلال المباعدة بين الولادات بهدف المحافظة على صحة الأسرة، خاصة بالنسبة لصحة الأم و الطفل، بعد التحسن الصحي و انخفاض معدلات وفيات الأطفال.

الجدول رقم 33 : تطور استعمال طرق منع الحمل

السنوات	1992	1995	2002
حصة الطرق الحديثة	% 43,1	% 49	% 51,8

المصدر: Rapport national du Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Décembre 2003.

لقد وضع كل من ويستوف و بانكول[4] معادلة ارتباط بين معدل انتشار وسائل منع الحمل[5](TPC) وبين المؤشر العم للخصوبة[6](ISF) . وقد جمعوا التقديرات ل 86 بلدا و وجدا معامل الارتباط R=0.94، والمعادلة التالية توضح العلاقة الارتباطية: " ISF = 7.1789 - 0.0682 (TPC) + e " (Gaid M., 2011, p33).

و في ظل الازمات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر و التي ادت الى ارتفاع التكاليف المعيشية وبالأخص تكاليف انجاب الاطفال و تربيتهم و تعليمهم. بدأت الاسرة "المرأة" الجزائرية باللجوء الى

[4] C.F.Westoff et A.Bankole.
[5] Taux de prévalence contraceptive.
[6] Indice synthétique de fécondité.

التنظيم العائلي عبر استعمال وسائل منع الحمل و هذا حتى قبل 1983، بداية البرنامج الوطني لتنظيم وتباعد الولادات. و مما ساعد على تحقيق ذلك هو ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة و حصولها على شيء من الاستقلالية.(N. Dekkar, 2002)

3.2.1.1. متوسط سن الامومة:

قد شهد متوسط سن الامهات للإنجاب ارتفاعا مستمرا على ممر الفترات الزمنية الماضية فمن 29.89 سنة في عام 1966 وصل الى 31.7 سنة عام 2010. ان اهم سبب يُرجَع اليه ارتفاع سن الانجاب هو تأخر سن الزواج. فالمرأة الجزائرية تبقى حاليا في المتوسط عازبة 11 سنة اكثر من النساء في العشريات السابقة. فكلما تأخر سن الزواج كلما تقلصت فترة الخصوبة للمرأة و بالتالي يرتفع سن الانجاب لأول مولود و يقل عدد الاطفال المحتمل انجابهم.

4.2.1.1. معدلات الخصوبة حسب السن:

على ضوء الاحصائيات المتوفرة فان توزيع معدلات الخصوبة حسب السن تَتَّبع التوزيعة المشتركة لكل البلدان و هي انه في السنوات العمر الاولى يكون منخفض ليبلغ اقصى النسب ما بين سن 25 سنة الى غاية 39 سنة و هي اخصب سنوات الانجاب بالنسبة للنساء ليعاود الانخفاض بعد ذلك.

الجدول رقم 34 : توزيع معدلات الخصوبة حسب العمر (لكل 1000 امرأة) .

الفئة العمرية	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
احصائيات **2011**	10,7	87	146,7	147,4	123,7	51,2	7,2

المصدر: نشرات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2011.

3.1.1. هيكل السكان الحالي حسب الجنس والسن وتطوره على مر الزمن[7].

4.1.1. اثر الدخول، البقاء و المغادرة للأشخاص في سوق العمل:

تتأثر مشاركة المرأة في الحياة المهنية بمجموعة من العوامل اهمها التغير الذي يحدث في الحالة المدنية اثر زواجها او جملة التغيرات على مستوى الاسرة . فمن المعروف أن الزواج والإنجاب هي

[7] تم التطرق اليه في الفصل الثالث (انظر ص: 134 -138).

أهم العوامل التي تميل إلى إبقاء النساء خارج قوة العمل، وأن نسبة كبيرة من النساء تبحث عن وظيفة حين يبلغ اطفالهن سن التمدرس. و يتضح جليا التحاق نسبة من النساء بسوق العمل في سن متأخرة عندما يتعلق الأمر بالأرامل أو المطلقات.

الجدول رقم 35 : توزيع اعداد الوافدين و المغادرين لسوق العمل مع متوسط اعمار الدخول والخروج.

	الجنس	1977-1967	1987-1977	1997-1987
عدد الوافدين لسوق العمل	الذكور	896862	2279584	2667815
	الاناث	101977	306168	578198
	المجموع	998839	2585752	3136507
عدد المغادرين لسوق العمل	الذكور	539027	277179	88139
	الاناث	14091	17423	38881
	المجموع	533209	294601	817514
معامل التجديد[8] %	الذكور	166	822	300
	الاناث	742	1757	1487
	المجموع	148	878	384
متوسط سن الدخول	الذكور	16,19	19,53	17,94
	الاناث	15,48 / 40,70	20,23	18,34 / 41,04
متوسط سن الخروج	الذكور	55,39	64,37	57,72
	الاناث	29,88 / 65,67	63,05	29,2 / 62,73

المصدر: HAMZA CHERIF A. , (2006), « Population et busions sociaux essentiels en Algérie à l'horizon 2038 » Thèse Doctorat, Département de Démographie, Faculté des sciences Sociales, Université d'oran Es-Senia. p :107.

من خلال عرض المعطيات في الجدول السابق نلاحظ ان سن الدخول الى النشاط لكلا الجنسين قد ارتفع لكن نتيجة تمديد فترة التمدرس، لكن بالنسبة للنساء قد ارتفع اكثر فمن سن 15.48 في الفترة مابين 1967 و1977 الى 18.34 سنة في الفترة ما بين 1987 الى 1997. اضافة الى سن الالتحاق الثاني الى سوق العمل للنساء جراء الوضعية العائلية التي لم تعد تتطلب البقاء الحتمي للمرأة بالبيت، والذي لم يتغير و بقي في حدود 41 و 42 سنة لنفس الفترتين المشار إليها أعلاه. بعد انقطاع او خروج أول بلغ في المتوسط 29 سنة بالنسبة لكلا الفترتين سابقتي الذكر. حيث تصادف هذه الاعمار فترة الزواج الانجاب وتربية الأطفال.

[8] Rapport de renouvellement.

تعتبر الحياة النشطة بالنسبة للرجال اقل تعقيداً، فهي تتسم بدخول واحد ورحيل واحد. يمكننا تعريف متوسط الحياة النشطة بالفترة الممتدة من سن الدخول الى سن الخروج. و ما نلاحظه من معطيات الجدول ان متوسط العمر للدخول في النشاط قد ارتفع من 16,19 سنة الى 19,53 سنة بين الفترتين الأولى " 1967-1977" والثانية "1977 -1987". بينما انخفض في الفترة "1987-1997 " انخفاض في متوسط العمر بما يقارب 1.5 سنة. يرجع هذا الانخفاض إلى التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية بالبلاد خلال الفترة المذكورة.(HAMZA CHERIF A. , 2006, p.107)

وفيما يتعلق بنسبة معدل الدوران او التجديد نلاحظ تميزا كبير بين عدد الادخالات الخاصة بالإناث مقارنة بالذكور على طول الفترات الموضحة في الجدول. فقد تم تجديد القوة العاملة من الإناث بنسبة قدرها 724 إدخال جديد لكل 100 مغَادَرة مقابل تجديد 166 دخول للذكور لكل 100 مغَادَرة. في الفترة ما بين "1967- 1977". و في الفترة ما بين "1977-1987" فقد تم الحفاظ على نفس الفارق بين الجنسين. لنلاحظ ارتفاع الفارق في معدلات التجديد لصالح الاناث ليصل الى 1487 ادخال لكل 100 مغادرة مقابل 300 ادخال لكل 100 مغادرة للذكور.

فيما يخص معامل التجديد لكل السكان النشطين، فاننا نلاحظ ارتفاعا مهما في الفترة ما بين " 1967- 1977" و الفترة ما بين "1977-1987" حيث ارتفع من 148 ادخال لكل 100 مغادرة، الى 878 ادخال لكل 100 مغادرة. و يمكن ارجاع ارتفاع وتيرة الدخول الى سوق العمل نتيجة وفود اجيال الانفجار السكاني اضافة الى الوضع الاقتصادي، الذي تميز ببعض الاستثمارات الضخمة، فضلا عن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري، من اهمها دخول المراة لسوق العمل، و التي ادت الى ارتفاع معدلات المشاركة النسوية.

اما المرحلة ما بين " 1987-1997" فقد تميزت بتراجع في الاستثمارات نتيجة الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد. فضلا عن المغادرة المبكرة الى تقاعد جنبا إلى جنب مع الانخفاض في الخصوبة، اين كان التأثير واضحا على توازن قوى العرض و الطلب. فبعد الارتفاع

الذي شهده معامل التجديد لكل السكان النشطين في الفترة ما بين "1977-1987" فقد انخفض ليصل إلى 387 إدخالات جديد لكل 100 مغادرة خلال الفترة الممتدة من "1987-1997". ما يمكن الاشارة اليه هو ان الضغط على الطلب الخاص بالقوى العاملة في انخفاض مستمر على امل تحقيق العمالة الكاملة، إذا تم اتخاذ تدابير حازمة خاصة مع التغيرات الناتجة عن الانخفاض في الخصوبة (HAMZA CHERIF A., 2007 , p 15-17).

3.1.1. ظاهرة الهجرة الخارجية:

اشارت معظم الدراسات ان هناك عاملان اساسيان لهجرة اليد العاملة (ILO ; 2006).

- ✓ أولا: صعوبة و استحالة العثور على عمل في البلد الأصلي، أو للبحث عن فرص عمل ملائمة في بلدان المهجر، اضافة الى رغبتهم في الخروج من حالة الفقر.
- ✓ ثانيا: الحاجة غير الملباة من العمل في بلد اخر نتيجة وجود عجز في العثور في سكان البلد الاصلين على أشخاص لسد أنواع معينة من العمالة.

1.3.1.1. أسباب هجرة اليد العاملة:

1.1.3.1.1. العوامل الاجتماعية والاقتصادية:(HANDAL Laura, p 25-28)

ان تقرير المكتب الدولي للعمل يفيد بان العوامل التي تفسر هجرة العمال من بلدان الجنوب إلى الشمال متعددة و معقدة. ومن اهم الاسباب المشار اليها من قبل المهاجرين أنفسهم، هي رغبة الأفراد في الحصول على ظروف معيشية أفضل(BIT, 2004)

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية "OECD"[9]، يسعى الافراد للهجرة المؤقتة او الدائمة على أمل الحصول على فرص عمل تمكنهم من تحسين أجورهم وتطلعهم لمستقبل أفضل لأسرهم .

وتؤكد النتائج التي توصلت إليها منظمة العمل الدولية تحليلاً للوضع:

- الرغبة في الهروب من الجوع والفقر.

[9] Organisation for Economic Cooperation and Development.

- الافتقار إلى فرص العمل المربح وعدم المساواة في الأجور والدخل بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية.
- عدم توفير العمل اللائق والأمن والحرية الفردية.
- الحروب والاضطهاد و الحروب الأهلية.
- الهجرة في أعقاب الكوارث الطبيعية أو البيئية، كتغير المناخ: زيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، تدهور دائم للبيئة المعيشية نتيجة للاحتباس الحراري العالمي (مثلاً: التصحر، وارتفاع مستويات المحيطات، والتملح... إلخ).
- ارتفاع الضغط السكاني على الموارد الطبيعية غير كافية.
- زيادة التحضر و متابعة الدراسة.
- انخفاض تكاليف النقل والاتصالات قد ساهم في خفض الحواجز أمام حركات المهاجرين.
- التطورات التكنولوجية، وزيادة فرص الحصول على المعلومات اللازمة للوصول إلى السوق للعمل على الصعيد العالمي.

اما بالنسبة لهجرة المرأة، فان من اهم الاسباب نجدها بسبب لم شمل الأسر في بلدان الشمال.

2.1.3.1.1. العوامل الاقتصادية والسياسية :(HANDAL Laura, p 25-28)

اشار المكتب الدولي أن الاندماج المتزايد للاقتصاد العالمي و اتساع الهوة في الدخل الفردي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان ذات الدخل المرتفع، في عام 1975، أعلى 60 مرة من البلدان ذات الدخل المنخفض، و 76 مرة في 2008)يعتبر من اهم الأسباب التي تدفع إلى الهجرة.

- الفوارق الاقتصادية بين مجتمعات جنوب والشمال، من اهمها إفتقار السكان في الجنوب. و التي نجد ان جزءا مهما منها هو نتيجة سياسات التكيف الهيكلي التي تُمليها المؤسسات المالية الدولية على البلدان المثقلة بالديون.
- التدابير الرامية إلى الحد من تدخل الدولة و تمويل الإنفاق العام، وتشجيع تنمية القطاع الخاص.

- تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية، وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع المستوردة .
- إبرام اتفاقات التجارة الحرة الناتجة عن تنفيذ هذه السياسات ضمن جملة أمور بخصخصة الأراضي الزراعية الضخمة.
- مشاريع ضخمة للتنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية التي تزدهر في إطار هذه الاتفاقات.
- التدهور البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية للأشخاص الذين يقررون في نهاية المطاف الهجرة.
- من أسباب هجرة اليد العاملة، شيخوخة السكان في البلدان المضيفة مما يؤدي إلى الانخفاض في عدد السكان في سن العمل و خروج العديد من حالات التقاعد. مما يسبب نقص الأيدي العاملة الفتية في فترات التوسع الاقتصادي.
- الاستعانة بالعمال المهاجرين المؤقتين لسد ثغرات العمال الذين يرفضون مواقف سيئة مدفوعة الأجر، صعبة وخطيرة. و في كثير من الاحيان نجد ان النقص الحقيقي في هذه المجالات لا يتوقف على العوامل الديموغرافية ولكن ذات صلة بظروف العمل و التي تجعل السكان الاصلين لا يتجهون الى هذا النوع من الاعمال و بالتالي توجه الى اليد العاملة المهاجرة.

2.3.1.1. ظاهرة هجرة الأدمغة:

واحدة من الآثار السلبية الأكثر شيوعاً والمرتبطة بهجرة اليد العاملة لدينا هجرة الادمغة، او العمال ذات المهارات العالية إلى البلدان الأكثر تصنيعا. مما يؤثر سلبيا على اقتصاد بلد المنشأ.

هجرة ذوي المهارات العالية من بلدان الجنوب أخذ في التزايد لعدة سنوات. يفسر هذا الوضع بزيادة الطلب من المؤهلات على الصعيد العالمي . نظراً لانعدام الفرص الوظيفية في مجال التخصص، و السعي من أجل أجور أفضل وظروف أفضل للحياة والعمل في الخارج.

ووفقا لمنظمة العمل الدولية، " أثر هجرة الأدمغة هو تخفيض رأس المال البشري الوطني، الذي يعتبر حيوي للإنتاجية والنمو الاقتصادي لأي بلد". هذه الظاهرة تشكل عائقا للتنمية ويُقدر أن 25 % مهندسين والعلماء من بلدان الجنوب يعملون في مجال البحث والتنمية لبلدان الشمال.

يحُدُ هذا الوضع من "عائد الاستثمار"، خاصة في الحالات التي يتم فيها تدريب العمال الذين هاجروا في نظام التعليم العام من بلد المنشأ.

3.3.1.1. من آثار عودة المهاجرين:

1.3.3.1.1. تحويل رأس المال:

تعتبر عمليات تحويل رأس المال عمليات نقل للأموال عن طريق تحويلات المهاجرين التي تشكل فائدة ملموسة للبلدان الاصلية للمهاجرين. وتشير التقديرات إلى ان التحويلات الرسمية في بعض البلدان لا تمثل سوى نصف مجموع التحويلات التي تتلقاها دول الجنوب.

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين التدفق المالي الثاني في الأهمية بعد المساعدة والاعانات الموجهة للاستثمار والتنمية من مصادر خارجية. التحويلات شكلت في عام 2007 بمبلغ أعلى مرتين إلى أربع مرات من المسجل في المساعدة الإنمائية الرسمية، ووصلت إلى الثلثين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (http://web.worldbank.org).

جلب المهاجرين الأموال والمدخرات التي تم اكتسابها أثناء إقامتهم في بلد المقصد نتيجة عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. التي تساهم بفعالية لتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية و الذي يعتبر ايجابي من خلال المساهمة في التنمية المحلية. وتساهم إلى حد كبير في الاقتصاد الوطني لهذه البلدان.

العودة مع المعارف الجديدة والمهارات من خلال خبراتهم التدريبية والمهنية الاجنبية. يمكن أيضا أن تكون عودتهم مرادفاً لنشر التكنولوجيات الجديدة وزيادة الاستثمار.

الشكل رقم 11: اثر تحول رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية.

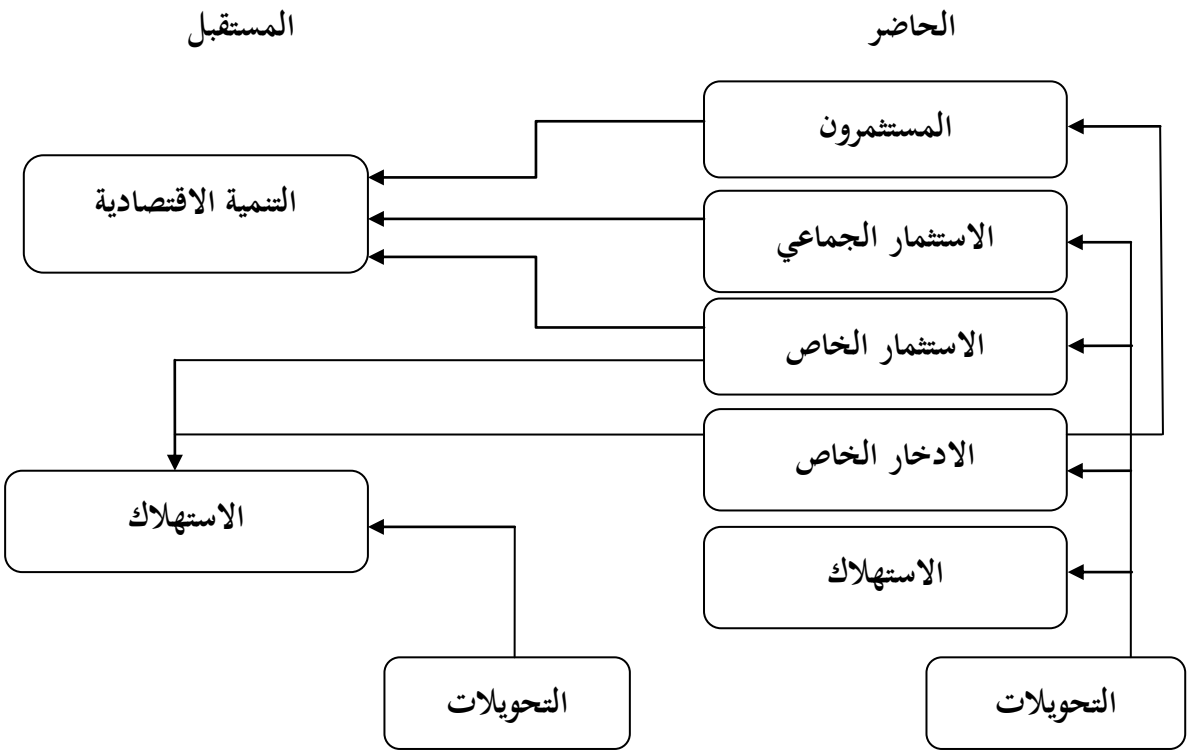

المصدر: (CRLING ; 2004) نقلا عن (دربال عبد القادر، جلطي سمير ،" **الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة**").

- يقدر حجم تدفقات التحويلات الى البلدان النامية بنحو 351 مليار دولار في 2011، بزيادة ثمانية في المائة مقارنة مع 2010، وفقا للبيانات الواردة في أحدث أعداد الموجز الإعلامي للبنك الدولي عن الهجرة والتنمية. كانت الهند أكبر متلق للتحويلات الرسمية المسجلة عام 2011 إذ تلقت 58 مليار دولار، تليها الصين (57 مليارا) ثم المكسيك (24 مليارا) فالفلبين (23 مليارا). ومن بين المتلقين الكبار الآخرين باكستان وبنغلاديش ونيجيريا وفيتنام ومصر ولبنان. (http://web.worldbank.org)

وكشفت دراسة أعدتها وزارة الداخلية الفرنسية حول المهاجرين الأجانب أن أكثر من نصف التحويلات المالية للجالية الجزائرية، تتم بطريقة غير شرعية. وبيّنت دراسة "لجنة التوجيه" الفرنسية أن

تحويلات الجالية الجزائرية، تأتي في المرتبة الأولى، بقيمة إجمالية بلغت 3.15 مليار أورو، منها مليار و800 مليون أورو تم تحويلها باتجاه الجزائر بطريقة غير شرعية، ولم تتعد قيمة التحويلات التي تمت بطريقة نظامية إلى البنوك والمؤسسات المالية مليار و150 مليون أورو.

2.3.3.1.1. الهجرة الاجتماعية والثقافية والسياسية للقوى العاملة في بلد المنشأ:

بالإضافة إلى الاثار الاقتصادية، للهجرة أيضا اثار من الناحية الإنسانية مثلما لها اثار من الجوانب الاجتماعية، الثقافية والسياسية. فنجد التكاليف العاطفية والضغوط النفسية التي يعاني منها المهاجرون وأسرهم في بداية رحيلهم ، ثم ضعف العلاقات الودية مع الأقارب في البلاد، وايضا آثار في التسلسل الهرمي الاجتماعي، تحول في شكل العلاقة بين الجنسين، والمشاركة في الشؤون السياسية. يمكن أن تكون آثار هجرة اليد العاملة مفيدة أو ضارة تبعاً للظروف. فواحدة من الفوائد المتعلقة بالهجرة هو الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في الحد من الفوارق،كما تهدف التحويلات أساسا إلى مساعدة أسر المهاجرين الفقيرة بالقضاء على التمييز والاستبعاد الاجتماعي.

يمكن أن يكون لهجرة اليد العاملة أيضا آثار سياسية في بلد المنشأ اين يميل الافراد الى القيم المرسلة من المهاجرين التي تميل أكثر لمبادئ الديمقراطية، و تدفعه لمشاركة أكبر في "الشؤون المجتمعية". كما قد تشجع عودة المهاجرين إلى البلاد مشاركتهم في الحياة المدنية و السياسية وتساهم في التغيير الاجتماعي. كما تسبب الهجرة تحولاً كبيرا لوضع المرأة في المجتمعات الأصلية، من خلال نقل القيم التي تعمل وفقها بلدان المهجر. فيؤدي الى تحويل القواعد الاجتماعية و مزيد من حرية اتخاذ القرار للمرأة بشان دراستها وحياتها المهنية، سن زواجها وخصوبتها. ومزيد من الاستقلال الذاتي وزيادة المشاركة في عملية صنع القرار على صعيد اسرتها والمجتمع المحلي.

3.3.3.1.1. الأثر المباشر لهجرة اليد العاملة على تقليص البطالة:

بالنسبة للجزائر فإن هجرة ثلاثة بالمائة من مجموع الشعب الجزائري سوف يكون له اثر تقليص معدل البطالة بنفس النسبة (ثلاثة بالمائة) أي انه وحسب إحصائيات البنك الدولي 2010 فان معدل البطالة يدور حول 13% وحسب نفس المصدر فان معدل الهجرة هو 3%. إذا فان الهجرة الدولية تقلص عمليا من معدلات البطالة في الدول المصدرة لليد العاملة. وذلك طبعا بافتراض أن المهاجرين هم

في الاصل شباب عاطل عن العمل. إذ كلما ارتفع معدل الهجرة في الدول المصدرة لليد العاملة كلما انقص هذا من معدلات البطالة.

يجدر بنا الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزائر دولة ذات ثلاث أبعاد فيما يخص الهجرة الدولية. البعد الأول وهو المعروف والذي نحن بصدد تناوله أنها دولة مصدرة لليد العاملة، بعدها الثاني وفي إطار الهجرة غير الشرعية فهي تعتبر بلد معبر للمهاجرين الذي يأتون من الدول الإفريقية المجاورة بهدف الوصول إلى أوروبا والبعد الثالث كونها بلد مستقبل لليد العاملة.

2.1. المتغيرات الاجتماعية:

1.2.1. ظاهرة الزواج:

تعد ظاهرة الزواج من بين الظواهر قليلة الدراسة في الجزائر رغم اهميتها خاصة و ان تأثيرها على الخصوبة بالغ الاهمية (Kouaouci A., 1992). و كما اعتبر بعض الباحثين ان تراجع الزواج ما هو إلا المرحلة الاولى من التحول في الخصوبة[10]. و لدراسة هذه الظاهرة لا بد من التطرق الى ثلاث مؤشرات اساسية:

1.1.2.1. متوسط سن الزواج:

قد شهد النمط العام للزواج خلال السنوات الأخيرة تغييرات عميقة. فارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول كان واضحا جداً منذ نهاية الثمانينات. حيث نلاحظ ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول بين عامي 1966 و 1998، من 18.3 الى 26.0 سنة للنساء، و من 24.0 الى 30.0 سنة للرجال مع زيادة قدرها أكثر من 4 سنوات للنساء بين عامي 1987 و1998. وكان التطور 3.6 سنوات خلال نفس الفترة بالنسبة للرجال.

[10] une première étape de la transition de la fécondité.

الجدول رقم 36: توزيع متوسط سن الزواج الاول لكل من الجنسين.

الجنس	1966	1970	1977	1985	1987	1994	*1998	**2002
الذكور	23.8	24.4	25.3	27.6	27.7	30.0	31.3	33.0
الاناث	18.3	19.3	20.3	22.6	23.7	25.7	27.6	29.6

المصدر: CNES: Etude sur la politique en matière de population (1996).

*statistiques RGPH 1998. Ministre de la santé et de la population 2001.** Enquête EASF (2002).

تراجع واضح لمتوسط العمر عند الزواج الأول في المدن، وحتى في المناطق الريفية. تعكس هذه الزيادة التغييرات الاجتماعية والثقافية في الفترة قيد الاستعراض. أعلى في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية لكلا الجنسين وأنه يزيد مع المستوى التعليمي للمرأة. (HEMAL A. et HAFFAD T., 1999)

هذا الارتفاع في سن الزواج الذي لم يسبق له مثيل، ادى الى زيادة عدد العزاب في مجموع السكان وحتى الافراد في سن الإنجاب. وبناء على ذلك، فان حصة الأشخاص العزاب في مجموع السكان ارتفع من 62.8 % في عام 1966 إلى 69% في عام 1998 للذكور؛ و 61.8% للإناث في عام 1998 مقارنة إلى 52.6 % في عام 1966. نسبة النساء غير المتزوجات اللوات تتراوح أعمارهن بين 15و49 عاماً، أي في عمر الإنجاب، مر من 27,09 % في 1977 إلى 38,87 %في 1987 إلى 49.58 %في عام 1998 (RGPH - juin 1998).

2.1.2.1. **معدل العزوبية الدائمة**:

ان العزوبية الدائمة مرتبطة بارتفاع سن الزواج، فكثافة العزوبة النهائية (أي نسبة العزاب في 50عاماً) زاد بالنسبة للنساء من 1.4 % في عام 1987 إلى 2.53 % في عام 1998. ان كل امرأة من اثنين في سن الانجاب هي عازبة في نهاية التسعينات، مقابل واحدة من كل أربعة في السبعينات. ان ارتفاع سن الزواج هو أحد المتغيرات الرئيسية التي توضح انخفاض معدلات الولادات. جزء من الانخفاض في الخصوبة ناتج عن تاخر الزواج بمقدار الثلثين بين عامي 1970 و 1986 إلى 56.4%

في الفترة من عام 1986 إلى عام 1992 إلى حوالي 55 % لعام 2002. أكثر من نصف نسبة انخفاض الخصوبة الجزائرية هو دائماً نتيجة لتحولات ظاهرة الزواج . تراجع ظاهرة الزواج ، تقابل المرحلة الأولى للتحول في ظاهرة الخصوبة (Véronique Hertrich 1996). والمجتمع الجزائري يشهد ذلك. وتؤكد البيانات المتاحة منذ الاستقلال زيادة حادة في العمر عند الزواج الأول تليها انخفاضا كبيرا لمؤشرات الخصوبة. ما يشير الى مساهمة تأخر الزواج في انخفاض عام للخصوبة رغم الانخفاض المسجل لصالح وسائل منع الحمل.

بصرف النظر عن العزوبة النهائية التي لا تزال ضئيلة، كل الميزات الأخرى لنموذج الزواج الجزائري: العمر عند الزواج الأول، واختيار الزوج، وطبيعة رباط الزوجية واستقرارها، قد شهدة جملة من التغييرات الهامة. في الواقع، تواصل ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول ليصل الى 33 سنة للرجال و29.6عاماً للنساء في عام 2002. طبعا ان هذا التطور هو نتيجة لتحسين ظروف الحياة والتقدم المحرز في الالتحاق بالمدارس لا سيما في صفوف الفتيات، فنسبة مهمة من هن تهتم بإنهاء دراستهن الجامعية قبل التفكير في الارتباط. نجد ايضا من المشاكل الأساسية التي تمنع الشباب من الزواج، أزمة السكن، والبطالة، اضافة الى تحسين المستوى التعليمي للمرأة (BEDROUNI M.,2005) .

2.2.1. التعليم و متابعة الدراسة:

قد أظهرت العديد من الدراسات الديموغرافية أن التعليم هو عامل مؤثر على السلوك الديمغرافي للسكان. بحيث ان تمديد فترة التعليم يؤثر على مستويات الخصوبة والتحول الديمغرافي في الأجل الطويل. ومن جهة اخرى فان الخصوبة تنخفض مع تحسين و ارتفاع المستوى التعليمي للسكان. وبصفة عامة، فان للتعليم اثار جلية على الخصائص الديموغرافية للمجتمع، فضلا عن آثار لعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سلوك السكان.

ان ارتفاع المستوى التعليمي للفتيات تجعلهن اكثر اطلاعا على طرق إدارة خصوبتها[11]. وبالمثل، فان تمديد فترة التمدرس والالتحاق بالدراسات العليا يميل إلى تأخير سن الزواج، ويشجع دخول المرأة الى الحياة العملية و المهنية(Bouissri A., 2001, p.445) .

[11] «Plusieurs enquêtes et analyses ont montré que plus la femme est instruite, plus elle se marie tardivement et plus elle a tendance à utiliser un moyen contraceptif. Ceci est encore plus accentué si elle réside en milieu

3.1. المتغيرات الاقتصادية :

1.3.1. الهياكل الاقتصادية:

1.1.3.1. مفهوم الهيكل الاقتصادي:

ليس هناك اتفاق على تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي العام أو البنية الاقتصادية، لذلك تتعدد المفاهيم الخاصّة بالهيكل الاقتصادي طبقاً للغرض أو الهدف منه.

عرّف فرانسو بيرو الهيكل الاقتصادي بأنه: "مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميّز كياناً اقتصادياً في مكان معيّن وزمن معيّن" (المحجوب ر.، 1966، ص122). يقصد بالنسب العناصر المكوّنة للبنية الاقتصادية مثل نسب الأجور والأرباح في الدخل، ونسب ناتج القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلّي، و ارتباطها بالعلاقات التي تنتظم هذه العناصر معاً مُشكلة الكيان أو الهيكل الاقتصادي.

وأما مفهوم الهيكل الاقتصادي لدى روّاد المدرسة الهيكلية ومنهم هو عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة معيّنة من الزمن (كينث والس*، 1982، ص22).

بينما يرى والاس بيترسون "أن مفهوم البنية أو الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة"، أي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولّدة للدخل القومي.(والاس بيترسون، 1968، ص383).

ويتكوّن الهيكل الاقتصادي لبلد ما من عدد من البنى أو الهياكل الفرعية، والتي من خلالها يمكن استيضاح مسار التطوّر في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد القومي وإمكانية التعرّف على أوجه الخلل فيه، والأمثلة على ذلك متعددة منها هيكل القوى العاملة وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية والهيكل النقدي وهيكل الإنتاج(عمرو محي الدين، 1975، ص54-56).

---

urbain. D'une façon générale, le niveau d'instruction de l'épouse, plus encore que celui de l'époux, se révèle déterminant. L'instruction et l'urbanisation agissent donc sur la fécondité dans le sens de la baisse».

* Kenneth Frank Wallis

ان التحليل الهيكلي للاقتصاد يفيدنا في دراسة التغيّرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى قدرتها على القيام بالدور المناط بها في إسناد عملية التنمية الاقتصادية، وتقوية عوامل التشابك بين مختلف القطاعات المكوّنة للاقتصاد (جميل حميد أحمد، 2000، ص18).

2.1.3.1. الهيكل الاقتصادي الجزائري:

يتكون الهيكل الاقتصادي الجزائري من ثلاث قطاعات اساسية:

قطاع الفلاحة. - قطاع الصناعة و الطاقة. - قطاع التجارة و الخدمات.

ان التخطيط للهيكل الاقتصادي من اختصاص السياسة الاقتصادية العامة من خلال اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الوسائل التي يمتلكها المجتمع لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن الطرق التي تؤدي الى تحقيق هذه الاهداف. (وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص. 73).

وتشمل أهداف السياسة الاقتصادية النقاط التالية، وهي:

1.) التوظيف الكامل او التشغيل الكامل و القضاء على البطالة.

2.) الاستقرار الاقتصادي او استقرار الاسعار.

3.) توزيع الموارد الاقتصادية و الاستخدام الافضل لها.

4.) توازن ميزان المدفوعات (تعني تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد القومي).

5.) تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الزيادة في الدخل الوطني والاستثمارات.

6.) تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2.3.1. الأجور:

يرتبط عرض العمل بعوامل عديدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية. فهي تفيد بشكل خاص في مقارنة القوة الشرائية لكسب العمال على امتداد فترة زمنية معينة عندما تتغير فيها كلا من الأجور الاسمية وأسعار المنتجات (بن عامر نبيل،2011).

1.2.3.1. الأجر الاسمي:

هو ما يقبضه العامل لوحدة العمل بالعملة المعنية وبالأسعار الجارية. هو مقياس مناسب عند مقارنة أجور مختلف العاملين (باختلاف الصناعة أو المهنة أو المؤسسة أو مستوى التعليم) في وقت معين. وبالواقع فإن أي تغير في الأجور النقدية الاسمية قد يذهب به، جزئياً أو كلياً، التغير في المستوى العام للأسعار .

2.2.3.1. أجر التوازن:

كما هو الحال بالنسبة لسوق أي سلعة، تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد الكمية المباعة وسعرها. تفترض النظرية الاقتصادية وجود أجر توازني في سوق العمل يتحقق من التقاء العرض والطلب على العمل ويحدد في الوقت ذاته مقدار التشغيل في تلك السوق. ولا يضمن أجر التوازن التشغيل الكامل. يعيق الوصول اليه القيود المفروضة على السوق بالتدخل الخارجي (الحكومة، النقابات) التي تقلص من ليونته في أسواق العمل.

الشكل رقم 12: آلية عمل سوق العمل.

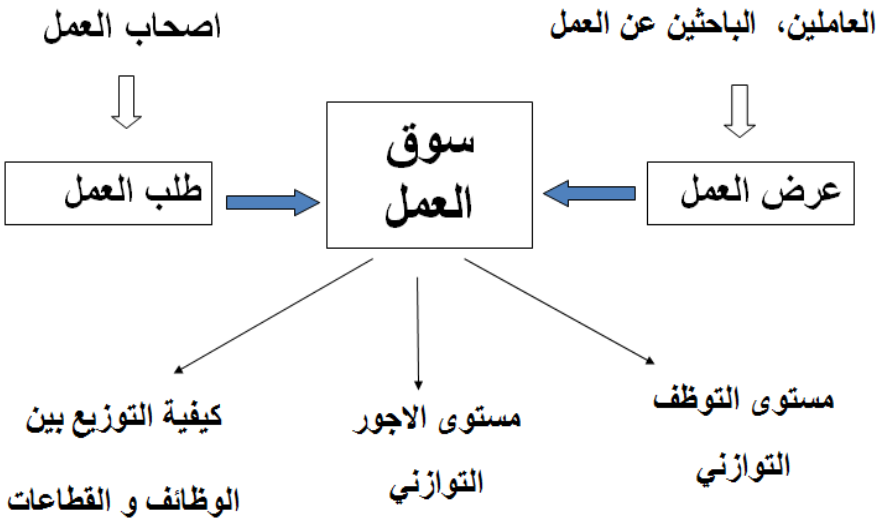

المصدر: بن عامر نبيل ،اقتصاديات العمل، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف 2010-2011.

2. المتغيرات المؤثرة على الطلب:

1.2. تطور هيكل الاقتصاد المحلي:

قد شهدت الجزائر تغيرا في هيكلها الاقتصادي نتيجة المشاكل الاقتصادية التي واجهتها و من أهمها (زروخي فيروز، 2006):

- ✓ عجز في الموازنة العامة نتيجة التباين الشديد بين معدلات نمو النفقات العامة و الايرادات العامة.
- ✓ الوضعية التضخمية نتيجة اختلالات هيكلية ادت الى تنامي الطلب الكلي مقابل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب تزايد الكتلة النقدية.
- ✓ عجز ميزان المدفوعات.
- ✓ المديونية الخارجية: فقد قدر حجم الديون في نهاية 1993 ب 25.724 مليار دولار.

مما ادى الى ضرورة تدارك الوضع فالتصحيحات الهيكلية أصبحت ضرورة حتمية للجزائر خصوصا مع تدهور الاقتصاد الوطني.

-**التعديل الهيكلي** 1995- 1998م: هو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الاصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بن عزوز شكري، 2000، ص:74):

- تقليص قيمة النقد المحلي، تحرير التجارة الخارجية، خوصصة المؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية.
- الحد من الطلب الاجتماعي بتقليص الواردات ورفع الأسعار لتقليص العجز الخارجي.
- تعديل السياسات المالية المنعكسة على التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي.

- يهدف التعديل الهيكلي إلى تقليص العجز الخارجي والحفاظ على معدل نمو معين لزيادة الصادرات وتنمية الصناعة والزراعة.

- تحرير التجارة الخارجية و التحول نحو التصدير.
- معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وإبراز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة وذلك في ظل الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني .

2.2. التغيرات التقانية :

التقدم التقني هو العملية العامة لتنمية وتطوير أساليب ووسائل الإنتاج للسيطرة على الطبيعة، بتخفيض أكثر من الجهد البشري. قد ظهر في جميع قطاعات النشاط (الزراعة والصناعة والخدمات)، و سمح بزيادة في مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر.

كما أدى التقدم التقني في تحسين الأحوال المعيشية (الحد من طبيعة العمل الشاقة خلال القرن العشرين)، والصحة (زيادة متوسط العمر المتوقع). التقدم التقني أحد العوامل لزيادة الإنتاجية، ومحرك للنمو الاقتصادي من خلال الابتكار المستمر. يرتبط عموما بالازدهار الاقتصادي، وإلى زيادة في العمالة نتيجة لتغييرات في طبيعة الوظائف وخلق الوظائف الجديدة.

في مرحلة أولى، يبدو من الواضح أن التقدم التقني يقلص فرص العمل نتيجة إدخال آلات جديدة، أكثر إنتاجية مما يؤدي الى خفض عدد الوظائف المطلوبة لتحقيق حجم الإنتاج المطلوب. لكن في نفس الوقت، فان الالات الجديدة تساهم في خلق فرص العمل. فظهور منتجات جديدة أكثر كفاءة يؤدي الى إنشاء أسواق جديدة مولد لفرص عمل جديدة.

3.2. محددات الانتاجية:

إذا كان الاستثمار يشكل الرافد الأول للتشغيل، فإن كمية معينة من الاستثمار تعطي مستويات تشغيل مختلفة عند أوضاع معينة لتنظيم سوق العمل. حيث أن ضوابط تنظيم هذا السوق وهيكلته ومرونته تحدد إلى مدى بعيد اتجاه المؤسسات نحو تشغيل المزيد من اليد العاملة على أساس مستويات الإنتاجية التي تلعب طبيعة تنظيم سوق العمل دورا كبيرا في تحديدها.

تساهم الإنتاجية في تعزيز سياسة التشغيل ومحاربة البطالة، فنوع معين من السلع يحتاج إلى كميات وفيرة من اليد العاملة بالمقارنة مع الأرض ورأس المال. فهي تحتاج إلى توافر بعض عوامل الإنتاج أكبر من العوامل الأخرى. اضافة الى ضرورة ترقية العوامل الهيكلية والمؤسسية التي تعزز إمكانات تطور الإنتاجية بشكل إيجابي لصالح سياسة التشغيل. حيث يمثل أحد أهم هذه العوامل المؤسسية في تنظيم سوق العمل بشكل يستجيب إلى شروط ترقية مستوى الإنتاجية (لطرش الطاهر).

4.2. ظروف التجارة الخارجية:

يمكننا تعريف التجارة الخارجية على أنها "عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل" (حمدي عبد العظيم، 2000، ص:13). ان التجارة سواء كانت داخلية او خارجية فهي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل(عادل احمد حشيش، 2002، ص:12).

و كما تطرقنا له سابقا في الفصل الاول فان التجارين[12] اعتبروا زيادة السكان منفعة لزيادة الثروة. فزيادة السكان تعتبر محفزا للدولة من خلال ارتفاع الطلب على العمل مع انخفاض نسبة الأجور. اي ان اليد العاملة الرخيصة تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي التحكم في مستوى الأسعار.

لقد أوضح جون استيوارت ميل أن المعدل الفعلي للتبادل سوف يعتمد على القوة النسبية (ظروف الطلب) ومرونة الطلب لكل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وسيكون المكسب من التجارة أكبر كلما كان السعر الحقيقي الذي تحصل عليه الدولة مقابل صادراتها أحسن، ويتحقق ذلك عندما يكون معدل التبادل الدولي قريبا من معدل التبادل الداخلي في الدولة الشريكة في التجارة.

ان إختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج يؤدي إلى إختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى. فكل دولة لها مصلحة في إنتاج السلع التي يدخل في إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عامل أو عوامل الإنتاج التي لا تتوافر لديها.

ان ظروف التجارة الخارجية كفرض الحماية التجارية من شانه معالجة البطالة و تحقيق مستوى التوظف، من خلال الحد من الواردات. و بالتالي ترفع من مستوى الاستثمار، بإقامة مشاريع توفر فرص العمل، و بذلك تشغل الايدي العاملة المتاحة. فيتم القضاء على البطالة او التخفيض من حدتها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة(محمد خالد الحريري، 1977، ص:202.)

[12] انظر الفصل الاول صفحة: 30-23.

الشكل رقم 13: المتغيرات المؤثرة على توازن العرض و الطلب[13].

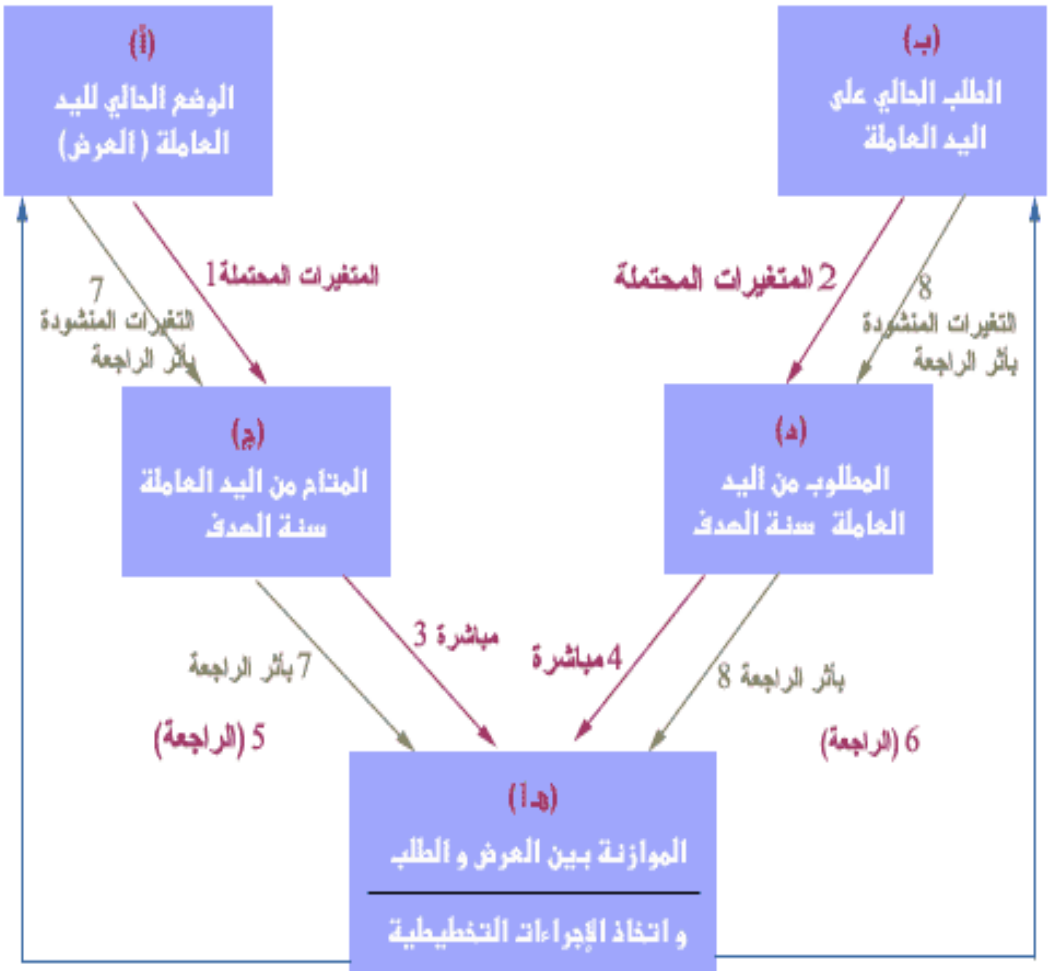

المصدر: المركز العربي للتخطيط.

[13] (أ) و (ب) متساويتان : العمالة الكاملة ، (أ) و (ب) غير متساويين : بطالة بأشكالها .

مسار (3) طريق مباشر بين ما سيكون متاحاً من اليد العاملة (العرض) ومحطة التوازن .

مسار (4) طريق مباشر بين ما سيكون متاحاً من (الطلب) على اليد العاملة ومحطة التوازن.

(3) <> (4) مبدئياً ، أي عجز (أو فائض) متوقع: هـ 1 .

مسار (5) عند عدم التوازن الأولي (هـ1) يعاد النظر بالمكونات للتأثير على جوانب العرض ضمن الأفق المنظور للتخطيط (زمنياً).

مسار (6) عند عدم التوازن الأولي (هـ1) يعاد النظر بالمكونات للتأثير على جوانب الطلب المتوقع (تخطيط المشروعات والبرامج التنموية الملائمة) وفق الأفق المنظور للتخطيط.

المسارين (7) و(8)خطوط التوازن الناجمة عن الاجراءات التخطيطية (هـ2) أي توازن العرض والطلب من اليد العاملة في سنة الهدف أو أن الفروق مقبولة من وجهة نظر المخطط بأقل التكاليف.

3. **الإسقاطات السكانية** :

مـن المفتـرض أن مُخطـط القـوى العاملـة يمتلـك مجموعـة مـن الإسـقاطات السـكانية للسـنوات المستهدفة، إضـافة إلـى سـنة الأسـاس، وفق التفصـيل المناسـب من حيث الجنس وفئـات العمر (بغرض متابعة قضايا التعليم، الانخراط في سوق العمل و التقاعد). وتقوم الجهات الإحصـائية فـي البلاد بتقديم مثل هذه الاسقاطات وفق تقنيات أصبحت مستقرة وذات برمجيات كافية السرعة والموثوقية بقدر صـحة الفرضيات أو التوجهات المستهدفة التي هـي منطلق الحسـابات. كمـا تقوم جهـات دولية (كـالأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها) بإعداد اسقاطات لسكان مختلف دول العالم وأقاليمه ولسنوات قادمة قد تصـل إلـى 150 عاماً[14] (Boss, 1994). وثمـة العديـد مـن برمجيـات الاسـقاط كبرمجيـات Fivfiv , Escapop, Spectrum , Fertlity الى غيرها من البرامج التي تستعمل لهذا الغرض.

تعتمد كل هذه البرمجيات على بيانات أساس (كالتركيبة السكانية حسب الجنس و العمر)، وبيانـات حول امل الحياة (الفعلي والمستقبلي)، ونمط جداول الحيـاة ومعدل الخصـوبة (العامـة، توزيعهـا العمـري وتطورهـا المسـتهدف)، ومعـدل الـذكورة ومعـدل الهجـرة الدوليـة أو صـافي الهجـرة إلـى البلاد. وتجـدر الإشارة أن فتوة السكان تفرض على الدول العربية توقع وصول أفواج من الشباب كبيرة نسبياً إلى سوق العمل. فقد شهد سكان الجزائر نمواً سريعاً منذ حصولها على الاستقلال، من 11.821.679 نسمة سنة 1966، تاريخ اول تعداد عام للسكان الى 33.920.102 نسمة في خامس تعداد تقوم بـه عـام 2008.

وبذلك يكون سكان الجزائر قد تزايد بثلاثة اضعاف في 42 عاماً.

إن التخطيط الجيد يسمح لنا بتحديد الاحتياجات من خلال الإسقاطات المستقبلية للقوى العاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. و على هذا الأساس لا بد من توقع عدد السكان في المدة الزمنية المرجوة، التي تعتمد اساسا على الوضعية الديموغرافية للمجتمع و كافة الظواهر المؤثرة عليها.

ان الطريقة المثلى التي تستعمل هي طريقة المركبات، طريقة تستعمل على عدة مستويات (محلية، جهوية ووطنية). تعتمد على طرق محاكات و مطابقة باستعمال الدوال رياضية لمنحنيات الخصوبة

[14] من منشورات البنك الدولي.

والهجرة، اضافة لجداول الوفاة نتيجة غياب المعطيات الجديدة عن مستويات الوفاة (Caselli, Vallin, Wunsch, 2004, P 261).

1.3. فرضيات التوقع[15]:

الإسقاطات السكانية تعتمد كنقطة للبداية، السكان حسب الجنس والسن في 1 يناير 2008 (احصائيات اخر تعداد سكاني). إنها تقديرات كل سنة لعدد الرجال و النساء حسب مختلف الأعمار انطلاقا من الافتراضات حول التطور للمكونات الثلاثة للتغيرات السكانية أسلوب مكونات[16] : الخصوبة، الوفيات والهجرة.

إن السكان في 1 يناير 2008 يتقدمون في السن ، الذي يعتمد على ظروف الوفيات، فعدد السكان سينقص عبر الوفيات و يرتفع بالولادات (الخصوبة) إضافة الى المساهمة الصافية للسكان الناجمة عن الهجرة17. في دراستنا هذه سنعتمد كبداية لانطلاق توقعاتنا التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري في 01 يناير 2010 اعتمادا على احصائيات تعداد 2008 التي تم اسقاطها الى غاية 2010 (SALHI M., 2011) .

ان توقعاتنا تعتمد على نقطة انطلاق و هي افتراض ان المجتمع مستقر18 اي ان التركيبة العمرية و معدل الزيادة يبقيان بدون تغير. تم اختيار مجموعة من الفرضيات و ذلك لكل مركبة من مركبات التحرك السكاني. فرضية واحدة للوفاة بخصوص امل الحياة، و ثلاثة افتراضات: فرضية عالية، فرضية

[15] « *Dans l'état actuel des techniques de projection, les perspectives de population sont pour l'essentiel des exercices d'extrapolation fondés sur le modèle de la transition démographique. Elles consistent à appliquer à une population répartie par âge et par sexe des hypothèses d'évolution de la fécondité et de la mortalité à partir d'une année de base jusqu'au terme de perspective. L'ordinateur fait le reste* » (Tapinos, 1996, p. 116-117).

[16] Méthode des composantes.

[17] نعتبرها معدومة في حالنا هذه، لعدم توفر الاحصائيات الدقيقة عن هذه الظاهرة.

[18] Population stable.

مركزية، فرضية منخفضة لظاهرة الخصوبة. و فرضية العدم لظاهرة الهجرة، ذلك تحسبا للتغييرات في السلوك السكاني[19].

إن التغييرات مفترض أن تحدث تدريجيا، ولكن بوتيرة سريعة لقياس آثارها على النتائج المتوقعة. وتبدأ كافة التغييرات في نفس التاريخ (2010)، لتجنب تأثيرات مختلفة على الحجم السكان الناجمة اعتماداً على افتراضات الخصوبة .

ان الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية في تطور و تغير مستمر، و لدراسة تغيرات هذه الظواهر بالنسبة للزمن لا بد من انشاء و تحليل السلاسل الزمنية التي هي عبارة عن سلسلة من المشاهدات في لحظات زمنية معينة غالبا ما تكون فترات متساوية ومتتالية. كتطور عدد السكان، البطالة، التشغيل...الخ. و من اهم اهدافها اتخاذ القرارات من خلال عملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة موضوع الدراسة.(ع. موساوي،ي. بركان، 2009، صص: 125-126)

-.تغيرات الاتجاه العام:

يهدف استعمال إسقاطات الاتجاه العام للسلاسل الزمنية الى التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة. حيث ان الاتجاه العام لأي سلسلة زمنية ما هو إلا الشكل العام للتغير في قيم المتغير المراد التنبؤ بقيمه المستقبلية، مع تجاهل تأثير المتغيرات الأخرى(Bourbonnais dsx Teraza, 2003, p159). وعليه فان المتغيرات التي سوف ندرسها لاحقا هي عبارة عن سلاسل زمنية سيتم اسقاطها الى غاية 2045 لاستنتاج قيمها المستقبلية.

مركبة الاتجاه العام هي المركبة التي توضح مسيرة السلسلة بشكل عام و على مدى بعيد و يمكن استخراجها من خلال معادلة الانحدار والمتمثلة بالعلاقة: $Y = a X + b$ (عزام صبري، 2006،

[19] « Toute projection est une opération hypothético-déductive destinée à permettre le calcul de des structures nouvelles à partir d'un enjeu d'hypothèse de changement appliquées a la dernière structure connue » (Tabah,1981, p.24).

ص:406). اعتمادا على برنامج Excel سيتم احكام او تسوية[20] مختلف المنحنيات للحصول على نزعة المتغيرات " المركبات" المستقبلية.

الجدول رقم 37 : التركيبة العمرية بالآلاف حسب الجنس لسنة 2008 و 2010.

التركيبة العمرية حسب الجنس 2008				التركيبة العمرية حسب الجنس 2010		
الفئات العمرية	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
0-4	1687,8	1611,24	3299,04	1743,54	1664,45	3407,99
05--09	1520,76	1454,64	2975,4	1570,98	1502,68	3073,66
10--14	1729,56	1659,96	3389,52	1786,68	1714,78	3501,45
15-19	1927,92	1858,32	3786,24	1991,59	1919,69	3911,28
20-24	1969,68	1903,56	3873,24	2034,73	1966,42	4001,15
25-29	1764,36	1715,64	3480	1822,63	1772,3	3594,92
30-34	1465,08	1447,68	2912,76	1513,46	1495,49	3008,95
35-39	1242,36	1235,4	2477,76	1283,39	1276,2	2559,58
40-44	1026,6	1016,16	2042,76	1060,5	1049,72	2110,22
45-49	817,8	814,32	1632,12	844,81	841,21	1686,02
50-54	678,6	664,68	1343,28	701,01	686,63	1387,64
55-59	504,6	501,12	1005,72	521,26	517,67	1038,93
60-64	358,44	375,84	734,28	370,28	388,25	758,53
65-69	302,76	323,64	626,4	312,76	334,33	647,09
70-74	254,04	278,4	532,44	262,43	287,59	550,02
75و اكثر	327,12	361,92	689,04	337,92	373,87	711,79
المجموع	17577,48	17222,52	34800	18157,95	17791,27	35949,22

المصدر: المعطيات الاحصائية تعداد 2008، Projection Salhi 2011.

باستعمال احد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة دالة تأخذ أشكالا مختلفة قد تكون خطية ، لوغارتمية، أو أسية ... الخ، ويمكن تحويل أي نموذج إلى النموذج الخطي، سنركز على الانحدار الخطي البسيط في قياس العلاقة بين المتغيرات: بعد تقدير معالم النموذج يجب معرفة جودته لذا نقوم بحساب معامل التحديد R^2 و الذي يمثل مربع معامل الارتباط الخطي R (Gilbert N., Savard. J-G., 1978, p279). يكون النموذج الخطي مقبولا كلما اقتربت قيمة معامل

[20] Ajustement

التحديد R^2 من الواحد، و تقل أهميته ويجب إعادة النظر في نوعية المتغير المستقل كلما اقتربت قيمة R^2من الصفر.

1.1.3. فرضية الوفيات:

ان التطورات التي شهدتها الجزائر في القطاع الصحي و التقنيات الحديثة المستعملة في الكشف عن الأمراض و التطور التكنولوجي الغربي و استفادة الدول النامية من الابحاث التي وصل اليها العلم في الجانب الطبي ، اثر بشكل ملحوظ في القضاء على بعض الامراض و المساعدة في الوقاية من البعض الاخر سواء باللقاح او بالكشف المسبق و المعالجة. و بذلك تراجعت معدلات الوفيات على مستوى كل السنوات خاصة في السنوات الاولى من العمر"وفيات الأطفال" و في السنوات المتقدمة اثر الكسب في امل الحياة بالنسبة للأشخاص المسنين، و هذا ما توضحه المنحنيات التالية:

المنحنى رقم 10 : تطور امل الحياة للمجتمع الجزائري لكلى الجنسين من 1980 الى 2010.

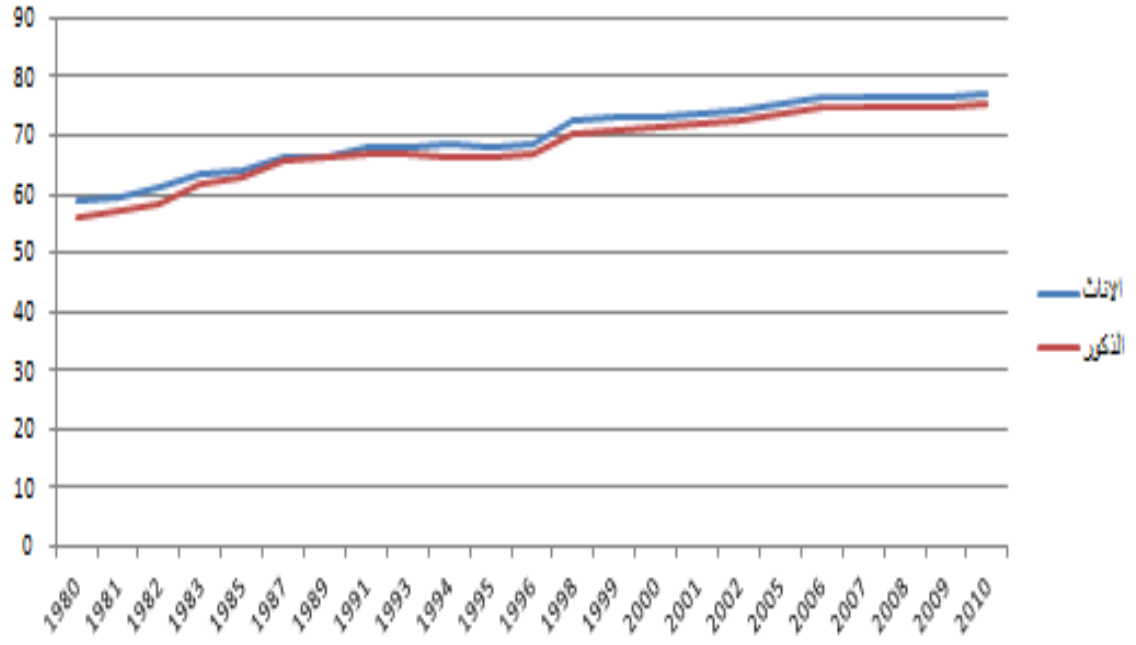

المصدر: جدول رقم 65 ، الملحق .

تعتمد فرضية الوفاة بشكل اساسي على قيم امل الحياة لكلا الجنسين و بإتباع الوتيرة التي يتطور بها امل الحياة في السنوات الماضية سوف نعتمد على معادلات الانحدار المتوفرة في برنامج « Excel » لتحديد قيمه مستقبلا اعتمادا على قيم الربح لأمل الحياة ابتداء من 1977.

المنحنى رقم 11:تطور قيم ربح أمل الحياة المحقق مقارنة بسنة 1977 عند الذكور.

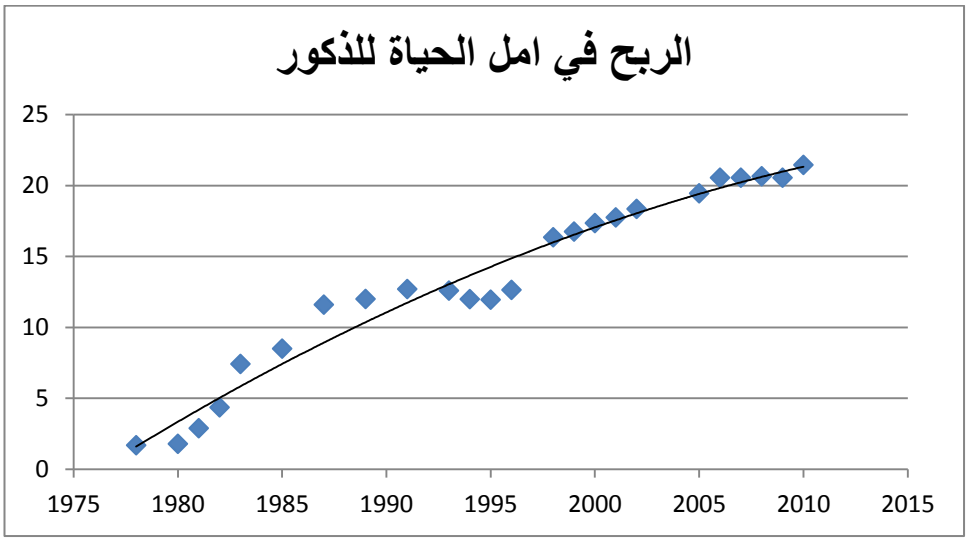

المصدر : الجدول رقم 86 ، الملحق.

المنحنى رقم 12 : تطور قيم ربح أمل الحياة المحقق مقارنة بسنة 1977 عند الإناث.

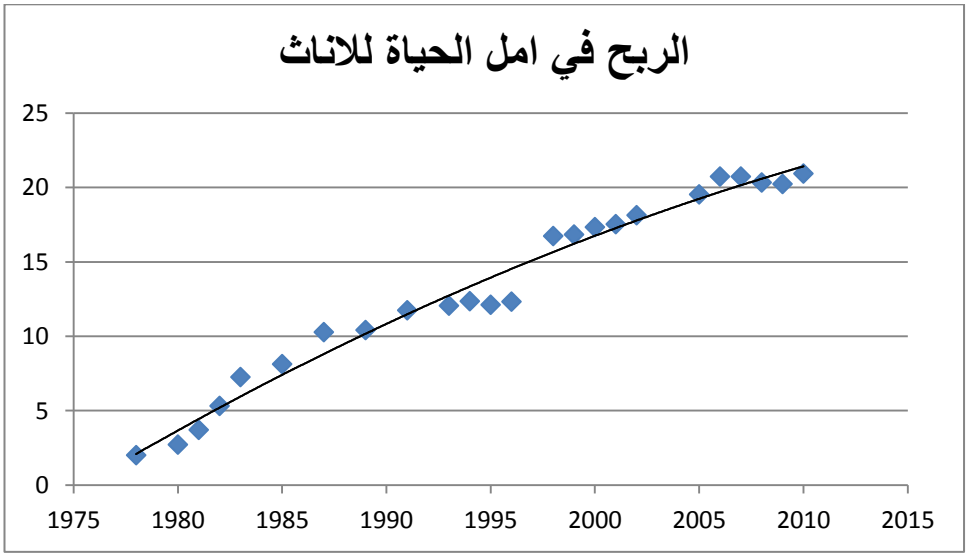

المصدر : الجدول رقم 86 ، الملحق.

و اعتمادا على ما وصلنا اليه من معادلتين بخصوص الكسب في امل الحياة سوف نقوم بالإسقاطات المستقبلية الى سنة 2050.

الجدول رقم 38 : قيم امل الحياة المقدرة.

السنوات	الذكور	الاناث
2010 -2015	74.80	76.40
2015 -2020	76.07	78.15
2020 -2025	77.07	79.65
2025 -2030	77.82	80.89
2030 -2035	78.42	81.99
2035 -2040	78.92	82.96
2040 -2045	79.42	83.96
2045 -2050	79.87	84.71

المصدر: Projection Salhi, 2011.

لا بد من اختيار نموذج من جدول الوفاة المناسب للمجتمع الجزائري، و يتم عامة من خلال تحديد مستوى و نمط الوفيات، من خلال مقارنة البيانات المتعلقة بمعدل الوفيات حسب العمر للبلد المعني مع متوسط العمر المتوقع لكافة جداول الوفاة و اختيار المطابق لها. او من خلال جداول يضعها المختصون في الديموغرافيا او على حسب الدراسات و التقارير للتوقعات الرسمية و التي تحدد نوع الجدول المستعمل و المطابق للواقع. في حالتنا هذه فان جدول الوفاة الانسب هو جداول الوفيات الخاصة ب "Coale et Demeny" المسماة ايضا بجداول "Princeton" و تم اختيار النموذج "West" وهو احدى النماذج المقترحة من برنامج "FIVFIV" كونه النموذج المتبع عندما لا تكون لدينا اي معلومات حول نموذج الوفاة الذي نحتاجه.

هذا البرنامج هو عملية معالجة البيانات استناداً إلى مؤشرات عدة أي:

- اختيار نموذج واحد من بين 7 المتواجدة.
- ادخال التركيبة السكانية الابتدائية .
- ادخال امل الحياة عند الولادة لكل من الجنسين.

- ادخال كل من المؤشر العام للخصوبة و معدلات الخصوبة لكل فترة من فترات الاسقاط.

ان التوقعات الديمغرافية " السكانية" تعتمد اساسا على الافتراضات الخاصة بالوفيات والخصوبة والهجرة وتبقى العديد من الخيارات متاحة لتحديد تطور معدلات الوفيات والخصوبة في المستقبل.

لتحديد الخصوبة، و معدلات الخصوبة حسب العمر، لا بد من استخدام خاصيات محددة لهذا النوع من التقدير باستعمال الدوال التالية : الدالة قاما " la fonction GAMA "او الدالة بيتا " la fonction BETA "او كثير الحدود لبراس "le POLYNOME DE BRASS ".

2.1.3. فرضية الخصوبة:

في توقعنا للخصوبة سنرتكز على ثلاث فرضيات، فرضيتين أساسيتين لمنحى انخفاض مؤشر الخصوبة عبر الفترات الماضية، فرضية منخفضة و اخرى مرتفعة و الفرضية الثالثة "فرضية مركزية" تعتبر المتوسط للفرضيتين السابقتين. (Fouquet A., Vinokur A., 1996, p. 158)

الجدول رقم 39 : تطور قيم مؤشر الخصوبة عبر مختلف التعدادات العامة للسكان.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2010
مؤشر ISF	7.4	7.36	5.29	2.67	2.81	2.85

المصدر: المعطيات الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات.

ان مؤشر الخصوبة الذي ستبدأ به عملية التوقع هو 2.85 طفل / امرأة لسنة 2010. و عليه فان فرضيات الخصوبة التي سنعتمدها في نموذجنا هذا تكون كالتالي:

- ✓ **فرضية منخفضة**" hypothèse basse": و هي فرضية تؤول الى الاعتماد على سلسلة المشاهدات للفترات الماضية ستتم عملية التوقع المستقبلي لقيم مؤشر الخصوبة بالاعتماد على معادلات

الانحدار المتوفرة في برنامج « Excel » مع وضع قيمة 2.1 طفل / امرأة[21]، و هو معدل ضمان تجدد المجتمع كحد ادنى ممكن ان ينخفض المؤشر الى مستواه عند افق التوقع وهو سنة 2045 في دراستنا هذه. ان انسب معادلة رياضية يمكن ان تحقق لنا الانخفاض في قيم المؤشر حسب الفرضية الموضوعة هي الدالة الاسية الموضحة في المنحنى اعلاه مع اهم قيمة لمعامل التحديد.

المنحنى رقم 13: تعديل قيم المؤشر العام للخصوبة (طفل/امرأة) باستعمال الدالة الأسية.

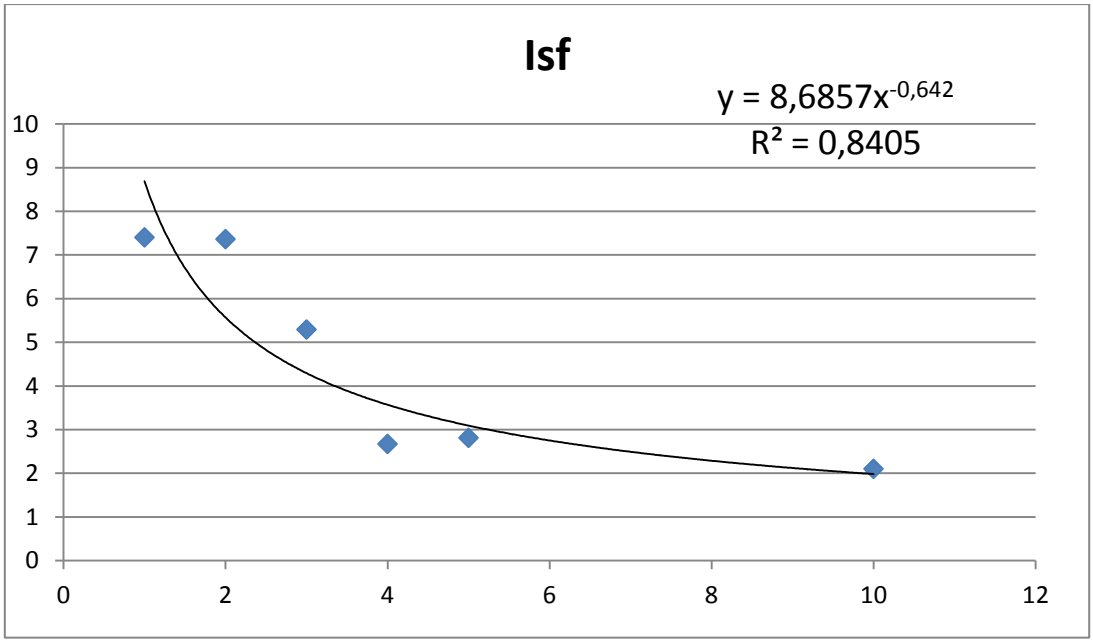

المصدر: تعديل باستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول رقم 39.

✓ **فرضية مرتفعة** " hypothèse haute " : بالنسبة للفرضية المرتفعة فإننا سنتبنى الاتجاه المأخوذ به في التغيرات المرتفعة الخاصة بالتوقعات للمجتمع الجزائري[22] و التي تعادل نسبة 2.35 طفل/امرأة في حدود 2045.

[21] Seuil de renouvellement des générations.
[22] Division Population des Nations Unies 213 .

المنحنى رقم 14: تعديل قيم المؤشر العام للخصوبة (طفل/امرأة) حسب الفرضية المرتفعة.

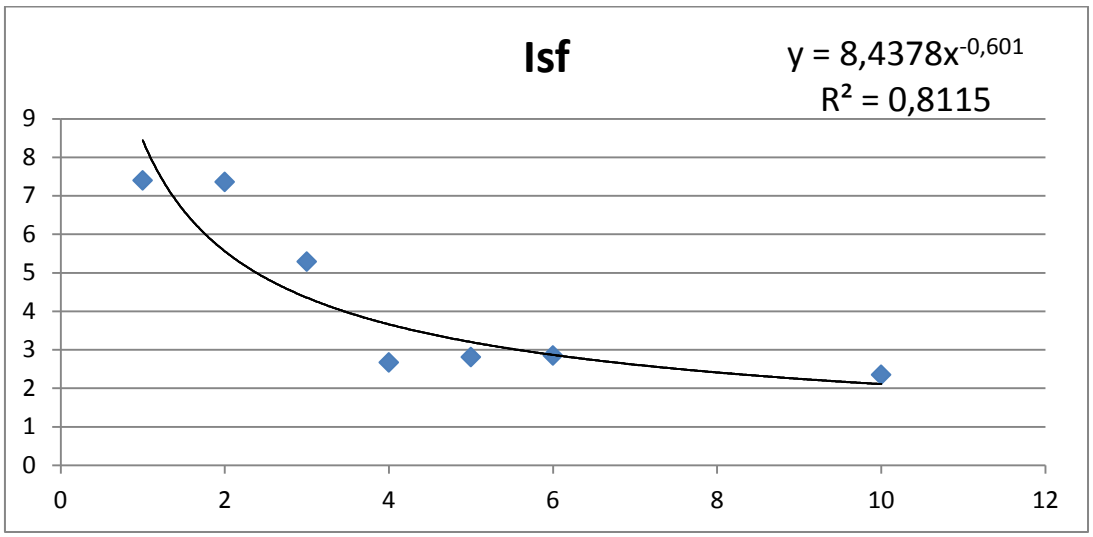

المصدر: تعديل باستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول رقم 39.

✓ **فرضية متوسطة او مركزية"** hypothèse ":

تعتمد الفرضية على المتوسط الحسابي لكل من القيم السابقة لكل من الفرضيتين المرتفعة و المنخفضة.

الجدول رقم 40 : قيم مؤشر الخصوبة المقدرة حسب فرضيات الاسقاط.

السنوات	ISF فرضية منخفضة	ISF فرضية متوسطة	ISF فرضية مرتفعة
2015 -2010	2,85	2,85	2,85
2020 -2015	2,64	2,63	2,62
2025 -2020	2,52	2,52	2,51
2030 -2025	2,41	2,42	2,42
2035 -2030	2,31	2,32	2,33
2040 -2035	2,22	2,24	2,25
2045 -2040	2,14	2,16	2,18
2050 -2045	2,1	2,23	2,35

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel.

1.2.1.3. إسقاط معدلات الخصوبة " les taux de fécondité " حسب فئات السن:

يعتمد اسقاط معدلات الخصوبة حسب قيمته و قيمة التباين على احد النماذج المقترحة من " Duchenne et Stefano " بهدف تعديل منحنيات الخصوبة حسب السن وهذا بحسب قيم TBR هي كالتالي:

و التي تم الحصول عليها من خلال المعادلة التالية: $TBR = 0.488_{*}(ISF)$

الجدول رقم 41 : قيم معدلات الخام للتكاثر المقدرة حسب فرضيات الاسقاط.

السنوات	TBR فرضية منخفضة	TBR فرضية متوسطة	TBR فرضية مرتفعة
2015 -2010	1,39	1,39	1,39
2020 -2015	1,29	1,28	1,28
2025 -2020	1,23	1,23	1,22
2030 -2025	1,18	1,18	1,18
2035 -2030	1,13	1,13	1,14
2040 -2035	1,08	1,09	1,10
2045 -2040	1,04	1,05	1,06
2050 -2045	1,02	1,09	1,15

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel

اما قيمة التباين فتعطي بالعلاقة الموضحة اسفله: (Salhi M, 1987, p. 95)

$$\delta^2(x) = (1.53749(Ln(ISF)) + 4.37728)^2$$

الجدول رقم 42 : حساب قيمة التباين حسب مختلف قيم الفرضيات.

السنوات	الفرضية المنخفضة	الفرضية المركزية	الفرضية المرتفعة
2015 -2010	35,85	35,85	35,85
2020 -2015	34,46	34,39	34,32
2025 -2020	33,62	33,59	33,55
2030 -2025	32,83	32,87	32,90
2035 -2030	32,09	32,16	32,24
2040 -2035	31,40	31,51	31,63
2045 -2040	30,77	30,93	31,09
2050 -2045	30,45	31,44	32,39

المصدر: نتائج Excel

✓ **الدالة** GAMA : نستعمل هذه الدالة في حالة تكون قيمة المعدل الخام للتكاثر اقل من 2 ($TBR < 02$) و تباين متوسط السن اقل من 40 سنة ($\delta^2 < 40$)، و تأخذ الشكل التالي:

و تقدر معدلات الخصوبة حسب السن بالنموذج Gamma عبر تعيين مؤشر الخصوبة ISF ، متوسط العمر عند الولادة و التباين .

$$f(X) = \frac{K(\lambda)^p (X)^{(p-1)} \exp(-\lambda X)}{\sqrt{P}}$$

$$\lambda = \frac{\bar{x}}{(\delta^2(x))^{obs}} \qquad \bar{x} = \bar{m} - 15$$

علما أن:

$$p = \frac{\bar{x}^2}{(\delta^2(x))^{obs}} \qquad x = y - 15$$

و بالتالي و اعتمادا على نتائج المعدلات الخام للتكاثر الموضحة في الجدول رقم و نتائج حساب التباين[23] فان كل قيم $TBR < 02$ و بالنسبة للتباين فان قيمها اقل من 40 و بالتالي فان الدالة المناسبة في هذه الحالة هي الدالة GAMA لتقدير معدلات الخصوبة حسب العمر.

الجدول رقم 43 : تطور قيم متوسط سن الامومة حسب مختلف التعدادات العامة للسكان.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2010
متوسط سن الأمومة	29,89	30,37	31,22	31,36	31.9	31.7

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel

بما أن القيمة الأكبر لمعامل التحديد ($R^2 = 0.9679$) توافق منحنى الدالة كثير حدود من الدرجة الثانية (une courbe de tendance polynomiale) فهي الدالة التي سنعتمدها في اسقاطاتنا لمتوسط سن الامومة للفترات المستقبلية.

[23] انظر الجدول رقم الملحق رقم .

المنحنى رقم 15: تعديل قيم متوسط سن الامومة باستعمال الدالة كثير حدود من الدرجة الثانية.

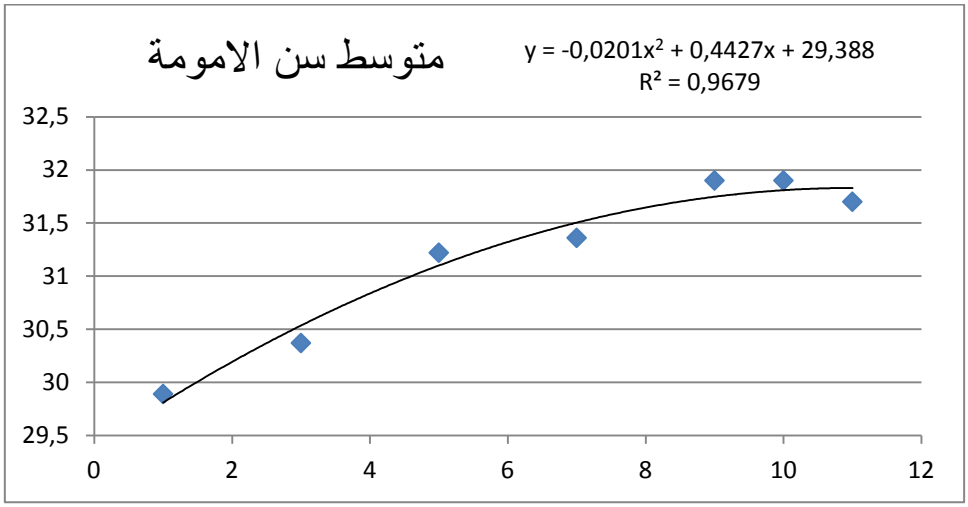

المصدر: تعديل باستعمال برنامج Excel اعتمادا على معطيات الجدول رقم

الجدول رقم 44 : قيم متوسط سن الامومة المقدرة حسب معادلة الانحدار.

السنوات	متوسط سن الامومة
2015 -2010	31,81
2020 -2015	31,75
2025 -2020	31,65
2030 -2025	31,51
2035 -2030	31,33
2040 -2035	31,11
2045 -2040	30,84
2050 -2045	30,54

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel

و باستعمال الدالة « GAMA » يمكننا تقدير مختلف النسب الخام للخصوبة حسب فئات السن والخاصة بكل فترة من فترات الإسقاط الخماسية و ذلك بالنسبة لكل فرضية على حدا. النتائج المتحصل عليها نوضحها في الجداول التالية.

الجدول رقم 45 : تقدير النسب الخام للخصوبة حسب الفرضية المنخفضة.

السنوات	19 - 15	24 - 20	29 - 25	34 - 30	39 - 35	44 - 40	49 - 45
2015 -2010	0,319	57,528	184,440	179,001	96,911	37,081	11,268
2020 -2015	0,228	28,639	173,320	122,051	89,319	32,946	9,558
2025 -2020	0,205	22,397	167,911	99,980	83,930	30,199	8,517
2030 -2025	0,196	19,621	163,603	83,846	78,333	27,438	7,519
2035 -2030	0,202	19,422	160,295	72,349	72,597	24,713	6,580
2040 -2035	0,223	21,882	157,857	64,517	66,792	22,069	5,712
2045 -2040	0,268	28,936	156,232	59,962	60,863	19,498	4,911
2050 -2045	0,369	49,916	156,793	62,455	55,995	17,537	4,351

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel

الجدول رقم 46 : تقدير النسب الخام للخصوبة حسب الفرضية المركزية.

السنوات	19 - 15	24 - 20	29 - 25	34 - 30	39 - 35	44 - 40	49 - 45
2015 -2010	0,319	57,528	184,440	179,001	96,911	37,081	11,268
2020 -2015	0,223	27,530	172,730	119,674	89,001	32,777	9,489
2025 -2020	0,203	21,973	167,947	99,116	83,939	30,176	8,501
2030 -2025	0,199	20,106	164,242	84,984	78,653	27,576	7,566
2035 -2030	0,207	20,355	160,899	74,126	72,905	24,869	6,639
2040 -2035	0,232	23,597	159,123	67,180	67,395	22,343	5,808
2045 -2040	0,282	31,990	157,449	63,209	61,449	19,781	5,013
2050 -2045	0,493	90,874	164,708	85,422	59,645	19,253	4,964

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel

الجدول رقم 47 : تقدير النسب الخام للخصوبة حسب الفرضية المرتفعة.

السنوات	19 - 15	24 - 20	29 - 25	34 - 30	39 - 35	44 - 40	49 - 45
2015 -2010	0,319	57,528	184,440	179,001	96,911	37,081	11,268
2020 -2015	0,219	26,456	172,139	117,325	88,683	32,608	9,420
2025 -2020	0,201	21,469	167,316	97,866	83,614	30,033	8,450
2030 -2025	0,201	20,516	164,202	85,779	78,647	27,600	7,582
2035 -2030	0,211	21,326	161,503	75,930	73,214	25,025	6,699
2040 -2035	0,239	25,312	159,677	69,603	67,697	22,518	5,879
2045 -2040	0,296	35,309	158,665	66,563	62,034	20,064	5,116
2050 -2045	0,640	155,707	171,804	112,284	63,000	20,898	5,579

المصدر: حسب نتائج برنامج Excel

3.1.3. فرضية الهجرة:

تعتبر التأثيرات المسببة من ظاهرة الهجرة نتيجة التحركات السكانية ذات اهمية كبرى على التركيبة السكانية، لكنها غير مأخوذة في عين الاعتبار لصعوبة قياس و مراقبة هذه الظاهرة. و بالتالي فان توقعاتنا ستعتمد على فرضية الهجرة المعدومة.

2.3. الإسقاط :

تم التوقع باستعمال البرنامج « FIVFIV » و الذي يعتبر من افضل البرامج المستعملة في مجال التوقعات السكانية و الديموغرافية. و بعد تهيأت البيانات الاحصائية التي تلزم البرنامج كما تعرضنا لها بالتفصيل مسبقا سيتم التوقع على مدى 45 سنة المقبلة حسب البرنامج.

1.2.3. . نتائج الاسقاط السكاني:

الجدول رقم 48 : نتائج الاسقاطات السكانية حسب الفرضية المركزية.

الاناث	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
0-4	1664450	2326967	2317063	2251900	2056992	1907541	2012969	2174052
5-9	1502680	1660941	2323105	2313969	2249391	2055071	1906025	2011611
10-14	1714780	1500945	1659331	2321228	2312500	2248339	2054368	1905571
15-19	1919690	1712368	1499057	1657442	2319007	2310725	2246951	2053379
20-24	1966420	1915523	1709065	1496517	1654972	2315979	2308067	2244708
25-29	1772300	1961089	1911040	1705537	1493721	1652149	2312340	2304736
30-34	1495490	1766359	1955471	1906161	1701593	1490575	1648956	2308260
35-39	1276200	1488401	1759196	1948644	1900266	1696891	1486866	1645288
40-44	1049720	1267147	1479320	1749919	1939570	1892412	1690621	1482002
45-49	841210	1038080	1255070	1467129	1737190	1927057	1881507	1682008
50-54	686630	826671	1022658	1238954	1450449	1719587	1909422	1865959
55-59	517670	668563	808026	1002722	1217658	1428370	1696144	1886201
60-64	388250	496376	645125	783714	976383	1189681	1399487	1666378
65-69	334330	362278	468270	614058	751085	941219	1152452	1362129
70-74	285590	296361	327409	429977	570715	705323	891383	1100203
75+	373870	431723	490084	566306	714898	945189	1225820	1593280
المجموع	17789280	19719790	21629290	23454180	25046390	26426110	27823380	29285770

الرجال	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
0-4	1743540	2457157	2441253	2369007	2162221	2003999	2113971	2282471
5-9	1570980	1740951	2454305	2438818	2366911	2160504	2002558	2112613
10-14	1786680	1569436	1739785	2453067	2437870	2366210	2160030	2002187
15-19	1991590	1782833	1566764	1737309	2450070	2435284	2364018	2158242
20-24	2034730	1983394	1776368	1561614	1732033	2443120	2428782	2358104
25-29	1822630	2024220	1973847	1768252	1554761	1724681	2433044	2419200
30-34	1513460	1812815	2014088	1964485	1760208	1547929	1717325	2423132
35-39	1283390	1504319	1802942	2003930	1955159	1752268	1541251	1710317
40-44	1060500	1272295	1492778	1790243	1990731	1942996	1741900	1532674
45-49	844810	1045968	1256875	1476218	1771721	1971325	1925023	1726773
50-54	701010	825746	1024913	1233358	1450093	1741802	1939368	1895400
55-59	521260	675923	799618	995098	1199751	1412717	1699046	1894470
60-64	370280	492354	643075	764550	954930	1154670	1362920	1643287
65-69	312760	338061	454737	599086	716810	899857	1092668	1295259
70-74	262430	269815	297041	405359	539775	651340	823417	1004814
75+	337920	382936	423553	477354	604865	797866	1011894	1290099
المجموع	18157970	20178220	22161940	24037750	25647910	27006560	28357210	29749040

المجموع الكلي	35947250	39898010	43791230	47491920	50694300	53432670	56180590	59034810

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv.

الشكل رقم 14 : الاهرام السكانية للمجتمع الجزائري حسب توقعات الفرضية المركزية.

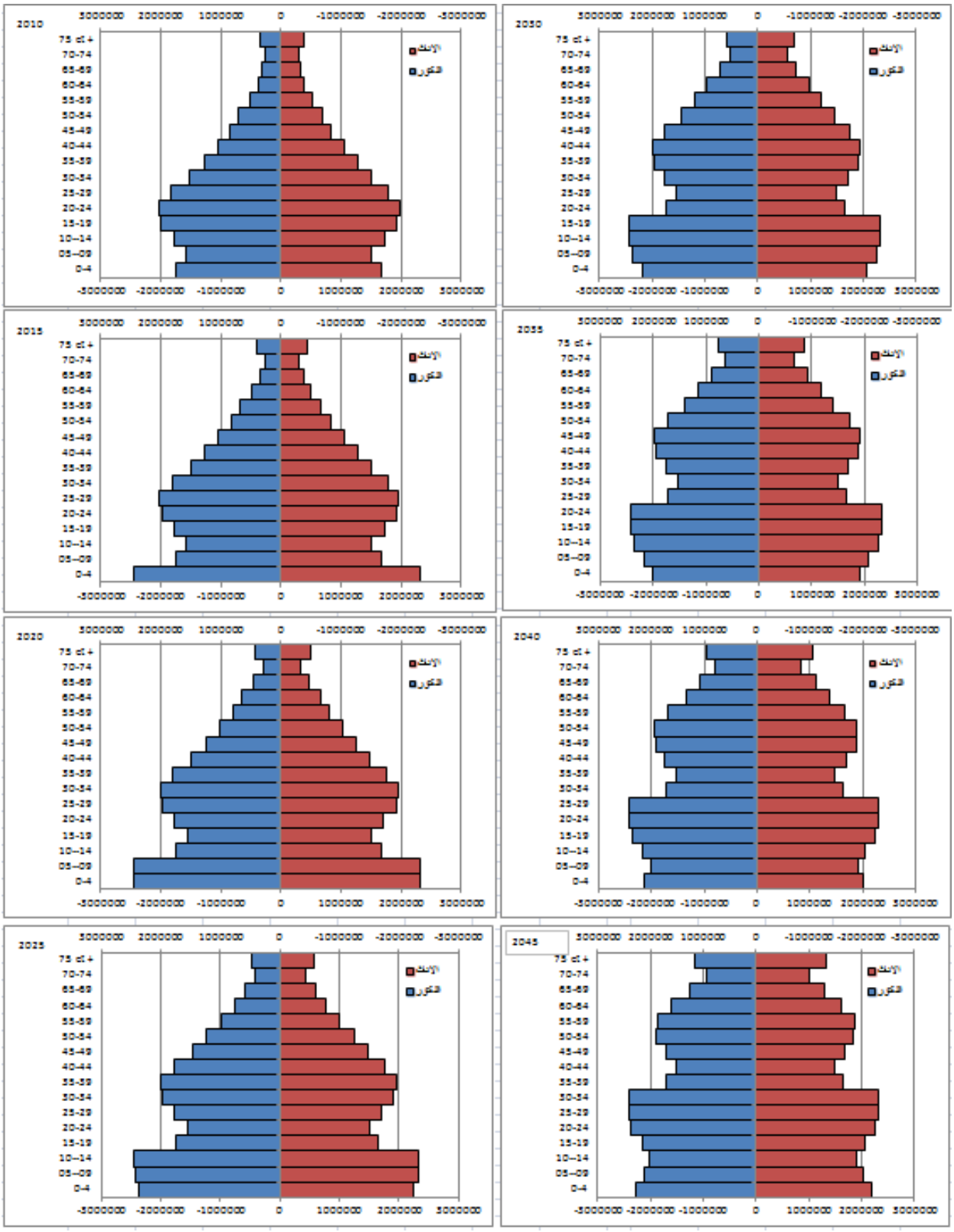

المصدر: الجدول رقم 48.

ان الشكل السابق عبارة عن تطور المجتمع الجزائري حسب نتائج الفرضية المتوسطة لمختلف سنوات التعداد ومن خلال مختلف الاهرام السكانية يمكننا تتبع مراحل التحول في التركيبة السكانية الى غاية 2045.

الجدول رقم 49 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب مختلف الفرضيات و فترات الاسقاط.

الفرضيات	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
المنخفضة	35947250	39898015	43829016	47529645	50731992	53469240	56179615	59000733
المركزية	35947250	39898010	43791230	47491920	50694300	53432670	56180590	59034810
المرتفعة	35947250	39898015	43790628	47453767	50656180	53430341	56217223	59113500

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv

المنحنى التالي يوضح لنا تطور المجتمع الجزائري حسب مختلف فرضيات الاسقاط لغاية سنة 2045 .

المنحنى رقم 16: تطور عدد سكان المجتمع الجزائري حسب مختلف الفرضيات و فترات الاسقاط.

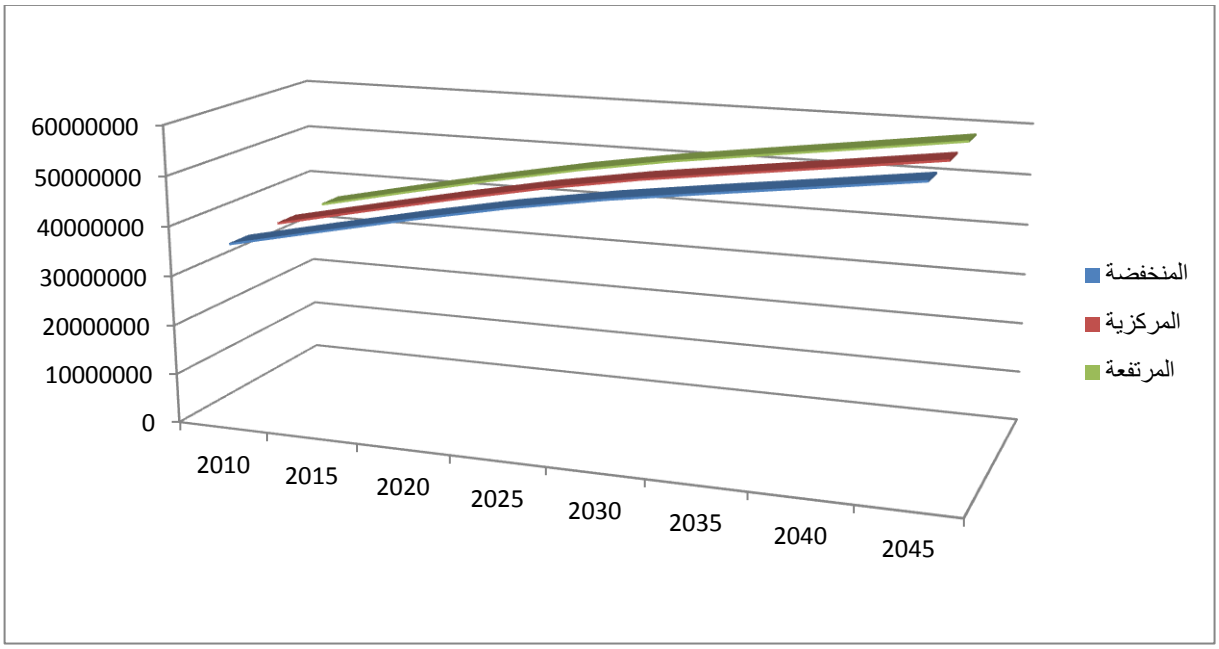

المصدر: الجدول رقم 49.

بعد النتائج التي تم الحصول عليها لا بد من الاسقاط لهذه المعطيات الخاصة بالمجتمع الجزائري حسب السن و العمر، اعتمادا على معدلات النشاط التي سيتم تقديرها كما سنوضحه لاحقا للحصول على المجتمع النشيط حسب كل سيناريو.

2.2.3. تطور عدد سكان الجزائر خلال الفترة 2010 – 2045:

التوزيعات التالية خاصة بالتوقعات السكانية لمختلف فترات الاسقاط لأكبر فئات عمرية تشكل المجتمع الجزائري. فئة المجتمع الناشط البالغ من العمر ما بين 15 و 60 سنة و فئتي المجتمع العاطل أي فئة الفتية اقل من 15 سنة أي البالغين مل بين 0 و 14 سنة و الفئة الكبيرة في السن "الشيوخ" البالغين مم 60 سنة و اكثر.

الجدول رقم 50 : توزيعة اهم ثلاث فئات المجتمع الجزائري حسب الفرضيات المتوسطة.

الفئات العمرية	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
0- 14 سنة	11256397	12934842	14147989	13585885	12741664	12249921	12488505
15- 59 سنة	25571714	27107097	28703532	31278953	33405867	34970631	35590853
60 سنة و اكثر	3069904	3749294	4640403	5829460	7285145	8960041	10955449

المصدر: نتائج برنامج FIV FIV.

ان المعطيات المتوفرة في الجدول الموضحة مسبقا تمكننا من الحصول على نسب الاعالة التي تتوزع كالاتي:

المنحنى رقم 17 : توزيعة نسب الاعالة للمجتمع الجزائري حسب الفرضية المركزية.

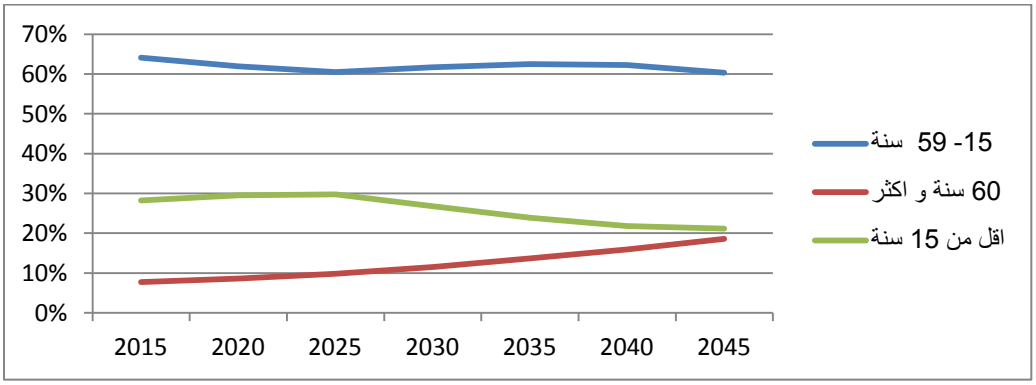

المصدر: جدول رقم91 الملحق.

ان المنحنى يوضح انخفاض نسبة الاعالة للفئة اقل من 15 سنة بسبب انخفاض عدد الاشخاص على مر سنوات التوقع نتيجة انخفاض الخصوبة، لكن نلاحظ العكس بالنسبة لنسبة الاعالة الخاصة بالفئة 60 سنة و اكثر نتيجة ارتفاع نسبة هذه الفئة بسبب ارتفاع امل الحياة و انخفاض معدلات الوفاة. مما قد

يشكل مجموعة من الصعوبات بسبب انخفاض المجتمع النشيط مقارنة بالمجتمع العاطل او المعال. ففي افق 2045 ستصل نسبة الاعالة الى 64 كحد متوسط، اي انه سيكون هناك 64 شخص معال من كل 100 شخص في سن العمل.

ان النتائج المحصل عليها و حسب كل سيناريو توضح عدد المجتمع الجزائري المتوقع على مختلف فترات الاسقاط و التي تشير الى الارتفاع المستمر للسكان ليصل مابين 58.16 و 58.27 مليون نسمة سنة 2045 على حسب الفرضيات الموضوعة. و بالتالي فان كافة الفئات المكونة للمجتمع النشيط هي الاخرى بدورها سوف تتزايد و النتائج موضحة في الجداول السابقة. مما يعلمنا عن وتيرة تزايد المجتمع البطال و بالتالي امكانية تدارك النقص الملاحظ في توفير مناصب العمل خاصة للوافدين الجدد الى سوق العمل.

الجدول رقم 51: توزيع المجتمع الجزائري النسوي حسب فئات العمر.

الفئات العمرية	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
14-0 سنة	27,44	27,83	29,12	29,36	26,43	23,5	21,47	20,80
64-15 سنة	66,97	66,64	64,93	63,77	65,44	66,69	66,78	65,35
65 سنة واكثر	5,59	5,53	5,94	6,87	8,13	9,31	11,75	13,85

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv.

يشهد المجتمع النسوي البالغ من العمر من 0 الى 14 سنة انخفاض في النسب لصالح الفئات العمرية المتقدمة في السن اي اكثر من 65 سنة. و تبقى الفئة النشطة 15 – 64 سنة في نسب ثابتة.

الجدول رقم 52: توزيع المجتمع الجزائري الرجالي حسب فئات العمر.

الفئات العمرية	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
14-0 سنة	28,09	28,58	29,94	30,21	27,16	24,18	22,13	21,50
64-15 سنة	66,88	66,51	64,76	63,63	65,58	67,12	67,54	66,43
65 سنة واكثر	5,3	4,91	5,30	6,16	7,26	8,70	10,33	12,07

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv.

نلاحظ ارتفاع نسبة الفئة العمرية البالغة 65 سنة و اكثر فمن 5.3% سنة 2010، تصل الى 12.07% في افق 2045،بينما نلاحظ انخفاض للفئة العمرية البالغة اقل من 15 سنة من 28.09% سنة 2010 تصل الى نسبة 21.5%. تبقى معدلات الفئة النشطة فيها النسب شبه ثابتة.

ان التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري المتوقع في افق 2045 تؤكد ملامح بداية الشيخوخة السكانية للمجتمع. رغم ان النسبة الكبرى تبقى بحيازة المجتمع الناشط الى ان التغير في نسب التركيبة العمرية يبدأ تأثيره مع مرور الزمن ان لم يتدارك في بداياته بوضع السياسات السكانية المناسبة للتصدي لهذا النوع من المشاكل.

4. اسقاطات معدلات النشاط و البطالة :(FILATRIAU O., 2012)

التقنية المختارة في هذه المرحلة هي الجمع بين الإسقاطات المتعلقة بمعدلات النشاط و مجموع السكان لمختلف المراحل حسب الجنس والعمر. يتم الحصول على سلسلة المعطيات الاحصائية اعتمادا على النشرات الرسمية لفترات زمنية سابقة. ثم يتم الحصول على إسقاطات بمحاكاة الاتجاه الزمني للقيم المستقبلية باستعمال تقديرات الدوال الرياضية كما استعملناها سابقا بالنسبة لتقدير المعدلات الخاصة بالإسقاطات السكانية.

إسقاطات القوى العاملة تستند إلى عدد من الافتراضات. يستند السيناريو البديل على الاعتبارات الإحصائية، تأثير السياسات أو الظواهر الديموغرافية. على افتراض أن هذه المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فلا يمكن اهمال أثرها على القوة العاملة.

يخضع سلوك النشاط الى عدم اليقين، من حيث التقلبات الدورية، فيمكن أن تؤدي حالات عدم اليقين الى انحراف معدلات النشاط المستقبلي أكثر أو أقل من الواقع أي الحالة المعقولة فيما يتعلق بالماضي من خلال الملاحظات للسياق الاجتماعي و الاقتصادي. و هكذا، الأزمة الأخيرة أثرا معقدة على العدد الأصول التي يمكن نقله بعيداً من اتجاهه. و بالمثل، من وجهة نظر إحصائية، فمثلا من الصعب الشروع بدون حذر في اسقاط معدل مشاركة المرأة نظراً لزيادة نشاطهم في الاونة الاخيرة تفاديا لتقليل دقة التقديرات.

متغيرات أخرى أكثر تأثيرا كتغيير السياق الاجتماعي الاقتصادي والمؤسسي جزئيا او الإصلاحات الهيكلية. تأثر نسبة المشاركة للمرأة في محاولتها التوفيق بين الحياة الأسرية و الحياة المهنية، انخفاض معدل مشاركة النساء في اعمار الأمومة.

خلال السنوات الماضية، قد ارتفع معدل مشاركة النساء حسب العمر ومع ذلك لا يزال منخفضا. هذه الظاهرة في استمرار لذلك فإننا افترضنا سيناريو الاستمرارية لزيادة نسبة مشاركة النساء في فترة الإسقاط.

الجدول رقم 53 : تطور معدلات النشاط النسوي حسب مختلف الفئات العمرية

الفئات العمرية	1966	1977	1987	2000	2005	2010
15-19	5,8	4,2	4	4,9	2,6	2,5
20-24	4	7,2	13,1	13,1	11,7	15,5
25-29	3	6	13,1	15,6	22,3	26,5
30-34	2,7	4,4	9	10,1	19,3	21
35-39	2,8	3,8	8	9,4	18,8	19,4
40-44	3,2	5,5	6,8	8,1	17,3	17,4
45-49	3,3	6,2	6,9	7,3	13,3	16,4
50-54	3,6	4,4	5,7	5,5	10,6	12,1
55-59	3,5	4,2	5,2	4,9	7,5	6,7
60 سنة و اكثر	1,3	1,7	1,6	1,5	1,9	2
معدل النشاط النسوي	**1.8**	**2.6**	**4.4**	**8.3**	**12.4**	**14.2**
معدل النشاط الكلي	**21.2**	**19.49**	**23.63**	**28.57**	**40.98**	**41.9**

المصدر: المجموعة الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم 54 : تطور معدلات النشاط الرجالي حسب مختلف الفئات العمرية

الفئات العمرية	1966	1977	1987	2000	2005	2010
15-19	71,6	39,3	39,9	46,7	28,5	23,3
20-24	97,1	77,3	85,8	85,1	71,1	68,9
25-29	99,9	94,5	97,3	95	87,3	88,5
30-34	99	97,5	99,1	97,8	92,1	93,8
35-39	99,8	97,5	99,4	99	94,2	94.1
40-44	98,7	96,2	98,3	98,9	95	94,3
45-49	97,2	93,8	96,8	98,8	94,1	95,2
50-54	94	88,9	93,6	80,8	83	84,2
55-59	88,9	77,9	88,3	62,3	67,7	68,7
60 سنة و اكثر	35,4	27,6	24,7	10,6	19	17,5
معدل النشاط الرجالي	**42.2**	**36.6**	**42.4**	**47.7**	**69.2**	**68.9**
معدل النشاط الكلي	**21.2**	**19.49**	**23.63**	**28.57**	**40.98**	**41.9**

المصدر: المجموعة الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات.

المنحنى رقم 18: التقدير لمنحنيات معدلات النشاط النسوي.

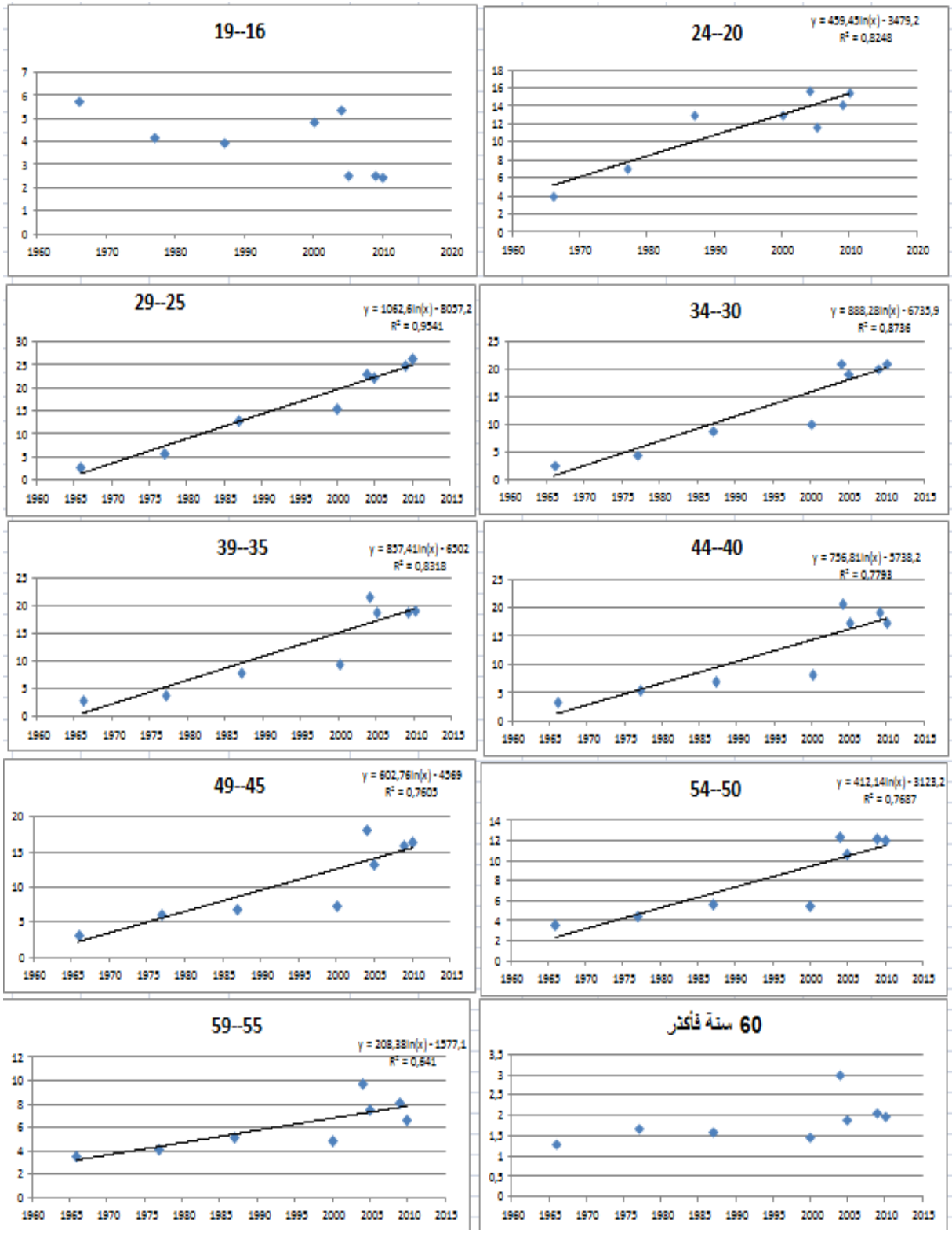

المصدر: نتائج البرنامج .Exel اعتمادا على معطيات الجدول رقم ، الملحق رقم 04.

المنحنى رقم 19: التقدير لمنحنيات معدلات النشاط الرجالي.

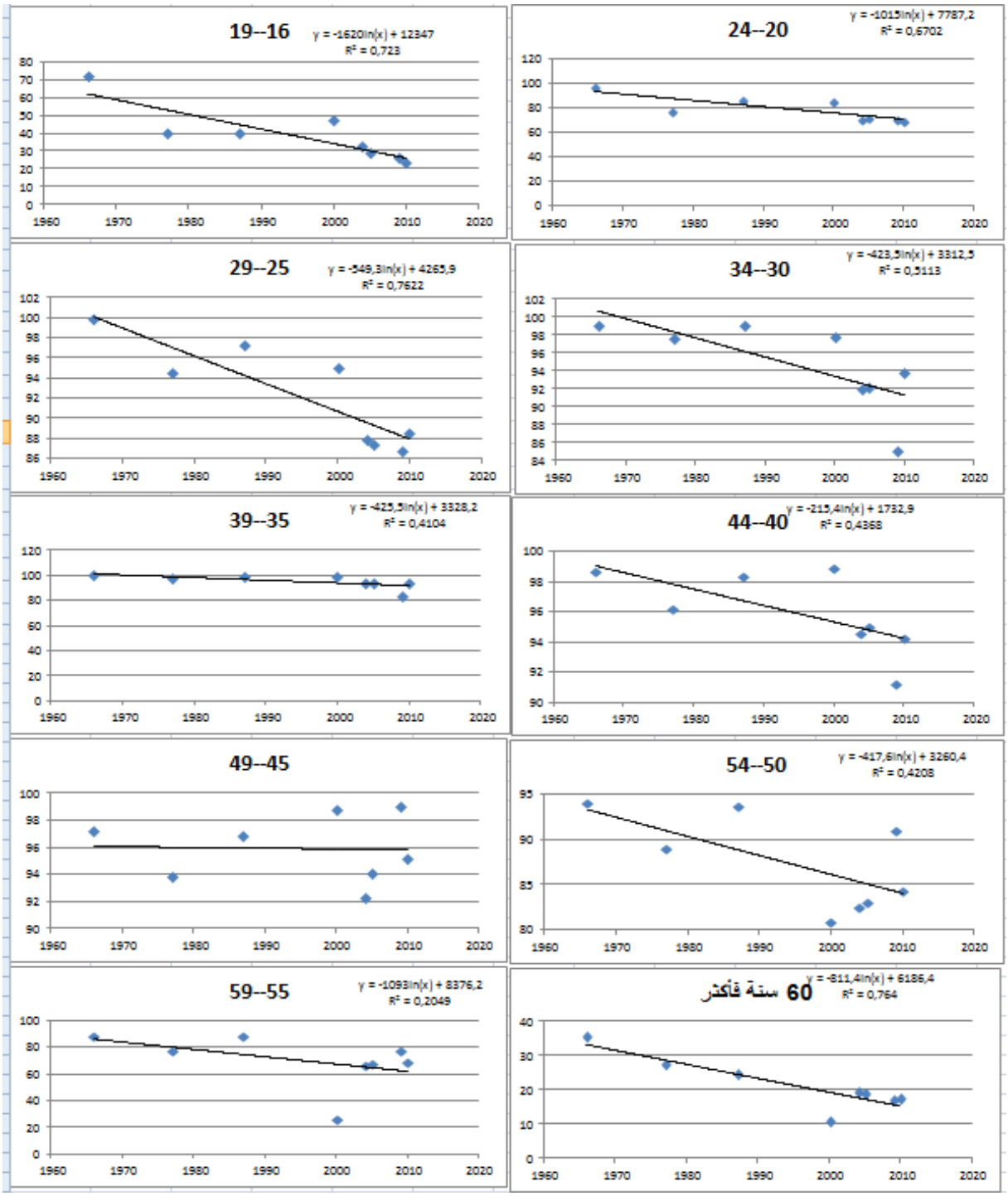

المصدر: نتائج البرنامج .Exel اعتمادا على معطيات الجدول رقم ، الملحق رقم 04.

باستعمال الدوال الرياضية سيتم تقدير معدلات النشاط لكل من الجنسين على طول فترة التوقع من سنة 2010 الى غاية 2045، و التي تتوزع في الجدول التالي:

الجدول رقم 55: توزيع قيم معدلات النشاط النسوي المقدرة حسب الدوال الرياضية.

الفئات العمرية	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
15-19	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6
20-24	16,4	17,5	18,6	19,8	20,9	22	23,1
25-29	26	28,6	31,1	33,6	36,2	38,7	41,2
30-34	21,8	24	26,1	28,3	30,4	32,6	34,7
35-39	22	24,1	26,2	28,3	30,5	32,6	34,7
40-44	20,3	22,2	24,1	26	27,9	29,8	31,7
45-49	16,3	17,8	19,2	20,7	22,1	23,5	25
50-54	12,4	13,4	14,4	15,4	16,3	17,3	18,3
55-59	8,7	9,3	9,9	10,4	11	11,6	12,1
60 سنة و اكثر	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9
معدل انشاط النسوي	15.48	17.08	18.67	20.26	21.85	23.44	25.03
معدل النشاط الكلي	43.53	46.30	49.08	51.85	54.63	57.40	60.18

المصدر: تقديرات باستعمال برنامج .Excel

الجدول رقم 56: توزيع قيم معدلات النشاط الرجالي المقدرة حسب الدوال الرياضية.

فئات السن	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
15–19	24.24	21.68	19.12	16.57	14.03	11.49	8.96
20–24	64,7	62,18	59,68	57,17	54,68	52,18	49,7
25–29	86,62	85,26	83,9	82,55	81,19	79,85	78,5
30–34	90,35	89,3	88,26	87,21	86,17	85,13	84,09
35–39	94,64	93,59	92,54	91,49	90,44	89,4	88,36
40–44	94,06	93,52	92,99	92,46	91,93	91,4	90,87
45–49	90,72	89,89	89,07	88,24	87,42	86,6	85,78
50–54	83,14	82,11	81,08	80,05	79,02	77,99	76,97
55–59	65.53	63.33	61.13	58.94	56.75	54.75	52.39
أكثر من 60 سنة	16.36	14.57	12.77	10.89	9.20	7.42	5.64
معدل النشاط الرجالي	70.62	74.39	78.17	81.94	85.71	89.48	93.26
معدل النشاط الكلي	43.53	46.30	49.08	51.85	54.63	57.40	60.18

المصدر: تقديرات باستعمال برنامج .Excel

اعتمادا على التقديرات باستعمال الدوال الرياضية لمعدلات النشاط النسوي و الرجالي، و على نتائج التوقع المتحصل عليها للمجتمع الجزائري سنة 2045 سيتم حساب المجتمع النشيط حسب الجنس و السن لسنة 2045 حسب كل فرضية من فرضيات الاسقاط الخاصة بالخصوبة لنحصل على الجدول التالي و الذي يلخص لنا المعطيات الاحصائية لكل من المجتمع النشيط، الشغيل و البطال على مدى سنوات التوقع.

جدول رقم 57: توزيع المجتمع الجزائري النشيط حسب الفرضية المركزية.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
الذكور	9805440	10486881	10923924	11275417	11684056	12023494	12138645
الاناث	2168175	2541893	2841019	3123087	3504159	3956391	4353345
المجموع	11973615	13028774	13764942	14398504	15188215	15979885	16491990

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv.

بعد حصولنا على المعطيات الاحصائية الخاصة بالسكان في سن النشاط حسب الجنس و بتطبيق معدلات النشاط المتوقعة سابق، يمكننا حساب المجتمع النشيط لكافة سنوات التوقع.

جدول رقم 58 : توزيع معدل البطالة عبر مختلف السنوات.

السنوات	1985	1986	1989	1991	1994	1995	1996	2000	2001	2003	2004	2006	2008	2010
معدل البطالة %	16.0	18.0	19.1	21.0	24.4	28.1	28.3	28.9	27.3	23.7	17.7	12.27	11.33	10.0

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لمختلف السنوات المذكورة.

بالنسبة للبطالة سنقوم بوضع افتراضين:

1. **الفرضية الأولى**: سنعتمد على استقرار معدل البطالة على النسبة الملاحظة والتي بلغت 10% حسب نشرة احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للثلاثي الرابع لسنة 2010 على طول فترات الاسقاط حتى سنة 2045.

و بتطبيق معدلات البطالة على المجتمع النشيط نحصل على المجتمع البطال، ومن النتائج الخاصة بالمجتمع النشيط و المجتمع البطال نستخلص المجتمع الشغيل لمختلف فترات الاسقاط.

الجدول رقم 59: توزيع المجتمع الجزائري النشيط خلال فترات التوقع حسب الفرضية المركزية للخصوبة و الفرضية الاولى للبطالة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
المجتمع النشيط	11973615	13028774	13764942	14398504	15188215	15979885	16491990
المجتمع الشغيل	10776254	11725896	12388448	12958653	13669393	14381897	14842791
المجتمع البطال	1197362	1302877	1376494	1439850	1518821	1597989	1649199

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

بالنسبة لاحتياجات مناصب العمل الواجب توفيرها في المستقبل فهي تعتمد على ثلاث مركبات اساسية: المجتمع في سن النشاط، معدلات النشاط و مستوى البطالة. و التي تمت تهيأتها مسبقا. و عليه نحصل على الجدول التالي الخاص بتوقعات المناصب الواجب توفيرها حسب الفرضية المركزية.

الجدول رقم 60 : مناصب العمل الواجب توفيرها على طول فترات الاسقاط.

السنوات	فرضية الخصوبة المنخفضة	فرضية الخصوبة المتوسطة	فرضية الخصوبة المرتفعة
2020-2015	949643	949643	949643
2025-2020	662552	662552	662552
2030-2025	570205	570205	570205
2035-2030	713611	710740	710694
2040-2035	722317	712503	709932
2045-2040	468561	460895	450821

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

ان نتائج الجدول السابق توضح و حسب كل فرضية عدد المناصب الواجب توفيرها، حسب كل فرضية، للبقاء عند مستوى 10% لمعدل البطالة. من خلال الاحصائيات المتحصل عليها نلاحظ تناقص في وتيرة المناصب الواجب توفيرها في السنوات القادمة لامتصاص الاعداد الوافدة لسوق العمل الى غاية 2030. ثم ارتفاع من جديد في العدد في الفترة ما بين 2030 و 2040 ليعاود في الانخفاض من جديد مع افق 2045. وبالتالي لا بد للجهات المعنية من اخذ التدابير المناسبة لتوفير ما يقارب 950 الف منصب عمل بداية من سنة 2015 لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة، لتصل الى ما بين 450 الف و470 الف منصب عمل في افق 2045 لا بد من انشاءها حسب فرضيات الاسقاط للمحافظة على استقرار معدل البطالة عند 10%. يمكننا الملاحظة ان اصعب مرحلة هي المرحلة التي تمر فيها البلاد في السنوات التالية نتيجة حجم المجتمع النشيط و العدد المتزايد للوافدين الجدد الى سوق العمل . لكن

بداية من سنة 2040 نلاحظ تناقص في عدد المناصب الواجب توفيرها نتيجة انخفاض نسبة الطبقة الناشطة بسبب تأثيرات الخصوبة التي تبدآ في الظهور نتيجة وصول افراد اجيال الخصوبة المنخفضة الى سن النشاط. و عليه فانه يمكن للجهات المعنية استغلال الفرصة والمحافظة على وتيرة انشاء مناصب العمل مع نفس المعدلات للسنوات السابقة لامتصاص المزيد من البطالين و بالتالي الخفض من معدلات البطالة ما دون 10%.

2. **الفرضية الثانية**: انخفاض في معدل البطالة إلى 5.7% في عام 2025. وهو سيناريو الأكثر من ترجيحا في سياق اقتصادنا (SALHI M.,2011). نتيجة تشجيع الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي المباشر من اجل توفير المزيد من مناصب الشغل، الذي تقوم به البلاد في المجال الاقتصادي ضمن مخططات التنمية الوطنية. و الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. الذي تضمنته إستراتيجية الحكومة بهدف التنوع الاقتصادي المخطط له في المخطط الخماسي 2010-2014 .

الجدول رقم 61: توزيع المجتمع الجزائري النشيط خلال فترات التوقع حسب الفرضية المركزية للخصوبة و الفرضية الثانية للبطالة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
المجتمع النشيط	11973615	13028774	13764942	14398504	15188215	15979885	16491990
المجتمع الشغيل	10907964	12077673	12939046	13577789	14416653	15200067	15675637
المجتمع البطال	1065652	951100	825897	820715	771561	779818	816354

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

الجدول رقم 62 : مناصب العمل الواجب توفيرها على طول فترات الاسقاط.

السنوات	فرضية الخصوبة المنخفضة	فرضية الخصوبة المتوسطة	فرضية الخصوبة المرتفعة
2020-2015	1169710	1169710	1169710
2025-2020	861373	861373	861373
2030-2025	638743	638743	638743
2035-2030	841893	838864	838816
2040-2035	793792	783413	780696
2045-2040	483657	475570	464933

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

ما يمكن الاشارة اليه من خلال النتائج المتوصل اليها هو ان وتيرة توفير مناصب العمل اللازمة لامتصاص البطالة و التقليل منها يتناقص تدريجيا نتيجة تأثيرات انخفاض الخصوبة حتى افاق 2045. و عليه فلا بد من توفير ما يقارب 1.17 مليون منصب عمل ما بين 2015 و 2020. الى ما يعدل 500 الف منصب عمل ما بين 2040 و 2045 للحفاظ على انخفاض مستويات البطالة و التقليل منها.

خلاصـــــــــــــــة

ان التوقعات السكانية او التخطيط المستقبلي ليس حكرا على الجانب السكاني ، فأي مؤسسة رشيدة لابد و ان تضع في الحسبان مختلف التغيرات التي يمكن ان تتعرض لها سواءا من البيئة الداخلية او الخارجية المحيطة بها. ويتطلب هذا المستوى من الممارسة مجموعة من الافتراضات توضع في المسائل الديمغرافية اعتمادا على الوتيرة التي سارت عليها مختلف المتغيرات، و بالتالي فان عمليات الكشف عن النتائج المتوقعة متعلقة بالقرارات الحالية، تحت عدد من الافتراضات. فهي تسمح لصناع القرار من تنفيذ تدابير العمل الإيجابي أو تنقيح المقررات خلال السنوات المقبلة.

سيشهد سكان الجزائر زيادة تقارب الثلث من إجمالي القوة العاملة إذا ما تواصل النمو السكاني في المعدلات الحالية مع نسب أقل من الوفيات ؛ نتيجة للحد من وفيات الأطفال و الأمهات، اضافة الى المكاسب المحققة في امل الحياة ، و استقرار الخصوبة من ناحية أخرى.

ان التحولات التي يشهدها المجتمع نتيجة تحسن الظروف المعيشية و الصحية للمواطنين، وكذا تحسن المستوى الدراسي للمرأة و دخولها عالم الشغل، سيؤثر على الوقت الذي تخصصه للبيت مما يؤدي إلى تراجع مستوى الإنجاب . وكذا الانفتاح الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي نحو الدول المتقدمة.

بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي تطور الطب و القضاء على العديد من الأمراض، و سهولة علاج الكثير منها. و توفر اساليب التنظيم العائلي. ادت كل هذه التحولات الى تسريع التحول الديموغرافي في الجزائر.

ان التصدي للمشاكل والأزمات التي تمر بها الجزائر يستدعي التخطيط الدقيق في كل المجالات، و كما وضحناه سابقا فان التوازن بين قوى العرض و الطلب يحتاج الى التحكم في المتغيرات التي تؤثر على كليهما. وما يسهل العملية هو توفير قاعدة بيانية احصائية دقيقة و شاملة لمجموع المعطيات في كافة الميادين دون استثناء.و تحديثها باستمرار. مما يسمح لنا بوضع الاستراتيجيات المناسبة، و المطلعة على التغيرات لجميع الظواهر المتحكمة في توازن السوق و ضبط السياسات المتبعة. ليس بهدف تحقيق التشغيل الكامل، وانما يسمح لنا و في مرحلة اولى من الحد من البطالة وتخفيض مستوياتها، والتحكم في المشكلة.

ان التدابير في مجال سياسة التشغيل للقضاء على البطالة اضافة الى الاستثمارات التي تندرج تحت المخططات التنموية المستقبلية التي سطرتها الجهات المسئولة تهدف الى معالجة مشكل البطالة الذي يعتبر من بين اهم معوقات التنمية الاقتصادية. و نتيجة للزيادة السكانية التي واجهتها الجزائر والتي ادت الى ارتفاع عدد السكان و بالتالي نسبة الفئة النشيطة في المجتمع، لا بد من التخطيط لتوفير عدد من مناصب العمل اللازمة للوافدين الجدد على سوق العمل. و عليه فان نتائج اسقاطنا على طول المدة ما بين 2015 الى غاية 2045 فان عدد السكان سيتزايد 35947250 نسمة سنة 2015 حسب الفرضية المركزية الى 59034807 نسمة سنة 2045. اما بالنسبة للفئة النشطة و التي سوف تصل الى 11973615 نسمة سنة 2015، لتبلغ سنة 2045 حسب الفرضية المتوسطة 16491990نسمة. وعليه فان وتيرة توفير مناصب العمل لامتصاص البطالة و حسب فرضياتنا، فإذا اردنا الحفاظ على نسبة البطالة الحالية حتى افاق 2045 فان المناصب الواجب توفيرها ستكون متناقصة تدريجيا من 949643 منصب عمل سنة 2015 الى 460895 منصب عمل في افاق 2045 و هذا حسب الفرضية المركزية. اما اذا ما حاولنا التقليل من معدلات البطالة و هذا الاكثر احتمالا نتيجة السياسة المتبعة في المجال الاقتصادي و بهدف معالجة مشكل البطالة عبر الاستثمارات و التشجيع على انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فان المناصب الواجب توفيرها بداية من سنة 2015 ستكون 1169710 منصب عمل الى 475570 منصب عمل في افق 2045 حسب الفرضية المركزية.

الخاتمـــة العامـــــة

إن الارتقاء بالعنصر البشري هو المحور الأساسي في جميع جهود التنمية1، فنوعية العنصر البشري تحدد مستوى تقدم المجتمع أو تخلفه، ولا تعتمد عملية التنمية فقط على مجرد وفرة الإمكانيات ونتائج البحوث، بل لابد من تواجد العنصر البشري القادر على استيعاب أدوات التقدم و تسخيرها لخدمة الأهداف التنموية التي يرتضيها المجتمع لنفسه. هذا العنصر هو المحرك الأساسي للحياة الاقتصادية التي تعتمد في إدارتها على المهارة والمعرفة التي تُحَصَلُ بالتَعَلُمِ و التَدَرُبِ.

إن تواجد هذا العنصر في كيان معين، لا بد له من إدارة فعالة و قرارات تنظم حركيته التي تعرف بالعرض والطلب، و تضمن توازن سوق العمل الذي يعرف بمكان تفاعل طالبي العمل و عارضيه، الذي بدوره يؤثر و يتأثر بمستوى الأداء الاقتصادي. و لاشك في أن الزيادة السكانية تؤثر سلبا أو إيجابا كإعاقتها لعملية التنمية الاقتصادية ، وفي ظروف معينة قد تؤدي إلى الإسراع بها.

إن تداخل العلاقة بين السكان و التنمية موضوع أثار التساؤل منذ القدم. فقد حاول عدد من العلماء، المفكرين و الباحثين تفسير هذا التفاعل وقدموا في هذا الصدد جملة من النظريات، حاولت جاهدة معرفة نوع العلاقة المتواجدة بين السكان و الموارد، و تفسير اثر الزيادة او النقصان في عدد السكان على اوضاع المجتمع.

بداية من مفكري المجتمعات القديمة و اشارتهم الى أهمية العنصر البشري و أعداده على قوتهم العسكرية والجبائية في تحديد مصير الدولة. ليؤكده من بعدهم مفكروا العصور الوسطى و من أبرزهم ابن خلدون الذي وضح أهمية العنصر البشري في حياة الدولة واستمرارها من خلال تقسيم العمل والتخصص فيه.

اعتمادا على ما وصل إليه السابقون من نظريات جاءت المدارس الاقتصادية، التي اهتمت في مجملها على تفسير الواقع الاقتصادي و التصدي للمشاكل التي تواجه المبادلات التجارية. و التي أشارت إلى العنصر البشري بصفته عنصر فاعل في العملية التجارية ثم الصناعية. ومن ابرز النظريات، نظرية

1 " التنمية، انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكافية في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا " (سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث).

مالتوس الذي خلص إلى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى سلسلة من الآثار السلبية من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية، وأن قوة العمل في المجتمع تتناسب تناسبا طرديا مع الزيادة في السكان.

يتفق غالبية المفكرين على صحة مبدأ مالتوس الذي يوضح أن السكان يتزايدون بمعدلات أسرع بكثير من معدلات نمو الغذاء. إلا أنهم أشاروا إلى مزايا معينة للزيادة السكانية، فقد رأوا في تلك الزيادة أثارا ايجابية على توسيع نطاق السوق و المبادلة و على إمكانات التخصص و تقسيم العمل و توافر الأيدي العاملة. و أن التحسن في مستوى المعيشة و التعود على مستويات أعلى من الاستهلاك من شأنها أن تدفع الناس طوعا و اختيارا لتطبيق الموانع الوقائية، و أنه من الممكن مواجهة مفعول قانون الغلة المتناقصة من خلال التقدم التكنولوجي.

انتقد ماركـس نظـرية مالتوس ونتائجها، فقد استعان في دراسته و انتقاداته على تحليله للنظام الرأسمالي وأنكر وجود مشكلة سكانية، وان جل المشاكل هي نتيجة لسوء الدخل القومي. و ارتكز في تحليله على أنه لا يوجد قانون عام للسكان. و أن الفائض السكاني لا يعد نتيجة ضرورية لعملية تراكم رأس المال، بل أن انخفاض الأجور و ليس ارتفاعها مع زيادة حجم البطالة هما اللذان يؤديان إلى زيادة المعدل السكاني.

اما بالنسبة لكينز فالمشكلة السكانية تكمن في مشكلة البطالة، فهي ليست سياقا بين النمو السكاني والموارد المحدودة، كما أشار إليها المالتسيون، أو مشكلة التغلب على الغلة المتناقصة كما أشار إليها النيوكلاسيك، ولكنها مشكلة متعلقة بآليات خاصة تعرض النظام الرأسمالي لعدم الاستقرار، وأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث التوازن من خلال زيادة حجم الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العاملة لاستيعاب البطالة.

ان المقاربة بين العنصر الانساني و الحيواني كانت الاتجاه الذي تبناه أنصار المذهب البيولوجي محاولين تفسير بعض المظاهر، وقاموا بإلغاء من مفهومهم مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والسيكولوجية المتداخلة في تكوين الظروف المعيشية للبشر واعتمدوا فقط على التشابه من حيث التكاثر البيولوجي للكائنات الحية. محاولين فهم السلوك الانساني ودوافع تأثير ذلك على زيادة او نقصان أعدادهم، متناسين مستوى التقانة والتكنولوجيا التي سخرها الانسان بهدف تطوير وتسخير الطبيعة لتلبية حاجياته والتغلب على المشاكل التي تواجهه في حياته و في مجتمعه.

ان التغيرات التي تشهدها المجتمعات السكانية نتيجة الضغوطات التي تسببها الزيادة الديموغرافية والتحولات في الظروف الاقتصادية، وضرورة التأقلم معها يستدعي جملة من الاجراءات والتدابير بهدف حل المشاكل المترتبة عن هذا الوضع. التي تصبح مستحيلة في عدم وجود البيانات و الاحصائيات

الخاصة بالسكان عموما والقوى العاملة على وجه الخصوص و تحسين جودة هذه البيانات و توفيرها بصورة منتظمة. فهي الأساس لتخطيط السياسات وتسطير الاستراتيجيات المستقبلية. والوضعية الحالية التي تمر بها الجزائر في ظل التحولات العالمية تجعلها مجبرة على اتخاذ اجراءات و تدابير تسمح لها بالتخطيط لسياساتها خاصة مع التوافد المتزايد لطالبي العمل لأول مرة.

لقد مرت سياسة الجزائر في مجال التشغيل بعدة مراحل كان من اهمها المخططات الاقتصادية بهدف النهوض بالبلاد والتصدي لمشكلة البطالة، من خلال الزيادة في النفقات المخصصة للاستثمارات الضخمة و التي توفر العدد الكبير من مناصب العمل، و القادرة على استيعاب الوفود الجديدة الداخلة لسوق العمل. لكن وبسبب انهيار سعر المحروقات بدأت بوادر الازمة تظهر، فتم التقليص في نفقات الاستثمار نتيجة عملية التصحيح الهيكلي التي انتهجتها الجزائر لاسترجاع التوازنات الاقتصادية والمالية. ادت هذه التصحيحات الى ارتفاع مستويات البطالة و عجز السياسة المتبعة في ايجاد الحلول المناسبة و فشل السياسات التي تهدف الى استيعاب العمال المسرحين. هذا الوضع كان الاساس الذي دفع لعلاج مشكلة التشغيل بمنئى عن الاوضاع الاخرى من خلال وضع سياسة للتشغيل خاصة تحاول ايجاد السبل لامتصاص الاعداد المتزايدة للبطالين و خاصة في صفوف الشباب الجامعي.

و بذلك اصبحت مسالة التشغيل من احدى الانشغالات الاولية للسلطات العمومية، مما ادى الى تسطير مجموعة من البرامج تهدف الى ادماج الشباب الوافد الى سوق العمل بداية من سنة 1987. وتتالت البرامج و الاجراءات و تنوعت حسب احتياجات الشباب و حسب تأهيله. فمن عقود ما قبل التشغيل الى القروض المصغرة الى البرامج التكوينية ...الخ. ورغم العراقيل التي واجهت و تواجه استمرارية بعض البرامج نتيجة نقص الرقابة و المتابعة للمشاريع، تحاول السلطات المعنية ايجاد السبل الناجعة لتقييم الانجازات و معرفة النقائص لتصحيحها. ان فشل السياسات الماضية يعتبر من المحفزات الاساسية لمحاولة ضبط البرامج و السياسات المنشاة للتصدي لمشكلة البطالة الناتجة عن الزيادة السكانية او منيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد. فلا بد للسياسات المتبعة ان تتكامل مع مختلف الظروف التي يمر بها المجتمع و التي تؤثر على البيئة الاقتصادية و بيئة سوق العمل على الاخص.

ان الزيادة السكانية في مرحلة ماضية "فترة الثمانينات" ادت الى تضاعف عدد السكان بسبب الانفجار السكاني Baby boom ، والذي سبب خللا في التوازن بين قوى العرض و الطلب في كل الميادين. والجانب الاقتصادي ميدان من هذه الميادين التي تعاني من تبعات هذه الزيادة سواءا من حيث الاكتفاء الغذائي او من حيث الانتاجية و حتى من الجانب المؤسساتي. و في هذا الصدد لا بد الى الاشارة الى نسب البطالة المرتفعة و عدم امكانية التصدي للمشكلة لاستفحالها في المجتمع و صعوبة معالجتها.

ان التحولات التي شهدها المجتمع السكاني في ظاهرتي الوفاة و الخصوبة، و بداية المرحلة الثانية للتحول الديموغرافي، و بداية الانخفاض في الولادات بعد ما سببه الضغط السكاني و تدني الاوضاع الاقتصادية، يمنح الجزائر فرصة مستقبلية لإعادة التوازن في قوى العرض و الطلب في سوق العمل، شرط التخطيط الانسب و وضع الاستراتيجيات الملائمة للظروف المستجدة.

لكن و بملاحظة مختلف الفئات التي تكون المجتمع النشيط و مختلف المتغيرات التي تحدده، توضح انخفاض نسبة هذا المجتمع مقارنة مع المجتمع الكلي، علما ان النسبة الكبرى منه هي نسبة المجتمع البطال، في حين يبقى المجتمع الشغيل يعاني من انخفاض نسبه. في الوقت الذي يفترض فيه ان كل طاقة او قوة عمل يجب ان تكون مستغلة لصالح التنمية. هذا المجتمع لم يشهد تغييرا مهم في نسب أفراده، خاصة وانه الفئة التي يعتمد عليها في إعالة باقي الفئات و الذي سيطرح مشكلة الاعالة في العشريات القادمة نتيجة بداية ظهور ملامح شيخوخة المجتمع مع انخفاض معدلات الخصوبة. تزايد التشغيل في القطاع غير الرسمي نتيجة لجوء الشباب البطال الى الحلول الممكنة التي توفر لهم العائد المالي.

تراجع مهم بالنسبة للتشغيل في قطاع الفلاحة قطاع ينبغي ان يكون ذو مستويات التشغيل الاعلى لتوفر البلاد على الغطاء النباتي و الثروة المائية و الحيوانية التي تشكل اهم مقومات التنمية اضافة الى اليد العاملة الفتية. هذا التراجع شهده قطاع الفلاحة لصالح باقي القطاعات بالأخص قطاع الخدمات "قطاع غير إنتاجي". ما يلفت انتباهنا في المجتمع البطال هو بداية انخفاض معدلاته، ربما كنتائج مبدئية لسياسة التشغيل المتبعة من طرف الهيئات المختصة في سبيل القضاء او الخفض من معدلات البطالة خاصة في الاوساط الجامعية.

ان انخفاض نسبة الاسهام في القوى العاملة نتيجة فتوة المجتمع وضعف حصة المرأة ضمن القوى العاملة مقارنة مع البلدان المتقدمة تشكل عبء الاعالة بالنسبة للفئات المنتجة. فالمشاركة النسوية ضعيفة رغم الوفود الملاحظة لفئة النساء ذات المستوى الجامعي الى سوق العمل، لكن مع ذلك تبقى النسب ضعيفة جدا مقارنة مع نسب المشاركة الرجالية في سوق العمل و مع مثيلاتها في الدول العربية. ما يمكن ملاحظته جراء خروج المرأة للعمل هو التغير في النسق الاجتماعي، من حيث تأخر سن الزواج وانخفاض نسبة الخصوبة، الذي من شانه التأثير على عدد الولادات في السنوات القادمة. اضافة الى اختفاء تدريجي للعائلة الممتدة و بداية الاستقلالية و تشكيل الاسر النووية.

في ظروف مماثلة تجد المجتمعات نفسها في منئى عن التوقعات السكانية او التخطيط المستقبلي، فأي مؤسسة رشيدة لابد و ان تضع في الحسبان مختلف التغيرات التي يمكن ان تتعرض لها سواءا من البيئة الداخلية او الخارجية المحيطة بها. ويتطلب هذا المستوى من الممارسة مجموعة من الافتراضات توضع

في المسائل الديمغرافية اعتمادا على الوتيرة التي سارت عليها مختلف المتغيرات، و بالتالي فان عمليات الكشف عن النتائج المتوقعة متعلقة بالقرارات الحالية، تحت عدد من الافتراضات. فهي تسمح لصناع القرار من تنفيذ تدابير العمل الإيجابي أو تنقيح المقررات خلال السنوات المقبلة.

ونتائج توقعاتنا تفيد ان زيادة سكان الجزائر ستقارب الثلث من إجمالي القوة العاملة إذا ما تواصل النمو السكاني في المعدلات الحالية مع نسب أقل من الوفيات، نتيجة للحد من وفيات الأطفال و الأمهات، اضافة الى المكاسب المحققة في امل الحياة ، و استقرار الخصوبة من ناحية أخرى.

ان التحولات التي يشهدها المجتمع نتيجة تحسن الظروف المعيشية و الصحية للمواطنين، و كذا تحسن المستوى الدراسي للمرأة و دخولها عالم الشغل، سيؤثر على الوقت الذي تخصصه للبيت مما يؤدي إلى تراجع مستوى الإنجاب، و ما نشهده الان من بداية لانخفاض في معدلات الخصوبة و ارتفاع في معدلات الحياة خير دليل على ذلك. وكذا الانفتاح الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي نحو الدول المتقدمة. بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي تطور الطب و القضاء على العديد من الأمراض، وسهولة علاج الكثير منها. و توفر اساليب التنظيم العائلي. ادت كل هذه التحولات الى تسريع التحول الديموغرافي في الجزائر.

ان تمحور دراستنا حول العوامل الديموغرافية و الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية وبعد ما استعرضناه في الفصول السابقة يمكننا ان نلخص الى النتائج التالية:

- اهمية وضع السياسات المتكاملة في جميع جوانبها حسب تأثير مختلف الميادين، مما يسمح من الفهم الجيد لمشكلة البطالة التي تعتبر مشكلة متعددة الابعاد.
- اهمية العوامل الديموغرافية و دراستها لفهم اصل الزيادة السكانية، و التنبأ بالتغيرات التي تحدث على مستوى التركيبة السكانية بهدف وضع الخطط الاستراتيجية في جميع الميادين. كتحديد عدد مناصب العمل الواجب توفيرها سنويا، او عدد السكنات الواجب بنائها...الخ.
-ضرورة الاهتمام بمصادر المعلومات الاحصائية و تحسين جودتها للتمكن من متابعة التغيرات التي تحدث في المجتمع سواءا من الجانب السكاني او الاقتصادي.
- توفير بيانات عن ظاهرة الهجرة و التي تعتبر من بين الظواهر المهمة في الديموغرافيا والتي لا يمكن استبعاد الاحصائيات الخاصة بعدد الوافدين و المغادرين للجزائر . خاصة في ظروف انفتاح السوق الجزائرية للشراكة الاجنبية الجالبة لليد العاملة الاجنبية كمشاريع البناء التي تعتبر من المشاريع الضخمة المستقطبة لليد العاملة الاجنبية.

- ابرزت الدراسة ايضا التأثير الكبير لهجرة الادمغة " اليد العاملة المؤهلة" و تأثير ذلك على الاستثمار الذي تخصصه الدولة في التعليم. مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري. و ايضا على نوعية اليد العاملة المتوفرة في السوق العمل الجزائرية.

- تحديث البيانات بصفة مستمرة للتمكن من ظبط التشغيل في القطاع غير الرسمي، خاصة وان حجم كبير من اليد العاملة الجزائرية و التي تعتبر حسب الاحصائيات الوطنية بطالة، تنشط في هذا القطاع.

- الارتفاع المحسوس في النشاط النسوي، و تراجع واضح لمتوسط العمر عند الزواج، مما يؤثر مباشرة على خصوبة المرأة الجزائرية. ان العلاقة بين المشاركة النسوية في النشاط الاقتصادي والخصوبة علاقة عكسية متبادلة، فالانخفاض في الخصوبة عزز التقدم المحرز في معدلات النشاط النسوي، وبدوره ارتفاع النشاط النسوي من ناحية أخرى ادى إلى انخفاض الخصوبة. فالنساء اللواتي يقمن بدراسات عليا تمكنهن من الحصول على مؤهلات علمية و مهنية تسمح لهن بالحصول على فرص الدخول الى سوق العمل.

- ضرورة التأقلم مع المتغيرات الجديدة كالتقدم التقني لتطوير اساليب ووسائل الانتاج والابتكار المستمر. الذي يؤدي الى زيادة في العمالة نتيجة لتغييرات في طبيعة الوظائف وإنشاء اسواق جديدة مولد لفرص العمل.

- يعتبر الهيكل الاقتصادي الجزائري ذو تأثير كبير على التشغيل من خلال نوعية مناصب العمل الذي يوفرها كل قطاع اقتصادي. و ما نلاحظه هو التراجع الكبير في القطاعات الانتاجية كالصناعة وخاصة الزراعة لصالح قطاع الخدمات. قطاع رغم اهميته إلا ان توجه اليد العاملة اليه ستؤثر سلبا على المداخيل الاقتصادية التي تخصصها لتحقيق النمو الاقتصادي و زيادة الاستثمارات.

ان التصدي للمشاكل و الازمات التي تمر بها الجزائر يستدعي التخطيط الدقيق في كل المجالات، وما نلفت النظر اليه هو بداية ظهور ملامح شيخوخة المجتمع الجزائري و بالتالي ارتفاع معدلات الاعالة مشكلا بذلك عبئا على الفئات المشكلة للمجتمع النشيط نتيجة انخفاض نسبه. ان التوازن بين قوى العرض والطلب يحتاج الى التحكم في المتغيرات التي تؤثر على كليهما. وما يسهل العملية هو توفير قاعدة بيانية احصائية دقيقة و شاملة لمجموع المعطيات في كافة الميادين دون استثناء.و تحديثها باستمرار. مما يسمح لنا بوضع الاستراتيجيات المناسبة، و المطلعة على التغيرات لجميع الظواهر المتحكمة في توازن السوق و ضبط السياسات المتبعة. ليس بهدف تحقيق التشغيل الكامل، وانما يسمح لنا و في مرحلة اولى من الحد من البطالة وتخفيض مستوياتها، ومعرفة عدد المناصب التي من الواجب توفيرها للوافدين الجدد الى سوق العمل. و بالتالي تنظيم سوق العمل و التحكم فيه.

ان التدابير في مجال سياسة التشغيل للقضاء على البطالة اضافة الى الاستثمارات التي تندرج تحت المخططات التنموية المستقبلية التي سطرتها الجهات المسئولة تهدف الى معالجة مشكل البطالة الذي يعتبر من بين اهم معوقات التنمية الاقتصادية. و نتيجة للزيادة السكانية التي واجهتها الجزائر والتي ادت الى ارتفاع عدد السكان و بالتالي نسبة الفئة النشيطة في المجتمع، لا بد من التخطيط لتوفير عدد من مناصب العمل اللازمة للوافدين الجدد على سوق العمل. و عليه فان نتائج اسقاطنا على طول المدة ما بين 2015 الى غاية 2045 فان عدد السكان سيتزايد 35947250 نسمة سنة 2015 حسب الفرضية المركزية الى 59034807 نسمة سنة 2045. اما بالنسبة للفئة النشطة و التي سوف تصل الى 11973615 نسمة سنة 2015، لتبلغ سنة 2045 حسب الفرضية المتوسطة 16491990نسمة. وعليه فان وتيرة توفير مناصب العمل لامتصاص البطالة و حسب فرضياتنا، فإذا اردنا الحفاظ على نسبة البطالة الحالية حتى افاق 2045 فان المناصب الواجب توفيرها ستكون متناقصة تدريجيا من 949643 منصب عمل سنة 2015 الى 460895 منصب عمل في افاق 2045 و هذا حسب الفرضية المركزية. اما اذا ما حاولنا التقليل من معدلات البطالة و هذا الاكثر احتمالا نتيجة السياسة المتبعة في المجال الاقتصادي و بهدف معالجة مشكل البطالة عبر الاستثمارات و التشجيع على انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فان المناصب الواجب توفيرها بداية من سنة 2015 ستكون 1169710 منصب عمل الى 475570 منصب عمل في افق 2045 حسب الفرضية المركزية.

الملحق رقم 01

الجدول رقم 63: توزيع المجتمع الجزائري حسب العمر و الجنس لمختلف التعدادات.

الفئات العمرية	1966			1977			1987			1998			2008		
	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
0-4	2338046	1152874	1185172	2930774	1435120	1495654	3741592	1831544	1910048	3185303	1553637	1631666	3398494	1652712	1745782
05--09	1785792	879351	906441	2472966	1211198	1261768	3353298	1642950	1710348	3600638	1761798	1838840	2875437	1406485	1468952
10--14	1564507	746623	817884	2088340	1018917	1069423	2851210	1383750	1467460	3809937	1868411	1941525	3241806	1592757	1649049
15-19	1082066	541079	540987	1616032	802282	813750	2473329	1224861	1248468	3526343	1728729	1797514	3620389	1781810	1838579
20-24	763298	419754	343544	1339483	692500	646983	2202665	1092410	1110255	2924990	1443167	1481823	3764021	1868374	1895647
25-29	737692	411296	326396	1010835	513329	497506	1647752	809776	837976	2513862	1248486	1265376	3414863	1686416	1728447
30-34	687379	377522	309857	678887	364045	314842	1381272	666241	715031	2108504	1046783	1061720	2725179	1348153	1377026
35-39	572853	303426	269391	680886	370607	310279	1033291	509708	523583	1670087	828102	841984	2326384	1163080	1163304
40-44	451911	237214	214697	632571	336561	296010	727542	372795	354747	1395580	695885	699695	1996653	997272	999381
45-49	384867	194450	190417	525154	278430	246724	700307	363130	337177	1123732	550586	573146	1615284	807511	807773
50-54	349707	178181	171526	404263	208407	195856	656554	342973	313581	767050	394195	372855	1337725	664297	673428
55-59	293760	141526	152234	354288	184405	169883	530427	272477	257950	702713	352492	350221	1061565	515953	545612
60-64	264302	134426	129876	286094	146396	139698	405703	210022	195681	626078	323748	302330	704482	350560	353922
65-69	195914	96060	99854	254627	125747	128880	318815	164874	153941	517724	262378	255346	626233	314036	312197
70-74	140028	76632	63396	166318	79574	86744	225555	112750	112805	334721	169713	165008	501058	254977	246081
75-79	189980	103650	86330	200180	103691	96489	48788	174015	174773	451655	235827	215829	359784	181029	178755
80-84	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	185602	92759	92843
85 سنة و اكثر	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	129062	69433	59629
غير مصرح	19577	10434	9143	3793	1222	2571	2857	1189	1668	13527	7382	6145	36081	20437	15644
TOTAL	11821679	6004498	5817145	15645491	7872431	7773060	22300957	11175465	11425492	29272444	14471319	14801023	33920102	16768051	17152051

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء حسب التعدادات العمة للسكان و السكن.

الجدول رقم 64: توزيع كل من معدل الولادات و الوفيات و الزيادة الطبيعية حسب مختلف الفترات.

الفترات	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	الفترات	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
1901-1905	37.8	32.8	5.0	1988	33.9	6.6	27.3
1906-1910	35.5	30.5	5.0	1989	31.0	6.0	25.0
1911-1915	35.3	27.4	7.9	1990	30.94	6.03	24.91
1916-1920	34.9	31.4	3.7	1991	30.14	6.04	24.1
1921-1925	37.2	29.4	7.8	1992	30.41	6.09	24.32
1956-1930	42.3	23.6	15.7	1993	28.22	6.25	21.97
1931-1935	43.4	25.3	18.7	1994	28.24	6.56	21.68
1936-1940	42.1	25.1	17.7	1995	25.33	6.43	18.9
1941-1945	42.9	43.1	-0.2	1996	22.91	6.03	16.88
1946-1950	42.2	32.2	10.0	1997	22.47	6.12	16.35
1951-1955	47.4	20.6	26.8	1998	28,24	6,56	21,68
1955-1960	45.6	-	-	1999	25,33	6,43	18,9
1961-1965	48.5	14.6	33.9	2000	22,91	6,03	16,88
1966-1970	47.8	14.9	32.9	2001	22,47	6,12	16,35
1971-1975	47.3	15.9	31.4	2002	22,34	5,15	17,19
1976-1980	44.4	12.9	31.5	2003	21,94	5,09	16,85
1980	43.9	11.8	32.1	2004	17,76	4,61	13,15
1981	41.04	9.5	31.5	2005	21,36	4,47	16,89
1982	40.6	9.1	31.5	2006	22,07	4,3	17,77
1983	40.5	8.8	31.7	2007	22,98	4,38	18,6
1984	40.2	8.6	31.6	2008	23,62	4,42	19,2
1985	39.5	8.4	31.1	2009	24,07	4,51	19,56
1986	34.7	7.3	27.4	2010	24,68	4,37	20,31
1987	34.6	6.9	27.7	2011	/	/	/

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.O.N.S.

الجدول رقم 65: توزيع امل الحياة عند الولادة لكل من الذكور و الاناث لمختلف السنوات.

السنوات	الذكور	الاناث	المجموع
1966	51,10	51,52	51,30
1977	54,15	56,06	55,13
1978	55,84	58,07	56,95
1980	55,94	58,78	57,40
1981	57,04	59,77	58,44
1982	58,51	61,38	59,98
1983	61,57	63,32	62,43
1985	62,65	64,19	63,60
1987	65,75	66,34	65,41
1989	66,15	66,48	66,42
1990	66,30	67,3	66,90
1991	66,85	67,81	67,34
1993	66,74	68,12	66,11
1994	66,14	68,42	67,38
1995	66,10	68,18	67,26
1996	66,79	68,39	67,74
1998	70,50	72,80	71,60
1999	70,90	72,90	71,90
2000	71,50	73,40	72,50
2001	71,90	73,60	72,40
2002	72,50	74,20	73,40
2004	73,90	75,80	74,80
2005	73,60	75,60	74,60
2006	74,70	76,80	75,70
2007	74,70	76,80	75,70
2008	74,80	76,40	75,60
2009	74,70	76,30	75,50
2010	75,60	77,00	76,30
2011	75,70	77,20	76,40

المصدر: منشورات إحصائيات .O.N.S للسنوات المذكورة اعلاه.

الجدول رقم 66:معدلات النشاط للرجال

الفئات العمرية	1966	1977	1987	2000	2004	2005	2009	2010	2011
19--15	71,6	39,3	39,9	46,7	32	28,5	25,7	23,3	/
24--20	97,1	77,3	85,8	85,1	70,4	71,1	70,5	68,9	62,6
29--25	99,9	94,5	97,3	95	87,8	87,3	86,7	88,5	83,7
34--30	99	97,5	99,1	97,8	91,9	92,1	85	93,8	89
39--35	99,8	97,5	99,4	99	93,7	94,2	83	94,1	91,3
44--40	98,7	96,2	98,3	98,9	94,6	95	91,2	94,3	90,7
49--45	97,2	93,8	96,8	98,8	92,2	94,1	99	95,2	91,8
54--50	94	88,9	93,6	80,8	82,4	83	90,9	84,2	80,8
59--55	88,9	77,9	88,3	26,3	67,1	67,7	77,5	68,7	64,2
60 سنة فأكثر	35,4	27,6	24,7	10,6	19,5	19	17,2	17,5	15,2

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء ، تعداد ،1966 ،1977 ،1987. المجموعة الاحصائية لسنة 2005-

2006 النشرات الاحصائية لسنة2009 2010 2011

الجدول رقم 67 معدلات النشاط للإناث

الفئات العمرية	1966	1977	1987	2000	2004	2005	2009	2010	2011
19--15	5,8	4,2	4	4,9	5,4	2,6	2,6	2,5	1,7
24--20	4	7,2	13,1	13,1	15,7	11,7	14,2	15,5	16,8
29--25	3	6	13,1	15,6	23,1	22,3	25,1	26,5	27,4
34--30	2,7	4,4	9	10,1	21	19,3	20,3	21	21,8
39--35	2,8	3,8	8	9,4	21,8	18,8	19	19,4	18,8
45--40	3,2	5,5	6,8	8,1	20,7	17,3	19,1	17,4	17,6
49--45	3,3	6,2	6,9	7,3	18,2	13,3	16	16,4	13,7
54--50	3,6	4,4	5,7	5,5	12,4	10,6	12,2	12,1	12
59--55	3,5	4,2	5,2	4,9	9,7	7,5	8,1	6,7	7,6
60 سنة فأكثر	1,3	1,7	1,6	1,5	3	1,9	2,1	2	1,7

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء ، تعداد ،1966 ،1977 ،1987. المجموعة الاحصائية لسنة 2005-

2006 النشرات الاحصائية لسنة2009 2010 2011

الجدول رقم 68 : توزيع المؤشر العام للخصوبة للمجتمع الجزائري.

السنوات	المؤشر العام للخصوبة	السنوات	المؤشر العام للخصوبة
1966	7,4	1993	4,07
1970	8,36	1994	3,97
1977	7,36	1995	3,51
1978	7,27	1996	3,14
1979	7,05	1997	2,09
1980	6,95	1998	2,67
1981	6,39	1999	2,63
1982	6,37	2000	2,63
1983	6,33	2001	2,57
1984	6,26	2002	2,49
1985	6,23	2003	2,44
1986	5,49	2004	2,38
1987	5,29	2005	2,33
1988	6,29	2006	2,27
1989	4,61	2007	2,38
1990	4,53	2008	2,35
1991	4,37	2009	2,33
1992	4,36	2010	2,30

المصدر: نشرات الديوان الوطني للإحصاء.

جدول رقم 69: التوزيع العمري للمجتمع النشيط لسنة 2010.

الفئات العمرية	المجتمع النشيط	المجتمع النشيط الرجالي	المجتمع النشيط النسوي
أقل من 20 سنة	13	23.3	2.5
24–20	43.3	68.9	15.5
29–25	58.4	88.5	26.5
34–30	56.3	93.8	21.0
39–35	55.3	94.1	19.4
44–40	54.4	94.3	17.4
49–45	55.9	95.2	16.4
54–50	48.9	84.2	12.1
59–55	40.2	68.7	6.7
60 سنة فأكثر	9.4	17.5	2.0
المجموع	41.7	68.9	14.2

المصدر :إحصائيات O.N.S. ،لسنة 2010.

جدول رقم 70 : معدلات النشاط على المستوى الوطني لمختلف السنوات.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
معدل النشاط %	*21.69*	*19.49*	*26.60*	*27.90*	*41.7*

المصدر : المجموعة الإحصائية لسنة 1998 و 2004.

جدول رقم 71: توزيع عدد البطالين بالالاف حسب فئات العمر و الجنس لسنة 2010

فئات العمر	ذكور	إناث	المجموع
أقل من **20**	104	12	116
24 –20	237	113	349
29 –25	197	139	336
34 –30	91	49	140
39 –35	37	21	58
44 –40	24	8	33
49 –45	18	4	22
54 –50	11	2	13
59 –55	10	0	10
المجموع	**729**	**348**	**1 076**

المصدر: نشرة حول النشاط، العمل و البطالة في الثلاثي الرابع 2010، العدد رقم: 564.

جدول رقم72 : القروض الموزعة ما بين : 2004– 2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف– الجزائر– 2011

جدول رقم 73 : خصائص مختلف أجهزة الشغل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEMالتي أنشأت عام 1990	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	– ضبط سوق العمل – تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 (ADS)	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	– إعانة السكان المحرومين – ترقية تطوير التشغيل	– الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل – الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل – الجامعيين و التقنيين الساميين الباحثين عن أول منصب شغل	– المنحة الجزافية للتضامن 1000دج – تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج – قرض ما قبل التشغيل 4500دج – القروض المصغرة: أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. – برنامج التنمية الجمعوية. – الخلايا الاجتماعية الجوارية.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53فرع جهوي أنشأ عام1996	–مصالح رئاسة الحكومة +وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب الشغل سنهم بين 19 – 35سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة	– المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	وزارة العمل و الضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	– العاطلين من 35– 50سنة المسجلين منذ6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. – المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل. مركز إعادة العمل المستقل. التكوين تغيير النشاط. تمويل إنشاء النشاطات ب5 ملايين دج كحد أقصى.
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي2004	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	– النساء بالمنازل – الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الإجتماعية – الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000و 400000دج.

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير السداسي الأول سنة 2004، ص117**

جدول رقم 74: توزيع البطالة النسوية حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	معدل البطالة %
الأميات	2.7
مستوى ابتدائي	8.0
مستوى متوسط	12.8
مستوى ثانوي	17.2
مستوى عالي	33.3
المجموع	19.1

المصدر : المعطيات الاحصائية للديوان الوطني للاحصاء لسنة 2010.

جدول رقم 75: مساهمة الإستثمار في خلق فرص العمل خلال الفترة (2002- 2010)

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	مبلغ (بمليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الإستثمارات المحلية	67.280	99,22 %	5.035.015	74,83 %	866.563	92,11 %
الشراكة	245	0,36 %	843.135	12,53 %	27.717	2,95 %
الإستثمار الأجنبي المباشر	283	0,42 %	850.613	12,64 %	46.552	4,95 %
إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر	528	0,78 %	1.693.748	25,17 %	74.269	7,89 %
المجموع العام	67.808	100 %	6.728.763	100 %	940.832	100 %

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

جدول رقم 76 : توزيع المجتمع البطال. (بالالاف)

السنوات	النساء	المجموع
1977	23	671
1987	65	1148
1992	134	1480
1996	363	2150
2000	285	2511
2004	301	1671

المصدر : تحقيقات O.N.S لمختلف السنوات المذكورة.

جدول رقم 77 : توزيع المجتمع النشيط حسب الجنس ومختلف الفئات العمرية لسنة 2010.

الفئات العمرية	الذكور	الاناث	المجموع
19-15	451	48	499
24-20	1375	285	1660
29-25	1583	447	2030
34-30	1275	303	1578
39-35	1038	231	1269
44-40	963	193	1156
49-45	924	158	1082
54-50	651	90	741
59-55	483	40	523
60 سنة و اكثر	246	28	274
المجموع	8989	1823	10812

المصدر : احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010.

جدول رقم 80 :تطور معدلات النشاط حسب الجنس.

السنوات	1987	1996	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النشاط النسوي %	**7,8**	**11,8**	**13,4**	**12,3**	**15,9**	**12,4**	***16***	**14,7**	**15,1**
معدل النشاط الرجالي %	**76,4**	**77,5**	**74,6**	**72,7**	**73,5**	**69,1**	**74,8**	**72,8**	**73,5**
معدل النشاط الاقتصادي %	**42,1**	**44,9**	**44,3**	**42,8**	**45**	**41**	**45,7**	**44**	**44,6**

المصدر : (Rafik Bouklia-Hassane,2010)

جدول رقم 81: توزيع معدلات النشاط النسوي حسب التركيبة العمرية لسنة 2010.

الفئات العمرية	النساء	المجموع %
19--15	2.5	13.0
24--20	15.5	43.3
29--25	26.5	58.4
34--30	21.0	56.3
39--35	19.4	55.3
44--40	17.4	54.4
49--45	16.4	55.9
54--50	12.1	48.9
59--55	6.7	40.2
60 سنة فأكثر	2.0	9.7
المجموع	**14.2**	**41.7**

المصدر : المعطيات الإحصائية ل O.N.S لسنة 2010.

جدول **رقم 82**: توزيع العمل النسوي حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	المجتمع الشغيل	
	العدد	النسب %
الوسط الحضري	452	72.2
الوسط الريفي	174	27.8
المجموع	626	100

المصدر : المعطيات الإحصائية ل O.N.S لسنة 1996

جدول رقم 83: توزيع معدل البطالة عبر مختلف السنوات.

السنوات	1985	1986	1989	1991	1994	1995	1996	2000	2001	2003	2004
معدل البطالة %	*16.0*	*18.0*	*19.1*	*21.0*	*24.4*	*28.1*	*28.3*	*28.9*	*27.3*	*23.7*	*17.7*

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لمختلف السنوات المذكورة.

جدول 84 :توزيع نسب المجتمع النسوي الشغيل حسب المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي %	1985	1989	1996
الأميات	21.0	14.73	13.4
تقرأ و تكتب	0.7	0.22	1.4
مستوى ابتدائي	11.9	6.85	9.4
مستوى متوسط	28.0	14.37	22.6
مستوى ثانوي	32.0	28.3	36.8
مستوى عالي	6.4	35.53	16.4
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول رقم 85:: توزيع معدلات البطالة النسوية حسب مختلف الفئات العمرية.

الفئات العمرية	النساء %	الرجال %	المجموع %
19--16	72.8	73.1	73.1
24--20	58.0	57.5	57.6
29--25	38.7	39.1	39.1
34--30	12.2	20.9	19.7
39--35	7.0	12.5	11.9
44--40	4.7	10.3	9.9
49--45	2.5	7.9	7.5
54--50	4.2	7.8	7.6
59--55	/	6.3	6.0
المجموع	37.3	32.0	32.7

المصدر : تحقيقات O.N.S لسنة 1996.

جدول رقم 86: الربح المحقق في امل الحياة لكلا الجنسين.

السنوات	الرجال	النساء	المجموع	الربح للرجال	الربح للاناث	الربح للمجموع
1977	54,15	56,06	55,13	/	/	/
1978	55,84	58,07	56,95	1,69	2,01	1,82
1980	55,94	58,78	57,4	1,79	2,72	2,27
1981	57,04	59,77	58,44	2,89	3,71	3,31
1982	58,51	61,38	59,98	4,36	5,32	4,85
1983	61,57	63,32	62,43	7,42	7,26	7,3
1985	62,65	64,19	63,6	8,5	8,13	8,47
1987	65,75	66,34	65,41	11,6	10,28	10,28
1989	66,15	66,48	66,42	12	10,42	11,29
1991	66,85	67,81	67,34	12,7	11,75	12,21
1993	66,74	68,12	66,11	12,59	12,06	10,98
1994	66,14	68,42	67,38	11,99	12,36	12,25
1995	66,1	68,18	67,26	11,95	12,12	12,13
1996	66,79	68,39	67,74	12,64	12,33	12,61
1998	70,5	72,8	71,6	16,35	16,74	16,47
1999	70,9	72,9	71,9	16,75	16,84	16,77
2000	71,5	73,4	72,5	17,35	17,34	17,37
2001	71,9	73,6	72,4	17,75	17,54	17,27
2002	72,5	74,2	73,4	18,35	18,14	18,27
2005	73,6	75,6	74,6	19,45	19,54	19,47
2006	74,7	76,8	75,7	20,55	20,74	20,57
2007	74,7	76,8	75,7	20,55	20,74	20,57
2008	74,8	76,4	75,6	20,65	20,34	20,47
2009	74,7	76,3	75,5	20,55	20,24	20,37
2010	75,6	77,0	76,3	21,45	20,94	21,17

المصدر: حسابات اعتمادا على برنامج Excel

الجدول رقم 87 : توزيع معدلات النشاط النسوي حسب العمر لمختلف السنوات المذكورة.

الفئات العمرية	1966	1977	1987	2000	2004	2005	2009	2010	2011
16-19	5,8	4,2	4	4,9	5,4	2,6	2,6	2,5	1,7
20-24	4	7,2	13,1	13,1	15,7	11,7	14,2	15,5	16,8
25-29	3	6	13,1	15,6	23,1	22,3	25,1	26,5	27,4
30-34	2,7	4,4	9	10,1	21	19,3	20,3	21	21,8
35-39	2,8	3,8	8	9,4	21,8	18,8	19	19,4	18,8
40-44	3,2	5,5	6,8	8,1	20,7	17,3	19,1	17,4	17,6
45-49	3,3	6,2	6,9	7,3	18,2	13,3	16	16,4	13,7
50-54	3,6	4,4	5,7	5,5	12,4	10,6	12,2	12,1	12
55-59	3,5	4,2	5,2	4,9	9,7	7,5	8,1	6,7	7,6
60 سنة فأكثر	1,3	1,7	1,6	1,5	3	1,9	2,1	2	1,7

المصدر : النشرات الاحصائية للديوان الوطني للاحصاء.

الجدول رقم 88 : توزيع معدلات النشاط الرجالي حسب العمر لمختلف السنوات المذكورة.

الفئات العمرية	1966	1977	1987	2000	2004	2005	2009	2010	2011
16-19	71,6	39,3	39,9	46,7	32	28,5	25,7	23,3	19,6
20-24	97,1	77,3	85,8	85,1	70,4	71,1	70,5	68,9	62,6
25-29	99,9	94,5	97,3	95	87,8	87,3	86,7	88,5	83,7
30-34	99	97,5	99,1	97,8	91,9	92,1	85	93,8	89
35-39	99,8	97,5	99,4	99	93,7	94,2	83,2	94,1	91,3
40-44	98,7	96,2	98,3	98,9	94,6	95	91,2	94,3	90,7
45-49	97,2	93,8	96,8	98,8	92,2	94,1	99	95,2	91,8
50-54	94	88,9	93,6	80,8	82,4	83	90,9	84,2	80,8
55-59	88,9	77,9	88,3	62,3	67,1	67,7	77,5	68,7	64,2
60 سنة فأكثر	35,4	27,6	24,7	10,6	19,5	19	17,2	17,5	15,2

المصدر : النشرات الاحصائية للديوان الوطني للاحصاء.

Fonction gamma

$$\Gamma(a)=\int_0^{\infty} X^{a-1}\cdot e^{-X}\,dX,\quad a>0$$

par ailleurs, si $a\in Z_+ \rightarrow \Gamma(a+1)=a!$

On peut substituer λx (λ>0) à X, alors la distribution sera définit de deux paramètres :

a – paramètre de forme

λ – paramètre de l'échelle

$$\Gamma(a)=\int_0^{\infty} \lambda\cdot X^{a-1}\cdot e^{-\lambda\cdot X}\,d\lambda X$$

ainsi que la densité γ(x ; a, λ) $\quad \gamma(X;a,\lambda)=\dfrac{\lambda^a}{\Gamma(a)}\cdot X^{a-1}\cdot e^{-\lambda\cdot X}$

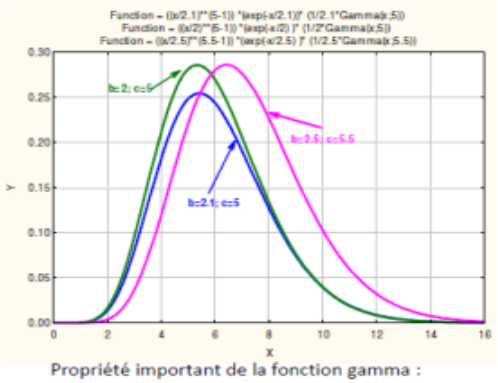

avec les caractéristiques :

moyenne : $E\gamma(a,b)=\dfrac{a}{\lambda}$ mode : $X_{\text{mod}}=\dfrac{a-1}{\lambda}$

dispersion : $\sigma_x^2=\dfrac{a}{\lambda^2}$ dissymétrie : $\beta_1=\dfrac{2}{\sqrt{a}}$

aplatissement : $\beta_2=\dfrac{6}{a}$

Si $a>1$ et $X=x-\alpha$, où

x – âge de fécondité

α – âge initial de la fécondité, alors

$$f(x)=F(\beta)\cdot\frac{\lambda^a}{\Gamma(a)}\cdot(x-\alpha)^{a-1}\cdot e^{-\lambda\cdot(x-\alpha)}$$

Propriété important de la fonction gamma :

$$\sum_i \Gamma(a_i,\lambda)=\Gamma(a_1+a_2+\ldots,\lambda)$$

peut être utile pour traiter la fécondité par rang de naissance

Fonction bêta (intégrale d'Euler de type I)

$$B(a)=\int_0^1 X^{a-1}\cdot(1-X)^{b-1}\,dX,\quad a,b>0$$ avec la densité, $$B(a,b)=\frac{\Gamma(a+b)}{\Gamma(a)\cdot\Gamma(b)}\cdot X^{a-1}(1-X)^{b-1},\ 0\le x\le 1$$

où a et b sont les deux paramètre de la forme

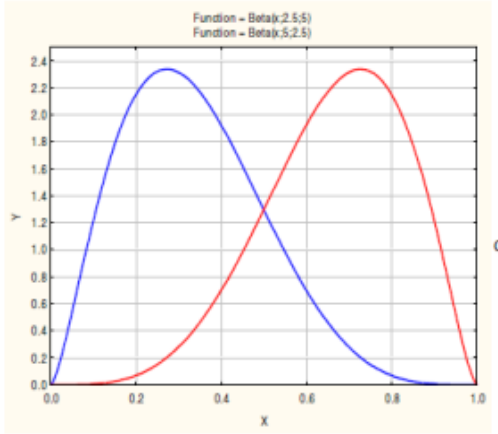

avec les caractéristiques :

moyenne : $E\beta(a,b)=\dfrac{a}{a+b}$

mode : $X_{\text{mod}}=\dfrac{a-1}{a+b-1}$

dispersion : $\sigma_x^2=\dfrac{a\cdot b}{(a+b)^2\cdot(a+b+1)}$

dissymétrie : $\beta_1=\dfrac{2\cdot(a-b)\cdot\sqrt{a+b+1}}{(a+b+2)\cdot\sqrt{a\cdot b}}$

aplatissement :

$$\beta_2=\frac{3\cdot(a+b+1)\cdot[2\cdot(a+b)^2+a\cdot b(a+b-6)]}{a\cdot b\cdot(a+b+2)\cdot(a+b+3)}$$

pour introduire l'âge de fécondité il faut substituer à $X=\dfrac{x-\alpha}{\beta-\alpha}$ alors on obtient

$$f(x)=F(\beta)\cdot\frac{\Gamma(a+b)}{\Gamma(a)\cdot\Gamma(b)}\cdot\frac{(x-\alpha)^{a-1}\cdot(\beta-x)^{(b-1)}}{(\beta-\alpha)^{a+b-1}}$$ où $1<a<b$

الجدول رقم 89 : حساب قيمة التباين حسب مختلف قيم الفرضيات.

السنوات	الفرضية المنخفضة	الفرضية المركزية	الفرضية المرتفعة
2015 -2010	35,85	35,85	35,85
2020 -2015	34,46	34,39	34,32
2025 -2020	33,62	33,59	33,55
2030 -2025	32,83	32,87	32,90
2035 -2030	32,09	32,16	32,24
2040 -2035	31,40	31,51	31,63
2045 -2040	30,77	30,93	31,09
2050 -2045	30,45	31,44	32,39

المصدر: نتائج Excel

الجدول رقم 90 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب توقعات الفرضية المنخفضة لسنة 2045.

الفئات العمرية	الاناث	الاناث	لمجموع
0-4	2199101	2315889	4514990
05--09	2033169	2142403	4175572
10--14	1924967	2029451	3954418
15-19	2053663	2164979	4218642
20-24	2224481	2341949	4566430
25-29	2299682	2415792	4715474
30-34	2299200	2410706	4709906
35-39	1640498	1707144	3347642
40-44	1474973	1528774	3003747
45-49	1669592	1720092	3389684
50-54	1845126	1884100	3729226
55-59	1853296	1875118	3728414
60-64	1618958	1613140	3232098
65-69	1297298	1253361	2550659
70-74	1011515	951521	1963036
75 سنة و اكثر	1312437	1166994	2479431
المجموع	**28757960**	**29521410**	**58279370**

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv

الجدول رقم 91 : توزيعة نسب الاعالة للمجتمع الجزائري حسب الفرضية المركزية.

السنوات	اقل من 15 سنة	60 سنة و اكثر	15- 59 سنة
2015	28%	8%	64%
2020	30%	9%	62%
2025	30%	10%	60%
2030	27%	11%	62%
2035	24%	14%	63%
2040	22%	16%	62%
2045	21%	19%	60%

المصدر: نتائج برنامج Excel

الشكل رقم : الاهرام السكانية للمجتمع الجزائري حسب ***الفرضية المنخفضة*** لمختلف سنوات التوقع.

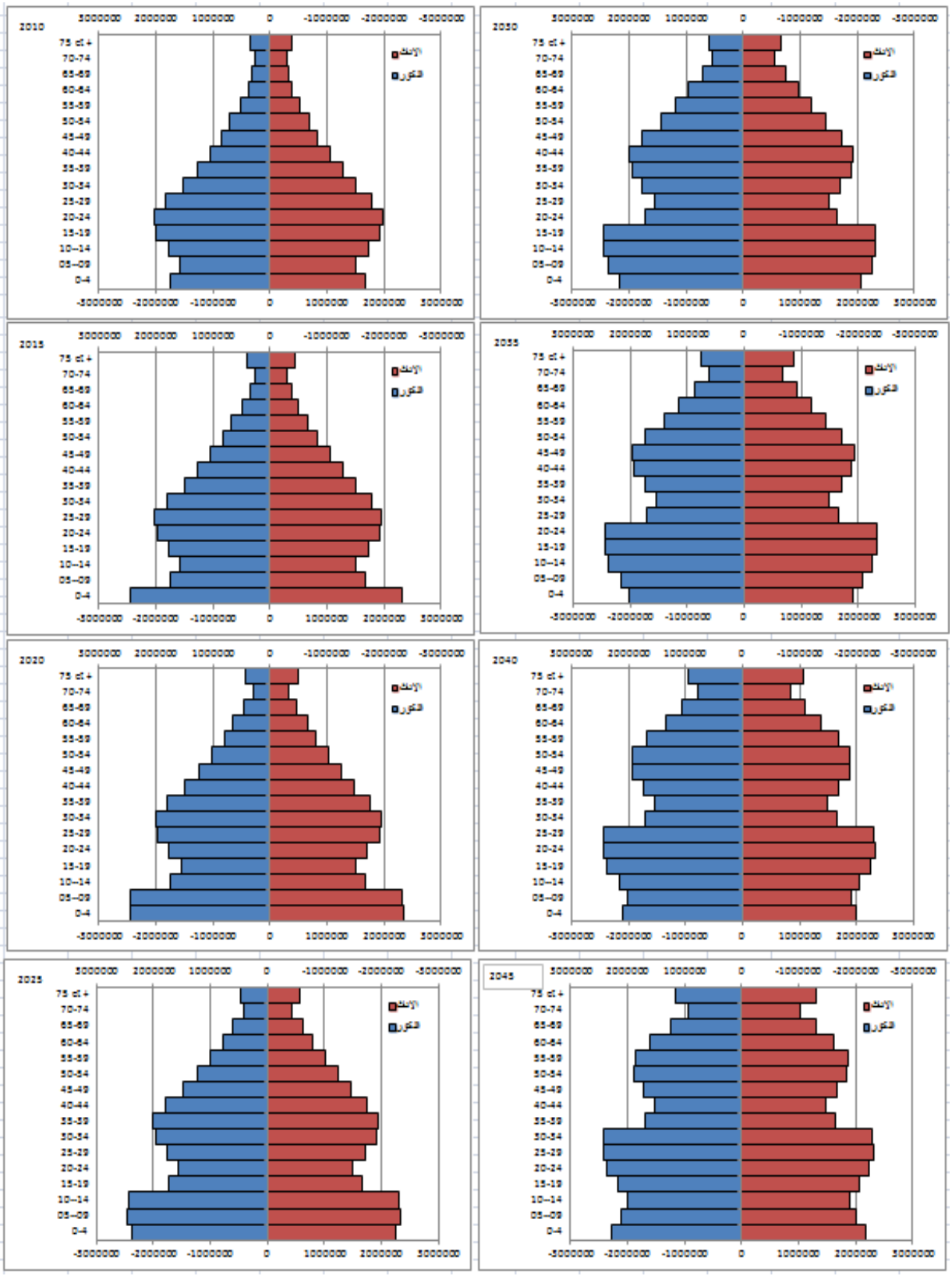

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv.

الشكل رقم : الاهرام السكانية للمجتمع الجزائري حسب ***الفرضية المرتفعة*** لمختلف سنوات التوقع.

المصدر: نتائج برنامج Fivfiv.

الجدول رقم 92: توزيع المجتمع الجزائري النشيط خلال فترات التوقع حسب الفرضية المنخفضة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
الذكور	12927513	13708193	14530507	15864527	16991460	17809034	18137510
الاناث	12644201	13398903	14173025	15414426	16452093	17199192	17490830
المجموع	25571714	27107096	28703532	31278953	33443553	35008226	35628340

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

الجدول رقم 93: توزيع المجتمع الرجالي النشيط حسب السن و التوقع حسب الفرضية المركزية.

فئات السن	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
15–19	432159	339674	332173	405977	341670	271626	193378
20–24	1283256	1104546	931971	990203	1335898	1267338	1171978
25–29	1753379	1682902	1483563	1283455	1400269	1942786	1899072
30–34	1637878	1798581	1733854	1535077	1333850	1461959	2037612
35–39	1423688	1687373	1854437	1788775	1584751	1377878	1511236
40–44	1196721	1396046	1664747	1840630	1786196	1592097	1392741
45–49	948902	1129805	1314867	1563367	1723332	1667070	1481226
50–54	686525	841556	1000007	1160799	1376372	1512513	1458889
55–59	442932	506398	608303	707133	801717	930228	992513
المجموع	9805440	10486881	10923924	11275417	11684056	12023494	12138645

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

الجدول رقم 94: توزيع المجتمع النسوي النشيط حسب السن و التوقع حسب الفرضية المركزية.

فئات السن	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
15–19	44522	38975	43093	60294	60079	58421	53388
20–24	314146	299086	278352	327684	484040	507775	518528
25–29	509883	546557	530422	501890	598078	894876	949551
30–34	385066	469313	497508	481551	453135	537560	800966
35–39	327448	423966	510545	537775	517552	484718	570915
40–44	257231	328409	421730	504288	527983	503805	469795
45–49	169207	223402	281689	359598	425880	442154	420502
50–54	102507	137036	178409	223369	280293	330330	341470
55–59	58165	75146	99269	126636	157121	196753	228230
المجموع	2168175	2541893	2841019	3123087	3504159	3956391	4353345

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

الجدول رقم 95: توزيع المجتمع الجزائري النشيط حسب الجنس و التوقع حسب الفرضية المنخفضة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
الذكور	9805440	10486881	10923924	11275417	11686769	12033557	12153720
الاناث	2168175	2541893	2841019	3123087	3504636	3960423	4360883
المجموع	11973615	13028774	13764943	14398504	15191405	15993979	16514603

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

الجدول رقم 96: توزيع المجتمع الجزائري النشيط خلال فترات التوقع حسب الفرضية المرتفعة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
الذكور	9805440	10486881	10923924	11275417	11684012	12021126	12128879
الاناث	2168175	2541893	2841019	3123087	3504151	3955852	4349011
المجموع	11973615	13028774	13764943	14398504	15188164	15976977	16477889

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

الجدول رقم97: توزيع المجتمع النشيط حسب مختلف مكوناته حسب فرضية الخصوبة المنخفضة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
المجتمع النشيط	11973615	13028774	13764943	14398504	15191405	15993979	16514603
المجتمع الشغيل	10776254	11725897	12388448	12958653	13672264	14394581	14863143
المجتمع البطال	1197362	1302877	1376494	1439850	1519140	1599398	1651460

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

الجدول رقم 98: توزيع المجتمع النشيط حسب مختلف مكوناته حسب فرضية الخصوبة المرتفعة.

السنوات	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
المجتمع النشيط	11973615	13028774	13764943	14398504	15188164	15976977	16477889
المجتمع الشغيل	10776254	11725897	12388448	12958653	13669347	14379279	14830100
المجتمع البطال	1197362	1302877	1376494	1439850	1518816	1597698	1647789

المصدر: نتائج كل من برنامج Excel و Fivfiv.

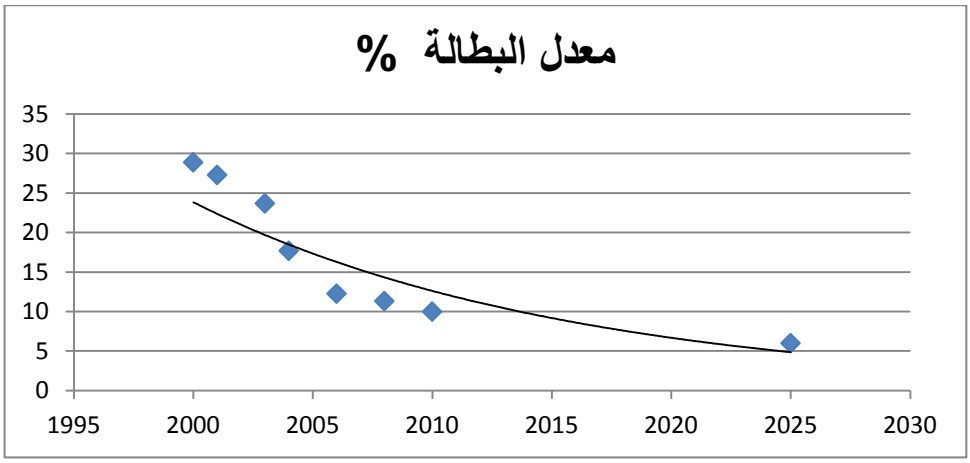

الجدول رقم 99: توزيع تقديرات معدل البطالة حسب فترات الاسقاط.

السنوات	2000	2001	2003	2004	2006	2008	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045
معدل البطالة %	28.9	27.3	23.7	17.7	12.27	11.33	10.0	8.9	7.3	6.0	5.7	5.08	4.88	4.95

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.

قائمة الجداول

الجدول رقم 01 : سياسة العمل النشطة و خلق مناصب الشغل.

جدول رقم 02: نتائج المخططات خلال الفترة بين (1980-1990) في خلق مناصب التشغيل.

الجدول رقم 03 : عدد المدمجين حسب برنامج التشغيل "DIPJ" (1990-1994)" ESIL ".

الجدول رقم04 : عدد المدمجين حسب برنامج التشغيل " ESIL " و نسبة التمويل.

الجدول رقم 05 : عدد المدمجين حسب برنامج التشغيل " DIPJ " (1990-1994).

الجدول رقم 06 : تطور عدد المستفيدين من منحة " IAIG ".

الجدول رقم 07 : تطور عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل " CPE ".

الجدول رقم 08 : تطور الاستثمارات و عدد مناصب الشغل المنشأة.

الجدول رقم 09: توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية **2009/06/30.**

الجدول رقم 10 : عدد المستفيدين من القروض الحسنة من صندوق الزكاة في مجموع الولايات .

الجدول رقم 11 : تسريح العمال حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم 12 : تطور تسريح العمال خلال الفترة ما بين 1994- 1997.

الجدول رقم 13: نسب اهم الفئات العمرية للمجتمع الجزائري حسب التعدادات العامة للسكان والسكن.

الجدول رقم 14: متوسط العمر والعمر الوسيط للمجتمع الجزائري حسب التعدادات العامة للسكان والسكن.

الجدول رقم 15: نسب الاعالة للمجتمع الجزائري حسب التعدادات العامة للسكان و السكن.

الجدول رقم 16 : توزيع المجتمع الجزائري حسب الوضعية الفردية والجنس لمختلف السنوات

الجدول رقم 17 : توزيع المجتمع الشغيل بالآلاف حسب الوضعية في المهنة و الجنس لسنة 2010.

الجدول رقم 18: توزيع المجتمع الشغيل بالآلاف حسب قطاع النشاط

الجدول رقم 19: توزيع كل من معدلات النشاط و التشغيل حسب المستوى التعليمي.

الجدول رقم 20: توزيع معدلات التمدرس حسب الجنس لمختلف السنوات المذكورة.

الجدول رقم 21: تطور معدلات النشاط النسوي

الجدول رقم 22: توزيع معدل النشاط النسوي حسب مكان الإقامة.

الجدول رقم 23: تطور معدلات التشغيل عبر مختلف السنوات.

الجدول رقم 24: تطور تمركز المجتمع الشغيل حسب الوضعية في المهنة.

الجدول رقم 25: تطور تمركز المجتمع الشغيل حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم 26: توزيع المجتمع النسوي الشغيل حسب الفئات الاجتماعية المهنية.

الجدول رقم 27: توزيع نسب المجتمع النسوي الشغيل حسب المستوى التعليمي .

الجدول رقم 28: توزيع المجتمع النسوي الشغيل حسب الحالة المدنية.

الجدول رقم 29: تركيبة المجتمع الشغيل في القطاع غير رسمي لسنة 1992.(الأعداد بالآلاف)

الجدول رقم 30: تطور التشغيل في القطاع غير رسمي غير الفلاحي (الأعداد بالآلاف).

الجدول رقم 31: توزيع المجتمع البطال حسب مدة البحث عن عمل.

الجدول رقم 32 : توزيع معدلات وفيات الاطفال لكل 1000 ولادة حية.

الجدول رقم 33 : تطور استعمال طرق منع الحمل

الجدول رقم 34 : توزيع معدلات الخصوبة حسب العمر (لكل 1000 امرأة) .

الجدول رقم 35 : توزيع اعداد الوافدين و المغادرين لسوق العمل مع متوسط اعمار الدخول والخروج.

الجدول رقم 36: توزيع متوسط سن الزواج الاول لكل من الجنسين.

الجدول رقم 37 : التركيبة العمرية بالآلاف حسب الجنس لسنة 2008 و 2010.

الجدول رقم 38 : قيم امل الحياة المقدرة.

الجدول رقم 39 : تطور قيم مؤشر الخصوبة عبر مختلف التعدادات العامة للسكان.

الجدول رقم 40 : قيم مؤشر الخصوبة المقدرة حسب فرضيات الاسقاط.

الجدول رقم 41 : قيم معدلات الخام للتكاثر المقدرة حسب فرضيات الاسقاط.

الجدول رقم 42 : حساب قيمة التباين حسب مختلف قيم الفرضيات.

الجدول رقم 43 : تطور قيم متوسط سن الامومة حسب مختلف التعدادات العامة للسكان.

الجدول رقم 44 : قيم متوسط سن الامومة المقدرة حسب معادلة الانحدار.

الجدول رقم 45 : تقدير النسب الخام للخصوبة حسب الفرضية المنخفضة.

الجدول رقم 46 : تقدير النسب الخام للخصوبة حسب الفرضية المركزية.

الجدول رقم 47 : تقدير النسب الخام للخصوبة حسب الفرضية المرتفعة.

الجدول رقم 48 : نتائج الاسقاطات السكانية حسب الفرضية المركزية

الجدول رقم 49 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب مختلف الفرضيات و فترات الاسقاط.

الجدول رقم 50 : توزيعة اهم ثلاث فئات المجتمع الجزائري حسب الفرضيات المتوسطة

الجدول رقم 51: توزيع المجتمع الجزائري النسوي حسب فئات العمر.

الجدول رقم 52: توزيع المجتمع الجزائري الرجالي حسب فئات العمر.

الجدول رقم 54 : تطور معدلات النشاط النسوي حسب مختلف الفئات العمرية

الجدول رقم 55 : تطور معدلات النشاط الرجالي حسب مختلف الفئات العمرية

الجدول رقم 56: توزيع قيم معدلات النشاط النسوي المقدرة حسب الدوال الرياضية.

الجدول رقم 57: توزيع قيم معدلات النشاط الرجالي المقدرة حسب الدوال الرياضية.

الجدول رقم 58: توزيع المجتمع في سن النشاط خلال فترات التوقع حسب الفرضية المركزية.

الجدول رقم 59: توزيع المجتمع النشيط خلال فترات التوقع حسب فرضية الخصوبة المركزية.

الجدول رقم 60: توزيع المجتمع النشيط خلال فترات التوقع حسب فرضية الخصوبة المركزية.

الجدول رقم 61 : توزيع معدل البطالة عبر مختلف السنوات.

الجدول رقم 62: مناصب العمل الواجب توفيرها على طول فترات الاسقاط.

قائمة الاشكال

الشكل رقم 01: مخطط ادم سميث في التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 02 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب السن و الجنس لتعداد 1966 و 1977.

الشكل رقم 03 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب السن و الجنس لتعداد 1987 و 1998.

الشكل رقم 04 : توزيعة المجتمع الجزائري حسب السن و الجنس لتعداد 2008.

الشكل رقم05 : معدل الاعالة يتقابل و زيادة اعداد السكان في سن العمل في الدول العربية.

الشكل رقم 06 : منظومة تخطيط القوى العاملة.

الشكل رقم 07 : الهرم السكاني لتركيبة المجتمع الكلي و المجتمع النشيط لسنة 2010.

الشكل رقم 08 : توزيع المجتمع النشيط حسب الجنس ومختلف الفئات العمرية لسنة 2010.

الشكل رقم 09 : توزيع معدلات النشاط النسوي حسب التركيبة العمرية لسنة 2010

الشكل رقم 10 : توزيع البطالة النسوية حسب المستوى التعليمي

الشكل رقم 11: اثر تحول رؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 12: آلية عمل سوق العمل

الشكل رقم 13: المتغيرات المؤثرة على توازن العرض و الطلب.

الشكل رقم 14 : الاهرام السكانية للمجتمع الجزائري حسب توقعات الفرضية المركزية.

قائمة المنحنيات

المنحنى رقم 01 : منحنى فيلبس.

المنحنى رقم 02 : نمط النمو السكاني طبقا للمنحنى اللوجستي.

المنحنى رقم 03 : مخطط التحول السكاني للمجتمع الجزائري.

المنحنى رقم 04 : توزيعة معدلات النشاط للمجتمع ذكور وإناث حسب العمر لسنة 2010.

المنحنى رقم 05 :تطور معدلات النشاط على المستوى الوطني لمختلف سنوات التعداد

المنحنى رقم 06 :تطور معدلات النشاط حسب الجنس.

المنحنى رقم 07: توزيع كل من معدلات النشاط الرجالي حسب فئات العمر.

المنحنى رقم 08 : توزيع كل من معدلات النشاط النسوي حسب فئات العمر.

المنحنى رقم 09 : تطور معدلات البطالة لمختلف السنوات.

المنحنى رقم 10 : تطور امل الحياة للمجتمع الجزائري لكلى الجنسين من 1980 الى 2010.

المنحنى رقم 11: تطور قيم ربح أمل الحياة المحقق مقارنة بسنة 1977 عند الذكور.

المنحنى رقم 12 : تطور قيم ربح أمل الحياة المحقق مقارنة بسنة 1977 عند الإناث.

المنحنى رقم 13: تعديل قيم المؤشر العام للخصوبة (طفل/امرأة) باستعمال الدالة الأسية.

المنحنى رقم 14: تعديل قيم المؤشر العام للخصوبة (طفل/امرأة) حسب الفرضية المرتفعة.

المنحنى رقم 15: تعديل قيم متوسط سن الامومة باستعمال الدالة كثير حدود من الدرجة الثانية.

المنحنى رقم 16: تطور عدد سكان المجتمع حسب مختلف الفرضيات و فترات الاسقاط.

المنحنى رقم 17 : توزيعة نسب الاعالة للمجتمع الجزائري حسب الفرضية المركزية.

المنحنى رقم 18: التقدير لمنحنيات معدلات النشاط النسوي.

المنحنى رقم 19: التقدير لمنحنيات معدلات النشاط الرجالي.

المراجع باللغة العربية:

1. حديث شريف: فتح الباري، شرح صحيح البخاري"كِتَاب النِّكَاحِ".
2. ابن خلدون عبد الرحمن (1984)، " المقدمة"، الدار التونسية للنشر، الجزائر.
3. أحمد جامع (1968)، " الرأسمالية الناشئة" مكتبة التنمية والتخطيط، دار المعارف بالقاهرة.
4. احسان محمد الحسن (1988)، المدخل إلى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
5. إحسان محمد الحسن (2005)، " علم الاجتماع الاقتصادي " الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
6. بن علي بلعزوز (2006)،" محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. رفعت المحجوب (1971) ، المالية العامة (الإيرادات العامة)، دار النهضة العربية.
8. القاهرة رمزي زكي (1984)، " المشكلة السكانية و خرافة المالتوسية الجديدة "، عالم المعرفة، الكويت.
9. رمزي زكي (1997)،" الإقتصاد السياسي للبطالة"، عالم المعرفة، الكويت.
10. زين الدين بروش (2005-2006)، "محاضرات في القتصاد السياسي " سنة اولى علوم اقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف .
11. عبد الله ساقور (2004)، "الاقتصاد السياسي" دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة.
12. فرانسو شاتليه (1991)، " أفلاطون" ترجمة حافظ الجمالي، سلسلة أعلام(7)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق سوريا.
13. محمد أبو عبيدة وعبد الحميد محمد شعبان (2008)، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة.
14. مدحت القريشي (2008)، "تطور الفكر الاقتصادي" ، دار وائل للنشر، الاردن.

15. سيدنس هـ. كونتز (1967)، "النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي" ترجمة أحمد إبراهيم عيسى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

16. عبد الرحيم بوادقجي، عصام خوري (2002)، "علم السكان : نظريات ومفاهيم" دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق.

17. هال هولمان (1974) " مشكلة تضخم السكان، أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم" ترجمة محمد بدر الدين خليل ، دار المعارف ، القاهرة.

18. بيير فرومون (1968)، " السكان والاقتصاد "دراسة في التأثير ا لمتبادل بين العوامل الاقتصادية والسكان في العالم ، ترجمة منصور الراوي وعبد الجليل الظاهر .ساعدت على نشره جامعة بغداد.

19. مصطفى راجعي (2005)،"الشباب والإدماج المهني والاقتصادي في الجزائر 1988- 1996."الجزائرية للدراسات السوسيولوجية.

20. مدني بن شهرة (2009)،"الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل: التجربة الجزائرية". دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن.

21. حمدي عبد العظيم (2000)، "اقتصاديات التجارة الدولية"، دار النهضة العربية.

22. عادل احمد حشيش (2002)، اساسيات الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

23. محمد خالد الحريري (1977) " الاقتصاد الدولي"، المطبعة الجديدة.

24. رفعت المحجوب (1966)،" الاقتصاد السياسي"، الجزء الأول، دار النهضة، القاهرة.

25. كينث اف والس (1982)، "مقدّمة في الاقتصاد القياسي"، ترجمة عادل عبد الغني محبوب، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

26. والاس بيترسون (1968)، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة صلاح الدبّاغ، المكتبة العصرية، بيروت.

27. عمرو محي الدين (1975)، التخلّف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت.

28. وليد عبد الحميد عايب (2010)، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي.

29. عزام صبري (2006)، الاحصاء الوصفي و نظام SPSS، عالم الكتب الحديث، الاردن.

30. A. Hansen, ***Fiscal Policy and Business Cycles*** .

31. AIexander Morris Carr-Saunders .1922, ***The Population Problem: A study in Human Evolution*** , Clarendon Press, Oxford,.

32. Alfred Marshall .1891, ***Principles of Economics*** , London 1890, 2nd edition London.

33. E.P. Hutchinson .1967, ***The Population Debate: The Development of Conflicting Theories up to 1900*** , Houghton Mifflin Company, Boston,

34. Frédéric Bastiat .1851, ***Harmonies economiques***, IST. Ed Brussels, (1850), 2nd. Ed Paris

35. Gérard-François dumont .1992, "***démographie analyse des population et démographie économique***" DUNOD paris.

36. Gilles MONTIGNY .1997, ***Analyse économique et historique***, prépas économiques et commerciales, Première année, Ed ellipses.

37. Graziella Caselli,Jacques Vallin,Guillaume J. Wunsch. 2006. ***Histoire des idées et politiques de population*** . Editions de l'institut national d'études démographiques,.

38. Henery C. Carey .1848, ***The Past, the Present and the Future*** Philadelphia, pp.9- 17.

39. Henery Sidguik .1883, ***The Principles of Political Economy*** , London.

40. J. Boncoeur , H Thouément. 2004; ***Histoire des idées économiques de Platon à Marx*** , 3e édition , Armand COLIN,.

41. J. M. Keynes, ***The General Theory of Employment, interest and Money***

42. J. M. Keynes. 1937; ***Some Economic Consequences of a Declining Population , in***: Eugenics Review, xxix, No. 1, April

43. John R. Mc Culloch .1825, ***The mincipales of Political Economy*** , Edinburgh

44. Karl marx .1962, ***Das Kapital, in, : Marx/ Engels Werke***, Band 23, Dietz Verlag Berlin, S 747

45. KUNT Wicksell. 1934, ***Forelasingar i Nationalekonomi (Lectures on Political Economy)***, Part l. Lund 1901. reprinted by George Routledge and Sons Ltd London

46. MarIo winkelblech, ***Untersuchungen uber die organisation der Arbeit, order System der Weltokonomie*** , 3 vol. Kassel,(1850- 1859), 2nd ed. Tubingen 1884- 1886.

47. Nicolas V., Gianoris. 1978" ,***Economie Development, thought and problems***, the Christopher publishing hous. Massachusetts u.s.a.

48. Steven Pressman 1999, ***Fifty Majo Economists*** ,.

49. W. J. Baumol and A. S. Blinder1979, ***Economic: Principles and Policy*** , Harcourt Brace Jovanovich, Inc. New York.

50. William Dillon 1882, ***The Dismal Science*** , Dublin.

51. H hogland . ***Cybernetic of population control***, in : Rog O.creop(ed).

52. G.Undy Yule, ***the Grouth of population and the factors xhich – 4 control it inu***, journal of the loyal statical society. Jan 1925.

53. ***Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie***. (1936)

54. T. Doubleday; ***The True Law of Population*** , London 1843.

55. Jusue de castro : ***geography if hunger*** .London 1952.

56. Roy O. Greep (Ed) ***Human Fertility and Population Problem*** Schenkman Publishing Inc.Cambridge, Massachusetts 1963.

57. Steven,1999 ., ***Fifty Majo Economists- pressman***.

58. B. Brevan , ***Division du travail***, Universel encyclopaedia,

59. RAFIK BOUKLIA Hassane, TALAHITE Fatiha., (2010), « ***La performance du marché du travail et migration, flux dans les pays arabes de la méditerranée*** », Bruxelles, Edition commission européenne. Direction générale de l'économie et des affaires financières.

60. SALHI Mohamed. (1987), « ***L'évaluation de l'enregistrement des décès par les méthodes pouvant reposer sur le modèle des populations stables*** », Louvain, Ciaco Editeur.

61. SALHI Mohamed. (2011), ***Projection de la population et des besoins sociaux, Population et Emploi,*** DIRECTION GENERALE DU DEVELOPPEMENT SOCIAL ET DE LA DEMOGRAPHIE.

http://www.universalis.fr/encyclopedie/

أوراق العمل بالعربية

43. ابن خلدون- التعريف بابن خلدون و رحلته شرقا و غربا.

44. أحمية سليمان، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر". (السياسة العامة ودورها في بناء الدولة والتنمية المجتمع".جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 26-27 أفريل 2009.

45. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول أجهزة التشغيل، الدورة العامة العشرون،الجزائر،جوان 2002 .

46. الموسوعة المعرفية الشاملة. http://www.marefa.org

47. المدارس الاقتصادية شبكة طلبة الجزائر www etudiant.com

48. الوحدة سياسية - بناة الاقتصاد .. روبرت مالتوس http://wehda.alwehda.gov اطلع عليه على 15:10 يوم 09 اوت 2010.

49. امال بن سالم ، " تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة"، جامعة المسيلة. بحث مقدم في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، ايام 15- 16 نوفمبر 2011.

50. بكري علاء الدين ، أفلاطون، الموسوعة العربية الشاملة http://arab.algeeria.com

51. بن عامر نبيل ،اقتصاديات العمل، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ، سطيف 2010-2011.

52. بن عزوز شكري (2000)، « تقيم آثار برنامج التصحيح الهيكلي على الاقتصاد الجزائي ، دراسة إحصائية وقياسية اقتصادية»، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

53. تركي البيرماني، "الجامعات العراقية الواقع والطموح" ، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 2073 بتاريخ 2007/10/19 .

54. جميل حميد أحمد، الاختلالات في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه مقدمة للجامعة المستنصرية، بغداد، 2000غير منشورة، ص18.

55. خميس طعم الله(2006) ،المسألة الديمغرافية عند ابن خلدون.

56. دبون عبد القادر، سويسي الهواري ، أثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة الباحث، العدد 03، 2004. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.)

43. دربال عبد القادر، سمير جلطي،" الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة" .

44. رمزي زكي، مشكلة زيادة السكان بين مفهومين : إنساني ولا إنساني، دراسة نشرت بمجلة الطليعة القاهرية، عدد مارس 1973 ، ص81 إلى 96.

45. روناك توفيق علي النورسي، " مخرجات التعليم وتكامل سوق العمل في العراق"، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاعين العام والخاص جامعة البلقاء ، الأردن . 25 - 29 مارس 2012.

46. روابح عبد الباقي، غياط شريف، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر"، الجمعية العلمية نادي الدراسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

47. زروخي فيروز(2006)، استراتيجية تخفيض العمالة- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية"، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

48. سليمان ناصر، عواطف محسن، "تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن"،جامعة ورقلة. بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مال اسلامي شامل، تحت عنوان: "تعزيز الخدمات المالية الاسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر"، ايام 09-10-11 اكتوبر 2011 . الخرطوم، السودان.

49. سعيد النابلسي "اقتصاد السكان" الموسوعة العربية

http://www.arab-ency.com

50. سعد بساطة الاقتصادية / http://all4syria.info.

51. سمير حلبي- ابن خلدون.. سيرة و مسيرة، منتدى طلبة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية 2009/08/29 .

52. عبد الرحمن صالح الزريقي' أفلاطون و أرسطو'.

faculty.ksu.edu.sa/ELADLY/DocLib1/أفلاطون.doc

53. عبد الله علي الراعي، كينز و نظريته في الاقتصاد، صحيفة 26 سبتمبر.

54. فلاح خلف الربيعي، "مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم وشروط سوق العمل"، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 2314، بتاريخ 2008/6/16 .
55. كريم فخري هلال ، جريدة المدى العدد 2405 بتاريخ 10 / 8 / 2011.
56. لطرش الطاهر، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل ، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر.
57. نظريات الفلاسفة في النمو السكاني- www.aflaton.co.cc . أطلع عليه يوم 2010/10/10 على الساعة 14:00 سا.
58. مبروك ساحلي، قراءة في السياسات العامة التشغيلية في الجزائر وسبل حوكمتها. الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية في المنطقة العربية، واقع و آفاق، جامعة سكيكدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية. ابريل 2012.
59. محمد طالبي،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر"،مجلة دراسات اقتصادية،02 فيفري 2009 .
60. محمد عبد الله عنان- ابن خلدون حياته و تراثه الفكري

الجريدة الرسمية

61. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 98- 402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي والمتمنين الساميين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين. الجريدة الرسمية، رقم 91، الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998.
62. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08 – 126 المؤرخ في 21 أفريل 2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني الجريدة االرسمية، عدد 22، المؤرخة في 30أفريل 2008.

63. A.Kouadir, 1987, „**L'emploi Féminin"** – Revue Algérienne du travail N° 18 p79-85.
64. AOURAGH Lhoucine. (1996), « L'économie Algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français de la population et le développement », Paris, Les Etudes de CEPED n° 11.
65. AREZKI ISLI Mohamed, HAMMOUDA Nacer Eddine, SAÏB MUSETTE Mohammed., (2003), « **Marche du travail et emploi en Algérie ; Eléments pour une politique nationale de l'emploi, Profil de pays**», Alger, Edition Organisation Internationale du Travail (Bureau de l'OIT à Alger).
66. BEDROUNI Mohamed (2005), « La nuptialité algérienne : variation dans le temps et l'espace », XXV Congres International de la Population, Université Saad Dahleb, Blida, Algérie.
67. BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL (BIT), Rapport VI - **Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée** : sixième question à l'ordre du jour, 2004.
68. Dekkar N.,(2002) « **Chapitre 5. Évolution et perspectives de la pratique contraceptive en Algérie** », Journal International de Bioéthique, 2002/3 Vol. 13, p. 59-71.
69. El Hadi MAKBOUL, **Investissement Local & Approche Territoriale** , ANIREF, Bejaia 20 novembre 2011. CENEAP.

70. FILATRIAU Olivier. (2012), «**Méthodologie de projection de la population active à l'horizon 2060** » .Direction des Statistiques démographiques et Sociales N° F1201, Document de travail, I.N.S.E.E.
71. GERLAND Patrick. (1987), « **les projections dermographiques** » . Actes du colloque nationales de démographie Grenoble 5,6,7, mai 1987. Tome II . cahier n 116 PUF.
72. HAMMOUDA Nacer-Eddine , CHERFI FEROUKHI Kahina (2009). « **La nuptialité en Algérie : quelle transition ? »**
73. **H**AMZA CHERIF A. , (2006), « **Population et besoins sociaux essentiels en Algérie à l'horizon 2038** » Thèse Doctorat, juin 2005, Département de Démographie, Faculté des sciences Sociales, Université d'Oran Es-Senia, 362p.
74. HAMZA CHERIF A. , (2007), « **Population et Emploi en Algérie : tendances récentes et perspectives** », Département de Démographie, Faculté des sciences Sociales, Université d'Oran Es-Senia,
75. HANDAL Laura, « **La migration de main d'œuvre temporaire : Ses causes et répercussions** », Institut de recherche et d'informations socio-économiques, Montréal, Québec.
76. HEMAL Ali, HAFFAD Tahar **(1999), « La transition de la fécondité et politique de population en Algérie », revue des sciences humaines n 12, pp 63-73.**
77. INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO), Multilateral Framework on Labour Migration, Genève, 2006.
78. INTERNATIONAL LABOUR ORGANIZATION (ILO), Multilateral Framework on Labour Migration, Genève, 2006
79. Kouider Boutaleb, Aicha Boualali, Avril 2003, « L**'activité Féminine en Algérie réalité et perspectives** » colloque internationale.
80. KOUAOUCI Ali, 1992. « **Familles, femmes et contraception. Contribution à une sociologie de la famille algérienne** », Alger, CENEAP-FNUAP, 279 p.

81. ,Mohammed GAID, **Impact de la Transition Demographique sur le Marché du Travail. Etat des Lieux et Perspective a l'Horizon 2045 cas de l''ALGERIE**. doctorat en Economie et Statistique Appliquée, École Nationale Supérieure de Statistiques et de l'Économie Appliquée. 2010/2011.
82. M.Kelkoul,(1992)**Salaires moyens en Algérie**. Les résultats de l'enquête saleire - Juin 1990.: Collections statistiques N° 37 , ONS.
83. Ministère de la santé et de la Population(2001), « **Politique Nationale de Population a l'horizon 2010** », Synthese, juillet 2001.
84. Mohamed Saïb MUSETTE, Mohamed Arezki ISLI, Nacer Eddine HAMMOUDA,(2003) « **Marché du travail et emploi en Algérie : Eléments pour une politique nationale de l'emploi Profil de pays» ,** Organisation Internationale du Travail Bureau de l'OIT à Alger octobre 2003, Alger**.**
85. MAJNONI d'INTINGNANO Beatrice (2004), « **Travail féminin et différence en Europe** », Population et avenir, juin 2004.
86. Nadia Attout, thamany Chebab, Mohamed Kelkoul, Mai 1999, « **Femme, emploi et fécondité en Algérie** ». Revue du ceneap centre national d'études et d'analyses pour la planification.
87. TABAH Léon, 1981. « **Les projections dermographiques et l'action dans le domaine de la population** », in : Nations Unies, Projections démographiques : problèmes et solutions, p. 24-33.-New York, 316p. (Rapport du groupe d'études sur les projections démographiques, Budapest, Hongrie, 17-18 mars 1980).
88. Résultats de l'enquête nationale a indicateurs multiples Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière M I C S 3 - Rapport Préliminaire - J u i l l e t 2007. Office National des Statistiques .MICS3 ALGERIE 2006
89. Rafik BOUKLIA-HASSANE, (2010) « **Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de**

l'Algérie ». Cahiers des migrations internationales no. 104, BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL – GENEVE.

90. Rafik BOUKLIA-HASSANE, Fatiha TALAHITE, **Marché du Travail, Régulation et Croissance économique en ALGÉRIE**, ;REVUE TIERS MONDE N° 194, AVRIL-JUIN 2008 - p. 1-25.
91. Salah-Eddine Sahraoui, 2012. « **L'impact du vieillissement de la population sur les dépenses des retraites et les dépenses de santé en Algérie** »" Sous la direction de Christophe Bergouignan. Soutenue le 22-03-2012.à Bordeaux 4, dans le cadre de Ecole doctorale de sciences économiques, gestion et démographie (Bordeaux

المنشورات و التقارير

1- Séries statistiques de l'O.N.S :

- N°30 : L'Algérie en quelques chiffres, résultats 1998 - 1999, édition 2001.
- N°31 : L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2000, édition 2002.
- N°32 : L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2001, édition 2003.
- Rétrospective statistique 1970 – 2002, édition 2005.

2- Collections statistiques de l'ONS :

- N°80 : recensement général de la population et de l'habitat 1998.
- N°123 : Enquête emploi auprès des ménage 2004, édition juillet 2005.
- N°106 : Projection de population à l'horizon 2030, édition décembre 2004.
- N°126 : Enquête emploi auprès des ménages 2005, janvier 2006.
- N°132 : Enquête emploi auprès des ménages 2006, février 2007.
- N°139 : Enquête emploi auprès des ménages 2007, juin 2008.
- N°146 : Enquête emploi auprès des ménages 2008, décembre 2009.
- N°150 : Enquête emploi auprès des ménages 2009, juin 2010.
- N° 170, Série S : Statistiques Sociales 2010. ONS.
- N° 173, Série S : Statistiques Sociales 2011. ONS.

3- Données statistiques de l'ONS :

- N°01 : Enquête main d'oeuvre et démographie 1982 – 1983, mars 1985.
- N°13 : L'activité en Algérie, juillet 1985.
- N°14 : L'emploi féminin, août 1985.
- N°15 : La structuration du marché du travail, octobre 1985.
- N°38 : L'enquête auprès des ménages 1985, quelques résultats.
- N°39 : L'enquête auprès des ménages 1985. Femmes et travail.
- N°47 : population en quête de travail, les raisons de l'inactivité.
- N°49 : Enquête main d'oeuvre, les jeunes et l'emploi.
- N°57 : L'enquête auprès des ménages 1985, les femmes au foyer.
- N°58 : L'enquête auprès des ménages 1985, les femmes et l'emploi.
- N°99 : RGPH 20 Mars1987, caractéristiques de la population occupée des ménages ordinaires et collectifs Algériens.
- N°107 : Emploi féminin – évolution 1986-1989.
- N°108 : L'activité en Algérie (1989 juillet)
- N°110 : Population à la recherche d'un emploi, 1989.
- N°139 : Données reçus de l'enquête main d'oeuvre. « L'activité en Algérie – Décembre 1990».
- N°162 : Résultats de l'enquête main d'oeuvre 1991, le chômage.
- N°186 : Résultats de l'enquête main d'oeuvre 1992.
- N°241 : données sur l'activité au 01er trimestre 1996.
- N°250 : Ménage, Famille, Population 1er T 1996.
- N°254 : femmes et activité, 01er trimestre 1996.
- N°263 : Activité, Emploi et chômage au 03eme trimestre 1997.
- N°308 : Activité, Emploi et chômage au 01er trimestre 2000.
- N°330 : Activité, Emploi et chômage au 2ème trimestre 2000.
- N°386 : Activité, emploi et chômage au 3ème trimestre 2003.
- N°434 : Activité, emploi et chômage au 3ème trimestre 2005.
- N°433 : les comptes économiques de 1995 à 2004.
- N°463 : Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2006.
- N°489 : Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2007.
- N°514 : Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2008.
- N°541 : Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2009.

- N°564 : Activité, emploi et chômage au 4ème trimestre 2010.

4- Annuaires statistiques de l'Algérie (ONS) :

- N°21 : Edition 2005 (Résultats 2001-2003).
- N°22 : Edition 2006 (Résultats 2002-2004).
- N°23 : Edition 2007 (Résultats 2003-2005).
- N°24 : Edition 2008 (Résultats 2004-2006).
- N°25 : Edition 2009 (Résultats 2005-2007).

Les rapports du Conseil National Economique et Social (CNES) :

- CNES, les rapports sur la conjecture du 1er et 2eme semestre des années (1995,…, 2004).
- CNES, LISBONNE- Septembre 1998, « les investissements en infrastructures et le rôle des

milieux socio-économiques dans l'édification de l'espace euro-méditerranéen », Document **13** élaboré par le CNES d'Algérie avec la collaboration du CNEL d'Italie, le CES de Tunisie et le CES d'Espagne.

- CNES, décembre 1999, « Rapport sur la dette des pays du Sud de la Méditerranée: obstacle au

développement euro- méditerranéen ».

- CNES, juillet 2008, « Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2007».

Les sites internet :

- Bureau international du travail (BIT) : www.ilo.gov
- Banque Mondiale : www.banquemondiale.org
- Statistiques mondiales : www.statistiques-mondiales.com
- Organisation Mondiale de la santé : www.who.int.
- .http://web.worldbank.org

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد ودراسة العوامل الديمـوغرافية والاقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية، وتحليلها وإبراز إمكانية التخطيط المستقبلي للزيادة السكانية للقضاء على المشاكل المترتبة عن عدم التوافق بين النمو الديموغرافي و التنمية الاقتصادية. ولكي تتوفر لنا إمكانية التوقع "projection" لابد من توفر بعض المعلومات و المعطيات الإحصائية الخاصة بالمجتمع، على سبيل المثال لا الحصر تطور توزيع معدلات النشاط للمجتمع النشيط (ذكور و إناث)، التركيبة العمرية حسب الجنس، أمل الحياة لكلا الجنسين ومستويات الخصوبة...الخ. للحصول على توزيعة مستقبلية انطلاقا من بعض الفرضيات تتمحور حول الظواهر الديمـوغرافية التي سنتعرض لها "الوفيات، الخصوبة و الهجرة".إن هدف دراســة أسواق العمل في العـالم، كإجابة لأهميــة الظــاهرة وضرورة التحليل المعمق والمجدد بانتظام لتطورات الأسواق العالمية للعمل. أما بحثنا اعتمدت الدراسة.سعت الدراسة إلى البحث في الإشكالية الأساسية التي تمحورت حول العوامل الديموغرافية و الاقتصادية ومدى التأثير الواقع بينهم على سوق العمل الجزائرية. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اهم العوامل الديموغرافية و الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية. و عليه تم عرض مختلف المقاربات النظرية بخصوص العلاقة بين السكان و الموارد و تقسيم العمل.وأبرزت الدراسة أهمية سياسات السكان في التصدي لمشكلة البطالة وحتمية التخطيط لسوق العمل. واحدة من أهم نتائج هذه الدراسة هو تداخل العديد من العوامل في التأثير على سوق العمل. ضرورة التوافق مابين الهيكل الاقتصادي والهيكل السكاني لتحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب. كالتغيرات الاجتماعية والديمغرافية في المجتمع، مثل تأخر الزواج وانخفاض مستويات الخصوبة، زيادة تمدرس الفتيات وارتفاع مستواهن التعليمي، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وارتفاع أمل الحياة بالنسبة لكلا الجنسين.

الكلمات المفتاحية:

تقسيم العمل؛ سوق العمل؛ سياسات التشغيل؛ برامج التشغيل؛ التشغيل؛ البطالة؛ العمل النسوي؛ التحول السكاني؛ التوقعات السكانية؛ التركيبة السكانية.